جامعة الحاج لخضر – باتنة –
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
بيرم فاطمة

إشراف الدكتور:
قادري حسين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د.حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	الجزائر	رئيسا
د.حسين قادري	أستاذ محاضر	باتنة	مشرفا ومقررا
د. بن جديد عبد الحق	أستاذ محاضر	عنابة	عضوا
د. رحاب شادية	أستاذ محاضر	باتنة	عضوا

السنة الجامعية 2010/2009

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلاّ قال في غده:- لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقْص على جملة البشر..

العسقلاني

دعاء

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ... آمين ...

إهداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال... وكللت بدعائها سماء حياتي ، ولا تزال ... إلى التي وهبتني من آيات صبرها... إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا...

" الحبيبة أمي "

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي منحني صفوة جلده فاستسهلت عظمة العلم وسعته، إلى رجل حنون... إلى ذروة فخري وقوتي...

" الغالي أبي "

إلى من شاطروني حياتي، إلى اللائي ألمسنني العزة وحلاوة المنى، عزيزة، نجود، إلهام.

" أخواتي "

إلى جذوة الأمل: " أخي محمد الأمين ".

إلى سفراء النور في حياتي ، أبناء إخوتي : أيمن ، سفير،رائد ، لؤي.

إلى قناطلة الطهارة والنشوى ، بنات إخوتي : انتصار، إكرام ، ملاك .

إلى كل أقربائي وقريباتي.

إلى من تسمعنني وتفهمنني، رفيقات دربي : أسماء، سومة، إكرام، مريم، هدى ، جميلة، عفاف ، ليلى.

إلى كل زملائي وزميلاتي اللذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة : المخلصة أمينة ، زهيرة ، إيناس ، ريمة ، أمين ، بلال ، سليم ....

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع .

فاطمة

شكر و تقدير

إلى الدكتور قادري حسين، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة ، والذي على الرغم من انشغالاته العديدة ، لم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته ونصائحه وتشجيعاته ووقته ، والذي ساهم كثيرا في انجاز هذا العمل .
لكم منا فائق الاحترام والشكر والعرفان، ونتمنى لكم المزيد من التقدم، وخدمة العلم وطالبيه.

كما أوجه الشكر إلى أساتذة معهد العلوم السياسية بجامعة باتنة و قسنطينة، اللذين لهم الفضل في تكويني الجامعي.

إلى كل القائمين على مكتبات جامعة قسنطينة ، باتنة ، والجزائر العاصمة ، على كل ما وجدته عندهم من مساعدة ورحابة صدر .

إلى كل من ساهموا في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد .

فاطمة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول:السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة (جذورها، ركائزها، مؤسساتها، محدداتها)

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها.

المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الثالث: تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: تفسير مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثاني: تفسير المقترب الليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: تفسير المقترب البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول : المغرب العربي في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: أبعاد اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني : تطور السياسة المغاربية لفرنسا.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الثنائية الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجماعية الفرنسية في المغرب العربي.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في المغرب العربي.

المبحث الرابع: الإستراتيجية السياسية والثقافية الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية الفرنسية في المغرب العربي.

المطلب الثاني: السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي.

الفصل الثالث : مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية في ظل التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة .

المبحث الأول : تحدي العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية بين التخوف والتعاون المتبادل.

المطلب الثاني: قيام الاتحاد الأوروبي وغياب سياسة خارجية مشتركة في ظل علاقات فرنسية ألمانية متوترة .

المبحث الثاني: تحدي المنافسة الدولية على منطقة المغرب العربي .

المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية .

المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية .

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية .

المطلب الأول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الخطي).

المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الإصلاحي) .

المطلب الثالث : : تباعد العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الثوري).

خاتمة.

قائمة المراجع .

فهرس المواضيع والأشكال والخرائط .

مقدمة

شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة ، بحيث أضحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطا وتداخلا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد شملت هذه التطورات كافة مكونات المجتمع الدولي ، كما أسست لبداية مرحلة تاريخية جديدة تعرف أشكال وتفاعلات مختلفة.

فسقطت رؤى ، وانبثقت بديلاتها ، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى ، تشكلت علاقات دولية جديدة ، تحكمت في نشأتها وتبلورها مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية ، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل، مما أدى بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله، تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية . وهذا ما أثر على السياسة الخارجية للدول التي عرفت تطورا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن ، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات .

هذه الأوضاع وأخرى أثرت على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي، التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسية منذ 1830، تاريخ احتلال فرنسا للجزائر. وعلى الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربية بشكل مباشر – كما كان الشأن إبان الحقبة الاستعمارية – ، لكن بعد نهاية الحرب الباردة وضعت فرنسا إستراتيجية جديدة تعتبر من بين المواضيع ذات الأولوية ، وذلك لإبقاء تونس والمغرب والجزائر ضمن فلكها الاقتصادي ، السياسي ، الثقافي...الخ، من خلال آليات جديدة طورتها خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي تعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي.

وهذا هو الجزء الذي يختص به بحثنا بالدراسة ، والذي يتكفل عنصر التعريف بالموضوع بضبطه.

- **التعريف بالموضوع :**

تشكِّل منطقة المغرب العربي إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية ، وهو الأمر الذي عبَّر عنه الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران في القمة الفرنسية – الأفريقية التي عقدت في بيارتيز بفرنسا (نوفمبر 1994م)، حيث أكَّد للحاضرين أنه بدونها فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين ، فالمنطقة كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية؛ لذا فمن الصعب تخيل قيام رئيس أو حكومة فرنسية أيًّا ما كانت توجهاتها بالتخلي عنها.

ويبدو أن هذا الإدراك ليس مقصورًا على ميتران فقط ، بل هو استمرار لسياسة ثابتة، حيث سبقه في ذلك الجنرال ديجول، الذي أرسى تقليدًا لا يزال ساريًا، وصولا إلى الرئيس الحالي نيكولا

ساركوزي ، يشرف بموجبه رئيس الدولة الفرنسية – بمعاونة مستشارين في قصر الإليزيه – على ملف الشؤون المغاربية ، ويصنف هذا الملف على أنه " بالغ السرية ".

وبهذا تحتل منطقة المغرب العربي حيزا مهما في الإستراتيجية الفرنسية الشاملة عقب نهاية الحرب الباردة، من خلال سعي الدبلوماسية الفرنسية إلى استرجاع مكانتها في المنطقة، بواسطة سلسلة من المواقف والسياسات التي كانت تستجيب لتبدلات السياسة الخارجية بكاملها، وتعبر بوضوح عن تمسك فرنسا بالحضور فيها بشكل انفرادي ومؤثر عن باقي الامبرياليات في العالم .

وبالتالي فإن الدراسة ستركز على فترة ما بعد الحرب الباردة ، عندما تم التحول من الطابع الإيديولوجي العسكري للصراع ، إلى منطق التنافس الاقتصادي الكبير القائم على استغلال الفرص والموارد ، لذلك تُعتبر منطقة المغرب العربي من بين أولويات السياسة الخارجية الفرنسية ، إضافةً لارتباطها التاريخي معها ، وأيضا لقرب المسافة بينهما ، وبالتالي فأي خطر يهدد المنطقة يمكن أن يصل إلى فرنسا باعتبارها بوابة أوروبا على الجهة المتوسطية، حيث تعد هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم انتشارا لمصادر التهديد مثل الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات ، الإرهاب ، ...الخ ، بالإضافة إلى المزاحمة الدولية في المنطقة نتيجة موقعها الاستراتيجي المهم ، وامتلاكها لمصادر الطاقة والعديد من الموارد الاقتصادية المهمة .

- **أهمية الموضوع :**

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية كدولة بارزة في العلاقات الدولية ، وذلك تجاه منطقة جد مهمة بالنسبة لها، تاريخيا وخاصة بعد الحرب الباردة ، مع ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن ، والتي من شأنها أن تهدد استقرار أوروبا عامة وفرنسا خاصة ، مما سينعكس بشكل مباشر على المصالح الفرنسية المتعددة في المنطقة .

هذا بالإضافة إلى عامل المنافسة الدولية في المنطقة ، وخاصة الأمريكية منها ، والتي ساهمت في الزيادة من اهتمام فرنسا بالمنطقة ، وذلك بتطوير إستراتيجيتها وآلياتها الانفرادية في المنطقة بالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

اختيارنا لتحليل أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي كموضوع لهذه الدراسة، يرجع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية .

لعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء تحليل هذا الموضوع ، هي باعتباره يدور حول منطقة ينتمي الطالب إليها، بالإضافة إلى اهتمامي بالدراسات الاورومتوسطية وخاصة الاورومغاربية منها ، فضلا عن الاهتمام الكبير بالسياسة الخارجية الفرنسية عموما واتجاه المنطقة خصوصا ، ورغبتي في تقديم أعمال مرجعية في هذا المجال .

أما في ما يتعلق بالأسباب الموضوعية ، فهي تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته ، من حيث تطرقه بالدراسة للأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية ، وتوضيح الطرق والأساليب التي تستعملها فرنسا للحفاظ على تواجدها وسيطرتها على المنطقة بطريقة انفرادية ، في ظل المنافسة الدولية ، وفي ظل وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي، لكل دولة فيه مصالح معينة. بالإضافة إلى أهمية الموضوع في العلاقات الدولية في الوقت الراهن . وذلك نظرا لوجود صدارة تجارية وثقافية وسياسية...الخ ، بين فرنسا وهذه المنطقة حسب ما تؤكده الإحصائيات ، بالإضافة إلى تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وبروزها بشكل واضح في العلاقات الدولية ، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا فضلا عن عودة وزيادة حركية التفاعل الفرنسي المغاربي في السنوات الأخيرة ، من خلال عمل فرنسا على بناء إستراتيجية شاملة متعددة الأبعاد في تعاملها مع دول المغرب العربي .

- **إشكالية الدراسة:**

إن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي ، تعني محاولة فهم أهم الأفكار والأسئلة والانشغالات والأسباب، التي تنطلق منها فرنسا لتحدد إستراتيجيتها تجاه المنطقة ، سواء تلك المتعلقة بالمنطقة نفسها – مصالح متعددة الأبعاد – أو تلك المتعلقة بوجودها في إطار الاتحاد الأوروبي ، و بالمنافسة الدولية عامة والأمريكية خاصة. وهذا ما يدخل كله في إطار الإستراتيجية الفرنسية العالمية الطموحة التي تسعى لتحقيقها.

نتيجة هذه العوامل تتحدد أهداف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي.

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح كالتالي:

- ما هي أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ؟

من خلال هذه الإشكالية تظهر لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1- ما هي المحددات المحورية المحركة للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة ؟

2- ما هي الأبعاد والاعتبارات التي دفعت بمنطقة المغرب العربي إلى صدارة اهتمامات فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ وهل يكفي البعد الاقتصادي والتجاري لتفسيرها ؟

3- في أي اتجاه تسير العلاقات الفرنسية المغاربية في ضوء متغيرات ما بعد الحرب الباردة؟

4- هل حدثت تغييرات جوهرية في ثوابت السياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي ، أم أنها تغيرات في الوسائل الرامية إلى تحقيق الأهداف القديمة ذاتها التي طبعت العلاقات بين الطرفين تاريخيا ؟

5- ما هي الآليات والوسائل التي تستعملها فرنسا لتحقيق أهدافها في منطقة المغرب العربي؟

6- إلى أي مدى تستطيع فرنسا أوربة سياستها الخارجية في إطار القوة الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة مع توسع النفوذ الألماني في شرق ووسط أوروبا ؟

7- كيف يمكن لفرنسا أن تتبنى سياسة مستقلة دون التصادم مع الاستراتيجيات العالمية عامة والأمريكية بوجه خاص ؟

8- ما الذي دعا فرنسا إلى إعادة حساباتها اليوم تحديدا، وأي مستقبل لمستعمر الأمس والصديق الاستراتيجي الحالي في منطقة بلدان المغرب العربي ؟

- **حدود المشكلة :**

في إطار اعتمادنا في هذه المذكرة على تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي، سوف نقوم بحصر هذه المنطقة الفرعية في كل من الجزائر، المغرب، تونس، وذلك بناءا على مجموعة من الأسباب الأساسية ، وهي:

- السبب التاريخي بناءا على الاستعمار الفرنسي لهذه الدول الثلاث .

- السبب اللغوي نظرا لتركيز استعمال اللغة الفرنسية في هذه الدول الثلاث ، بالرغم من تراجعها عالميا .

بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لهذه الدول الثلاث، بالنسبة لفرنسا على وجه الخصوص، باعتبارها قلب المغرب العربي، دون بقية دول المغرب العربي الأخرى (موريتانيا، ليبيا).

أما بالنسبة للحدود الزمنية ، فإننا سوف نركز على مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إلى أيامنا هذه ، مع التعرض لأبرز المحطات التاريخية التي مرت بها العلاقات الفرنسية المغاربية كلما استدعت ضرورة تحليل الموضوع ذلك .

- **فرضيات الدراسة :**

للقيام بتحليل موضوعي ومنطقي، وللإجابة على إشكالية الدراسة، وكذا الأسئلة الفرعية، وضعنا الفرضيات التالية:

1- توجه السياسة الخارجية الفرنسية نحو منطقة المغرب العربي تحكمه أهدافها المادية والهوياتية والأمنية والإستراتيجية .

2- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب تخضع لتأثيرات عوامل خارجية أهمها التنافس الدولي على المنطقة.

3- استمرار الصدارة الفرنسية في المغرب العربي وعالميا، محكوم بمدى تبلور وتطور، ونجاح سياسة أوروبية مشتركة، قادرة على احتواء المنافسة الدولية (وخاصة الأمريكية) في هذا المجال.

- **الأدبيات السابقة :**

بالرجوع للدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة ، أو تجاه منطقة المغرب العربي، نجد أن معظمها غير مستقلة ، كما أنها تتناول هذه السياسة من بعض الجوانب فقط ، خاصة من الناحية الاقتصادية والتركيز على الشراكات الاقتصادية ، والحديث عن الفوارق بين اقتصاديات هذه الدول والآثار المترتبة عن ذلك ، كما أنها قليلة جدا وجلها أصبح يركز على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المغاربية متجاهلين تلك العلاقات القوية بين فرنسا والدول المغاربية . إلا أننا فضلنا تناول الموضوع بكل أبعاده السياسية ، الأمنية والاقتصادية والثقافية ، بالإضافة إلى إبراز الرغبة الفرنسية لتكريس نفوذها الانفرادي الكامل على منطقة المغرب العربي ، بالرغم من المنافسة الأمريكية ، وبالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي ، حيث نلاحظ أن فرنسا هي التي تبادر بالشراكات والمشاريع مع دول المغرب العربي.

- **منهج الدراسة :**

يحتاج هذا البحث إلى نوع من التكامل المنهجي ، بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد وذلك كمحاولة للاقتراب من الإشكالية محل الدراسة .

منها المنهج التاريخي والذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركيات الظاهرة في وضعها الحالي .

المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع ودراسة المعطيات حول التفاعلات الفرنسية المغاربية ، ودراستها كما هي في الواقع العملي ، ووصفها وصفا كميا أو كيفيا ، باستخدام منطق الوصف القائم على الاستنباط لتحديد الطبيعة السببية لهذه التفاعلات ، لفهم حركية الظاهرة السياسية قيد الدراسة .

وأخيرا المنهج التحليلي باستخدام تقنية تحليل المضمون، وذلك لجمع وتحليل البيانات المتوفرة عن السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وتجاه منطقة المغرب العربي بصفة خاصة، وذلك في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما صاحبها من تغيرات على المستوى الإقليمي والدولي .

- **الصعوبات المواجهة في إعداد هذا البحث :**

في الحقيقة لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ، وقد كانت أغلب الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي ، لكن ما لفت انتباهي هو وجود البعض منها خارجة عن هذا النطاق ، والتي ارتأينا التنبيه إليها ، لغرض تفاديها في المستقبل ، ومن أهم هذه الصعوبات : ندرة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة ، أو حتى اتجاه المغرب العربي ، سواء باللغة الأجنبية أو العربية، بمكتباتنا ، رغم أن العكس هو الذي كان متوقع ، نظرا للعلاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية ، وارتباط مصيرنا بمصيرهم ، حاضرا ومستقبلا ، على عكس ما تتوفر عليه المكتبات والجامعات الفرنسية من مراجع كثيرة ومتنوعة ، حول الجزائر

والمغرب العربي عموما، وهذا ما يعكس مدى فهم الأوساط الفرنسية لأوضاعنا في المغرب العربي، أحسن فهم.

- **خـــطة البحث:**

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتوظيف ثلاثة فصول:

– **الفصل الأول:** والذي خصصناه لدراسة السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، جذورها، ركائزها ومحدداتها وخلفياتها النظرية، مع إبراز التوجهات التي عرفتها في مرحلة ما بعد الحرب البارد ة، نظرا لما يشكله ذلك من حلقة مهمة في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي.

– **الفصل الثاني:** والذي نتطرق فيه إلى تحديد مختلف الأبعاد والعوامل التي جعلت منطقة المغرب العربي محل اهتمام مكثف في السياسة الخارجية الفرنسية ، من ارتباط تاريخي بينهم ، الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة ، ما تشكله المنطقة من تهديدات عليها ، كالهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، تجارة المخدرات ... الخ

بالإضافة لدراسة الاستراتيجيات أو الآليات التي تعتمدها فرنسا لتحقيق أهدافها في منطقة المغرب العربي .

– **الفصل الثالث:** والمخصص لدراسة أهم التحديات التي تواجه مستقبل السياسة الفرنسية في المنطقة المغاربية ، في إطار الرغبة الفرنسية في التواجد الانفرادي في هذه المنطقة بالرغم من وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي وهذا ما يقودنا للحديث عن العوامل المؤثرة سلبا في هذا التوجه، مركزة على العلاقات الألمانية الفرنسية وخاصة في إطار مشروع الاتحاد من اجل المتوسط ، مع الإشارة إلى عامل آخر من العوامل المؤثرة على سياسة فرنسا وهي المزاحمة الدولية وخاصة الأمريكية للنفوذ الفرنسي في المنطقة . للخروج في الأخير بأهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية في ظل هذه التحديات .

الفصل الاول :

السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة

(جذورها ، ركائزها ، مؤسساتها ،محدداتها)

لقد ظل الحوار دائرا حول مكانة فرنسا في النظام الدولي، وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات بمحيطها الخارجي. وذلك مند نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات على العالم بأسره ، ومن ضمنه فرنسا التي فرضت عليها هذه التحديات إعادة تعريف مصلحتها القومية وإقامة تعديلات حول مفهومها للإستراتيجية الدولية ، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية .

لذلك عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات واكبت التحولات التي عرفها العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبعدها ببروز قضايا أخرى كحرب الخليج الثانية وأحداث 11 سبتمبر 2001.

ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة ، إلا أن السياسة الفرنسية عرفت بعض التغييرات ، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل الداخلية .

لكن وقبل البدء في تحليل السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، لابد من تعريف السياسة الخارجية أولا.

لقد عرفت السياسة الخارجية للدول تطورا أساسيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فبينما كانت تهتم بقضايا الأمن العسكري، وكانت تستخدم المنهج التقليدي القائم على أساس رصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، وإنما أصبحت متعددة الأبعاد اقتصادية، ثقافية...الخ .

فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي.

غير أن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية.

وفي هذا الصدد حدد الباحثون مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

1- السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف سيبوري الذي يعرف السياسة الخارجية على أنها:" مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية..."[1].

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 09.

2- اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس ، وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.

ولكن بالرغم من هذه الصعوبات نذكر بعضا من هذه التعاريف :

- يعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها : " عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية ، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به ، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود ." [1]

- كما نجد أن James Rosenau قدم تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله : " بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة "[2].

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة الخارجية: " بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي ، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي ، وتوجهاته الفكرية والفلسفية ، والراعية للمصالح الوطنية للأمة ، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ، ومدخلات النظام ، والظروف الدولية القائمة ، والموارد المتوفرة ، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية ."[3]

إذن، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مجموع الأهداف المراد الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن: كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجيا.

فالسياسة الخارجية مرآة للتعبير عن الذات السياسية السيادة ، وهي تعبير جوهري عن فكرة الدور، وترجمة النظرة للنفس وللآخر.

---

[1] - مصباح زايد عبيد الله ، **السياسة الخارجية** ، مالطا : منشورات ايلغا ، 1994 ، ص 10 .

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] - مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005، ص 106.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

سوف نعمل في هذا المبحث على البحث في قضية مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية، وتحقيقا لهذا الغرض سوف نعتمد على الدراسة المقارنة للسياسة الخارجية الفرنسية بين مرحلتي قبل وبعد الحرب الباردة.

وذلك للإجابة على السؤال التالي :

هل حصل تغير جوهري في السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة ؟ أم أنها مجرد تغيرات تكيفية مع التحولات التي عرفها النظام الدولي على كل المستويات ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، قسمنا المبحث إلى مطلبين :

- المطلب الأول نتناول فيه أهم المحطات التاريخية والأفكار التي تستلهم منها فرنسا أهداف وتوجهات سياستها الخارجية ، مركزين في ذلك على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية في مرحلة الحرب الباردة وبالضبط مند تأسيس الجمهورية الفرنسية الخامسة من طرف شارل ديجول ، الذي عمل على وضع السمات الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية .
- أما في المطلب الثاني فنتعرض لمدى تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الفرنسية وذلك في مقارنة مع تلك في فترة الحرب الباردة. وفي الأخير سنتوصل إلى معرفة الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية.

إن العلاقات الدولية منذ معاهدة وستفاليا 1648 ، وتأسيس الدول القومية في أوربا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوربية بامتياز، فدراسة العلاقات الدولية ، وحتى النظام العالمي كانت تتم وفق دراسة العلاقات بين الأقطاب الأوربية ، فالعلاقة بين الدول الأوربية كانت هي ذاتها ما تسمى بالنظام العالمي .[1]

فقومية كبريات بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر ، هي قومية دول في ذروة سيادتها على نفسها وعلى مواردها ، وثرواتها وماضيها ، دول لا تكافح لأجل البقاء وإنما لتعبر عن إرادة القوة لديها ، دول مفعمة باليأس والقوة ، مما جعل قوميتها الفعالة ترمي إلى فرض الهيمنة على قوميات أوروبية وأخرى غير أوروبية ، وخاصة من القارات المحيطة بها . هذه القومية هي قومية العصر الاستعماري ، عصر نفي القوميات الأخرى ، فأوروبا آنذاك كانت تتنكر لأي مفهوم آخر للكونية غير مفهومها بالذات .[2]

غير أن الحرب العالمية الثانية أدت إلى تغير موازين القوى الدولية ، بنقلها الزعامة الدولية من فرنسا وبريطانيا ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . ونظرا للتباين الفكري بينهما ، فقد عرف العالم صراعا عُرِف بالحرب الباردة ، والتي انقسم على إثرها العالم الغربي إلى كتلتين : الكتلة الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة ، والكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي .

فقد شهد النظام الدولي على مر العصور صراعات عالمية مابين القوى الكبرى ، وذلك نظرا لرغبة كل واحدة منها لنيل المكانة الرئيسية والقيادية على مسرح السياسة الدولية .

ومن بين هذه القوى نجد فرنسا، التي سعت دائما للبروز في النظام الدولي كقوة على جميع الأصعدة سواء العسكرية، الثقافية، الاقتصادية...الخ، وهو الأمر الذي تعزز في القرن الثامن عشر حيث تسيدت العالم في ذلك الوقت، مؤكدة هيمنتها النابعة من قوة صناعتها الريفية، والإدارة القوية للدولة، وجيشها القوي وثقافتها الناعمة، التي استطاعت أن تستوعب الجميع في ذلك الوقت.

وقد كان الأساس الذي تنطلق منه أهداف السياسة الخارجية الفرنسية في ذلك الوقت، ينبثق من فكرة بناء ودوام مجد فرنسا، حيث رأت عبر الأجيال الطويلة أن مجدها يمكن تحقيقه عن طريق:[3]

- بناء مركز قوي وممتاز لها بين قوى أوروبا .
- بناء إمبراطورية عظيمة مترامية الأطراف .
- احتلال مركزا مرموقا عالميا.

---

[1] - عبد المجيد نعنعي و عبد العزيز سليمان نوار ، **التاريخ المعاصر : أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1973 ، ص 98 .

[2] - بول بالطا و كلودين ريللو ، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور و نخلة فريفر ، بيروت : دار القدس ، ب ت ، ص 25 .

[3] - روي مكرديس ، **السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : منشورات عويدات ، 1961 ، ص 65.

ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تدهورت فرنسا من دولة كبرى إلى دولة ثانية (قوة متوسطة مقارنة بالقوى الأخرى). وذلك بسبب النتائج الكارثية التي خلفتها الحربين العالميتين الأولى والثانية ، من تدهور اقتصادي وعسكري في فرنسا ، هذا بالإضافة إلى تردي الأوضاع الداخلية نتيجة سوء الحكم ، والإدارة المتدهورة للبلاد من طرف الحكومات غير المستقرة ، والتي كان معظمها ائتلافيا قصير المدى ، بحيث لم يتجاوز بقاء الحكومة في العقدين الأخيرين من حياة الجمهورية الثالثة (1870– 1940) ثمانية شهور ، بينما تعاقبت 18 حكومة منذ قيام الجمهورية الرابعة (1946 – 1958) ، وحتى مطلع عام 1958 وقيام الجمهورية الخامسة .[1]

- **قيام الجمهورية الخامسة الفرنسية:**

شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958 على يد مؤسسها الجنرال شارل ديجول، نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا .

فنتيجة لانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ، قامت الجمهورية الخامسة في نطاق دستور 1958 ، الذي يحمل في طياته تقوية السلطة التنفيذية بشكل واسع ولاسيما رأس هذه السلطة المتمثل في رئيس الجمهورية ، مبنيا بذلك على نظام شبه رئاسي* للجمهورية الفرنسية الخامسة .

إن السمة المميزة لدستور 1958 تكمن في وضع الدولة في الرتبة الأولى، من القوى المحركة للحياة السياسية. فالشيء الذي يتطلع إليه ديجول هو دولة وليست حكومة تستند في وجودها إلى الانتماء الشعبي، إن الدولة في نظره هي ليست فقط الأولى ، وإنما هي العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يجعل الباقي ممكنا ، فيجعل من الحياة الديمقراطية والحرية ...الخ ، أمرا ممكنا .[2]

ففي كتابه حد السيف** يقول ديجول : " أنه من اللازم على رئيس الدولة ، سواء كان رئيسا سياسيا أو عسكريا ، أن يتمتع ببعض الكفاءات من أجل أن يفرض هيمنته على الأحداث ، وأن يحمي ويضمن النصر للمصلحة الوطنية ، ولهذا السبب فإن الرئيس ينبغي أن يكون قبل كل شيء رجلا فعالا ، كما ينبغي أن يمتلك القدرة على الهيمنة على الآخرين ، ولا يخضع لتأثير الأحداث ، وفي بعض الأحيان ينبغي أن يمتلك الإمكانية في تحريك الأحداث حتى يتمكن من الهيمنة عليها بشكل أفضل ."[3]

---

[1] - سعد الدين إبراهيم وآخرون ، **ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية ، بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، ط1، عمان : منتدى الفكر العربي ، 1990 ، ص 137 .

* النظام الشبه رئاسي هو خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني ، يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، شريكان في تسيير شؤون الدولة ، ويختلف عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من قبل الشعب ، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسئول أمام البرلمان ، ويمكن للبرلمان محاسبته وسحب الثقة منه .

[2] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، ط1 ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2001 ، ص 172.

** الذي ألفه ديجول عام 1932 .

[3] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

وهذا ما أكده ديجول في مذكراته بقوله: " إن وجود مؤسسة تقرير مؤسسة عمل مؤسسة طموح، لا تعبر إلا عن المصلحة العامة ولا تخدم إلا المصلحة العامة ". و يضيف قائلا بأن " الفكرة التي صنعتها لنفسي بخصوص الدولة هي الفكرة المعبرة عن مثل هذه المؤسسة ."[1]

وبهذا تولى ديجول إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها ، وبذلك أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية ، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي .

وتتعدى الديجولية فكر وحياة الجنرال ديجول، لتشكل في نهاية المطاف منظومة من الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي أصبحت تشكل بمجموعها وحدة فكرية ونهجا سياسيا له أبعاد معروفة. فالطرح الديجولي ، والذي جاء في الأصل لإعادة ثقة فرنسا بنفسها، أصبح بعد تطوره إبان وبعد وفاة ديجول ، برنامجا عقائديا متكاملا إلى حد بعيد وعنصرا جاذبا لأهل الوسط السياسي الذين وجدوا فيه مخرجا معقولا ومعتبرا لمأزق فرنسا العقائدي ، إضافة إلى كونه عنصر جذب وتوازن بآن واحد للأطراف الراديكالية من يمين ويسار.[2]

وتتمحور السياسة الخارجية الفرنسية الديجولية على النقاط التالية : الاستقلال الوطني ، ورفض المظلة الأمريكية ، والحوار مع الشرق ، تصفية الاستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الاستعماري، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي.

وقد شهدت السياسة الخارجية الفرنسية نوعا من الاستمرارية بين كل الرؤساء الذين جاؤوا في مرحلة الحرب الباردة ، وهم جورج بومبيدو و فاليري جيسكار ديستان و فرانسوا ميتران .

- **موقف السياسة الخارجية الفرنسية من النظام العالمي في فترة الحرب الباردة:**

والذي يتمحور حول فكرة أساسية ، وهي أن النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية وسيطرة القوتين العظمتين لا يحقق سلاما واستقرار . ومن ثم من الضروري تعديله ، بحيث لا تقوم علاقاتهما على حساب الدول الأخرى ، سواء بالصدام الذي يهدد استقرارها ، أو بالوفاق الذي يهدد استقلالها وحريتها. وعلى ذلك فقد ركزت فرنسا قرارات ، و توجهات سياستها الخارجية ، على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية ، بقيام نظام غربي بمشاركة فرنسا ، يهتم باتخاذ القرارات السياسية العليا والإستراتيجية العالمية ...، وخاصة ما يتصل باستخدام الأسلحة النووية .

فمسؤوليات فرنسا لا تتوقف عند الحلف الأطلسي بل تمتد إلى المحيط الهندي وعبر البحر المتوسط إلى إفريقيا .

ومن ثم أكد ديجول قائلا : " إنني الوحيد الذي يقرر السياسة ، وعلى مسؤوليتي الخاصة فإنني الوحيد الذي له حق القرار " .[3]

---

[1] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، مرجع سبق ذكره ، ص 175 .

[2] - بول بالطا و كلودين ريللو ، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور و نخلة فريفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

[3] - سعد الدين إبراهيم وآخرون ، **ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية ، بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 72 .

ولقد ضمن ديجول فكره هذا في رسالة بعث بها إلى الرئيس الأمريكي آنذاك إيزنهاور، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي وتعطي فرنسا دورا متميزا. لذلك كان قرار الرئيس ديجول في مارس 1966 بالانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي ومن اللجنة العسكرية ، التي تضم قادة القوات المسلحة لدول الحلف ، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة، ولكن ظلت فرنسا عضوا في الجناح السياسي للحلف .

فعلى مدى تاريخ الحلف الأطلسي الذي قام عام 1949، رأت فرنسا أن دور وأهداف الحلف تغيرت أكثر من مرة ، ففي عام 1949 كان الهدف من تشكيل حلف يجمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية ، على أن تحظى الولايات المتحدة بقيادة الحلف ، وهكذا كان هناك اتفاق ضمني من دول أوروبا الغربية التي خرجت توا من حرب عالمية مدمرة، أن تضع أمنها وسياستها الإستراتيجية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

ولكن الوضع تغير في عام 1966 ، ففي ذلك الوقت رأى ديجول أن العلاقات بين الشرق والغرب اختلفت كثيرا عما كانت عليه في عام 1949 حينما تأسس الحلف ، فقد أصبحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يملكان القنبلة النووية ، وأصبح واضحا أن كلا منهما لن يتمكن من استخدامها ضد الآخر ، إلا انطلاقا من أراضي ليست أراضيه ، وأيضا يستهدف أراض ليست أراضيه ، أو بمعنى أكثر مباشرة ووضوحا أن يتم استخدام القنابل النووية من وعلى أراضي أوروبا الغربية ، لذلك رأى ديجول أن الحلف لم يعد يضمن أمن وبقاء دول أوروبا الغربية ، وبالتالي فمن وجهة نظره لم يكن من الممكن أن يعهد له بمصيره .

كما رأى ديجول ، أن سياسة الولايات المتحدة في الفترة من عام 1961 إلى 1966 فرضت تحولات في سياسة الحلف دون استشارة الدول الأوروبية ، مما أدى إلى أن يتخذ الحلف شكل محمية وليس تحالفا بين الدول الأعضاء ، لذلك رأى بأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها ، إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة . وبناءا على ذلك قرر تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح ، من أجل توفير رادعها النووي ، الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة ، وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي سنة 1964 ، وكذا إرساء الوفاق بين فرنسا وألمانيا ، ليصبح نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

وفي نفس الوقت بدأ الرئيس ديجول سياسة جديدة في اتجاه الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي ، أساسها إقامة علاقات وثيقة معهم تتضمن التفاهم والتعاون .

---

[1] - فاضل زكي محمد ، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، ط 1، بغداد : مطبعة شفيق ، 1975 ، ص 270 .

من خلال كل هذا يمكن أن نصل إلى استخلاص البعد الفكري لديجول ، بالإضافة إلى أهم النقاط الأساسية ، التي ترتكز عليها السياسة الخارجية الفرنسية في عهد ديجول وفترة الحرب الباردة .

إن الأيديولوجية الديجولية هي أيديولوجية فرنسية تقوم على النقاط التالية :[1]

- في المفهوم الحضاري : الذي ينظر بشمول وعمق إلى حياة الأمة ، والذي يتجاوز النظرة الأممية المجردة والفهم المادي ، الذي يهمل العوامل الروحية في تكوين الأمم ويؤكد على العامل الحضاري .
- في المفهوم الانبعاثي : الذي يتكلم عن الأمة كحقيقة متجددة ، يأخذ بعين الاعتبار مراحل تطورها التاريخي، وكيف تطرح نفسها في المرحلة الراهنة كمشروع مستقبلي ، هذا المفهوم الذي يعبر عن روح الثورة في الأمة عندما يشتد التناقض بين واقعها وبين حقيقتها ، وعن إرادتها في التغلب على تحديات حاضرها ، وعدم خضوعها لواقع يهدد مصيرها كأمة ، ويمس شخصيتها الحضارية وكرامة شعبها ، ويعطل اندفاعها نحو المستقبل .
- البعد الاستراتيجي : حيث حمل ديجول المثاليات الفكرية مسؤولية حرمان فرنسا من المحافظة على وضعها الدولي المرموق ، الذي انقلب إلى الخسائر ، حيث انقلبت فرنسا رأسا على عقب في بنيانها الاجتماعي وتوازنها.

لذلك فقد كان المنظور الاستراتيجي العام للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة ، يتجه إلى تحويل فرنسا إلى دولة مستقبلية قوية ، معتمدة في ذلك على عدة طرق والتي يمكن حصرها في:

- الثبات في هاجس الاستقلالية والبقاء في الوسط ، من حيث لعبة التوازنات والنزاعات الدولية ، أي عدم القطيعة أو الانحياز لقوة دولية كبرى ، مع الإمساك ومن دون كلل بقدرة الدفاع والردع النووية الذاتية ، انفضاضا بذلك عن أية مظلة نووية مهما كان مصدرها الخارجي .[2]
- التخلي الطوعي عن سلوك التوسع العسكري والكولونيالي وعقليته تجاه الشعوب الأخرى ، وخاصة الإفريقية ، لأنها وجدت بأن نهاية الحقبة الاستعمارية ستعمق من احترام ومكانة فرنسا دوليا ، وهكذا وضعت أطر جديدة لعظمة فرنسا ومكانتها ودورها الثقافي والحضاري ، فبنفس الوقت الذي غسل عنها عقدة ذنب الاستعمار، فقد أرسى قواعد جديدة للتعامل بينها وبين مستعمراتها القديمة والعالم أجمع[3] ، هذا من جهة .

---

[1] - سعد الدين إبراهيم وآخرون ، **ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية ، بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 46 – 47 .

[2] - فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3] - بول بالطا و كلودين ريللو ، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور و نخلة فريفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 22.

- ومن جهة أخرى الانفتاح والسعي إلى وصل ما انقطع بين الدول والشعوب الأوروبية، لتتمكن من تخطي ذاتها والقفز فوق العداء الألماني الفرنسي التقليدي لمصلحة فرنسا العليا ، كما عملت على إعادة وتأهيل الفئات المتطرفة داخل المجتمع الفرنسي ، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد ، وهكذا أوجدت محورا أوروبيا جديدا يرتكز على الاحترام والصداقة المتبادلة ، إلى أن وصلت إلى مرحلة توقيع اتفاق أوروبي من شأنه تدعيم موقع فرنسا في النظام الدولي .[1]
- العمل على تطوير وزيادة القدرة الاقتصادية الفرنسية، والمحافضة على التضامن والتعاضد بين الفئات الاجتماعية المختلفة. من هنا تبنت فرنسا حرية اقتصاد السوق ، ولكن بشرطها البراغماتي لا الدوغمائي .*

إذن وفي إطار معالجتنا للسياسة الخارجية الفرنسية ، في فترة الحرب الباردة ، نجد أنها اتسمت بالواقعية والجرأة ، فكانت توجهاتها وممارستها السياسية انعكاسا للظروف التاريخية التي يحياها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم .

1- بول بالطا و كلودين ريللو ، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور و نخلة فريفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

* الدوغمائية : كلمة يونانية تعني الجمود العقائدي "مذهب أو رأي" والتأييد الأعمى لمبادئ أو مطالب مذهب أخلاقي ما ، بدون إمعان و النظر فيها . فهي تعني التصلب والتزمت وفرض الرأي بالقوة وليس عن طريق الإقناع والحجة والدليل.
أما البراغماتية بدلاً من أن تركز على مقدمات الأفكار فإنها تركز على النتائج المترتبة على تلك الأفكار، فهي تُوجه نحو الاهتمام بالأشياء النهائية وبالنتائج ومن ثم، هي لا تعني بالسؤال عن ماهية الشيء أو أصله بل عن نتائجه ، فتوجه الفكر نحو الحركة ونحو المستقبل.... ولكن هذا المعنى الظاهري الفضفاض محاولة لإخفاء جوهرها، القائم على قياس كل عمل أو شيء، أو حالة، بما تحققه من فائدة أو ضرر، فالشيء جيد وصالح إذا كان نافعاً، وهو سيء إذا كان ضاراً.
والمشكلة هنا هو أن من يقرر الفائدة والضرر هو الشخص المعني معتمداً على معاييره الخاصة كأداة لتقويم الأعمال والأشياء. هناك نقاط أساسية يشترك فيها كل الفلاسفة البراغماتيين، هي : الحقائق نسبية، ولا وجود لحقائق مطلقة، فالحقائق تتبدل بتبدل التجارب ، الفكر الذي يحقق نفعا هو الفكر الصحيح ، قيمة الفكرة تكون في قيمة نتائجها .

المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

دفع انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، إلى الواجهة مسألة إعادة التفكير في النظام الذي سيحكم وينظم العلاقات الدولية في مرحلة اختفت فيها الحرب الباردة ، لتترك المجال واسعا لصراعات من نوع جديد .

عالم ما بعد الحرب الباردة يطرح الكثير من التحديات على البشرية ، خاصة فرنسا، التي يجب عليها إدارة مرحلة انتقالية مثيرة ومحيرة في آن واحد .

حيث شهدت الساحة الدولية تغيرات هامة، أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة.

لذا سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض لإشكالية تتعلق أساسا بمدى تأثير هذه التغيرات الدولية على السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تلك التي ارتبطت بنهاية الحرب الباردة أو تلك التي حدثت بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **أهم التغيرات في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة :**

من أبرز التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ما يلي :

1- بروز مفهوم " النظام الدولي الجديد " ، الذي يعكس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة جورج بوش الأب بعد حرب الخليج 1991 ، بتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار نظام أحادي القطبية ، ملحق به نظام فرعي تابع متعدد الأقطاب .[1]

2- تراجع دور العامل العسكري في تحديد معالم السياسة الدولية : حيث كانت سلوكات الدول قبل نهاية الحرب الباردة تحكمها القوة العسكرية والسباق نحو التسلح ، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي ، أدى إلى تراجع القوة العسكرية وتدني منفعتها.*

3- تبلور دور العامل الاقتصادي: حيث برز العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدد بارز في العلاقات الدولية ، إذ يقول جاك سبانس jack Spence** : " يبدو أننا ننتقل من عالم جيوسياسي إلى عالم آخر جيواقتصادي ..." [2] . وعلى هذا يعتقد الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية، أن هته الأخيرة انتقلت من تفاعلات على أساس جيوسياسية إلى أخرى قائمة على أساس اقتصادي، في إطار الاعتماد المتبادل بين الدول، وأهم التغيرات التي تدل على انتقال محور السياسات الدولية من الأساس الجيوسياسي إلى الأساس الجيواقتصادي :

---

[1] - Ted Galen carpenter," the new world disorder ", **foreign policy**, Washington: published by the Slate Group, N 84, autumn, 1991, pp: 27 – 29.

* ولكن هذا الأمر يبقى نسبيا إلى درجة كبيرة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر .

** هو أستاذ جامعي و المستشار الأكاديمي في الكلية الملكية للدراسات الدفاعية في لندن.

[2] - Spence jack," entering future backwards: some reflections in the current international scene", **review of international studies**, Cambridge, Cambridge university press , vol 20, N 01, January 1994, p 06.

- أدى تراجع القوة العسكرية إلى تبلور دور القوة الاقتصادية، فمكانة الدول الآن لم تعد تقاس بعدد جيوشها بقدر ما تتحدد برقم مشاركتها في التجارة العالمية، وزيادة تأثير الدول القوية اقتصاديا في مجريات العلاقات الدولية .
- مع نهاية الحرب الباردة حلت التكتلات الاقتصادية والتنافسات التجارية، محل الأحلاف العسكرية وسباق التسلح، نتيجة تراجع دور القوة العسكرية وشعور الدول بعدم جدوى الأحلاف العسكرية ، وأهم هذه التكتلات الاقتصادية : منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA ، الاتحاد الأوروبي ، منطقة التجارة الحرة لجنوب شرق آسيا ASEAN ...الخ
- ما يميز النظام الدولي أيضا ، تنامي ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول ، حيث تضاعفت خلال العقدين الماضيين ، الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريبا .[1]

تشير كل هذه الأمور إلى العولمة، أي تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال . إن تطور ظاهرة العولمة وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول ، لم يكن ليحدث دون تطور عامل التكنولوجيا خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة المبادلات الدولية وحركة رؤوس الأموال والمعلومات عبر حدود الدول .

إذن من الناحية النظرية ، أدى حدوث هذه التغيرات إلى بروز قضايا واهتمامات جديدة ذات طابع اقتصادي ، تفرض على الدول الابتعاد عن الاهتمام بالنزاع والتسلح والاتجاه نحو التنمية والتعاون الاقتصاديين.غير أننا نعتقد أن التغيرات في أنماط التفاعلات الدولية لا تعني بالضرورة نهاية لجوء الدول إلى نمط القوة العسكرية لحل خلافاتهم، فرغم تزايد دور وأهمية الأبعاد الاقتصادية للقوة، إلا أن الطريقة القديمة في التفكير تظل باقية، الدولة الأمة مازالت منشغلة في تنافس لا يتوقف في جميع الميادين وليس الاقتصادية فقط، وذلك للحصول على التفوق ضد دول أمم أخرى.

4- بروز مجالات صراع وتنافس جديدة بين القوى الغربية، التي بدأت تتسع دائرة التصادم بين مصالحها (مع تلاشي مبررات التحالف الاستراتيجي الذي ميز فترة الحرب الباردة) ، لاسيما في المجال الاقتصادي والبحث عن الأسواق التجارية والاستثمارية ، وهو ما تجلى أكثر في التنافس الأمريكي ، الأوروبي ، الصيني .[2]

5- انهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا عام 1989، والذي شكل صدمة في العالم وأوروبا، خاصة بالنسبة لفرنسا.[3]

6- بروز مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم " الأمن العالمي "،" الخطر" و" التهديد "، في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك بتراجع حدة معادلة الصراع الشمولي بين المعسكرين الرأسمالي

---

[1] - قريشي ضياء ، " العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة " ، **التمويل والتنمية** ،واشنطن : منشورات صندوق النقد الدولي، المجلد 33 ، العدد 1 ، مارس 1996 ، ص 30 .

[2] - Ted Galen carpenter," the new world disorder", op. cit, p: 27 – 29.

[3] - Guillaume le quintrec, **la France dans le monde depuis 1945**, paris : éditions du seuil, janvier 1998. p 28.

والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، دينية ، قومية ، سياسية ، وحدودية، يتمركز" مسرح " عملياتها في " الجنوب " ، والتي قد تأخذ شكل الصراع مع جماعات وشبكات دولية ليست بالضرورة مرتبطة بصفة مباشرة بالدول والحكومات .*

7- تحول مفهوم السيادة : حيث نلحظ تراجع مبدأ السيادة المرتبط بكيان الدولة القومية، ذلك تحت وطأة الصعوبات الاقتصادية والمالية، وبفعل الثورة التقنية وثورة الاتصالات الحاصلة، فالتشابك بين مصالح الدول ساهم في تراجع السيادة ، ولكن إلى حدود معينة .

8- بروز دور المتغير الثقافي في السياسة الدولية ، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ، ظهور قوي لدور الهويات والأفكار في توجيه السياسة الدولية .

9- أحداث 11 من سبتمبر 2001، والتي كرست نتيجتين أساسيتين:

أولاهما بروز ما يعرف " بالجماعات الإرهابية "، والتي أصبحت تشكل خطر كبير على الدول خاصة مع تطور خطر امتلاكها لأسلحة تدمير جزئي أو شامل.

وثانيهما تكريس تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم كقوى كبرى لها الكلمة الأولى في النظام الدولي.[1]

وقد شكلت هذه التحولات تحديا كبيرا على فرنسا على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. وهذا ما حتم على الحكومة الفرنسية أخذها على محمل الجد، والبحث عن وسائل السيطرة عليها، وإيجاد وسائل كفيلة بالرد عليها وضمان المصالح الفرنسية.

وتعتبر هذه التحولات تحديا خاصا لفرنسا لأسباب عدة نذكر منها: [2]

- تشكل تحديا مباشرا لفرنسا في قضية تسيير التقاليد السياسية والاقتصادية الفرنسية، والتي تتطلب تدخل الدولة لضمان رفاهية المجتمع، وهذا عكس ما تنادي به العولمة، هته الأخيرة التي تؤدي إلى التخلي عن سيطرة الدولة على الاقتصاد. فالفرنسيون مازالوا بحاجة إلى الدولة أكثر من حاجتهم للسوق، وذلك لتحقيق رفاهيتهم وراحتهم. فـ 25٪ من العمال يتقاضون أجورهم من الدولة وبالتالي فإن فرنسا لن تتقبل فكرة أن مصيرها الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ينفلت من يدها شيئا فشيئا، بينما تتقوى وتزيد سيطرة القوى الخارجية عليها.

- والسبب الثاني هو شعور فرنسا بأن ثقافتها وهويتها مهددة من العالم الخارجي، بسبب التداخل الكبير بين الثقافات العالمية - خاصة الثقافة الأمريكية -.

---

* من أمثلة ذلك حرب الخليج ، صراع البلقان ، النزاع الرواندي ، القرن الإفريقي ، الصحراء الغربية ...الخ

[1] - غسان العزي ، " 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة " ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 105 ، شتاء 2002 ، ص 21 – 25 .

[2] - Philip. h. Gordon and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, Washington: the Brookings institution, 2001. pp 8 – 11.

فبعد الحرب الباردة تعزز الوجود الأمريكي في أوروبا وانتشرت ثقافتها سواء المادية، مثل المأكولات والمشروبات ، أو المعنوية مثل اللغة الانجليزية ، لذلك أصبحت تشكل خطر كبير على الثقافة والهوية الفرنسية ، ففي زمن تحرير التجارة أصبحت المجتمعات متداخلة والثقافات يمكن أن تتأثر ببعضها البعض ، وخاصة تأثير الثقافة الأمريكية ، نظرا لامتلاك هذه الأخيرة لإمكانيات تحقيق ذلك .

– أما السبب الثالث لكون هذه التحولات تشكل تحديا خاصا بالنسبة لفرنسا، لأنها تجد فيها تهديدا كبيرا لمكانة ودور فرنسا في العالم، التي عانت طويلا للحفاظ عليه عبر مراحل تاريخية مختلفة.

ففي حين أن دول أوروبية أخرى وخاصة بريطانيا، رأت أن العمل عن كثب مع الولايات المتحدة هو الذي سيضمن لها هذه المكانة ، لكن فرنسا ترفض التخلي عن رغبتها كقوة لها تأثيرها العالمي ، لصالح أي قوة أخرى، فتربع الولايات المتحدة على عرش العالم يشكل تهديدا كبيرا لمستقبل فرنسا .

ففي استقصاء للرأي العام الأوروبي، الذي سئل " ماذا تعني لك كلمة عولمة لأول وهلة "، أجاب 25 ٪ من الشعب الفرنسي بأنها تعني " الأمركة "، بينما أجاب 8 ٪ في ايطاليا، و6٪ في بريطانيا ، و 3 ٪ فقط في ألمانيا .[1]

– شكلت وحدة ألمانيا بعد الحرب الباردة صدمة كبيرة لفرنسا، هته الأخيرة التي أعادت طرح أسئلة قديمة كانت تشغلها، ومن أهمها علاقاتها مع ألمانيا، هته الدولة التي طالما شكلت عائقا أمام فرنسا في توجهاتها سواء الإقليمية أو الدولية.

– أدت المنافسة الاقتصادية الدولية ، وفي إطار البحث عن مناطق النفوذ سواء على المواد الأولية ومصادر الطاقة، إلى تهديد نفوذ فرنسا في بعض المناطق والتي تعتبرها حكرا لها ، خاصة منطقة المغرب العربي .

لذلك نتساءل كيف تعاملت فرنسا مع هذه التحديات التي واجهتها ؟ وهل عرفت السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة الاستمرارية مع أهداف الجمهورية الخامسة التي أقامها ديجول ، أم كانت هناك قطيعة ؟

استجابة لهذه التحديات، وضعت فرنسا عدد من المخططات والتوجهات لسياستها الخارجية، وذلك رغبة منها لضبط دورها في النظام الدولي بناءا على المستجدات التي طرأت عليه .

حيث أخذت قرار منطقي وعقلاني، تمثل في إعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا ذلك العدو التاريخي، بالدخول في خطوة كبيرة وهي الاندماج تحت لواء الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول إلى سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة، وعملة أوروبية مشتركة، كما عملت على ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والحلف الأطلسي بما يتوافق والمصالح الفرنسية.

[1] - Philip. h. Gordon and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, op. cit, p 10.

بالإضافة إلى احتفاظها بنفوذها في إفريقيا وخاصة منطقة المغرب العربي، وحرصها على ضبط علاقات ودية مع الدول العربية منذ فترة الحرب الباردة، والملفت للانتباه هو أن نهاية الحرب الباردة لم تحل دون تراجع فرنسا عن التمسك بهذا النهج رغم تداول الاشتراكيين والليبراليين على الحكم في فرنسا .[1]

كما أن الأجندة الفرنسية المطروحة على المستوى الدولي، تتضمن مجموعة من المسؤوليات التي تطالب بها في العالم ، وذلك لفرض نفسها على أنها قوة فاعلة ، وليست مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية فقط ، ومن بين تلك المسؤوليات تلك المتعلقة بالترويج لتعزيز الديمقراطية ، الدفاع عن حقوق الإنسان ، مكافحة الإرهاب ، المساعدات على تحقيق التنمية ، حماية البيئة ...الخ . بمعنى أن هته المقترحات هي عبارة عن جدول أعمال عالمي للدبلوماسية الفرنسية.[2]

فلفرنسا مرتكزات أساسية لا تتغير بتغير القيادات السياسية، احترمها مختلف الرؤساء من بينهم الاشتراكي فرانسوا ميتران الذي واكب فترتين تاريخيتين ، فترة الحرب الباردة وما بعدها ، ثم بعدها فترة حكم الرئيس جاك شيراك الذي دعم الخط الديجولي في السياسة الخارجية الفرنسية بشكل كبير. ووصولا إلى الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي الذي وصل إلى الحكم سنة 2007 [3]، بالرغم من تصريحاته بوضع عدد من التعديلات في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أنه لا ينتظر إعادة بناء سياسة فرنسا من الصفر أو إجراء منعطف كبير، بيد أنه من المتوقع حدوث تغيير نسبي في المواقف من بعض القضايا الخارجية ، بحكم أن ساركوزي يمثل جيلا جديدا لديه عزيمة على تحقيق الذات وإثبات الوجود والنفوذ الفرنسي على نمط مختلف للحكم . مع حفاظه بشكل عام على مضامين السياسة الخارجية الفرنسية الأساسية التي وضعها شارل ديجول .

والشكل التالي يوضح رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم:

وتتمثل الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية (توجهات وأفكار) في ما يلي:

– السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب، ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة، وتأكد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج 1990 – 1991، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى واحدة على رأس العالم. ففي نوفمبر 1999 في الاحتفال بالذكرى العشرين للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، شدد كل من جاك شيراك الرئيس الفرنسي السابق و هوبير فيدرين Hubert védrine

---

[1] - " فرنسا والتوازنات الدولية " (مقال بدون مؤلف) ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، شتاء 2003 ، ص 146.

[2] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", p 454, http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ETU_024_0449

[3] - خالد سعد زغلول ،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007 ، ص 196 .

وزير الخارجية السابق أيضا، على الحاجة إلى بدائل لعالم تسيطر عليه الولايات المتحدة، لذلك ففرنسا ستكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب .[1]

وقد بدأت فرنسا في تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال سعيها لتكوين اتحاد أوروبي قوي ليس فقط في المجال الاقتصادي وحسب، وإنما في المجال السياسي والعسكري أيضا، للخروج من السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة في المجال العسكري.

ففرنسا تسعى إلى تقوية الاتحاد الأوروبي وذلك للتحكم في مصير ذلك النطاق الإقليمي الأوروبي، مع العلم أن طموح فرنسا هو تحقيق الريادة في أوروبا بحصولها على شرف قيادة وزعامة الاتحاد الأوروبي وهذا ما سنوضحه في العناصر اللاحقة. لأن فرنسا أصبحت متيقنة من أن قوتها منفردة لا يمكنها التعبير عن الطموح الفرنسي في العالم.

بالإضافة إلى تأكيدها على ضرورة وضع اتفاقيات دولية ملزمة لكل الدول، مركزة في المقام الأول على ميثاق الأمم المتحدة،[2]مع التأكيد على ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بخصوص أي قضية في العالم. وذلك نظرا لامتلاك فرنسا لمقعد دائم في مجلس الأمن من بين الخمس مقاعد الدائمة فيه، وهذا ما يمنحها حق الفيتو، الذي يتيح لها التعبير عن صوتها المستقل في القضايا العالمية .[3]

ففرنسا لا ترفض استخدام القوة ولكن يجب أن تكون في إطار جماعي ، إذا ما استدعت الضرورة لذلك ، ولكن بعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية ، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: " في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده ، أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد ...لا يوجد بديل للأمم المتحدة ...التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق في استخدام حقه الوقائي من جانب واحد."[4]

وبالتالي لكي تتمكن فرنسا من لعب دورها كقوة ذات صوت و نفوذ عالمي ، ركزت على فكرة التعددية ، والقرارات الجماعية والأمن الجماعي.

– ضبط علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لأن ضبطها أمر مصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية .(وهذا ما سنوضحه في المبحث الثاني من هذا الفصل) .

– ركزت فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة على فكرة القوة الناعمة ، بدل القوة الصلبة ، بتركيزها على قضايا مثل : حقوق الإنسان ، القانون الدولي ، البيئة ...الخ ، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن

---

[1] - Philip. h. Gordon and Sophie meunier, **the French challenge: adapting to globalization**, op. cit, p 124.

[2] - Guillaume le quintrec, **la France dans le monde depuis 1945**, op. Cit. p 32.

[3] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition", op. Cit, p 452.

[4] - Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations", **working paper**, prepared by the congressional research service for the members and committees of congress, 21 May, 2008, p07.

بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكي تغطي على قوتها المتوسطة ، في النظام الدولي .[1]

– التكيف مع ماضيها الامبريالي : وذلك عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع مستعمراتها القديمة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى . كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها.

هذا بالإضافة لامتلاك فرنسا العديد من الأراضي في كل العالم، والمعروفة باسم ما وراء البحار (Outre-Mer) حسب ما توضحه الخريطة التالية :

المصدر : http://www.outre-mer.gouv.fr

– تدعيم أداة الردع النووي وتطويرها لتعزيز استقلالية الأمن الاستراتيجي الفرنسي ، وهو المبدأ الذي نص عليه " الكتاب الأبيض حول الدفاع " الأول من نوعه والصادر عام 1972 بمبادرة من وزير الدفاع الفرنسي ميشال دوبري ، باعتباره الوثيقة الرسمية المرجعية للسياسة الدفاعية ، قبل أن يتأكد هذا المنظار الاستراتيجي ، في الكتاب الأبيض – الثاني– حول الدفاع الصادر في مارس 1994 والذي وضع أهداف وأطر السياسة الدفاعية لفرنسا على مدى 15 عاما.[2]ومع نهاية الحرب الباردة برزت رهانات أمنية جديدة في المنظار الاستراتيجي الفرنسي ، تتمثل في " مخاطر " الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية و الديمغرافية، في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا ، و" تهديدات " انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق. فالتهديد لم يعد يقتصر فقط على الدول القوية، وإنما الدول الضعيفة أيضا أصبحت تشكل أكبر تهديد على الدول الكبرى . فحسب تقديرات الاستراتيجيين الغربيين ، فإن دول أوروبا ، وبالتحديد فرنسا ، ستكون في آجال (2010 – 2015) عرضة لضربات تدميرية بصواريخ

[1] - Guillaume le quintrec**, la France dans le monde depuis 1945**, op. cit. p 33.
[2] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, New York: oxford university press first published, 2001, p 229.

ذات مدى 4500 كلم ، والتي ستكون في متناول " دول معادية " محتملة ، من الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا . لذلك أكدت أنظمة الدفاع الفرنسية ، وطالبت باستخدام الأسلحة النووية الفرنسية على نطاق واسع ، وذلك لتمنح أو توفر أعلى طراز من الإجراءات الموجهة ، لحماية المصالح الحيوية الأساسية الفرنسية. فبرنامج القانون العسكري الفرنسي 1997 – 2000 ، عمل على إصلاح مشروع الدفاع الفرنسي ، وذلك بوضعه لأولويات عسكرية جديدة . حيث تعتزم على إعادة هيكلة الصناعة الوطنية للأسلحة إلى 5000 شركة و 200000 عامل بالإضافة إلى الحد من دور الدولة في هذا المجال .[1]

كما أكد على ضرورة اعتماد سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الأوروبي، والتي من شأنها أن تشكل محور أوروبي قوي داخل حلف الشمال الأطلسي .

وهذا ما اعتمدته فرنسا مند عهد الرئيس فرانسوا ميتران، في إطار إنشاء قوة دفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي، وتتشكل هذه القوات الأوروبية من أربعة جيوش متعددة الجنسيات :[2]

جهاز " Eurocorps " للقوات البرية الذي أنشئ عام 1992 ، والقوات الأوروبية للتدخل السريع " Eurofor " ، والقوة البحرية الأوروبية " Eromarfor " ، والمجموعة الجوية الأوروبية الفرنسية– البريطانية عام 1995 .

هذا بالإضافة إلى إعلان فرنسا يوم 5 ديسمبر 1995، استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي ببروكسل، ومع ذلك ظل التقارب الاستراتيجي الفرنسي الأمريكي، غير كاف لتضطلع فرنسا بدور فعال في الحلف الأطلسي باعتبارها غير ممثلة في القيادة العامة الدولية والأمانة العامة للحلف الأطلسي.[3] ولكن بمجيء نيكولا ساركوزي للحكم في 2007 ، وفي إطار الندوة التي نظمتها مؤسسة الأبحاث الإستراتيجية في الكلية العسكرية بعنوان " فرنسا الدفاع الأوروبي والحلف الأطلسي في القرن 21 " ، أعلن العودة إلى القيادة العامة للحلف في 11 مارس 2009، والذي صادق عليه البرلمان بالأغلبية في 17 مارس، حيث صرح قائلا:" بأن هذا القرار من مصلحة فرنسا ومصلحة أوروبا "، وشدد على أن " فرنسا ستكون أكثر نفوذا وأقوى "، بعد إتمام عملية الانضمام إلى القيادات العسكرية للناتو، التي انسحبت منها عام 1966، وقال :" لأن الغائبين دائما على خطأ ، ولأن فرنسا يجب أن تقود وليس أن تخضع ، ولأنه علينا أن نكون حيث تتخذ القرارات والمعايير بدلا من الانتظار في الخارج لتبلغ لنا هذه القرارات " [4] ، كما شدد الرئيس الفرنسي على أن عودة باريس إلى قيادات الناتو تعزز من استقلاليتها ومن الدفاع الأوروبي قائلا : " هذا القرار لا يعيد النظر باستقلال الردع النووي الفرنسي ، ولا بحرية التقدير بشان إرسال قوات إلى الخارج ".

---

[1] - Ibid, p 230

[2] - Marie Christine kessler, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999, p 170.

[3] - Ibid, 172.

[4] - "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف"، في: http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command

– اعتبرت فرنسا أن تراجع اللغة الفرنسية بوصفها لغة العالم أمام اللغة الانجليزية ، بمثابة تآكل لشرعية فرنسا للعب دور هام في العالم ، لذلك فهي تسعى جاهدة للدفاع عن اللغة الفرنسية لحد وصفها في بعض الأحيان بالإجراءات المتطرفة ، وذلك لاعتبارها اللغة شيء ضروري لتعزيز دورها في النظام الدولي.

وقد بدأت هذه الجهود مند عهد الرئيس شارل ديجول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية سنة 1966، وذلك لإيجاد بديل لتعويض الكلمات الانجليزية التي اجتاحت المجتمع الفرنسي، وفي سنة 1984 تم إطلاق قناة تلفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV5. وفي فيفري 1986 أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور وفود 42 دولة. كما أعلنت الحكومة الفرنسية في جوان 1988 تعيين وزير للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية.[1]

كما تقوم لجان محلية في معظم البلدان والتي يبلغ عددها الإجمالية 85000، والتي تعتبر بمثابة وكيل فرنسا بالخارج، لنشر اللغة والقيم والثقافة الفرنسية.

هذا ومنعت التشريعات في الثمانينات استعمال اللغة الانجليزية في الإعلانات، كما فرض التلفزيون الفرنسي ضرورة عرض 44٪ من الأفلام باللغة الفرنسية .

كما تم في 1996 إصدار قانون يفرض على قنوات الراديو إيداع 40٪ من الأغاني باللغة الفرنسية ، بالإضافة إلى الدور المتنامي لمراكز البحوث الفرنسية المنتشرة في العالم ، و الأدوار المسندة للمنظمة الفرنكوفونية لتعزيز ونشر اللغة الفرنسية .

وكما صرح وزير الثقافة الفرنسي في 1994 بأن هته الإجراءات سوف تعمل على الحد من هيمنة اللغات الدخيلة على المجتمع الفرنسي والتي اعتبرها بأنها ليست بريئة وإنما أداة للهيمنة .

" L'utilisation d'une langue n'est pas innocent, il devient un instrument de domination, d'un agent de l'uniformité ".[2]

كما أكد أنه على الفرنسيين أن يبقوا أوفياء لثقافتهم العالمية والتي عمرها 1000 عام، والتي عملت فرنسا على نشرها.

إذن ومن خلال هذه النقاط المذكورة يمكن الوصول إلى تحديد أهم الركائز التي تمثل العمود الفقري الذي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية .

- **ركائز السياسة الخارجية الفرنسية :**

بعد أن تعرضنا للتطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية، منذ فترة الحرب الباردة وصولا إلى يومنا هذا، نجد بأنها تقوم على مجموعة من الركائز ، والتي بدأت معالمها مع قيام الجمهورية الخامسة على يد شارل ديجول ، هذه الركائز التي تأكدت بشكل أكثر وضوحا مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة ، والتي تؤكد على أن لفرنسا دور خاص في النظام الدولي يجب أن تلعبه ، وينبع جوهر

---

[1] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op . cit, pp 223 , 224 .
[2] - Ibid, p 225.

تصورات فرنسا لدورها العالمي من الثورة الفرنسية عام 1789 ، هته الثورة التي شكلت حدثا كبيرا ليس في فرنسا فقط وإنما كامل أنحاء أوروبا ، وعلى إثرها أصبحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة يجب نشرها في كافة أنحاء العالم ،[1] القائمة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ، خاصة في العالم النامي وأوروبا الوسطى. وتهدف فرنسا من خلال هذه الرسالة إلى تقوية موقع فرنسا في النظام الدولي ، وبهذا ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية على مجموعة من الركائز التي تعتبر بمثابة المحركات الرئيسية، وأهداف فرنسا الحقيقة في إطار علاقاتها مع محيطها الخارجي ، وتتمثل هذه الركائز في ما يلي :

1- العـــالمية:

تعزيز الدور العالمي لفرنسا كقوة تاريخية كبرى، تتمتع بمراكز متقدمة في المؤسسات والمنظمات الدولية باعتبارها عضو دائم في مجلس الأمن، يتمتع بحق الفيتو، ولها مصالح حيوية عالمية وإقليمية ورثتها من العهد الاستعماري .

ويمكن التأكد من صحة هذا الأساس في ملاحظة تلك الاستمرارية في فحوى الخطاب والتصرفات السياسية، على الرغم من تغير النظام والأغلبية الحاكمة على مدى فترة طويلة، فباستقراء فاحص لجوهر السياسة الخارجية الفرنسية إبان الجمهورية الخامسة وحتى قبلها ، يكشف وجود رغبة متأصلة لدى القيادات المتعاقبة تبتغي تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية ، بحيث لا تقتصر على مجرد حضور ثانوي ومحدود، بل تصر على أن تعامل كقوة عالمية، كقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فعال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزة في ذلك على المؤهلات الذاتية ، فهي قوة اقتصادية لا يستهان بها، وعضو دائم في مجلس الأمن، إلى جانب توافرها على قوة نووية ضاربة .

وهكذا استقرت وسادت مند الثورة الفرنسية التي صهرت فرنسا المعاصرة، فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم. وقد عملت التقاليد الجمهورية بأمانة بهذا الإلهام المزدوج، كحجة للتوسع. فقد أشار لامارتين وزير الخارجية عام 1848 إلى " ضمير فرنسا " المتمثل في " مهمتها التحريرية والحضارية في هذا القرن " .[2]

كما ورد في " يوميات الحرب " لديجول ، أن فرنسا وكأنها " أميرة الأساطير أو السيدة العذراء في اللوحات المعلقة على جدران الكنيسة والتي خصتها الأقدار بمهمة استثنائية " ، قبل أن يؤكد في الحال على اقتناعه بأن :" فرنسا لا تكون كذلك حقا إلا حين تكون في الأول " . كما نجد فاليري جيسكار ديستان ، يكتب من نفس المنطلق مؤكدا أن فرنسا " لن تتقوقع على نفسها ، لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة" .

وفي نفس المضمون صرح جاك شيراك : " إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها ، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان

---

[1] - Paul Gallis," France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations " , op. cit, pp 3 – 4 .

[2] - مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، ط1،القاهرة : دار المستقبل العربي، 1996 ، ص 290 .

شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد " .[1]

وهذا ما أكد عليه الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي بقوله : " أول هدف هو تحقيق أمن واستقلال فرنسا، وبما أن مصالحنا هي مصالح شاملة فإن مسئوليتنا هي كذلك مسئولية عالمية ".[2]

2- **العظمة :**

" La France pouvait, dans ce sens, exercer une grande action prendre une grande figure, servir grandement son intérêt et celui du genre humain".Charles de gaulle.[3]

بهذه العبارة يشرح ديجول مكانة فرنسا وقوتها، فالعظمة بالنسبة للفرنسيين شيء مقدس ومرتبط بها على مر التاريخ، لأنها تثير ذكريات مجد فرنسا ، والتي تعبر عن نفوذها ومكانتها في العالم .

وفكرة العظمة هذه مستمدة من عهد لويس الرابع عشر ، عندما أصبحت الفرنسية لغة النخبة في البلدان الأوروبية المتحضرة ، وهي مستمدة أيضا من الطموحات غير العادية والانجازات الجبارة في عهد نابليون، ومن مبادئ الثورة الفرنسية : الحرية، المساواة ، والأخوة، التي أصبحت ذات صيت عالمي وزعزعت حتى الأراضي التي غزتها الأسلحة الفرنسية. هذا بالإضافة إلى انجازات فرنسا الفنية والعلمية عن طريق كتابتها وعلمائها ومفكريها . حيث نلاحظ أن هنالك إصرار دائم ومستمر بين رجال الدولة الفرنسيين على عظمة فرنسا، وهذا ما نلمسه من خلال خطاباتهم ، فشارل ديجول قال : " حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة تحكمها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذي كان بطلا للمسرحية إلى الانسحاب من المسرح، في حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، و الآن بإمكان هذه الدولة أن تقف على قدميها ".[4]

وفي نفس السياق قال جاك شيراك :" فرنسا بلد عظيم: إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطن حقوق الإنسان وآداب السلوك "[5].

حتى الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي عبر في كتابه " معا " " ensemble "، عن عظمة فرنسا، عندما خصص فصلا كاملا تحت عنوان " معجزة فرنسا "، وقد عبر قائلا: " عندما أفكر في فرنسا،لا أقارنها بأي بلد آخر أو إقليم ... لأن فرنسا بالنسبة لي معجزة "، غير أنه ينبه بأن هذه المعجزة ضعيفة الآن مقارنة بالماضي، ثم يعبر قائلا:" فهل ندرك أننا ساهمنا في إتلافها ؟ ... بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور ؟ ...فإذا ما تم انتخابي رئيسا لفرنسا سوف أتبنى مشروعا قوميا تربويا ضخما، أتحمل مسؤوليته أمام البرلمان وأمام الدولة ، يعيد الخلق والإبداع بين الفن والثقافة ، لأن أزمتنا هي أزمة عدم الثقة في النفس في المقام

---

[1] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، ترجمة أنطوان الهاشم و احمد عويدات ، ط1، بيروت : منشورات عويدات ، 1996 ، ص 98 .

[2] -"la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française , **Politique Internationale** , paris : institut française des relations internationales (IFRI) , n 115 , printemps 2007 , p 02 .

[3] - John girling, **France political and social change**, London: Routledge, 1998, p 59.

[4] - ليلى مرسي واحمد وهبان،**حلف شمال أطلنطي :العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2001 ، ص 155 .

[5] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

الأول، ... فإلى الذين قدموا لي حصة من تاريخنا ، وثقافتنا ، ومثلها ، وبدؤوا مسيرة العظمة ، الذين استمد منهم فخري لكوني فرنسي ، شغفي للسياسة ، أعدهم بالوفاء بالتزامي".[1]

3- الاستقلالية:

إن الاستقلالية في السياسة الخارجية تعني شعور الدولة بأنها حرة في التعبير عن مواقفها، وفي اتخاذ قراراتها وأفعالها ، دون الرضوخ لضغوطات الآخرين .

فبالنسبة لفرنسا تشكل الاستقلالية أحد أهم ركائز وثوابت سياستها الخارجية ، والذي عملت منذ القديم على إتباعه إلى أن أصبح إرث تاريخي بالنسبة لها، في تعاملها مع محيطها الخارجي.

فعلى حد تعبير بيير مايلار Pierre Maillard*، فمصطلح " استقلال " بالنسبة للفرنسيين ليس له معنى سياسي فقط ، وإنما معنى نفسي أخلاقي، بل يمكن أن نقول أيضا ذو معنى فلسفي، لأنه يرتبط بمعنى " الوجود ".[2] أي أن الاستقلالية تمثل بالنسبة لفرنسا عاملا أساسيا لشعورها بذاتها ووجودها في النظام الدولي . وبالتالي فقد شكل هذا المفهوم نقطة أساسية لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية، والتي باتت اعتقاد راسخ لكل السياسيين الفرنسيين، مهما اختلفت توجهاتهم السياسية.

وقد تكرس مبدأ الاستقلال الوطني في فترة الحرب الباردة ، بانتهاج ديجول إستراتيجية التوازن بين القوتين العظمتين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والدفاع عن القيم الغربية بعيدا عن إطار الهيمنة الأمريكية ، وقد عمل الجنرال ديجول لترجمته بقرار سحب عضوية فرنسا من القيادة العامة المشتركة لمنظمة الحلف الأطلسي عام 1966 .

وقد عبر ديجول عن ذلك بقوله" إن فرنسا، لأنها فرنسا ، يجب أن تكون لها سياستها العالمية ، التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء".[3]

غير أن مبدأ الاستقلال، لا يعني عدم المشاركة أو الانخراط في سياسات تعاونية أو اندماجية، ولكنه لا يعني أن يطغى هذا التعاون على استعمال فرنسا لحقها في حرية الاختيار واتخاذ القرارات.

وهذا أيضا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ، حيث انتهج هو الآخر نهج سابقيه ، بتركيزه على ضرورة استقلالية القرار الفرنسي والذي تجلى بوضوح في حرب العراق 2003 ، عندما عارض الحرب بقوة، كما عارض التوجه الانفرادي للولايات المتحدة الأمريكية ، سواء باتخاذ القرارات أو حتى في الأفعال والسلوكات .

ولهذا السبب بالذات برر الرئيس الفرنسي الحالي ساركوزي ، انضمامه مجددا للقيادة العامة في حلف الشمال الأطلسي ، بعدما تم انتقاده ، بأن هذا التصرف ينقص من قيمة فرنسا ، ومن استقلاليتها في اتخاذ

---

[1] - "extrait de"Ensemble",le nouveau livre de Nicolas Sarkozy",in: http://www.xoeditions.com/spip.php?article187 .

* سفير فرنسي سابق ، ومستشار دبلوماسي في عهد ديجول ، وهو حاليا مساعد مدير الجنرال الفرنسي السابق قالوا بيير ماري Pierre Marie Gallois ، في إدارة منتدى تحت اسم " منتدى من أجل فرنسا : لعودة استقلال وسيادة فرنسا " .

[2] - P. Maillard," Le rôle de la France dans le monde : La politique extérieure de la France" , p 02 , in : http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF/La-politique-exterieure-de-la-France-par-P-Maillard.pdf

[3] - ليلى مرسي واحمد وهبان ، **حلف شمال أطلنطي : العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

القرارات . لذلك وأثناء تقديمه " الكتاب الأبيض " في 17 / 06 / 2008 ، والخاص بإعادة تنظيم قوات الدفاع الفرنسية، لم ينسى أن يُذَكِّر بالثوابت الفرنسية التي خطها الرئيس الراحل ديجول ، قائلا :

" إن اللجنة التي كلفت بصياغة الكتاب الأبيض خلصت إلى أنه ليس هناك أي مانع في مشاركتنا في الأجهزة العسكرية لحلف شمال الأطلسي ".[1]

وأضاف ساركوزي أمام ثلاثة آلاف عنصر من القوات المسلحة والشرطة الفرنسية : " المبادئ التي فرضها الجنرال ديجول سأجعلها شروطي في علاقاتنا بالأطلسي " .

وتتمثل هذه المبادئ في :

- محافظة فرنسا على استقلالها وحريتها في المشاركة في أي عملية يقوم بها الحلف.
- عدم خضوع القيادة العسكرية الفرنسية في زمن السلم لأي من أوامر قيادة الناتو .
- محافظة فرنسا على قدرتها الردعية كاملة ، واستقلالية قرارها في استعمال السلاح النووي .

وقد عبر عن ذلك بقوله : " في الواقع، أنا أرى أن الصداقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لازمة لتوازن العالم، ولكن يجب أن نفهم جيدا معنى كلمة صداقة، الصداقة بالنسبة لي هي أن تكون مع أصدقائك وقت الشدة، وأن تقول لهم إذ ما أخطئوا، ولذلك فإن الصداقة لن تكون حقيقية إلا إذا توفرت الحرية، وأنا أريد فرنسا حرة وأوروبا حرة، وأنا أطلب من أصدقائنا الأمريكيين أن يتركونا أحرارا، أحرار في أن نكون أصدقاءهم".[2]

4- النشاط :

والذي يعني سعي فرنسا الدائم للوجود على الساحة الدولية ، وذلك لإسماع صوتها في المؤتمرات والمحافل الدولية ، وكذلك المشاركة الفعالة والنشطة في النقاشات التي تخص القضايا الدولية الكبرى ، وهذا تماشيا مع طموحاتها المتواصلة لتبوء مركز متميز في العالم كقوة كبرى .

وهذا ما لاحظناه منذ وصول شارل ديجول للسلطة في 1958 ، ثم بعد ذلك مع كل الرؤساء الذين جاؤوا من بعده .[3]

إذن فقد أضحى النشاط الفرنسي على الساحة الدولية، واحد من أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما نجده من خلال أدوارها في كل أنحاء العالم، سواء في أوروبا، العالم الثالث، المؤسسات الدولية...الخ. وهذا ما أكده الرئيس جاك شيراك في لقائه مع السفراء في قصر الاليزيه في أوت 2002 ، بقوله : " إن التاريخ ، والمسؤوليات التي تقع على بلدنا ، ورؤيتنا للعالم ، تبين لنا

---

[1] - هادي يحمد ،" ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي" ، في ، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

[2] - "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, op. cit , p 05.

[3] - الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 ، ص 30 .

توجهاتنا في العالم التي يجب أن تكون قائمة على سياسة دبلوماسية ، اقتصادية وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتنا " .[1]

والجدول التالي يبين أهم التنظيمات والتجمعات الدولية التي تشارك فيها فرنسا عبر العالم وهي:

- الاتحاد الدولي العام لنقابات العمال الحرة.ICFTU - حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.ICRM - الاتحاد الدولي للتنمية.IDA - الوكالة الدولية للطاقة.IEA - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.IFAD - مؤسسة التمويل الدولية.IFC - الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.IFRCS - المنظمة الهيدروجرافية الدولية IHO. - منظمة العمّل الدولية.ILO - صندوق النقد الدولي.IMF - المنظمة الدولية للملاحة البحرية IMO. - المنظمة الدولية للقمر الصناعي المتجوّل.Inmarsat - المنظمة الدولية لأقمار الاتصالات.Intelsat - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية Interpol. - اللجنة الأولمبية الدولية.IOC - المنظمة الدولية للهجرة.IOM - بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.MINURSO - بعثة مراقبي الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي MIPONUH. - حلف شمال المحيط الأطلسي NATO - منظمة الدول الأمريكية(مراقِب OAS) - منظمة التعاون والتنمية	- وكالة التعاون الثقافيّ والفني ACCT. - بنك التنمية الأفريقي.AfDB - بنك التنمية الآسيوي.AsDB - مجموعة أستراليا Australia Group. - بنك التنمية لدول وسط أفريقيا BDEAC. - بنك التسويات الدولية.BIS - مجلس التعاون الجمركي CCC. - بنك التنمية الكاريبي غير إقليمي CDB. - المجلس الأوروبي.CE - المنظمة الأوروبية للبحث النوويّ.CERN -البنك الأوروبي للإعمار والتنمية EBRD. - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (شريك.ECA) - اللجنة الاقتصادية لأوروبا ECE. - اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ECLAC. - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.ITU - منظمة الصحة العالميةWHO - جامعة الأمم المتحدةUNU - بنك الاستثمار الأوروبي.EIB - وكالة الفضاء الأوروبية.ESA - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي.ESCAP - الاتحاد الأوروبي.EU - منظمة الأغذية والزراعة	- منظمة حظر الأسلحة الكيماوية OPCW. - منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.OSCE - المحكمة الدائمة للتحكيم.PCA - لجنة لدول جنوب المحيط الهادي SPC. - منظمة الأمم المتحدة.UN - مجلس الأمن UN Security Council. - مؤتمر الأمم المتحدة للنجارة والتنمية.UNCTAD - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافةUNESCO - المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينUNHCR - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية..UNIDO - برنامج الأمم المتحدة للتدريب والبحوث.UNITAR - هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.UNTSO - منظمة السياحة العالمية WToO. - منظمة التجارة العالميةWTO - اتّحاد أوروبا الغربيةWEU - اتحاد البريد العالمي.UPU - بنك التنمية لغرب أفريقيا (WADB. - الاتحاد العالمي للعمّال.WCL - الاتحاد العالمي للنقابات العمالية WFTU. - المنظمة العالمية للمِلكية الفكرية WIPO. - المنظمة العالمية للأرصاد

[1] - " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002, p 23.

الاقتصادية.OECD - البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD. - المنظمة الدولية للطيران المدني ICAO.	FAO. - مجموعة الدول الخمس..G-5 - بنك التنمية للدول الأمريكية. IADB - الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة IAEA. - مجموعة الموردين النوويّين NSG	الجويةWMO - مجموعة الدول السبع.G-7 - مجموعة الدول العشرG-10 - وكالة الطاقة النوويّةNEA - غرفة التجارة الدولية.ICC

المصدر : http://www.islamicnews.net/Common/ViewItem.asp?DocID=62500&TypeID

5- الرتبة في عالم متعدد الأقطاب :

ومفادها أن فرنسا يجب أن تحافظ على مكانة بارزة بين الدول سواء في أوروبا أو العالم ككل ، فنظرا لقلة إمكانياتها لكي تصبح قوة عظمى قادرة على إدارة العالم لوحدها ، فإنها ركزت على فكرة ضمان رتبة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، وقد وضع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عدة مبادئ، والتي يجب أن تقوم عليها هذه التعددية، وهي : [1]

- مبدأ المسؤولية الجماعية في العمل وضمان القيادة الجماعية لإدارة المخاطر العالمية .
- مبدأ التضامن لمكافحة استعباد الأفراد .
- مبدأ العدل والإنصاف حتى يتسنى تنظيم العولمة ، لكي تعود بالفائدة على الكل أو تقاسم الأعباء بين الكل.
- مبدأ التنوع للحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.
- المبدأ الوقائي والذي يجب أن يطبق على مجال البيئة، وذلك لتوفير ظروف طبيعية للأجيال القادمة.
- مبدأ الحرية لضمان الديمقراطية للجميع، واحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كل مكان .

إذن تمثل النقاط المذكورة أعلاه ، أهم أسس وركائز السياسة الخارجية الفرنسية ، والتي تؤكد على مطامع كبيرة ، وأهداف صريحة في سائر القضايا التي تهم فرنسا ، والتي مفادها أن هاجس فرنسا هو إسماع صوتها في كافة أرجاء العالم ، وبالتالي بروزها كقوة لها وزنها وثقلها في النظام الدولي .

[1] - " la France et le monde,la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", p 423, in, http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf

المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها.

بعدما قمنا بدراسة تطورات السياسة الخارجية الفرنسية، والأهداف والركائز التي تقوم عليها هذه السياسة. ننتقل الآن إلى دراسة مؤسسات صنع القرار الخارجي الفرنسي في المطلب الأول.

تاركين المطلب الثاني للتحدث عن أهم العوامل المؤثرة في صنع القرار الخارجي الفرنسي، سواء كانت داخلية أو خارجية.

المطلب الأول : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية، تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والعمليات التي تصنع من خلالها السياسة الخارجية.

ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية، نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية.[1]

إن هيئات اتخاذ القرار الخارجي الفرنسي متعددة، ولكننا سوف نركز في دراستنا هذه على مركز اتخاذ القرار " le noyau décisionnel "، معتمدين في ذلك على الهيئات الأساسية حسب ما حدده الدستور الفرنسي الحالي.

1- السلطة التنفيذية :

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية، وأخرى معاصرة.[2]

فطبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغير، تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.[3]ومما يساعد على ذلك تفرغ السلطة التنفيذية واتصافها بالوحدة التنظيمية وامتلاكها للمعلومات عن المشكلات الدولية. كذلك فقد طرأت مستجدات تطور تكنولوجيا الاتصال ، مما مكن السلطة التنفيذية من سرعة التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ،على حساب الدور الذي يمكن أن تمارسه المؤسسات الأخرى .

ويختلف المقصود بالسلطة التنفيذية من نظام سياسيي إلى آخر، ففي النظام السياسي البرلماني كبريطانيا، يقصد بالسلطة التنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية مجلس الوزراء ، فرئيس الدولة لا يلعب إلا دور رمزي في هذا المجال ، ويقوم رئيس الوزراء بالاشتراك مع الوزراء بعملية صياغة

---

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 453.

[2] - نفس المرجع السابق .

[3] - لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد ابن احمد مفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، 1989 ، ص 134 .

السياسة الخارجية، وفي النظام السياسي الرئاسي كالولايات المتحدة الأمريكية ، يقصد بالسلطة التنفيذية ، رئيس الدولة ، فمجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس.

أما بالنسبة للنظام السياسي الفرنسي، الذي اعتمده شارل ديجول منذ 1958، فإنه يعطي صلاحيات كبيرة لرئيس الجمهورية في عملية اتخاذ القرار الخارجي ، وذلك بمساعدة وزارة الخارجية ، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الشبه رئاسي .

أ- رئيس الجمهورية :

لقد وضع مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال ديجول نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على السواء ، وذلك انطلاقا من اعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية ، لذا يجب أن تسمو على كل الانقسامات الداخلية وتمتلك استقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بمواقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة، وهذا ما تجسد في دستور 1958 الذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية .[1]

وبالتالي يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك ، لما يتمتع به من صلاحيات واسعة منحه إياها دستور 1958. فالمادة 5 تنص على أن الرئيس يعمل على ضمان احترام الدستور، ويضمن وظيفة وعمل السلطات العامة للدولة ، وكذا استمرارية الدولة ، فهو الذي يضمن الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية واحترام المعاهدات. وحسب المادة 8 فإن رئيس الجمهورية هو الذي يعين الوزير الأول وبمساعدة هذا الأخير يتم تعيين بقية الوزراء في الحكومة ، بما فيهم وزير الخارجية ووزير الدفاع ، كما أنه يمكن لرئيس الجمهورية بناءا على هذه المادة إعفاء كل من الوزير الأول أو إقالة الوزراء عن مناصبهم في الحكومة.[2] ووفقا للمادة 9 فإن رئيس الجمهورية هو من يترأس مجلس الوزراء. كما يمكن للرئيس أيضا حل الجمعية الوطنية في البرلمان ، وذلك حسب ما ورد في المادة 12 من الدستور. أما المادة 15 فإنها تجعل منه قائد القوات المسلحة ورئيس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني . وهذا ما تؤكده المادة 16 من الدستور أيضا، ذات الصلة مع المادة 5، والتي تعطي الرئيس الحرية التامة في اختيار اللحظة المناسبة والوسائل التي يضمن بها ما تم النص عليه في المادة 5 ، حيث خول له الدستور الحرية في اختيار الطريقة التي يتعامل بها مع مختلف الأحداث والظروف الدولية ، نظرا لأن كل الجهاز الدبلوماسي الفرنسي تحت إشراف رئيس الدولة .

---

[1] - الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967** ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

[2] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870** , op .cit , p 43.

فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري ، ويبين أولوية وأفضلية الرئيس في مجال الدفاع الوطني الفرنسي. فهذه السلطة التقديرية الواسعة التي يملكها رئيس الدولة سوف تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة.[1]

وهذا ما دفع الكثيرين للتعبير عن ذلك بفكرة "المجال المحجوز"، الذي يعني أن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه وخاصة في مجال السياسة الخارجية مع بقية السلطات ، فالحكومة تدار بناءا على توجيهاته.[2] هذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور الفرنسي ، بأن رئيس الجمهورية هو المسئول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من مفاوضات، المصادقة على المعاهدات، الإمضاء على الاتفاقيات...الخ[3] ، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو الذي يقوم باعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة. يعني أن العلاقات مع الخارج هي حكرا على الجهاز التنفيذي ، وأن مسؤولية الاختيار تقع على كبار الشخصيات الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة . ونقصد هنا رئيس الجمهورية ، وفي هذا الإطار يعتبر " مجال محجوز " بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية.[4]

ب- الوزير الأول (رئيس الوزراء) :

تعتبر صلاحيات الوزير الأول في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جدا ، نظرا لارتباطه بالرئيس الذي يضطلع بصلاحيات كبيرة كما وضحنا في العنصر السابق ، لذلك فصلاحياته تختفي وراء الرئيس وخصوصا عندما يكونان من نفس الحزب ، لكن حتى عندما لا يكونان من نفس الحزب فإن هذا لا يؤثر بشكل كبير على رئيس الجمهورية ، وتظهر مشاركته في بعض القضايا وبصفة رمزية عن طريق بعض اللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء ...الخ ، كما فعل كل من ايداورد بالادور الليبرالي في فترة حكم فرانسوا ميتران الاشتراكي ، و ليونال جوسبان الاشتراكي في فترة حكم جاك شيراك الليبرالي الأولى .[5]

ج- وزير الخارجية :

لقد حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات وزير الخارجية ، بثلاثة مهام كالتالي :[6]

- يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج ، ولكن بعد رئيس الجمهورية.
- يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية ، مثلا في المجلس الأوروبي أين تعززت لقاءات وزراء الخارجية الأوروبيين ، خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار معاهدة ماستريخت .
- يعتبر وزير الخارجية قائد وزارة الخارجية بكل موظفيها وأجهزتها ، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية .

---

[1] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، مرجع سبق ذكره ، ص ، 229.

[2] - Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. cit , p 25.

[3] - Ibid, p 28.

[4] - مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 227 .

[5] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

[6] - Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. cit , p, 77 – 78 .

فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية ، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية. وهنا يمكن القول أن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا ، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية ، نظرا لأنه لا يستطيع وضع سياسة خارجية فرنسية خاصة به بعيدا عن توجيهات رئيس الجمهورية .

2- السلطة التشريعية (البرلمان) :

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة، ولكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية – عكس الأنظمة التسلطية – أهمية البرلمان في صنع القرار الخارجي يكمن تجسيدها في عملية المراقبة والتقييم ، التي ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية ، وتستعمل في ذلك وسائل متعددة أهمها :[1]

– وسيلة المعارضة : فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية ، قد يؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة ، حيث يصل إلى حد سحب الثقة ، خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك .

– رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية : مما قد يشل من حركة الحكومة، وخاصة برلمانية النظام منها، أما الرئاسية ، فقد يؤدي بالحكومة للتخلي عن سياسة معينة أو تعديلها. مما قد يؤدي إلى بروز نوع من المساومة بين البرلمان والسلطة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية، وفي حالة التعارض الصارخ وعدم الوصول إلى حل وسط ، يلجأ البرلمان إلى مختلف أشكال الاحتجاج ، كتجنيد الرأي العام ضد الحكومة أو حتى سحب الثقة (النظام البرلماني) .

– إجراء المصادقة على بعض الأعمال: خاصة التي ينص عليها الدستور، ففي النظم الرئاسية التي تخضع فيها المعاهدة التي تبرمها الحكومة لتصديق البرلمان، دون هذا الأخير لا يمكنها تنفيذها.

أما عن البرلمان الفرنسي فإنه يتكون من مجلسين أو جمعيتين وهما:

– مجلس الشيوخ: الذي يتكون من 331 عضو ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين، وهو يمثل المناطق والأقاليم، ولايته 9 سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات.[2]

– الجمعية الوطنية: والتي تتكون من 577 عضو، ينتخب أعضاؤه على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.[3]

ويجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا، كما يجتمع في دورات استثنائية بناءا على طلب الوزير الأول أو أغلبية النواب .

---

[1] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op. cit , p 33 .
[2] -" Rôle et fonctionnement du sénat" , in : http://www.senat.fr/role/index.html
[3] -l'Assemblée nationale française, in, http://www.assemblee-nationale.fr/connaissance/fiches_synthese/index.asp

- إختصاصات البرلمان الفرنسي : [1]

1- الإختصاص التشريعي : لقد فرّق دستور 1958 بين نوعين من القوانين التي يقرّها البرلمان :

أ – القوانين النظامية:(الأساسية): وهي تتعلق بتحديد المؤسسات وتنظيم سير أعمال السلطات العامة. ويتطلّب إعداد هذه القوانين إجراءات خاصة، كضرورة مرور 15 يوما من تاريخ إيداع المشروع قبل البدء في مناقشته، وإجبارية إحالة هذه القوانين على المجلس الدستوري قبل إصدارها.

ب – القوانين العادية : وهي القوانين التي لا يشترط في سنّها إجراءات خاصة مثلما هو الشأن في القوانين النظامية أو الأساسية.

2- الاختصاص المالي: يتولّى البرلمان إصدار القوانين المتعلّقة بالميزانية، لكن سلطاته في هذا الشأن مقيّدة ، فهو لا يستطيع تخفيض الواردات العامة أو حق اقتراح نفقات جديدة، والمجلس ملزم بالتصويت على الميزانية في خلال مدّة معيّنة (70 يوما) ، و إذا مرّت هذه المدة دون تصويت ، حق للحكومة إصدار الميزانية بموجب مرسوم.

3- اختصاص تعديل الدستور: يعود حق المبادرة باقتراح تعديل الدستور إمّا إلى رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح رئيس الوزراء، إمّا إلى أعضاء البرلمان ، وبعد موافقة البرلمان على التعديل يعرض للاستفتاء الشعبي .وقد يستغني الرئيس عن إجراء الاستفتاء إذا عرض التعديل على البرلمان في تشكيل مؤتمر مشترك وتم إقرار مشروع التعديل بنسبة 3/5 من أصوات المؤتمرين.

4- إختصاص الرقابة السياسية على الحكومة: و تتم هذه الرقابة من خلال توجيه الأسئلة والاستجواب وسحب الثقة. فتوجيه الأسئلة يكون سواء شفويا أو كتابيا ، فالأسئلة الكتابية توجه إلى الوزير المعني ليجيب عنها كتابة خلال شهر وتنشر الإجابة في الجريدة الرسمية للبرلمان، أما الأسئلة الشفهية فهي عبارة عن حوار بين السلطة التشريعية والتنفيذية وتخصص لها جلسة أسبوعية.

إن مراقبة الحكومة معناه محاسبتها عن الأعمال التي قامت بها، وعن السياسة التي التزمت بها و للبرلمان الحق في معاقبة الحكومة عن طريق سحب الثقة. وفيه يطلب رئيس الوزراء من الجمعية الوطنية تجديد الثقة، من خلال طلب التصويت على برنامج الحكومة، أو بيان السياسة العامة أو على مشروع قانون . وإذا لم تنل الحكومة الأغلبية وجب عليها تقديم استقالتها إلى رئيس الجمهورية .

ولكن هذه المراقبة التي يتمتع بها البرلمان نسبية ، بسبب أن الأغلبية البرلمانية دائما تكون هي المشكلة للحكومة. وبالتالي في معظم الأحوال لا يكون هناك تعارض في الآراء.[2]

فالبرلمان ليست له سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية ، وإنما له سلطة المراقبة من خلال مسؤولية الحكومة أمامه، ومن خلال تصويته في ما يخص الميزانية . وسلطات رجعية عن طريق سلطة

[1] - Marie Christine kessler, la politique étrangère de la France acteurs et processus, op. cit , p 52 – 53.
[2] - Ibid, p 51-52.

التصديق على المعاهدات. وذلك بسبب تقليص سلطاته بشكل مقنن في دستور الجمهورية الخامسة ، بسبب نزوح المسؤولية في يد السلطة التنفيذية، وخصوصا الرئيس الذي يعتبر محور السياسة الخارجية ، بصفته عدم مسئول أمام البرلمان .

فرغم أن المادة 35 من الدستور تقر بأن إعلان الحرب، يجب أن يكون بموافقة البرلمان، ولكن الواقع أثبت العكس ، خاصة في حرب الخليج 1991 ، عندما أقر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران آنذاك ، بأن مشاركة القوات الفرنسية لتحرير الكويت سيكون حتى دون موافقة البرلمان.[1]

بالإضافة إلى أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية ، وذلك حسب ما تنص عليه المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد القوات المسلحة ، هذه المادة التي تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس .

ذلك هو واقع السلطة التي يتمتع بها البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية ، الذي ينحصر في المراقبة ، وبشكل محدود ، لأسباب ترجع إلى طبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص من دوره بشكل كبير لصالح السلطة التنفيذية ، وكذلك بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين الأحزاب السياسية الفرنسية حول القضايا الدولية : الانقسامات حول أوروبا ، إفريقيا ، التدخلات الإنسانية ...الخ

إذن فقد جاء دستور 1958 ليمنح سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس ، أو في مواجهة البرلمان الذي تقلصت اختصاصاته في كلا وظيفتي التشريع والرقابة ، نظرا لأنه للرئيس الحق في إصدار بعض القوانين ، والاعتراض على القوانين التي يقدمها البرلمان ، حسب المادة 10 من الدستور الفرنسي[2] ، كما له حق حل الجمعية العامة في البرلمان .

وعلى هذا فإن الدستور الفرنسي ، قد خول للرئيس صلاحيات واسعة وقوية لتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية ، وهذا ما تبين وتأكد مع تعاقب ستة رؤساء على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة. وهذا ما يبينه الشكل التالي :

---

[1] - عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، مرجع سبق ذكره ، ص 500.

[2] - Le rôle du Président dans la Constitution, p02, in, http://www.elysee.fr/download/index.php?mode=lapresidence&filename=le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf.

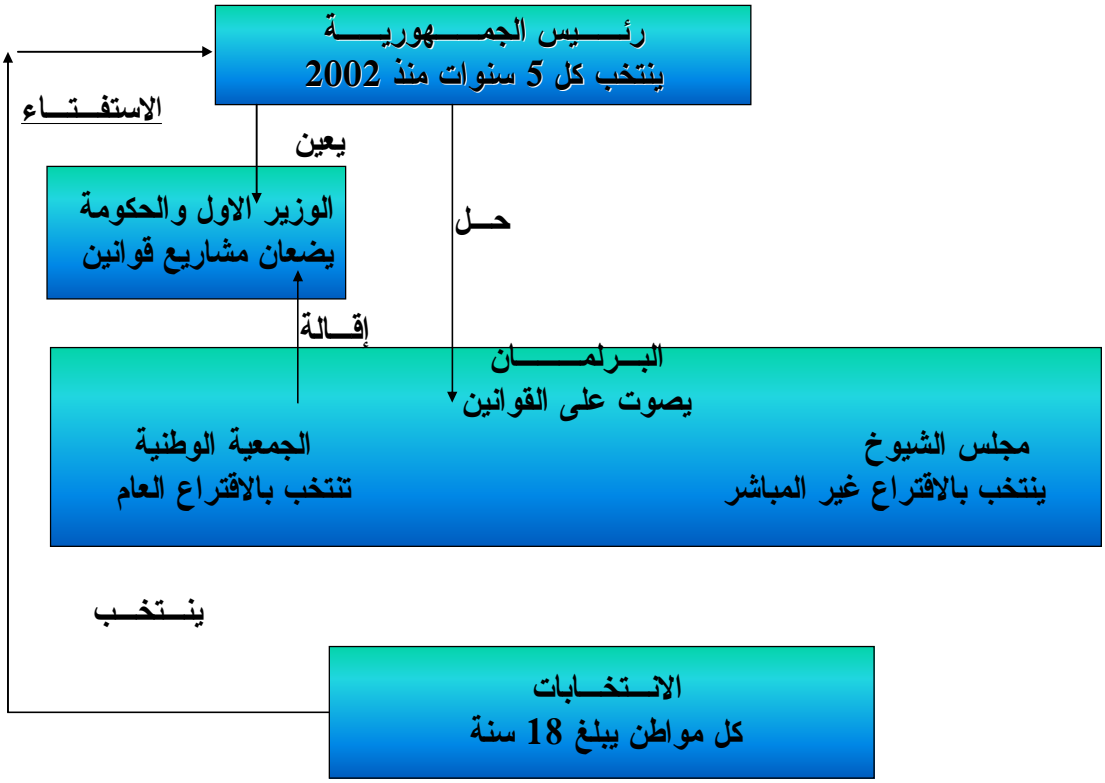

" شكل من تصميم الباحث "

المطلب الثاني : محددات السياسة الخارجية الفرنسية

تتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها، تجاه منطقة أو قضية في العالم.

فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها، أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية .

وهكذا فإن محددات السياسة الخارجية الفرنسية، ترتبط أساسا ببيئة داخلية متباينة التكوينات والتأثيرات، وبيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الفرنسية .

- **المحددات الداخلية:**

وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي أو البنيوي ، وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي .

ويعرف سنايدر المحددات الداخلية بأنها : " مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم "[1] . وتشمل في حد ذاتها على نوعين من المحددات وهي:

أولا المحددات الداخلية المادية:

ومن أهمها: المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

1- المحدد الجغرافي:

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[2]

وهذا ما يحاول منظرو الجغرافيا السياسية تأكيده ، فهم حين يعرضون أطروحاتهم ، لا يهتمون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات في داخلها ، بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة للأراضي التي تشغلها هذه الدول، وهي مساحة أو حجم هذه الأراضي، تضاريسها وموقعها الجغرافي[3] . فبالرغم من أن تطور المواصلات والاتصالات والحرب الحديثة، خففتا بعض الشيء من أهمية الموقع الجغرافي، لكن تأثيره ما يزال قائما وخاصة في سياسات الدول الكبرى ، وهذا ما يجزم به الكثير من

---

[1] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، ط 1 ، عمان : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 199 .

[2] - محمد نصر مهنا، **علم السياسة** ، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 523.

[3] - مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

منظري الجغرافيا السياسية. ونحن سوف نركز على المساحة والموقع الجغرافي للدولة، نظرا للتحولات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة، التكنولوجية، السياسية...الخ . فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي ، فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية ، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة . فامتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة، أحد مصادر قوتها، ذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي. ولذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار – كأفغانستان وساحل العاج ومنغوليا – تعاني مشكلات اقتصادية هائلة، نتيجة ارتفاع تكاليف نقل تجارتها الخارجية. ولذلك تحرص تلك الدول على الدخول في علاقات ودية مع الدول المجاورة المطلة على البحار لضمان سهولة النقل الدولي.[1]

ففرنسا تتمتع بموقع جغرافي جد هام ، فهي تقع غرب القارة الاوروبية ، يحده من الشمال بحر الشمال وبحر المانش ، من الغرب المحيط الأطلسي ، من الجنوب البحر الأبيض المتوسط ، والجنوب الغربي اسبانيا، من الشرق كل من بلجيكا ، ليكسومبورغ ، ألمانيا ، سويسرا ، ايطاليا ، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة ، وموقع جغرافي جد هام [2]، حسب ما توضحه الخريطة التالية :

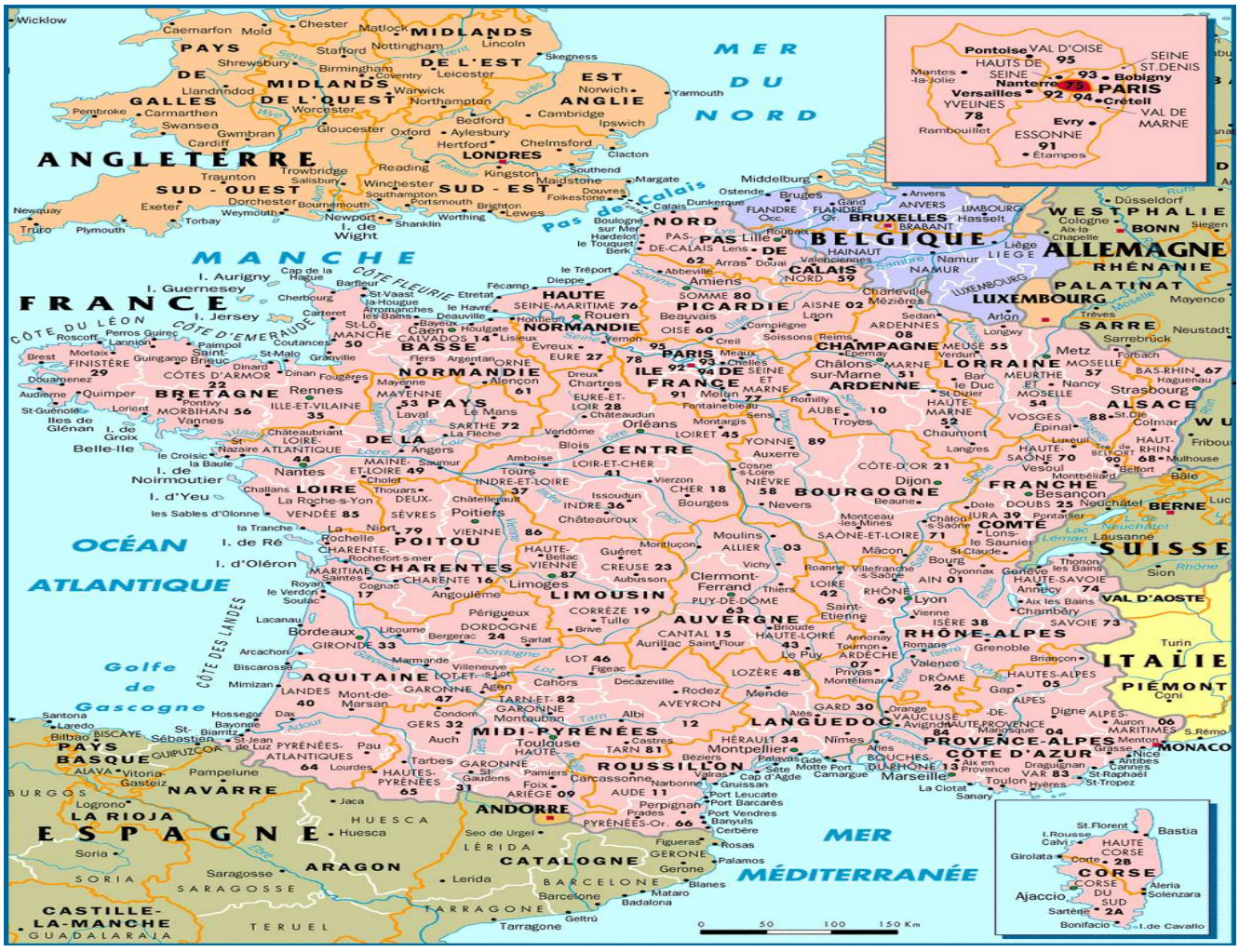

المصدر : http://www.quid.fr/monde.html?mode=detail&iso=fr&style=carte&id

[1] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، 150-152.

[2] - le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaires le robert , 1993 , p 661 .

كما أنها تتربع اليوم على مساحة قدرها 550000 كلم2، بعد استعادتها للألزاس واللورين عام 1918، وبهذا أصبحت أكبر دولة في غرب أوروبا مساحة ، وإن كانت متوسطة الحجم على المستوى الدولي.[1]

وهكذا فقد قدم الموقع الجغرافي لفرنسا كل من المنافع والمضار، حيث كانت مهددة دائما في القديم، إذ تم غزوها العديد من المرات ، خاصة من طرف جارتها ألمانيا ، كما تعتبر عرضة للعديد من التهديدات من الجهة الجنوبية باعتبارها بوابة أوروبا من جهة البحر الابيض المتوسط . كما أن موقعها الجغرافي المتوسط لأوروبا جعلها تطمع لفرض هيمنتها عليها، بل تعدت مجالها الإقليمي ، إلى الضفة الأخرى للمتوسط ، وذلك لضمان أمنها وسلامتها ، وتقوية اقتصادها ، بالإضافة لنشر وتعزيز قيمها.[2]

إذن فقد وجدت فرنسا أن موقعها الجغرافي يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين :

– الأول والمتمثل في فرنسا الأوروبية: حيث رأت أن دورها كدولة تقع في قارة أوروبا، يفرض عليها أن تأخذ مكانها الأوروبي كدولة ذات شان، دولة تحترمها الدول الأوروبية وتنظر إليها كدولة رائدة لها.

– الثاني والمتمثل في فرنسا الإمبراطورية: أما دورها الإمبراطوري، فلقد رأت فيه فرنسا، وهي تمتلك إمبراطورية تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، أن عليها حماية كل الإقليم الواسع الذي تضمه إمبراطوريتها.[3]

فحتى بعد منحها الاستقلال لمستعمراتها السابقة، إلا أنها بقيت تحتفظ بعدة أقاليم منتشرة عبر الكرة الأرضية، تحت سيطرة فرنسا، والتي تعرف بأقاليم ما وراء البحار، كما أنها تسعى دائما لفرض تواجدها في منطقة نفوذها التقليدية إفريقيا وخاصة المغرب العربي.

إذن يمكن القول أن الإستراتيجية الجغرافية التقليدية الفرنسية، بين ما هو قاري وبحري، لا تزال قائمة حتى في القرن 21. وهذا ما أكده جاك شيراك عندما قال:" لقد تعاونت الجغرافيا والتاريخ على نسج استثنائية فرنسية من الواجب أن تبقى استثنائية، نحن على مفترق بين اللتنة Latinité وأوروبا الشمالية، هذا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي والثقافي، إننا نعمل منذ القرن الوسيط على توليف العوالم الانجلوسكسونية والجرمانية والمتوسطية، فمن توما الإكويني إلى عصر جامعة باريس العظيم ، إلى مؤرخي مدرسة الحوليات مرورا بفولتير ، وسمنا العالم دائما بميسم حياتنا الثقافية العالمية ".[4]

إذن فقد فرضت الجغرافيا على فرنسا تحديد نظرتها للعالم، ولكنها لم تقتصر فقط على حدودها الجغرافية القريبة. فهي تريد لعب دور قيادي في أوروبا والتاريخ أكبر دليل على ذلك، فمنذ ثورة نابليون حتى الاتحاد الأوروبي ، فرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في أوروبا ، هذا بالإضافة إلى الإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف ، والتي تمنح لها مناطق اقتصادية خالصة ، إضافة إلى أنها تمنح لها إمكانية وضع قواعدها العسكرية في كل محيط في العالم .

---

[1] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op. cit , p 07 .

[2] - ibid, p 08.

[3] - فاضل زكي محمد ، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، ط1 ، بغداد : مطبعة شفيق ، 1975 ، ص 265-266.

[4] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

2- المحدد الاقتصادي :

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى ، فقد أثبتت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة ، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية ، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات .[1]

حيث تعتبر القوة الاقتصادية العامل الأساسي ، الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة ، ففي محاولة للمقارنة بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية والأمنية على السياسة الخارجية ، فإننا نجد أنه من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل ، لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية .[2]

وتقاس القوة الاقتصادية لأي دولة بناءا على:

- مواردها الاقتصادية التي تضم الموارد الطبيعية ، بمصادر الطاقة ، الموارد النووية ، المعادن الخام ، المواد الغذائية والزراعية...الخ

- مستوى النمو الاقتصادي والصناعي، ويقصد به المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية ، بالإضافة إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القوة الإنتاجية ، وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة، بالإضافة للقوة الصناعية التي تعتبر عامل ذا أهمية حيوية في السياسة الخارجية، الذي أصبح منذ القرنين التاسع عشر والعشرين، من أهم معايير قوة الدولة وقدرتها على الاحتفاظ بمكانتها الدولية ، والمرتبطة أيضا بتطوير المنشآت الصناعية العسكرية ، حيث لخص الباحثين ، المتغير الاقتصادي ، بشموله كل من[3] : ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، البنية الاقتصادية للدولة ، درجة تطورها الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية .حيث تشترك كل هذه العناصر مع بعضها البعض لتكون عمود أساسي يعتمد عليه صانع قرار السياسة الخارجية ، وهذا ما يمنحه مجالا واسعا وحرية وهامش كبيرا في اتخاذ القرارات وتحديد تحركات وسلوكات الدولة في نطاقها الخارجي .

وقد حرصت فرنسا مند القديم على تطوير نظمها الاقتصادية، لأنها مدركة تماما لما يمكن لاقتصاد قوي أن يحقق لها من مكانة في النظام الدولي ، ويحقق لها مصالحها سواء السياسية ، الأمنية ...الخ. فمنذ قرون كانت فرنسا واحدة من أغنى وأقوى دول العالم ، وذلك بسبب مواردها الغنية ، والزراعة ، وازدهار التجارة والتبادل التجاري .[4] فهذا ما كان يمنحها القدرة على شن الحروب ، حيث كانت القوة العسكرية هي المهيمنة مند القديم وحتى نهاية الحرب الباردة. ففي القرن السادس عشر كان مجموع طول

---

[1] - لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 263.
[2] - نفس المرجع السابق ، ص 186 .
[3] - ناصيف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 ،ص 205 .
[4] - روي مكريدس ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ، مرجع سبق ذكره ، ص 68.

الحروب الكبرى التي تشارك فيها فرنسا هو 44 سنة ، في القرن السابع عشر كان 52 سنة ، وفي القرن الثامن عشر كان 51 سنة ، في القرن التاسع عشر كان 19 سنة ، أما في القرن العشرين كان 10 سنوات.[1] ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف الاقتصاد الفرنسي مع مرور الوقت ، فالاقتصادي الفرنسي " ألفريد صوفي "، قام بعملية حسابية عبر عنها " بالقدرة الإنتاجية المفقودة " ، ففي إحصائه حول الحرب العالمية الأولى، وجد أن الحرب كلفت فرنسا 21 شهرا من الدخل القومي ، أما الحرب العالمية الثانية ، فقد كلفت فرنسا 50 شهرا من الدخل القومي .[2]

نتيجة لكل هذه الحروب خرجت فرنسا باقتصاد مدمر نهائيا، بعدما كانت من أقوى الدول في العالم، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية، شرعت مرة أخرى في تحديث اقتصادها وتطوير البنية التحتية . فمنذ 1947 حتى سنوات السبعينات، نما الاقتصاد الفرنسي، بمعدل سنوي مذهل، حوالي 5٪ ، حيث تمكنت في نهاية المطاف من تحسين أدائها الاقتصادي . ومع بداية التسعينات من القرن الماضي، ونهاية الحرب الباردة، ضمنت فرنسا موقعها ضمن الخمس قوى الأوائل في العالم، حيث أصبحت رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة، اليابان وألمانيا. فإذا تتبعنا قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي منذ 1990 وحتى 2008 نجده يشكل خطا بيانيا مرتفعا حسب الجدول التالي : [3]

الـــــــــناتج المحـــــــلي الإجـــمالي الفرنسي مقدر بمليـــار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي
1990	1 249
1991	1 249
1992	1 375
1993	1 292
1994	1 367
1995	1 573
1996	1 574
1997	1 425
1998	1 475
1999	1 458
2000	1 332
2001	1 341
2002	1 465
2003	1 805
2004	2 062
2005	2 135
2006	2 253
2007	2515
2008	2978

[1] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op. cit , p12.
[2] - Ibid, p 12.
[3] - " France statistique ", dans , http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

حيث اعتمدت فرنسا على التصنيع السريع، مُدعمتًا بزراعة لطالما كانت من أكثر زراعات أوروبا ازدهارا، وازدياد توظيف الرساميل ، وفي إطار تحقيق المصلحة العليا لفرنسا، فإن المتغير الاقتصادي كان له تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية منذ القديم وحتى الآن . وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا ، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعدادا كبيرا لدخول الأسواق الأجنبية .[1]

ويعتمد الاقتصاد الفرنسي على العديد من القطاعات ، والتي نجد من أهمها :

قطاع الصناعة أين احتلت فرنسا مراكز جيدة عالميا، ففي الصناعة الميكانيكية والتحويلية احتلت فرنسا المرتبة الرابعة عالميا، بفضل شركات صناعة السيارات Peugeot و Renault و Citroën، وفي صناعة الطائرات أصبحت الثالثة عالميا، والمعروفة باسم Concorde و Air Bus و Mirage ، بالإضافة إلى الملابس والمنسوجات ...الخ [2]

والجدول التالي يبين تزايد مبيعات شركة Air Bus في غضون السنوات الأخيرة :

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
318	/	120	41	/	/	/	/	4	41	4	13
319	240	190	65	120	46	184	44	67	206	253	185
320	74	195	183	158	98	78	104	180	568	312	676
321	50	52	40	69	31	9	7	28	103	104	40
300	01	0	0	2	61	0	6	2	7	0	0
310	06	32	0	0	0	0	0	0	0	0	0
330	64	24	/	110	52	24	54	0	64	104	198
340	25	63	32	20	2	31	35	51	15	15	23
350	0	0	0	0	0	0	0	0	87	15	290
380	0	0	36	/	85	10	34	38	20	17	33
المجموع	460	556	476	520	375	300	284	370	1111	824	1458

المصدر: http://www.insee.fr/fr/insee_ /publi/listedossiersannuels.htm#economie

فحسب تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE في 2004 ، كانت فرنسا خامس أكبر مصدر للسلع المصنعة في العالم بعد الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان والصين ، وكانت أيضا رابع اكبر مستورد للسلع المصنعة .[3] كما صنفت ثاني أهم مستثمر مباشر خارجي في نفس المنظمة سنة 2003، حيث استثمرت الشركات الفرنسية بمبلغ قدر بـــ 57.3 بليون دولار أمريكي خارج فرنسا.

كما صنفت فرنسا سنة 2007 خامس قوة صناعية في العالم، مع العلم أن الصناعة تساهم بـــ 35.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

---

[1] - Marie Christine kessler, **la politique étranger française acteurs et processus**, op. cit , p 275.
[2] -Encyclopédie Universels , **France d'aujourd'hui : données humaines et économique** , op. cit, p 893.
[3]- Etude économique de la France , in , http://www.oecd.org/document/50/0,3343,fr_2649_33733_42610546_1_1_1_1,00.html

أما في مجال التجارة الخارجية، والتي تعتبر من أهم مقومات الاقتصاد الفرنسي، والتي تتمثل في الصادرات والواردات، فتعتبر فرنسا من بين الخمس دول الأكثر تصديرا في العالم، حيث قدرت قيمة صادراتها في 2008 بـــ 685 بليون دولار، والمتمثلة في السيارات والطائرات وقطع غيارها، المواد الصيدلانية والأدوية ، المنتجات النفطية المكررة ...الخ [1].

أما الواردات فقد كانت سنة 2007، 605 بليون دولار وهي من النفط والغاز الطبيعي، السيارات...الخ .

أما بالنسبة لقطاع الزراعة، فتعتبر فرنسا أول بلد زراعي في الاتحاد الأوروبي، وثاني بلد في العالم بعد الولايات المتحدة، ومن بين أهم المنتجات الزراعية المصدرة نجد الحبوب، السكر، النبيذ، منتجات الألبان...الخ. وفي هذا الصدد يقول جاك شيراك : " ومن حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم ويمكننا أن نطمع إلى المركز الأول في المجال الزراعي والزراعي الغذائي ".[2]

وتقدر الأراضي الفرنسية الصالحة للزراعة بنسبة 33.5٪ من إجمالي الأراضي الفرنسية ، فقد مثل الإنتاج الزراعي سنة 1996 نسبة 3.6٪ من ناتج الدخل القومي ، شكلت المواد الزراعية المصنعة والغذائية نسبة 32٪ منه ، وأصبح بفضلها الميزان التجاري الفرنسي رابحا 45 مليار فرنك فرنسي سنة 1999 بفضل مبادلاتها. كما قدر الإنتاج الزراعي بـــ 64 مليار يورو سنة 2004 وذلك بنسبة 2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي . [3]

أما في قطاع السياحة فتعتبر فرنسا أول وجهة سياحية في العالم، بدرجات متفاوتة، ففي سنة 2002 بلغ عدد السياح 77 مليون سائح ، وفي سنة 2004 بلغ عددهم 75 مليون سائح ، قبل اسبانيا بـــ 51.8 مليون سائح و الولايات المتحدة الأمريكية بـــ 41.9 مليون سائح ، حيث يساهم قطاع السياحة بـــ 6.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي .

إذن تمتلك فرنسا قوة اقتصادية لا بأس بها قادرة على المنافسة الدولية، بشكل متفاوت من قطاع إلى آخر، وهذا ما جعل لفرنسا وزن ومكانة في النظام الإقليمي الأوروبي والنظام الدولي بصفة عامة .

لكن السؤال المطروح هل أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 على الاقتصاد الفرنسي ؟

حيث يشهد الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والأسواق المالية الدولية والوطنية بصفة خاصة ، اضطرابات و اختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في عام 1929 . إذ عرفت أسواق النقد وأسواق الطاقة والمعادن الثمينة والبورصات اضطرابات حادة ، فانخفضت بورصة وول ستريت في نيويورك وحققت نسبة خسائر قياسية ، وكذلك البورصات الأوروبية ، والبورصات في الأسواق الناشئة.

وهو معدل انخفاض لم تشهده منذ مدة طويلة، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ، ولكن كانت هناك انهيارات في المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار وشركات

---

[1] -" France statistique " , op. cit.

[2] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 – 136 .

[3] -" France statistique" , op. cit.

التأمين ، ومؤسسات مالية تقدم التمويل العقاري ، وقد بدأت تلك الانهيارات سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية. * ثم تبعتها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا .

هذه الأزمة المالية الأمريكية عصفت بالنظام المالي العالمي كله بسبب التشابك الدولي ، كما أنها أثرت على الاقتصاد الحقيقي للدول (قطاع الإنتاج) ، حيث أدت إلى تباطؤ حركة التصدير والاستيراد، مما أدى إلى تكديس الإنتاج ، وارتفاع مستوى البطالة وانخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول.[1]

وقد أثرت هذه الأزمة العالمية سلبا على الاقتصاد الفرنسي، الذي سجل انكماشا خلال الربع الثاني من عام 2008 بنسبة 0.3٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو أول انكماش من نوعه بالنسبة لاقتصاد البلاد مند عام 2002. حيث أعلن معهد الإحصاء الفرنسي " آنسي " ، أنه من بين أسباب الانكماش تراجع الإنفاق الاستهلاكي لدى المواطنين للربع الثاني على التوالي، وانخفاض الصادرات بنسبة 1.17٪. وهذا ما انعكس على الإنتاج الصناعي الفرنسي الذي سجل هبوطا كبيرا مع نهاية سنة 2008، إذ شهد تراجعا بنسبة 6.7٪ ، في حين سجل انخفاضا إجماليا يقدر ب 9.7٪ .[2]

وعلى إثرها أعلن مدير شركة السيارات المعروفة بيجو،أن حصيلة سنة 2008 كانت أسوا من المتوقع، حيث سجلت الشركة خسائر قدرت بـــ 343 مليون يورو . كل هذا انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي قدر سنة 2008 بـــ 0.7٪ ، بينما كان سنة 2007 ، 2.1٪ وفي سنة 2006 كان 2.4٪ .

وقد قامت الحكومة الفرنسية بمجموعة من الإجراءات لمواجهة هذه الأزمة نذكر منها :[3]

– أقرت الحكومة بتاريخ 2008/10/3 ، تخصيص مبلغ 22 مليار يورو لتمويل المؤسسات الصغرى والوسطى ، كما أصدرت قرارا بإعادة شراء ما يزيد عن 30 ألف مسكن لم تبدأ أعمال بنائها بعد.

– أقر البرلمان الفرنسي بتاريخ 2008/10/15 خطة حكومية مالية بقيمة 360 مليار يورو ، تتضمن 320 مليار لضمان إعادة تمويل البنوك ، ومبلغا آخر بقيمة 40 مليار يورو لوكالة تدعمها الحكومة لتزويد البنوك برؤوس أموال إضافية .

– هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى الإقليمي فقد تم الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي على العمل معا من اجل تجاوز هذه الأزمة، حيث وضعت دول الاتحاد الأوروبي خطة لمعالجة الأزمة المالية، من بينها حماية البنوك والمدخرين الأوروبيين بقيمة 2.7 ترليون دولار لضمان عمليات الإقراض بين البنوك ، وتأميم المؤسسات المالية المتعثرة جزئيا.

---

* حيث بدأت الانهيارات المالية في صيف 2007،وذلك نتيجة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة،والتي تعود إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات عقارية من قبل المؤسسات المالية الأمريكية بمعدل فائدة متغيرة– تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة – ودون وجود ضمانات كافية، وهذا ما منع الأفراد من سداد ديونهم،ومن هنا بدأت بوادر الأزمة العالمية التي تعود جذورها إلى التحرير الاقتصادي منذ الثمانينات، الذي قلص من تدخل الدولة .

[1] - إلياس سابا،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 360 ، فيفري 2009، ص 15-16.

[2] -"الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"،في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB17E0A5-149E-47D3-A460-5B72B02F755F.htm

[3] -" تأثيرات الأزمة المالية وإجراءات مواجهتها" في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3B43EB98-4440-4354-9ADC-723C577C70B7.htm

– أما على المستوى الدولي فقد قام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بنشاطات متعددة ، للبحث في إمكانية الخروج من هذه الأزمة ، حيث طالب بضرورة إصلاح النظام المالي العالمي ، وذلك بفرض قيود على حرية تنقل رأس المال الدولي .

في الأخير يمكن القول انه بالرغم من سلبيات هذه الأزمة العالمية على الاقتصاد الفرنسي، إلا أنها جاءت في مصلحة النهج الليبرالي الحمائي الذي تتبعه فرنسا ، سواء كدولة منفردة ، أو كعضو في الاتحاد الأوروبي ، حيث تعتبر من أهم المدافعين من أجل إتباع سياسات حمائية ولاسيما في قطاع الزراعة . أما على الصعيد الدولي فإن فرنسا تسعى لإعادة بناء نظام مالي واقتصادي عالمي تقوم فيه فرنسا بدور فعال.

فالمحدد الاقتصادي ساهم بشكل كبير في بلورة وتنفيذ مخططات السياسة الخارجية الفرنسية، التي تطمح لجعل فرنسا قوى كبرى لها صوتها المسموع ، ووزنها في النظام الدولي.

3– المحدد العسكري:

كل عناصر البيئة المحلية تشكل مع بعضها أحد أجزاء الإطار المفاهيمي ضمن الإستراتجية السياسية المحددة في السياسة الخارجية للدول . و يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة ، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة .[1] فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها ، سواء أوقات الحرب أو السلم ، حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول ، وتعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية ، لأن اللجوء إليها لازال يشكل أحد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسة دائما.[2]

حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة ، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

وقد لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا كبيرا في توجيه سياستها الخارجية، وذلك منذ القديم ، وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد نابليون بونابارت ، والحروب الكثيرة التي قام بها. وقد استمر تأثير العامل العسكري على السياسة الخارجية الفرنسية عبر العصور، وحتى وقتنا هذا، والذي تكرس خاصة مع امتلاك فرنسا للسلاح النووي، مستغلة في ذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي ، إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة للدفاع عن أوروبا الغربية – في حالة تعرضها لهجوم عسكري سوفياتي سابق – ، وذلك رغبة في تحقيق الاستقلالية في ممارسة سياستها الخارجية، خارج المظلة الأمريكية، وهذا ما عبر عنه " ديجول " في خطاب ألقاه سنة 1959 حين قال : " يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا ، فإذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودها الخاص ، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما تمثله

[1] - عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 109 .
[2] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

بلدنا فرنسا عبر جذورها التاريخية، والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية ".[1]وهذا ما عملت فرنسا على تحقيقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تمتلك الآن قوة نووية كبيرة تحتل بواسطتها المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة وروسيا ، وقد ظهرت هذه القوة متحدية القرار الدولي الذي ينص على توقيف عمليات التجارب النووية ، وذلك بإعادة التجارب النووية في الباسيفيك منذ عام 1996، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة من حيث تجارة الأسلحة في الترتيب العالمي لبائعي الأسلحة عام 1998 ، ولديها جنود متواجدين في كل الأزمات والإعانات الإنسانية .[2]

- **قوات الدفاع الفرنسية عام 2008 :** [3]

*** عدد القوات : 358800 .**

*** الميزانية (مليارات $) :** 30.4 مليار (٪ 3.0 من الدخل الوطني الخام) .

*** القوات البرية :**

- الدبابات: 1728 من طراز: (Leclerc, Leclerc DCL, AMX 30 B2, AMX 30 D, …etc).
- سيارات مصفحة: 7006 من طراز: (EBG et SDPMAC, AMX 10 P PC Milan Eryx, VBL-VB2L, VAB tout type.)
- المدفعية: 1058 من طراز: (MRLS ,AU.F.1/TR).
- الأسلحة المضادة للدبابات : 1897 من طراز : (HOT SA 342 , Eryx ,Poste de tir (Milan, Milan 3)).
- الأسلحة أرض جو: 418 من طراز:, (Poste de tir Mistral, Roland II, Roland Caroll Hawk).

*** القوات البحرية :**

- البوارج الحربية : 1 حاملة الطائرات + 1 حاملة طائرات الهليكوبتر+ 35 فرقاطة .
- الغواصات: 8 RUBIS.
- بوارج أخرى: 108 بارجة.
- دوريات أعالي البحار : 19 .
- معدات برمائية: 19 من طراز: (CTM, EDIC/CDIC,)
- طائرات النقل : 115 من طراز: (Panther/HC 4, Hawkeye,Super Étendard, Rafale, Lynx.)

*** القوات الجوية :**

- الطائرات المقاتلة: 505 طائرة من طراز :(Rafale B et C ,MIRAGE tout type)

---

[1] - Daniel Colard, **les relations internationales de 1945 à nos jours**, op. cit, pp 134 – 135 .

[2] - Kelboom Ingo : " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France N 1014 avril 1994, p12.

3 - ministère de la défense français, L'annuaire statistique de la défense 2008-2009**,** p45-47, dans : http://www.defense.gouv.fr/sga/content/download/157833/1362975/file/Chapitre%202.pdf

- طائرات النقل : 120 طائرة من طراز: (CN 235, C130 Hercules, C160 Transall, Airbus tout type.)
- طائرات العمليات التدريبية : 248 .
- طائرات الدعم : 32 من طراز : (Liaison (TBM 700), DHC6 Twin Otter, Falcon 50 et 900, C160 Gabriel, (E 3F SDCA).
- طائرات الهليكوبتر : 530 من طراز (Tigre , Gazelle tout type, Fennec AS , (HAP/HAD) 555, Cougar, Puma SA 330)
- طائرات هليكوبتر النقل : 35 من طراز : (Super Puma , Puma)
- طائرات هليكوبتر الدعم : 51 من طراز : (EC725 Caracal, Fennec et Écureuil, Cougar)

- **القوات النووية :**

- 4 غواصات نووية قاذفة للصواريخ الباليستية .
- طائرات هجومية مقاتلة : 60 من طراز : (Mirage 2000 N)
- 36 SUPER ETANDARD مجهزة بنظام ASMP.

وتوضح الخريطة التالية تموقع المفاعلات النووية في فرنسا كالتالي :

المصدر: http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm

كل هذه القوة العسكرية الفرنسية مكنتها من التواجد في عدة مناطق في العالم حسب ما توضحه الخريطة التالية :[1]

[1] - **Le Livre Blanc français : Défense et Sécurité nationale**, paris : La documentation Française, 2008, p 156 .

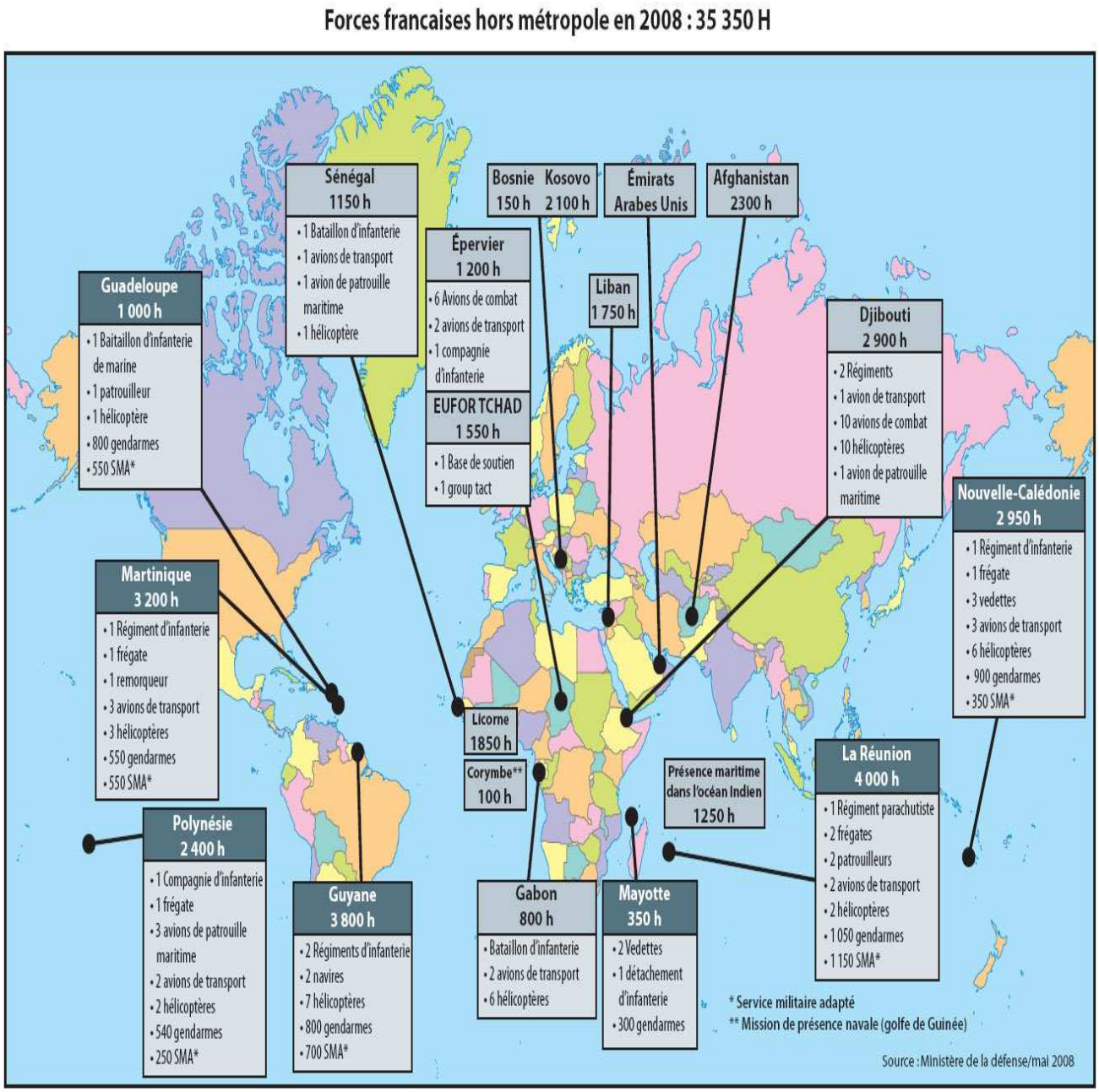

إذن ففرنسا تستحوذ على قوة عسكرية، سواء كانت بشرية أو مادية تمنحها هامش من الحرية في اتخاذ قراراتها اتجاه القضايا الدولية، وخاصة الأوروبية.[1]

ثانيا : المحددات الداخلية المعنوية

والتي يمكن حصرها في أربعة محددات أساسية وهي: المهمة الحضارية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والرأي العام الفرنسي.

1- المهمة الحضارية:

استقرت وسادت منذ الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة، مفادها أن فرنسا هي التجسيد الحي للقيم العالمية، وأنه يقع عليها مهمة نشر هذه القيم في العالم، والمتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية...الخ لنجدة الشعوب على استعادة حريتها .

[1] - ولكن هذه القوة العسكرية لا تضاهي القوة العسكرية الأمريكية، ولا تسمح لفرنسا بأن تكون قوة عظمى في النظام الدولي.

فالملفت للنظر، على الرغم من تنوع الرجال واختلاف النظم والأغلبية الحاكمة، هو استمرار خطاب فحواه أن فرنسا تعتبر نفسها مفوضة في إنجاز مهمة، تعتقد بأنها من أجل صالح البشرية كلها ألا وهي مهمة نشر مشروعها الاجتماعي الحضاري الخاص في العالم كله . هذه المهمة التي جعلت من فرنسا قوة عالمية ذات بعد إنساني بدون منازع .

فقد صرح ديجول قائلا: " إن عملنا ينصب على تحقيق أهداف تستجيب – لأنها فرنسية – إلى مصالح البشر ". ومن نفس المنطلق أكد جيسكار ديستان أن : " فرنسا لن تتقوقع على نفسها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح أكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة ، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة ".[1] وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله : " إن القيم الأكثر عالمية انطلقت غالبا من فرنسا وثقافتنا تنعم اليوم في الخارج بحظوة عظيمة ".[2]

وفي نفس المضمون عبر نيكولا ساركوزي قائلا : " بماذا يمكن أن نجيب على أبنائنا وأحفادنا عندما يسألوننا عن ميراثنا الطويل عبر مختلف العصور؟ أي فرنسا سنتركها لأبنائنا؟ وأي مثل وقدوة وقيم ؟ إنه شباب عصر العولمة الذي أغفل مفاهيم أصيلة نتيجة لـــ" دمقرطة " الثقافة ، ولذلك يجب علينا إعادة بناء مدرسة "العلم المتميز" التي تلقنه و لا تناقض فيها بين الروح والجسد.."[3].

2 الأحزاب السياسية :

يعرف الحزب السياسي بأنه:" مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم ".[4]

ونجد من أهم مهامها: القيام بوظيفة الوساطة بين الشعب والسلطة السياسية، بالإضافة إلى التنسيق ومراقبة الأجهزة الحكومية.[5]

وقد كانت الأحزاب السياسية في الماضي لا تولي اهتماما كبيرا بالشؤون الخارجية، مقارنة بالسياسة الداخلية، أما في الوقت الحاضر، فإنها أخذت تتنافس فيما بينها في المواضيع المتعلقة بعملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

لذلك نتساءل ، ما مدى تأثير الأحزاب السياسية على عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ؟

إلى جانب دورها في وضع السياسة الداخلية ، للأحزاب السياسية دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ، فهي تلعب دور محوري في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح والانتخاب، وبطبيعة الحال فإن الحزب السياسي يتبنى هذا الموضوع قبل إجراء الانتخابات، وعليه نرى أن صانعي القرارات يتأثرون أساسا ببرنامج الحزب السياسي، الذي تم اختيارهم عن طريقه.[6]

---

[1] مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 291.

[2] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

[3] - "extrait de"Ensemble",le nouveau livre de Nicolas Sarkozy",in, http://www.xoeditions.com/spip.php?article187

[4] - Jean Claude Colliard ,"the influence of political parties on the constitution" , in : http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html

[5] - " **L**es partis politiques en France ", in : http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf , p 01.

[6] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 309 .

كما أن الأحزاب من خلال كتلها في المجالس التشريعية تتمكن من صياغة إستراتيجيتها ، وتحديد مواقفها من أهم الأحداث السياسية الداخلية والخارجية ، ومن ترجمة أهدافها من خلال ممثليها في البرلمان .هذا بالإضافة إلى وجود أحزاب المعارضة ، على الرغم من أن دور المعارضة الحزبية في صنع السياسة الخارجية ، يختلف باختلاف النظم الحزبية السائدة ، ويبقى هذا الدور ضئيلا وغير فاعل مقارنة مع دور الحزب الذي يتولى إدارة السلطة .

ويؤكد هنري كيسنجر على أن " الأحزاب السياسة تسهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلد، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهياكل الحكومية فقط ".[1]

فتأثير النظم الحزبية في رسم السياسة الخارجية للدول كبير، وذلك لأنها تقوم بمجموعة وظائف لها علاقة بالسياسة الخارجية، وهي:

– وظيفة الإعلام: وهي وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين لوصول المطالب إليهم ، وهي تهيئ المواطنين ضد كل قرار لا يتلاءم مع مصالحهم ، وتنذر الحكام بضرورة تحقيق هذه المطالب .

– وظيفة التكوين : وهي وظيفة في التكوين السياسي للرؤساء والمواطنين، بتأطير الناخبين بأيديولوجية معينة ، كما تقوم بمهمة تأطير النواب أيضا ، وهذا واضح في الانتخابات ، إذ يختار كل حزب عن طريق الجمعيات الحزبية مرشحيه الخاصين .

– ممارسة الأحزاب السياسية لدور المعارضة السياسية بالنسبة لحزب الأقلية، كما هو شائع كأسلوب رقابي على الحكومة وكشريك في الحكومة.

– تساعد على عملية التنسيق والروابط ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتقلل من آلية الفصل بين السلطات.

وتتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها السياسية، والتي تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية، سواء داخليا أو في مجال السياسة الخارجية. ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية الفرنسية إلى:

1- أحزاب اليمين المعتدل : وهي الأحزاب التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم ، وتقديم الحرية على المساواة ، بالإضافة إلى تمسكها بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية [2]، وتكريس الاستقلال الوطني ، وتماسك الأمة الفرنسية ، وذلك في عالم متعدد الأقطاب ، مع الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ، وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله:"إني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل، لقد حاربت في سبيل حريتنا ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام".[3]

---

[1] - عبد المجيد وحيد،" الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط "،**السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،العدد 79 ،1985،ص 29.

[2] - قيس جواد العزاوي،" العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، **المستقبل العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002 ،ص 40.

[3] - جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 65 .

كما أنها تؤكد على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي ، لما يعود به من فائدة على فرنسا ، كدولة كبرى في إطاره. ومن بين أهم الأحزاب، نجد:الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية.

2- اليمين المتطرف: والذي ترى أحزابه، أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عن الهوية والثقافة الفرنسية، لأن التقاليد الفرنسية، تعتبر أقدم من دستور الجمهورية الخامسة، وهي تتسم بالعداء العلني للأجانب، وخاصة المسلمين، الذين تعتبرهم يمثلون أكبر خطر على أراضي وثقافة فرنسا.[1]

أما على المستوى الخارجي فإنها ترفض انتماء فرنسا للاتحاد الأوروبي ، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية ، والحلف الأطلسي ، لأنها تشكل خطر على استقلالية فرنسا في النظام الدولي ، لذلك فهي تؤكد على ضرورة وضع حدود في علاقاتها مع الولايات المتحدة . ومن أهم هذه الأحزاب : حزب الجبهة الوطنية الذي يتزعمه " جان ماري لوبان " ، وحزب الحركة الوطنية الجمهورية بزعامة " بروبو ميغريه ".

3- اليسار : والذي يعمل من أجل تغيير جذري للمجتمع في اتجاه أكثر لتحقيق المساواة ، حيث تدافع أحزابه من أجل بقاء الدولة متحكمة بزمام الأمور الداخلية ، كما أن أحزابه تتبنى موقفا أقل حدة تجاه الأجانب، أما على المستوى الخارجي فهي مع قيام الاتحاد الأوروبي ، ولكن بشرط دخول دول أوروبا الشرقية، وتعميم العملة على كل أعضائه، بالإضافة إلى إتباع سياسة اجتماعية ، تضمن فرص العمل والتنمية الاقتصادية للجميع . كما تعد أحزاب اليسار من أشد المعادين للولايات المتحدة، ونذكر من أهمها: الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي.[2]

وبالرجوع إلى فحص مدى تأثير الأحزاب السياسية الفرنسية على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، نجد بأن لها تأثير كبير على كل من الرئيس والبرلمان.

فتأثير الحزب يبدأ مند مرحلة الحملة الانتخابية ، فنجاح المرشحين للرئاسة بحاجة إلى دعم كبير من أحزابهم ، ويبدأ هذا الدعم بمرحلة جمع الأصوات للمرشح الرئاسي ، حيث تجد الأحزاب الصغيرة أو المرشحين الأحرار صعوبة كبيرة في تحصيلها ، بالإضافة إلى تأثير نظام التحالفات بين الأحزاب لفائدة مرشحي الرئاسيات ، والتي تؤدي في أغلب الأحيان إلى رجحان كفة مرشح على حساب الآخر. كما أن تأثير الأحزاب السياسية في فرنسا لا يقتصر على الحملة الانتخابية فقط ، فبعد انتخاب الرئيس فإنه سيحظى بالتأكيد بالرقابة من طرف حزبه والتأثير عليه إذا ما حاد عن الخطوط التي وضعها الحزب سواء داخليا أو خارجيا ، وذلك نظرا لتقلد أعضاء الحزب لوظائف مرموقة في الحكومة الفرنسية، مثل الوزير الأول، وكذلك وجودهم في البرلمان الفرنسي.

---

[1] - هدى جمال عبد الناصر، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998، ص 9 – 16 .

[2] - ريمون ماهر كامل ، " الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية العدد 149 ، افريل 1997 ، ص 152 .

فباعتبار الرئيس الفرنسي له صلاحيات كبيرة في مجال السياسة الخارجية، فإنه بالتأكيد يعبر عن توجهات الحزب الذي ينتمي إليه.

أما فيما يتعلق بتأثير الأحزاب السياسية على البرلمان الفرنسي، يمكن القول أن لها تأثير بالغ الأهمية، خاصة حزب الأغلبية البرلمانية الذي له صلاحيات كبيرة للتأثير في البرلمان، هذا التأثير الذي يزداد إذا ما كان حزب الأغلبية هو الذي يرأس الحكومة ، وينتمي إليه الرئيس . فمند قيام الجمهورية الخامسة وحزب الأغلبية يكون في معظم الأحيان ، هو الذي ينتمي إليه أعضاء الحكومة والرئيس ، مما سهل على توجيه قرارات البرلمان حسب التوجهات الخارجية للرئيس. [1]

3- جماعات المصالح:

يقصد بجماعات المصالح مجموعات من الأفراد تتألف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، تتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية. وهذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة. ورغم أن جماعات المصالح تنشط في ميدان السياسة الخارجية، إلا أنها ليست مجرد تنظيمات سياسية، كما أنها تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[2]

وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدول من خلال :[3]

– المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية ، من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة ، ومن أبرز تلك الحالات ، تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي سابقا ، ومشاركة الأكراد في هيكل السلطة السياسية في العراق خلال فترات متفاوتة من التطور السياسي للبلاد .

– توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية ، حيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع ، وتسعى تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة .

– تقوم هذه الجماعات بدور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين، ويتحقق ذلك بتعبير جماعات المصالح، عن مصالح محددة لمجموعات أو شرائح من المجتمع من خلال الاتصال مع صناع السياسة الخارجية.

وتتضمن الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات الضغط في مجال السياسة الخارجية، وهي تتنوع بين جماعات ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو سياسي ...الخ ، وسوف تقتصر دراستنا على البعض منها فقط والتي نرى فيها عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الفرنسية .

---

[1] - Jean Claude Colliard , " the influence of political parties on the constitution " , op.cit .

[2] - محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[3] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 323- 324.

* النقابات العمالية بمختلف فروعها : ومن أهمها الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة ، التي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب ، والحصول على أهدافها عن طريقها ، مثل الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي .

* اللوبي اليهودي : تقدر نسبة اليهود بـــ 1٪ من عدد سكان فرنسا ، وهم بذلك يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد، بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا، ويتميز اليهود بفرنسا كعادتهم بالنشاط، وذلك من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها ، ونذكر من بينها :

– الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد : أنشئ سنة 1950 ، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها .

– الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: تعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل.

– المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا: ومهمته تنسيق أنشطة مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف الأنشطة التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.[1]

فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا لا يمكن إنكار إمكانية تأثيرها في السياسة الخارجية الفرنسية – لكن ليس إلى الحد الذي وصل فيه تأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية – ، لأن الجالية اليهودية ليست عادية ، فهي قادرة من خلال القنوات والإمكانات التي تملكها ، أن تجند نفسها وتسمع مطالبها بشكل متميز .

* الجالية العربية الإسلامية : بالرغم من وجود عدد كبير من العرب المسلمين في فرنسا ، إذ يقدر عددهم حوالي 5 إلى 6 مليون مسلم ، وخاصة من بلدان المغرب العربي ، حيث تعتبر الديانة الإسلامية ثاني ديانة الأكثر اعتناقا في فرنسا ، إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط كبيرة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ، سواء نحو العالم العربي ، أو أي منطقة أخرى من العالم ، وذلك بسبب احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية ، وهذا ما أدى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم ، والقضاء على رموزها الفكرية والسياسية.

إذن يمكن القول أنه بالرغم من وجود العديد من جماعات الضغط في الساحة السياسية الفرنسية ، إلا أن تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية يبقى محدود جدا مقارنة مع دول أخرى مثل الولايات المتحدة.

4– الرأي العام :

يعرف الرأي العام بأنه:" تعبير جمع كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين إما من تلقاء نفسهم ، أو بناءا على دعوة توجه إليهم ، تعبيرا مؤيدا أو معارضا لمسألة معينة أو شخص معين ،

[1] - الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967** ، مرجع سبق ذكره، ص 214 – 216 .

أو اقتراح ذي أهمية واسعة ، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم ، كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر، تجاه الموضوع الذي هم بصدده ."[1]

ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية للدول من خلال دفعه صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، بالإضافة إلى التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية ، أين يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة ، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة ، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط ، فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.[2]

ويمكن التمييز بصفة عامة بين ثلاثة شرائح في الرأي العام الفرنسي وهي :

1- صانعي الرأي: والذين يمثلون 1٪ إلى 2٪ من مجموع المواطنين ، وهم الأفراد الذين يشغلون مراكز قيادية في المجتمع الفرنسي- حكومية وغير حكومية - ، تساعدهم على نشر الرأي من خلال النظام الاتصالي . فرغم قلة عددهم إلا أنهم لديهم قوة تأثير على الشريحتين التاليتين.

2- الشريحة المهتمة بالرأي العام: وهم الذين تتوافر لهم المعلومات والاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، ولكن تنقصهم مداخل الوصول إلى نظام الاتصالات ، وهي شريحة لا تتعدى 10٪ من المواطنين الفرنسيين ، ويتميز أعضاؤها بمستوى عال من الدخل والتعليم ، كما أن لهم رغبة في المشاركة في عملية صنع الرأي ، فأفكارهم تتصف بالترابط والعمق .

3- الرأي العام الجماهيري : تضم هذه الشريحة حوالي 75٪ إلى 90٪ من المواطنين ، رغم أن معظم الأشخاص في هذه الشريحة قد لا يكون لديهم الاهتمام كبير بقضايا السياسة الخارجية عموما، فإن لديهم مواقف واتجاهات عامة وهي ظاهرة كثيرا ما يشار إليها على أنها "مزاج عام "، وبينما لا تضع هذه الاتجاهات العامة أهدافا محددة للسياسة الخارجية الفرنسية، فإنها ترسم الحدود الخارجية ، التي يشعر صانعو القرار أنهم مضطرون للعمل والتحرك في نطاقها .

فقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ عهد الثورة الفرنسية عام 1789 ، ولكن نشاطه زاد مع ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تحولات على مستوى الشعوب ، أين أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن مواقفهم فيما يخص القضايا الدولية، بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال ، والتي أصبح لها دور بالغ الأهمية في تصنيع وتغيير وتوجيه الرأي العام ، ضمن إمكانياتها الكبيرة والمتطورة جدا ، كالفضائيات والانترنيت وغيرها . وبالتالي أصبح للرأي العام الفرنسي دورا كبيرا في لفت نظر السلطات الفرنسية أو توجيهها إلى بعض القضايا دون أخرى. سواء كان ذلك في القضايا الداخلية أو الخارجية، على عكس ما كانت عليه توجهات الرأي العام مند القدم والتي كانت

---

[1] - احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 278 .

[2] - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 246 – 247 .

تنصب نحو المسائل الداخلية فقط ، أما الآن فإن القضايا الخارجية أصبحت من بين أهم أولويات الرأي العام الغربي ، خاصة الفرنسي منه ، حيث نجد أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ، تلفت انتباه المواطن الفرنسي بشكل كبير ونجده يتفاعل معها، ويعبر عن رأيه دائما والأمثلة كثيرة على ذلك، منها : الدستور الأوروبي الذي تم الرد عليه بالرفض من قبل المواطنين الفرنسيين سنة 2005 [1]، الحرب على العراق سنة 2003 ، العدوان الإسرائيلي على فلسطين ، حرب الخليج والبلقان ...الخ .

إذن يمكن القول أن الرأي العام الفرنسي يمتاز بدرجة كبيرة من التأهيل والوعي لدرجة إمكانية تأثيره على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

- **المحددات الخارجية:**

بالإضافة إلى أن النشاط السياسي الخارجي لأية دولة هو عبارة عن رد على مؤثرات داخلية ، فإن جانبا كبيرا من هذا النشاط يهدف أيضا للرد على مؤثرات خارجية .

فالدولة حين تصوغ سياستها الخارجية، فإنها في معظم الأحوال تكون في حالة رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية. حيث تفرز البيئة الخارجية مجموعة من المحددات ، التي تؤثر في شكل ومحتوى وطبيعة السياسة الخارجية للدول .

وفي تحليلنا للسياسة الخارجية الفرنسية، سنركز على المحددات الخارجية الأهم، والتي نجدها مفيدة في دراستنا هذه ، والتي تتمثل في : تأثير هيكل النظام الدولي ، وتأثير العضوية الفرنسية في الاتحاد الأوروبي.

1- تأثير هيكل النظام الدولي:

عرف هدلي بول النظام الدولي بأنه: " منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها ، ويكون لديها من التأثير إحداهما في قرارات الأخرى ، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف بقدر ما ، كأجزاء في كل واحد ."[2]

لكن إذا رجعنا إلى تعريف مارسيل ميرل فإن النظام الدولي "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد من اللاعبين الذين يضمهم نظام بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية معينة ".[3] ويعرف اللاعب بأنه كل جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي، أو المسرح الدولي. بما يعني أن النظام الدولي قد يضم أجزاء أو أطراف غير الدول.

إذن نستنتج أن النظام الدولي مجموعة من الوحدات السياسية سواء كانت دولة أو غيرها، مترابطة، متفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف.

---

[1] - خالد سعد زغلول ،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

[2] - جرجس فواز ، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة في العلاقات العربية - العربية و العربية الدولية** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 22 .

[3] - مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

ويعد النظام الدولي من بين أهم المحددات الخارجية التي تؤثر على سلوك الدولة الخارجي ، فكلما ازداد هذا النظام تعقيدا، كلما شكل ذلك عقبات وحدود بالنسبة للسياسة الخارجية للدول وقيد حريتها. حيث تؤثر طبيعة وشكل النظام الدولي بطريقة مباشرة على السلوك الخارجي للدول، فأثناء الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطبية، أين انقسم العالم إلى معسكرين : الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة ، والثاني اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي ، كانت فرنسا تلعب فيه دور الوسيط بين الشرق والغرب .أما بعد نهاية الحرب الباردة وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية بزعامة أمريكا ، تغيرت الموازين الدولية ، أين أصبح التوزيع الأحادي للقوى ، هو الذي يشكل سلوكات الدول ، وفي هذا الصدد يمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع – هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي – ، وهي كالتالي: الحياد ، أو الاندماج ، أو الرفض .[1]

ويمكن تصنيف فرنسا ضمن فئة الدول الرافضة أو المتحفظة على هذا الوضع ، وذلك لأنه يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية، الرامية إلى تحقيق الاستقلالية الفرنسية، ونظام دولي متعدد الأقطاب . ولكنها في مقابل ذلك قررت الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية ، التي تحظى فيها الولايات المتحدة بمكانة كبيرة ، محاولة بذلك تقويض هذا النظام ، مطبقة بذلك قاعدة أن الغائب دائما هو الخاسر، وبالتالي فإن فرنسا وفقا لهذه المعطيات تشكل وتوجه سياستها الخارجية، لأنها تعرف جيدا ، ما هي انعكاسات تحدي الهيمنة الأمريكية .

هذا بالإضافة إلى تحركاتها الفردية من خلال الوسائل الدبلوماسية أو الاقتصادية ، في محاولة لموازنة القوة الأمريكية في العالم من أجل خلق نظام بديل ، قوامه التعددية القطبية .

ومن بين أهم الركائز التي تعتمد عليها فرنسا لتحقيق هذه التعددية، هو سعيها الدءوب مند نهاية الحرب الباردة، إلى تقوية وتعزيز الاتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي وعسكري، قادر على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية، أو كسر قاعدة الأحادية القطبية في النظام الدولي.

ففي إطار رفض إسباغ سمة الأحادية القطبية على هيكل النظام الدولي، فرضت النظرية القائلة، بأن المرحلة التي يشهدها هذا النظام، تمثل نوعا من التعددية نظرا لصعود قوى دولية جديدة لها تأثيرها في الساحة الدولية. وعلى هذا النحو، تعددت القوى المرشحة لشغل مكانة متميزة في إطار هذه التعددية ، فكانت دول الاتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات وعلى رأسها فرنسا. حيث يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام الدولي ، إلى أن مراجعة توزيع القوى بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام وبخاصة بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا، ومجموعة دول شرق آسيا ، تؤكد عدم وجود

[1] - Frédéric Charillon, " peut-il encore y avoir une politique étrangère française ? " **politique étrangère**, paris : institut des relations internationales, année 2002, volume 67, n 04, p 917, 918.

دولة منفردة تتمتع بتفوق مطلق في عناصر القوة كافة ، حتى أن الكثيرين رأوا غياب فئة " القوى العظمى"*، بحيث أصبحت تنطبق عليها مسمى " القوى الكبرى ".[1]

وهذا ما يفسره توجه السياسات الأوروبية نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لأوروبا، والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا، وهذا ما يفسر أيضا الموقف الفرنسي المعارض للسياسة الأمريكية في بعض المسائل الإقليمية والدولية.

ففرنسا تحفظت على السياسة الأمريكية في البلقان ، وعارضت بشدة سياستها في مواجهة الدول المسماة بالدول المارقة ، فانتهجت أسلوب استخدام القوة الصلبة، ضد ليبيا ، العراق ...الخ

ولم تستجب للنداء الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية ضدها، حيث دعت دائما إلى استخدام أساليب الحوار، حيث ترى فرنسا أن مكافحة الإرهاب يجب أن يتضمن جهد شامل متعدد الأطراف لدعم انتشار القراءة والكتابة و الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، على الرغم من إيمانها بإمكانية استخدام السلاح لمحاربة الإرهاب .[2]

ففرنسا لا ترفض استخدام القوة، وإنما يجب أن تكون في إطار جماعي إذا ما استدعت الضرورة لذلك، وبعد استنفاذ كل الحلول والوسائل الأخرى غير العسكرية، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إشارة واضحة إلى الغزو الأمريكي للعراق، قال جاك شيراك: " في عالم اليوم لا يمكن لأحد أن يعمل لوحده أو يتحرك لوحده باسم الجميع، ولا يمكن لأحد أن يقبل الفوضى في المجتمع من دون قواعد، لا يوجد بديل للأمم المتحدة التعددية أمر أساسي، ووحده مجلس الأمن الدولي الذي يضع حدود لاستخدام القوة، ولا يمكن لأي أحد استنادا للحق باستخدام حقه الوقائي من جانب واحد ".[3]

كما تتحفظ فرنسا على كيفية القيادة الأمريكية للعولمة، وعلى ممارساتها في شؤون مثل البيئة، أهمها قضية برتوكول كيوتو الذي ترفض أمريكا الانضمام إليه،** وكذلك التجارة الدولية، التنمية..الخ.

إذن يمكن القول أن ضبط العلاقات الفرنسية الأمريكية، أمر أساسي ومصيري بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، وهي في الوقت الراهن تحت تأثير ثلاثة معايير:[4]

---

* القوة العظمى هي دولة تمتلك قوة عظيمة، بالإضافة إلى تميز قوتها بحركية كبيرة، والقدرة على رسم معالم النظام الدولي بمعنى أنها تؤدي دور قيادة حاسما في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى، وان تفرض إرادتها السياسية على الدول الأصغر، وتبقى بعيدة عن المساءلة نسبيا . (هذا ما ينطبق نسبيا على الولايات المتحدة الأمريكية) . كما أنها لا تمتلك القدرة على إرسال قوة عسكرية فاعلة إلى مسافة بعيدة عن أراضيها فقط ، ولكنها تمتلك أيضا موارد عسكرية هائلة تحت تصرفها .

أما القوة الكبرى ، فبالرغم من امتلاكها لقوة كبيرة مقارنة بدول أخرى ، إلا أنها لاتصل إلى درجة قوة القوة العظمى ، وإنما تكتفي بفرض هيمنتها وإرادتها السياسية ، في إطار دائرة نفوذها فقط (وهذا ما ينطبق نسبيا على فرنسا ، خاصة في إطار علاقاتها مع الدول الأوروبية ومنطقة المغرب العربي) .

[1] - علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي،2005، ص 79.

[2] - Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S- French relations ", op. cit. p 07.

[3] - Ibid, p 08.

** بروتوكول كيوتو اتفاقية دولية تقترح حلول للتقليل من بعث الغازات التي تضر بالمناخ (الاحتباس الحراري) ، والتي تعتبر السبب الرئيسي لارتفاع درجة حرارة المناخ ، والذي تم تبنيه منذ عام 1997 ، وقد تمت المصادقة عليه من طرف عدة دول من بينهم فرنسا على عكس أمريكا التي رفضت الانضمام إليهم .

[4] - Frédéric charillon,"la politique étrangère de la France,d'une puissance de blocage à une puissance de proposition,op. cit. p 452.

1- تعتبر الولايات المتحدة القوة الرائدة في العالم وبالتالي من العبث أو من غير المجدي محاولة مواجهتها أو منافستها من قبل فرنسا.

2- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا، نظرا للعديد من العلاقات التعاونية، الدبلوماسية والتجارية، الاقتصادية...الخ

3- ولكن مع ذلك توجد اختلافات بينهما والي يمكن أن تكون قوية.

وبالتالي في تحليلنا للعلاقات بينهما، المسألة ليست كما هي في غالب الأحيان، وهي الاختيار بين هذه النقاط الثلاث، وإنما المزاوجة بينهم ، فلا يجب التقليل من أهمية الصلات التي لا تزال قائمة بينهما، ولا من أهمية الخلافات بشأن القضايا الرئيسية في المجتمع الدولي : البيئة ، حالات التدخل الإنساني ، دور الأمم المتحدة ...الخ . وقد تمكن وزير الخارجية الفرنسية السابق هوبير فيدرين من أن يلخص لنا توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الولايات المتحدة ، وذلك بناءا على النقاط الثلاث المذكورة أعلاه ، وذلك بالجملة التالية : " Amis , Alliés , mais pas Alignés "[1] ، وهذا هو المسار الذي تنتهجه فرنسا في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

2- تأثير عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية :

تعتبر عملية التكامل في أوروبا واحدة من أهم التطورات في السياسة الخارجية الفرنسية ، وذلك منذ منتصف القرن العشرين ، حيث أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا ، وبعثها من جديد لتكون فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية ، وهذا بالرغم من الخراب والدمار الذي لحق بها خلال الحرب العالمية الثانية .

بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي ، دخل البناء الأوروبي في مرحلة متقدمة جدا من عملية الاندماج . وقد كانت لفرنسا سياسة أوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل يمكن القول أنها السبب في قيام سياسة أوروبية. ويرجع الفضل في ذلك إلى كل من جان موني* Jean Monnet ووزير الخارجية الفرنسي روبير شومان Robert Schuman ، اللذين لعبا دورا أساسيا في ولادة أوروبا الجديدة ، على النحو المنصوص عليه في معاهدة اتفاقية الفحم والصلب الموقعة في 18 أفريل 1951 بين فرنسا وألمانيا ، التي كانت النواة الأولى في المصالحة الفرنسية الألمانية . ثم بعدها توقيع معاهدة روما في 25 مارس 1957، المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.[2] ومنذ عام 1969 بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية ، حيث انبثقت " آلية التعاون السياسي الأوروبي "، عن القمم التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء، وقد خطت هذه الآلية خطوات هامة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد لسنة 1987، والذي أشار إلى " التزام

---

[1] - Ibid, p 452.

* اقتصادي فرنسي من أقطاب الوظيفية الاقتصادية في فرنسا، الذي قام بصياغة خطة بناء قطب في مجال الصلب والفولاذ.

[2] - Marie Christine kessler, la politique étrangère de la France acteurs et processus, op. cit , p 189 .

الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية"[1]. وفي فيفري 1992، وقعت 12 دولة على القانون الأوروبي الموحد، والاتفاق على اعتماد عملة موحدة وسياسة خارجية وأمنية مشتركة، تحت اسم الاتحاد الأوروبي. ثم بعدها معاهدة أمستردام ، وبعدها نيس 2000 مكملة لهذا المسار ، واللتين أكدتا حرص الاتحاد الأوروبي على تطوير البناء الأوروبي من الداخل ، من أجل تفعيل سياسته في الخارج عن طريق بناء كيان موحد ، وذلك ما أكدته عمليا خطوة تعيين مفوض أوروبي للشؤون الخارجية .

لذلك فالسؤال الأساسي المطروح هنا كالتالي : إلى أي مدى تؤثر العضوية الفرنسية في الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية الفرنسية ؟

نظرا لأن السياسة الخارجية الفرنسية، مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء وتشييد الاتحاد الأوروبي، يركز هذا العنصر على التفاعل بين السياسة الخارجية الفرنسية، والسياسة الأوروبية الجماعية.*

وتندرج هذه الدراسة ضمن ما يعرف بـــ : " **الأوربة Eropeanization** "، وهو مصطلح جديد نسبيا ، وغير محدد المفهوم في الأدبيات العلمية للدراسات الأوروبية وحتى الدولية ، فهناك الكثير من الجدل حول طبيعة وأسباب وآثار" الأوربة "، والقليل جدا من اتفق حول ما يعنيه هذا المصطلح بالتحديد. وهي عبارة غالبا ما يشار إليها بأنها التغييرات السياسية الناجمة عن أثر العضوية في الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء.[2]

إذن مصطلح الأوربة ينطوي على توافق في الآراء بين دول الاتحاد الأوروبي، بشأن قواعد وآليات الانتقال بإمكانية اتخاذ قرارات أوروبية مشتركة، مع وضع معايير واضحة للاتساق والاستمرارية مع الوقت ، ولكن هناك جدل كبير حول ما إذا كان لهذا المفهوم تأثير كبير في الحياة السياسية الوطنية.[3] لذلك تبلورت ثلاثة أوجه " للأوربة "، نظرا لوجود ثلاثة مدارس مختلفة حول هذا المفهوم ، وهذا ما يبينه الجدول التالي :[4]

---

[1] - Ibid , p 190 .

* مع العلم بعدم تبلور سياسة خارجية أوروبية مشتركة إلى حد يومنا هذا .

[2] - Reuben Y. Wong , **the Europeanization of French foreign policy , France and the EU in east Asia** , new York : first published by palgrave Macmillan , 2006 , p 06 .

[3] - James Hughes , Gwendolyn Sasse and Claire Gordon , **Europeanization and regionalization in the EU'S enlargement to central and eastern Europe , the myth of conditionality**, new York : first published by palgrave Macmillan 2005 , p 27 .

[4] - Reuben Y. Wong, **the Europeanization of French foreign policy, France and the EU in east Asia**, op. cit . p 07.

المؤيدون الرئيسيون	اتجاه التغيير/العمليات ذات الصلة	المدارس المؤيدة للأوربة
Ladrech 1994, lequesme 1993, goetz and hix 2001, tomra 2000, mammers et Whitman 2000.	من الأعلى إلى الأسفل / العولمة وسياسات التقارب	التكيف الوطني National Adaptation
milward 1992 , Bulmer and burch 1999 , moravcsik 1998 , guyomarch 1998 , laffan and stubb 2003 .	من أسفل إلى أعلى / سياسة الإسقاط / سياسة النقل .	إسقاط نموذج وطني واحد على الاتحاد الأوروبي ككل National projection
M.E. smith 2000 , hillamd and Wallace 1996 , nuttall 2000 , zielonka 1998 .	من الأعلى إلى الأسفل / النخبة الاجتماعية (التي تلعب الدور الأكبر في التنشئة الاجتماعية للدول الأوروبية على ثقافة أوروبية واحدة)	إعادة بناء هوية أوروبية مشتركة Identity Reconstruction

فالمدرسة الأولى : التكيف الوطني، والتي تركز على عنصر الوقت أو الزمن، حيث تعتبر أنه مع مرور الوقت فإن السياسات الخارجية الوطنية سوف تتكيف مع الوضع الجديد، وتتنازل عن صلاحياتها لصالح هيئة عليا والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي. وهنا تكون الأوربة من الأعلى إلى الأسفل ، ففي هذه الحالة تكون الدولة الوطنية في حالة رد فعل ، حيث تتكيف مع الوضع الجديد بالقيام بتعديلات في السياسة الداخلية والخارجية ، في إمتثال لشروط وقيود المؤسسات الأوروبية .

أما المدرسة الثانية " إسقاط نموذج وطني " ، والتي تعتمد على التأثير من أسفل إلى أعلى ، فالتكامل هنا يكون من طرف الدول في حد ذاتها وليس نابع من فوق ، من مؤسسات الاتحاد الأوروبي كما في المدرسة الأولى، فالدول تنظر للاتحاد الأوروبي باعتباره وسيلة وأداة لتحقيق أهداف وطنية محددة. وهنا تم تقسيم دول الاتحاد الأوروبي إلى صنفين ، الدول الكبرى ، والدول الصغرى ، فالدول الكبرى تلجأ إلى تعزيز عملية التكامل في الاتحاد الأوروبي وذلك خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى ، عن طريق تعميم نموذجها الوطني وأهدافها إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما سيعزز من مكانتها وقوتها ، سواء على الساحة الأوروبية أو العالمية . أما الدول الصغرى فإنها تسعى للتكامل الأوروبي لإضفاء الطابع الرسمي لها في النظام الدولي، حماية نفسها من مخاطر الاعتماد المتبادل الدولي في زمن العولمة، بالإضافة إلى أن وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي قد يحول دون تعرضها لأي مخاطر دولية أو عقوبات اقتصادية قد تفرض عليها .

أما المدرسة الثالثة، وهي مدرسة البناء الاجتماعي الأوروبي، والتي تركز على فكرة أن المؤسسات الاجتماعية الأوروبية قادرة على خلق مفاهيم جديدة ، وهوية جديدة ، ومصالح مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وتلعب النخب الاجتماعية دور مركزي في ذلك .

من خلال هذه المدارس الثلاث ، يمكن الوصول إلى تحديد ثلاثة أبعاد لأوربة السياسات الخارجية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :[1]

[1] - Reuben Y. Wong, **the Europeanization of French foreign policy , France and the EU in east Asia** . op. cit , p 16 .

مؤشرات السياسات الخارجية الوطنية	جوانب الأوربة
أ – تزايد بروز جدول الأعمال السياسي الأوروبي . ب – إلتزام أهداف مشتركة . ج – انتهاج سياسة مشتركة تجاه مناطق النفوذ لكل دولة .	I- التكيف وسياسات التقارب.
أ – محاولة الدولة الوطنية لزيادة نفوذها في العالم من خلال الاتحاد الأوروبي . ب – محاولة دولة عضو بشكل انفرادي، التأثير على السياسات الخارجية للدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. ج – استخدام الدولة الاتحاد الأوروبي كواقي أو كمظلة لتمرير مصالحها .	II- إسقاط نموذج وطني واحد على الاتحاد الأوروبي ككل.
أ – ظهور قواعد ومبادئ مشتركة بين نخب صناعة القرار في الدول الأوروبية. ب – تقاسم تعريف المصالح الوطنية الأوروبية .	III- إعادة بناء هوية أوروبية مشتركة.

إذن وبعدما قمنا ، بتوضيح مصطلح الأوربة ، ننتقل الآن لتحديد أي من الأبعاد المفاهيم الثلاث للأوربة ينطبق على فرنسا .

إن طموح فرنسا للوصول إلى دولة عظمى، ينعكس بصفة واضحة على أهداف السياسة الخارجية، الأمن، الاستقلال باعتبارها نتاج عقلاني، وذات تعبير واضح عن " المصالح الوطنية ".
لذلك بعودتنا إلى السؤال المطروح أعلاه : هل عضوية فرنسا في الاتحاد الأوروبي تؤثر على أهداف سياستها الخارجية ؟

إن الإجابة أكيد هي " **لا** " ، فبإتباع فرنسا لسياسة خارجية أساسها الاستقلال الوطني ، فإنها لن ترضى بتحديد سياستها ، وبالتالي فإنها ستقاوم الضغوط ، بل عملت وما زالت تعمل على توجيه الاتحاد الأوروبي خدمة لمصالحها ، وأحسن مثال على ذلك ، حفاظها على مناطق نفوذها التقليدية وتوجيه الاتحاد الأوروبي نحوها خاصة منطقة المغرب العربي .

ومن هنا يمكن تحديد المقاربة الفرنسية للاتحاد الأوروبي عبر المفهوم الثاني للأوربة المذكور في الجدول أعلاه ، وهو مفهوم إسقاط النموذج الوطني الفرنسي ، على الاتحاد الأوروبي ككل .

بمعنى أن فرنسا تقوم بتعريف مصالحها القومية في استقلالية عن الاتحاد الأوروبي، ثم تقوم بعملية المفاوضات على هذه المصالح داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ومحاولة توجيه هذا الأخير خدمة لتلك المصالح الفرنسية. وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بقوله : " نحن نريد أوروبا حيث نحتاجها وكلما نحتاجها ولكن ليس أكثر مما نحتاجها، فالتصويت بـــ" لا " في الاستفتاء على الدستور الأوروبي من قبل الفرنسيين ونظرائهم الهولنديين يرجع بالأساس إلى رفض فكرة أوروبا بلا حدود، لذلك فعلى الاتحاد الأوروبي عدم التدخل إلا عندما يكون تدخله مطلوبا وفعالا إذا ما قورن بتدخل أي دولة من دول الاتحاد على حِدَا."[1]

فهدف فرنسا من الاتحاد الأوروبي هو تدعيم قوتها واستقلالها على المستوى الدولي وليس تآكلها في إطار الاتحاد الأوروبي .

[1] - "la France, puissance d'avenir", Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française, op. cit , p 03.

المبحث الثالث: تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية

نظرا لأن المقتربات التي حاولت تفسير سلوك الدول تبقى حبيسة النظرة الأحادية بتركيزها على مستوى تحليلي دون آخر و ما يشتمل عليه كل مستوى من متغيرات داخلية و أخرى خارجية ، فهي تختلف حول كيفية تصور الفواعل والدوافع الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة.

ففي حين يذهب فريق من الباحثين إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يتحقق من خلال التركيز على خصائص و محددات الدولة الداخلية على وجه الخصوص ، يذهب فريق آخر إلى القول بأن فهم السياسة الخارجية يكون من خلال التركيز على الخصائص البنيوية الخارجية للنظام الدولي.

بينما يذهب فريق ثالث إلى الجمع بينهما .

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق لثلاثة مقتربات أساسية في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية وهي:

- مقترب الواقعية الجديدة.
- مقترب الليبرالية النفعية.
- المقترب البنائي .

المطلب الأول : تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية

تعتبر الواقعية من أقدم المنظورات التي حصلت على أكثر الأدبيات تطور وانتشارا، بحيث برزت هذه الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كرد فعل مزدوج على المثالية الويلسونية ، وعلى النزعة الأخلاقية الانعزالية للجمهوريين في ظل النقاش الدائر في تلك الفترة حول الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية ، في صياغة افتراضاتها، من خلال تنامي قوتها على الساحة الدولية.[1]

عرفت الواقعية منذ ظهورها مسار تطوري أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات Morgenthau فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم عدلت الواقعية التقليدية لاحقا نتيجة تحولات عرفتها بنية البيئة الدولية ، و أضيفت إليها قطع نظرية جديدة طورتها في شكل الواقعية الجديدة البنيوية مع Kenneth Waltz .

وإحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي تمثلت في ظهور التوجهين الهجومي– الدفاعي في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية.

تعتبر النظرية الواقعية أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه، فالواقعية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة والحروب والنزاعات، في فهم سلوكيات الدول كعوامل مؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض.

فالواقعية الكلاسيكية ترى بأن هدف كل الدول هو البحث عن القوة، التي تعتبر المحرك الأساسي للسلوك الخارجي الدول ، حيث تحاول كل دولة زيادة قوتها في حين تبحث عن وسائل تقودها إلى إضعاف قوة الخصوم، باعتبار أن القوة إن لم تكن في يد تلك الدولة فهي خطر عليها ، وهذا يعود إلى الطبيعة الشريرة والأنانية للدول ، مما يخلق حالة الفوضى الدولية التي يمكن التقليل من حدتها عن طريق آلية ميزان القوى .

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[2].

---

[1] - جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، ط1 ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص 133.

[2] - James D . fearon ," Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations ", p 297 , In : http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf

إذن فدعامة تحليل Morgenthau هي فكرة المصلحة و فكرة القوة، والمصلحة في مفهومه تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه بفكرة التأثير والتأثر والسيطرة، بمعنى آخر فإن القوة السياسية التي يعنيها هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك ليست مرادفا للعنف بأشكاله المادية العسكرية، وإنما هي أوسع نطاقا فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يحصل بين هذه العناصر والمكونات، هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة. وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي ، في مواجهة غيرها من الدول، وعليه تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة، واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها واستراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

ومنه يستند المنهج الواقعي إلى المنطلق الذي يزعم أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحيانا ببعض الشكليات القانونية أو الدواعي والمبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي لا يجب أن يخدعنا عن الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية برمتها.[1] فالمصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا نذكر منها: [2]

– يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

– إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده مورغنتو Morgenthau ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجة على أنها – باستمرار– عملية ترشيدية عقلانية Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى داما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية. [3]

لكن في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول :

---

[1] - إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1987، ص 16.

[2] - James D. fearon ," Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations ", op. cit. p 298.

[3] - جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص 30.

– اعتبارها سلوك الدولة – العنصر الأساسي في تقديرها– في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه " نظام " له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية. [1]

– عدم أخذها بالنظريات والمعرفة في العلوم الاجتماعية الأخرى، التي تساهم في إعطاء صورة شاملة للدراسة السياسية الدولية كالاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع مثلا.

– الاهتمام فقط بالمجال الأمني السياسي في تحليل السياسة الدولية، فكان هناك تغييب لعوامل أساسية في الحياة الدولية، كازدياد الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصادية، و قد تداخل المجال الاقتصادي مع المجال الأمني السياسي.

وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره كنيث والتز و أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[2].

فالواقعية الجديدة، وإن أبقت على المفاهيم الأساسية للواقعية الكلاسيكية كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر أكثر تطورا من الواقعية الكلاسيكية من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى واستفادتها منها، و عدم اعتبار الحقل السياسي حقل مستقل ذاتيا كما كان الحال مع الواقعية الكلاسيكية. فهي ترى بأن سبب الصراعات بين الدول يرجع إلى طبيعة النظام الدولي الفوضوية وليس للدول كما أكدت الواقعية الكلاسيكية ، فالدول موجودة في نظام دولي تغيب فيه حكومة عالمية ، وهذا ما يسمح للدول باللجوء إلى كافة السلوكات التي تمكنها من الحصول على زيادة في القوة للدفاع عن نفسها من أجل البقاء، نظرا لعدم وجود قواعد منظمة لهذه العلاقات بين الدول .[3]

ويرى كنيت والتز أن الواقعيين التقليديين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد والدولة والصواب وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.

ويختلف والتز عن الواقعيين التقليديين في مسألة القوة، فالقوة لديه ليست لغرض تعظيم القدرة، وإنما لنيل الاستقلالية في السلوك وإحراز التوازن على المستوى الدولي، فالتوازن غاية بينما القوة والحرب مجرد وسيلة.

تصنف الواقعية الجديدة في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية" top-down approaches " ، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح

---

[1] - جهاد عودة ، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 43- 44 .

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 44 .

[3] - jean jacques roche , **théories des relations internationales** , 5 éme éditions , paris : éditions Montchrestien , 2004 , pp 39- 40 .

لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية.

وهي بذلك تنفي أي تدخل لتأثيرات المستويات الوحدوية – Unit Level –Influences وكذا المميزات الداخلية للدول. [1]

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- فوضوية النظام الدولي: تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية واللاأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي.[2] ففي إطار هذه الفوضى تظل الدول عاجزة على الثقة في الدول الأخرى، و يبقى هدفها الرئيسي ليس زيادة القوة كما اعتقد الواقعيون التقليديون، بل العمل على حفظ البقاء أو المحافظة على الذات ، وهذا ما يصيغه كنيث والتز ، في معادلة أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء، وهذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن المصلحة والقوة والهدوء[3].

ب- الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني: وهنا تذهب الدول كفواعل مغلقة إلى بيئتها الدولية، باعتبار أن جل الأعمال الواقعية تفرض وحدة الدولة في تعاملها مع محيطها الخارجي، وهذا ما أشار إليه هنري كيسنجر حينما قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[4]. أيضا تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية ، تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف. من بين الخيارات السلوكية فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي يواجهونها ، فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير وتوضيح أهداف الفواعل ورغباتها، على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[5].

ويتضمن مفهوم العقلانية أن يتأسس سلوك الفاعل بناءا على الخطوات التالية:

- السعي نحو تحقيق أهداف المصلحة الوطنية.
- جمع كل المعلومات المطلوبة المتعلقة بمشكلة معينة قبل اتخاذ أي قرار خارجي.
- حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتقييم كل بديل من حيث التكاليف والفوائد، وتقييم النتائج التي يمكن أن تترتب عنه.

---

[1]- Volker Rittberger," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories " , **Paper prepared** for delivery at the Annual Meeting of the International Studies Association, University of Tübingen, March 24 - 27, 2002. p 18.

[2] - Chris brown, **understanding international relations**, second edition , new York : palgrave , 2001 , p 75 .

[3] - James D. Fearon , " Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations ", op.cit, p 294.

[4] - James . N. Rosneau, international politics and foreign policy, New York: the free press, 1969, p261.

[5] - Volker Rittberger,"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories ",op. cit, p 08

– اختيار البديل الأكثر تعظيما للمنافع .

– كما أن الواقعية الجديدة تؤمن بفكرة تحقيق المكاسب النسبية وليس المطلقة ، بمعنى منع الآخرين من تحقيق مكاسب أكثر حتى ولو كانت مكاسب الدولة قليلة فإنها ترضى بها ، نظرا لأن الدول الأخرى مكاسبها أقل منها .

ج– **نفي تدخل العوامل الداخلية في التفسير:** ينطلق الواقعيون الجدد من طرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما،[1] و هذا ما دافع عنه كنيث والتز بقوله: " نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"[2]. فحسبه فإن العوامل الداخلية قادرة على التأثير ولكنها تبقى أضعف من غيرها ، لذا لا نجده يولي أي اهتمام فيما إذا كانت الدول ثورية أو شرعية ، تسلطية أو ديمقراطية ، إيديولوجية أو واقعية.

وبالتالي وحسب الواقعية الجديدة فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما، يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي، وهذا يعتمد على متغيرين اثنين هما: [3]

– نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوى الأخرى .

– قطبية النظام الدولي.

فتقدم الواقعية الجديدة قائمة بمكونات القوة التي بقدر امتلاك الدولة لها ، فإنها تؤهل لحجز مكانة في ترتيب القوى العالمي سواء كقوة كبرى أو قوة متوسطة أو قوة عظمى ، وبهذا الصدد قدم كنيث والتز سبعة قدرات مختلفة هي : عدد السكان ونوعية مهاراتهم ، موقع وحجم الإقليم ، وفرة الموارد الطبيعية ، القدرات العسكرية ، الاستقرار السياسي ، كفاءة القيادة .

وعموما هناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة، ولقياسها يعتمد الواقعيون على مؤشرات مثل : الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات...الخ كمقياس للقوة الاقتصادية ، وحجم ونوعية القوات العسكرية ، الإنفاق العسكري ، امتلاك الأسلحة النووية ، كمقياس للقوة العسكرية ، مع التأكيد على أن حرص الواقعيين يبقى ثابتا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى .

أما بالنسبة لقطبية النظام بالنسبة للواقعيين الجدد ، سواء كان هذا النظام ثنائيا أو أحاديا أو تعدديا ، فإنهم لا ينظرون إليه كعامل محدد لمدى استقرار أو اضطراب النظام فحسب ، بل أيضا كعامل مؤثر في رسم مواقع القوة لمختلف الفواعل، وتفسير ذلك أن عدد القوى الكبرى في النسق هو المسئول عن تحديد مدى قدرة أي فاعل على حرية التصرف والمراوغة .[4]

---

[1] - Chris brown, **understanding international relations** , op . cit , p 75 .

[2] - James D. Fearon, "**Domestic** Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations ", op.cit, p 160.

[3]- jean jacques roche , **théories des relations internationales** , op. cit, pp 43 .

[4] - Ibid , p 44 , 46 .

وهذا ما يمكن تطبيقه على السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، أين ركزت فيها فرنسا على تطوير قدراتها على كافة المستويات : الاقتصادية حيث أصبحت من بين الخمس دول الأقوى اقتصاديا في العالم ، وعسكريا بتطويرها لقدراتها النووية وكذا الأسلحة التقليدية ، وثقافيا عن طريق تعزيز اللغة والثقافة والقيم الفرنسية على أكبر قدر ممكن في العالم وعلى رأسها المنظمة الفرنكوفونية ، أيضا عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي ، بالإضافة إلى دفع التجربة التكاملية الأوروبية إلى أبعد المجالات ، كل هذا آملة في الحصول على مكانة قوية وبارزة في النظام الدولي ، في محاولة منها لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام الدولي، والتحرر من المظلة الأمريكية التي تظلل على كل العالم ، الشيء الذي من شأنه أن يضمن لها استقلالها ، و يسمح لها بممارسة نفوذ واسع في العالم . هذين المفهومين الأخيرين – الاستقلال و النفوذ – اللذين يمثلين مفهومين مركزيين في تفسير السياسة الخارجية بالنسبة للمقترب الواقعي ، واللذان يعبران عن مدى " القوة السياسية " لأي دولة.

فالاستقلال بالنسبة لفرنسا يعني مدى قدرتها على تجنب سيطرة الدول الأخرى على توجهاتها وقراراتها، وهذا ما يضمن أمنها حسب المقترب الواقعي، فتطبيق إستراتيجية الاعتماد على الذات تستلزم بالضرورة الحفاظ على الاستقلال .

أما النفوذ، بالنسبة لفرنسا فيعني مدى قدرتها على ممارسة التأثير في بيئتها سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى في إطار العلاقات الثنائية التي تجمعها بها ، أو في القرارات الجماعية سواء في إطار الاتحاد الأوروبي، أو حتى في إطار أي تجمع دولي آخر ، وذلك خدمة لمصالحها، فأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها حسب الواقعية الجديدة، وهذا هو الخط الأساسي الذي تنتهجه فرنسا في سياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني : تفسير المقترب الليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي تهتم بعنصر القيم و الأخلاق ، من خلالها تؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي ، فحسبها فإن الدول لا تهتم بالمنافسة فقط والانشغال بمسألة القوة، بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة. فمن أهم المرتكزات الأساسية التي يبني الليبراليون منها أفكارهم وتصوراتهم حول العلاقات الدولية، والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي، هي تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك الدور الكبير الذي تلعبه الأخلاق في وضع وترشيد السياسة الداخلية للدول وكذا السياسة الخارجية.[1]

وتؤكد الليبرالية على أهمية الفرد والمجتمع في دراسة العلاقات الدولية، ومثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، و قد دافع ستانلي هوفمان عن هذا الرأي من خلال قوله: " إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل الوسط والسلام "[2].

تختلف الليبرالية تماما عن الواقعية في تفسيرها للسلوك الخارجي للدول، فبعدما ركزت الواقعية على أهمية العوامل الدولية وبالضبط فوضوية النظام الدولي ، التي تدفع الدول إلى سلوكات خارجية معينة لتدعيم قوتها في النظام الدولي ، معتبرة إياها – أي الدول – فواعل وحدوية وعقلانية ، فإن الليبرالية تتبنى الرؤية التي تؤكد على علاقة الدولة بالسياق الداخلي الذي توجد فيه ، والذي يعتبر ذا أهمية بالغة في تحديد سلوك الدولة الخارجي ، هذا مع عدم إهمالها للمحيط الخارجي .

ونظرا لوجود مقتربات مختلفة ضمن المنظور الليبرالي تسعى لتفسير السياسة الخارجية وهي:

– الليبرالية الجمهورية: والتي تركز على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول، وبالضبط إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ، باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول التسلطية.[3]

– الليبرالية التجارية : والتي تؤكد على أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ، في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي. فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.[4]

---

[1] - جهاد عودة ، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

[2] - جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط01، الإمارات العربية المتحدة،2004.ص 314.

[3] - jean jacques roche , **théories des relations internationales** , op.cit , pp 95 , 96 .

[4] - Ibid , p 90 , 91 .

– الليبرالية المؤسساتية : والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، مع أنها لا تنفي دور العوامل المجتمعية الداخلية في تفسير السياسة الخارجية للدول .

– الليبرالية النفعية: يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة ، والأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية ، وبالتالي فهي تعتمد في التحليل على"مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" "bottom-up approaches"[1] . وبصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما، هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة ، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر وباستمرار ، لذا تفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية Non Unitary Actor، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، والتي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية.

وسوف نعتمد في دراستنا هذه على الليبرالية النفعية ، وذلك لأننا وجدنا تحليلها يخدم بحثنا هذا ، لأنها تركز على عنصر المنفعة الفردية على عكس الليبرالية التجارية التي تركز على المنفعة المشتركة ، كما أن الليبرالية النفعية تركز على العديد من المتغيرات الداخلية، على عكس الليبرالية الجمهورية التي تركز على طبيعة نظم الحكم من حيث كونها ديمقراطية أو لا ، بالإضافة إلى ذلك فهي بتركيزها على العوامل الداخلية فإنها ستقدم تحليلا مغايرا لذلك الذي قدمه المقترب الواقعي .

فالليبرالية النفعية تفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية ، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، والتي تجسد لاحقا في سلوكات دولها الخارجية.

إذن فالدول هي مجرد مؤسسة سياسية تمثل مصالح بعض الفواعل المجتمعية على حساب الأخرى، سواء أفراد أو مجموعات مختلفة ، وبالتالي فإن قرار السياسة الخارجية للدول ينتج عن علاقات هذه الفواعل المجتمعية ببعضها البعض ، وأولويات وخيارات كل منها .

وفي هذا السياق تضيف هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف، وتعتمد في هذا على نموذج الرجل الاقتصادي، لذا تصنف في فئة النظريات العقلانية في السياسة. لأنها تتعامل مع السياسة الخارجية باعتبارها "سياسة البحث عن الربح الصافي" كما تحددها مصالح مجتمعاتها.

2- Volker Rittberger," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories" ,op. cit , p 21.

ويشمل مصطلح الجماعات و الفئات الاجتماعية مايلي : [1].

- فواعل النسق السياسي – الإداري: وتشمل كل من:

– سياسيين: ممارسي العمل السياسي ضمن بيئة صنع القرار في الرئاسة، الحكومة، البرلمان....الخ

– إداريين : موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي .

- الفواعل المجتمعية الخاصة: وتشمل على:

– جماعات الضغط الاقتصادي: من الأفراد والشركات الاقتصادية والاستثمارية، خاصة تلك التي تملك مصالح واسعة خارج الدولة الأم.

– جماعات الضغط السياسي: من أحزاب سياسية وجماعات الضغط والمجتمع المدني باهتمامات خارجية.

وبالتالي فإن قرار السياسة الخارجية يكون نتيجة رغبة فواعل النسق السياسي – الإداري ، أم مصالح الفواعل الخاصة، فكلما زادت تبعية الفواعل الأولى للأخيرة، اتجهت السياسة الخارجية أكثر نحو مصالح الفواعل الخاصة، وكلما زادت استقلالية فواعل النسق السياسي– الإداري عن الفواعل الخاصة ، عكست رغبتهم في توجهات السياسة الخارجية .

ويمكن تحليل مدى ودرجة قوة المصالح الاجتماعية حسب المؤشرات التالية :

– قوة المصالح المجتمعية موجودة إذا كان الفاعل المهيمن في الشبكة الاحتكارية له أولويات واضحة ومعلنة ، أو أغلبية الفواعل المهيمنة في شبكة متعددة أظهرت وأبدت أولوياتها بقوة، بالنسبة لنفس خيار السياسة الخارجية ، وهذا يظهر مدى تأثر انسجام السياسة الخارجية بانسجام خيارات البنية الداخلية.

– قوة المصالح المجتمعية متوسطة تكون إذا كان الفاعل المهيمن في الشبكة الاحتكارية له أولويات أقل قوة، أو أغلبية الفواعل المهيمنة في شبكة متعددة ، أظهرت وأبدت أولوياتها بشكل أقل بالنسبة لنفس خيار السياسة الخارجية.

– ضعف المصالح المجتمعية موجودة ، إذا كان الفاعل المهيمن في شبكة احتكاريه لا يعبأ بتلك الأولويات .

كل واحد من هذه الفواعل يتحرك بدافع مصلحة أساسية للبقاء الذي يقوده إلى الحصول على كل من "السلطة" و "الوفرة" في الدخل المالي[2]، التي تساعده على استصدار قرارات خارجية تخدم مصالح الفئة التي يمثلها داخليا.

فالفواعل من أفراد، جماعات ومختلف الفئات الاجتماعية، سلوكاتهم تفهم كفواعل موجهة الأهداف ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد. وتتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف، لذلك فالمنطق المعتمد هنا هو منطق نتائجي . و كنتيجة للتفاعل بين

---

[1] - Ibid. p 22 .

[2] - Volker Rittberger, "Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories", op. cit , p 23 .

الأطراف المحلية الفاعلة في عملية الوساطة للمصلحة المجتمعية فهي تخلق شبكات سياسة في شكل نظام معين، و قدرة كل فاعل لتأكيد أولوياته في عملية صنع السياسة الخارجية ، هذا يتحدد بالنظر لنسبة الهيمنة في الشبكة السياسية الداخلية[1].

كما أن الليبرالية لا تنفي القيود التي يفرضها النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول، ولكن الفواعل المجتمعية سوف تتعامل مع هذه القيود ، وبالتالي ستوجه السياسة الخارجية لتلك الدولة في الاتجاه الذي يخدم أهدافها ويحقق منافعها الخاصة .

وفي محاولة لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، انطلاقا من النقاط الأساسية لتحليل السياسة الخارجية التي اعتمدها مقترب الليبرالية النفعية ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية تنطلق من منظور براغماتي – نفعي – ، فالبراغماتية تفسر سلوك جميع الفواعل المجتمعية على أنه يسعى وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والنزوع نحو تعزيز المنـــفعة المادية ، وإذا ما تـــم تكييف هذا الطرح مع سلوك فرنســـا الخارجي ، نجد أن الهدف من هذا السلوك هو ضمان بقائها ولكن ليس بالمنظور الواقعي من الجانب المادي فقط ، وإنما يتم بطريقتين ، أو من جانبين :

- عن طريق العمل على زيادة مداخيلها المادية ، بواسطة العلاقات التجارية والاقتصادية المدروسة مع بقية الوحدات الدولية ، والتي تحدد من خلالها الخيارات العقلانية التي تعود بالفائدة عليها ، وأحسن مثال على ذلك ، رفضها تحرير التجارة الخارجية في القطاع الزراعي ، لإدراكها الفائدة التي يعود بها هذا القطاع على الاقتصاد الفرنسي .
- أو عن طريق العمل على حماية وتعزيز مقدرتها على التأثير في الساحة الدولية ، وهذا ما نلحظه من خلال نشاط الدبلوماسية الفرنسية في أي قضية من القضايا الدولية ، ومحاولة إعطاء بصمة فرنسية بشأن القرارات المتخذة بخصوص هذه القضايا ، ومن بين أبرز الأمثلة الأخيرة ، الوساطة الفرنسية بين روسيا وجورجيا في أزمة اوسيتيا الجنوبية في صيف 2008 ، ...الخ . أو حتى معارضة آراء بعض الدول، وخاصة القوية منها، وذلك لإبراز انفرادية واستقلالية القرار الفرنسي، في التعبير عن آرائها وتوجهاتها حيال القضايا العالمية.

ففرنسا تكافح لتأمين بقائها من أجل الوفرة والقوة، هذه الأخيرة التي تعني الوجود في مراكز صنع القرار الدولي والتأثير فيها. بمعنى أن فرنسا تطبق سياسة البحث عن المكاسب سواء الاقتصادية منها أو السياسية.

---

[1] - Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign policy", in: http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html

المطلب الثالث : تفسير المقترب البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية

ظهرت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة ، وبالتحديد مع أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين ، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا .

ويعتبر نيكولاس اوناف Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه " عالم من صنعنا " " Word of our making " ، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية ، التي فشلت بالتنبؤ بنهاية الحرب بطريقة سلمية ، وبالتالي استنادا على مستوى التحليل وفق معطيات من الواقع العملي لتفاعلات الوحدات والفواعل داخل النظام الدولي ، قدمت البنائية تفسيرات وتحاليل مقبولة أثبتت من خلالها دور الأفكار وأهميتها في تحديد طبيعة الواقع، صياغته ، والتأثير على ممارسات الفاعلين فيه فالتغيير داخل الاتحاد السوفيتي كان بفعل تغير الأفكار وقيم النخب الحاكمة . [1]

حسب البنائية ، التغير البنيوي ، أو التغير الثقافي ، يحدث عندما تقوم الفواعل بإعادة تعريفهم لأنفسهم، "من هم و ماذا يريدون ". فالتغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية ومكانة ودور الدولة . فالسياسة الخارجية التعاونية سوف تتطور، وذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، وهذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية[2].

في الاتحاد الأوربي مثلا العلاقات الفرنسية الألمانية تجاوزت الخلفية التاريخية في علاقتهما، وتحولت بتحول الأفكار والمعرفة الداخلية من العداوة التاريخية إلى الصداقة والمشاركة، وذلك بفعل تغير الأفكار و قيم النخب الحاكمة ، لذا يرى البنائيين أن الحرب الباردة هي تذاتانية أكثر منها مادية .

أما عن البنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك الكسندر واندت Alexander Wendnt كما يلقب بـــ : أب البنائية ، فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم و إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية وتتمثل في : [3]

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام .

---

[1] - Klotz Audie et Lynch Cecelia،" Le constructivisme dans la théorie des relations international ", **Critique international**, paris : presses de Sciences-Po, n°2_- hiver 1999, p 51.

[2] - جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سبق ذكره ، ص375.

[3] - جندلي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، 323.

ففي دراسته لمفهوم ومصدر الفوضى الدولية، اعتبر الكسندر واندت Alexander Wendt أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول ، إذ لاحظ Wendt أن الفوضى هي ما تصنعه الدول وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على [1]:

- دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.
- كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.
- النظام التذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات .
- الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكات إذ يقول Wendt (الهويات هي قاعدة المصالح) .

وعلى هذا الأساس فالبنائيون في محاولة تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول اعتمدوا مستوى تحليل وسط بين المستوى الكلي أو النسقي الذي يعتمد نظرة فوقية لسلوك الدول "top-down approaches" كما هو حال الواقعية الجديدة، و بين المستوى الثاني المعتمد على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى "bottom-up approaches" عند الليبرالية النفعية. أما البنائية ، في المقابل ، تتخذ كلا مستويات التحليل – المجتمع الدولي والمجتمع المحلي – في الحسبان[2]. بحيث ترى أن كلا المجتمعين المحلي والدولي تحتوي على قيم مشتركة، تمثل محدد مهم لسلوك الدول الخارجي، لذلك لفهم سلوك السياسة الخارجية لدولة بعينها ، هناك نظامين اجتماعيين مختلفين يمثلان مرجعية مشتركة بالنسبة لهؤلاء الوكلاء أو العملاء ، أي صناع قرار سياستها الخارجية الذين يمثلون دولتهم وقيم مجتمعهم: في المستوى الدولي وكذلك المجتمع المحلي.

إذن يطرح المقترب البنائي مجموعة اقتراحات أساسية لدراسة السلوك الخارجي، على النحو التالي[3]:

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل :

أ – دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

ب- أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

2- دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها.

حيث ترجع البنائية كمقترب اجتماعي السلوك الخارجي للدول، إلى تلك الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية . إذن فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناءا على حسابات عقلانية دقيقة ، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس " المعايير والقواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية " ، بحجة أن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديه على قراراتها .

---

[1] - Frédéric charillon, politique **étrangère nouveaux regards**, paris : presses de sciences po , 2002 , pp 74,75,76.

[2] - Volker Rittberger, "Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories", op. cit ,p33.

[3] - - Klotz Audie et Lynch Cecelia , " Le constructivisme dans la théorie des relations international", op . cit . p 52.

وبالتالي فإن البنائية تناقض نموذج الفاعل العقلاني المهتم بمصلحته والمتجه نحو تحقيق أهدافه أو ما يعرف بـــ " نموذج الرجل الاقتصادي " الذي يعتمده العقلانيون ، وبدلا منه تقترح نموذج " الرجل الاجتماعي " ، وهو الفرد الذي يحاول أولا فهم البيئة التي يتواجد فيها ، بالاعتماد على أحاسيسه الإدراكية وليس على حساباته العقلانية فقط ، ثم يحول ذلك الفهم إلى صورة ذهنية ذات معنى حول تلك البيئة ، والقرار المناسب بالنسبة له يكون حسب درجة الطمأنينة التي يمكن أن تؤدي إليها خياراته ، أي أنه يختار البديل الذي يلاءم دوره الاجتماعي وهويته ، التي يعتبر الحفاظ عليها وترقيتها هدفا في حد ذاته .[1]

إذن يعتبر مفهوم الهوية Identity، من المفاهيم الأكثر أصالة في التحليل البنائي للسياسة الخارجية ، وهو مفهوم يشير إلى " الصور الفردانية " ، والتميز الذاتي التي يملكها الفاعل Agent المتغير عبر الزمن والناتجة عن علاقاته مع الآخرين.

حيث يفترض البنائيون أن للهوية بعدين داخلي وخارجي :[2]

- فالبعد الداخلي يعبر عنه بـــ " الهوية الوطنية "، والتي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الشعب المشتركة، التي تحدد ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي. وبالتالي تحدد التوجهات والأدوار التي يجب أن تلعبها الدولة في العالم .
- أما عن البعد الخارجي للهوية، فهو ذلك الجزء المكتسب من المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي، والتي تجد فيها الدولة تعبيرا عن هويتها، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، احترام سيادة الدول...الخ

غير أن اهتمام البنائية بالهوية والمعايير ، لا يعني رفضا تاما للحوافز العقلانية ، لأنهم ينظرون للعقلانية كآلية مقبولة لربط السلوك الخارجي للفاعل بالمصلحة والقيود المادية ، ولكنهم يرفضون اعتبار هذه المصالح المادية كمعطى مسبق وثابت، وإنما يجب أن تكون معرفة داخليا – اجتماعيا–.

وبالتالي فإن كلا من البنائيين والعقلانيين (الواقعيين – الليبراليين) ، يسلمون بفرضية العقلانية كآلية حاسمة في الربط بين المصلحة والسياسة الخارجية ، فبينما يتعامل العقلانيون مع المصالح المادية كشروط أولية، يذهب اهتمام البنائيين إلى الهوية والمعايير كشروط أولية لتحديد المصلحة .

وتتضمن السياسة الخارجية الفرنسية مجموعة من المسلمات الثابتة التي تبلورت عبر الزمن كنتاج لمتغيرات داخلية وخارجية ، ذاتية وموضوعية شكلت تباعا هوية خاصة بها ، أي مميزة لسلوكها الخارجي ، غالبا ما يتعلق بها صانع القرار الخارجي الفرنسي ، في تعاملهم مع مختلف القضايا والمواقف الدولية .

---

[1] - Volker Rittberger, "Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories", op. cit , p 34.
[2] - Klotz Audie et Lynch Cecelia , " Le constructivisme dans la théorie des relations international", op . cit. p 53.

فالهوية الفرنسية هي نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمة، فلا انفصام بين الدولة والأمة من منظور فرنسي، فكل منهما يعرف ويخدم بعضه البعض بشكل متبادل.

فصانع القرار الفرنسي يرى أن للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة :[1]

- فمن جهة هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمة .
- ومن جهة أخرى هي أداء للتعبير عن مصالح الدولة .

وهناك مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها الهوية الفرنسية، والتي تعكس بصورة واضحة المصلحة الوطنية الفرنسية التي تشمل بطبيعة الحال المصالح المادية أيضا.

وتتمثل هذه المرتكزات والتي تطرقنا لها في المبحث الأول من هذا الفصل في :

- التقليد الجمهوري بالتركيز على قيم الاستقلال والسيادة .
- مفهوم الرتبة في العلاقات الدولية ، مفهوم مركزي لقوة متوسطة طموحة لمصالح عالمية .
- مفهوم " المهمة الحضارية العالمية " للأمة الفرنسية في العالم.
- العزة والعظمة.

وهذا ما تعمل فرنسا على ترجمته في إطار سلوكاتها الخارجية : من خلال محاولتها إلى موازنة القوة الأمريكية الهائلة ، بتكريس التعددية ، وهذا ما تطمح إليه من خلال الاتحاد الأوروبي كقطب موازي للولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى المطالبة باحترام حقوق الإنسان ، والدفاع على سلطة مجلس الأمن الدولي على كل الدول والمنظمات الأخرى ، لأنها أصبحت تجد في المؤسسات الدولية وسيلة مهمة لإظهار التأثير الفرنسي في اتخاذ القرارات الدولية ، خاصة من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي . هذا بالإضافة إلى دعم اللغة الفرنسية بوصفها لغة عالمية، والدفاع بقوة عن الوجود الفرنسي في إفريقيا، وخاصة في منطقة نفوذها التقليدية المغرب العربي، وهذا ما سنوضحه في الفصل الثاني من هده الدراسة.

كخلاصة نصل إليها هي أن المقتربات الثلاث مجتمعة تشكل مقترب شامل ومتكامل لدراسة السياسة الخارجية الفرنسية ، فبينما تركز كل من الواقعية والليبرالية على المصالح والأهداف المادية ، تركز البنائية المصالح المعنوية .

[1] - Frédéric charillon ,**politique étrangère nouveaux regards** , op.cit . pp 80-82 .

مقتربات تفسير السياسة الخارجية: الخصائص الرئيسية

المتغير التابع	المتغير المستقل	أهداف الفاعل	مستوى التحليل	منطق سلوك الفاعل	
سياسة القوة: امتلاك اكبر قدر ممكن من القدرة العسكرية والاقتصادية ، لضمان الاستقلال والنفوذ .	الموقع النسبي لقوة الدولة على المستوى الدولي.	– البقاء. – الأمن. – الاستقلال. – النفوذ.	مستوى تنازلي: الأولوية لبنية النسق الدولي على حساب بنية النسق الداخلي للفاعل .	منطق النتائجية: بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تلك التي تؤدي إلى المكاسب وتقليل الخسائر.	**الواقعية الجديدة**
سياسة تعظيم المنفعة سواء المادية (الوفرة الاقتصادية) أو المعنوية (القوة في مراكز صنع القرار).	هيمنت مصالح الفواعل المجتمعية من سياسيين وإداريين وجماعات الضغط.	– البقاء. – القوة في مراكز صنع القرار. – الوفرة المادية.	مستوى تصاعدي: الأولوية لبنية النسق الداخلي للفاعل على حساب النسق الدولي .	منطق النتائجية: بمعنى تقييم البدائل المتاحة واختيار تل التي تعمل على تعظيم الفوائد بتكلفة قليلة.	**الليبرالية النفعية**
– المعايير. – سياسة الاتساق.	المعايير الدولية والمحلية الاجتماعية.	– ضمان دور الفاعل بناءا على هويته .	مستوى تنازلي و مستوى تصاعدي علاقة متبادلة بين البنية والفاعل.	منطق الملائمة: تقييم البدائل بما يتلاءم ودور وهوية الفاعل .	**البنائية**

المصدر : Volker Rittberger, "Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories", op. cit , p 9.,

كخلاصة لهذا الفصل ، يمكن القول بأن فرنسا تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية ، وذلك بتقويتها لسلطات رأس هذه الدولة والمتمثل في رئيس الجمهورية ، الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية ، أما عن البرلمان فدوره يبقى محدودا نظرا لما ينص عليه الدستور ، بالإضافة إلى الانقسامات الحزبية الفرنسية التي تحول دون معالجة مشاكل السياسة الخارجية ، وبالتالي عدم إمكانية الوصول إلى قرارات خارجية موحدة ، خاصة تلك المتعلقة بأوروبا وإفريقيا .

بالإضافة إلى ذلك فإن اهتمامات الرأي العام الفرنسي ، أو حتى جماعات المصالح تكون بالقضايا الداخلية أكثر من الخارجية ، هته التي تكون نتيجة ردود أفعال عابرة فقط ، كما حدث في حرب العراق 2003 ، أو العدوان الإسرائيلي على فلسطين مثلا ، أو تلك السياسة الخارجية التي قد تؤثر على الأوضاع الداخلية للبلاد خاصة اقتصاديا .

وتظل فكرة الاستقلال والسيادة الفرنسية المطلقة ، هاجس السياسة الخارجية الفرنسية ، هذه الرسالة التي تحتفظ بها فرنسا منذ القديم ، وذلك لاستعادة مكانتها وتأثيرها في العالم .

ولكن التناقض يكمن، في أن فرنسا لا تمتلك الوسائل اللازمة لتنفيذ سياستها، فالعالمية التي يطمح لها القادة الفرنسيين من خلال عملهم الخارجي، هي أمل كبير لا يتوافق أو مفصول عن الواقع الفرنسي. وذلك في زمن أصبحت فيه القوة النووية الفرنسية غير مجدية، نظرا لامتلاك قوى دولية ثانوية للسلاح النووي. فالقوة النووية الفرنسية التي حققت نوعا من الاستقلال ضمن التحالف الغربي، قد زالت مع انهيار جدار برلين، بالإضافة إلى اقتصاد لا يقوى على خدمة تلك الطموحات الكبيرة بالرغم من تحقيقه لنتائج متقدمة عالميا بعد نهاية الحرب الباردة .

كل هذا نظرا لارتباط القادة الفرنسيين بمجموعة من المبادئ التقليدية (العالمية، الاستقلال، النفوذ، التأثير ...) ، بمعنى أنه للبعد التاريخي قوة كبيرة في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية ، مشبعا بالقيم ونماذج اتخاذ القرارات ، وتقارير القوة الفرنسية في الماضي ، والتي أراد ديجول وأتباعه استرجاعها بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن هذا الخط الديجولي لا يزال نشط حتى الآن ، على اختلاف الوسائل التي يستعملها كل رئيس فرنسي وصل إلى الحكم .

ولكن رغم هذه التناقضات التي تعاني منها السياسة الخارجية الفرنسية ، والتي تتلخص في عدم مطابقة الإمكانيات الفرنسية مع مطامعها في العالم ، إلا أن هذا لا يؤدي إلى إضعاف الوجود الفرنسي في العالم بشكل كبير ، نظرا لما تتمتع به الدبلوماسية الفرنسية من مهارات وقدرات بطريقة سلسة وناعمة ، مما جعلها تغطي ذلك النقص في الإمكانيات وخاصة الاقتصادية منها ، بالرغم من أنها ليست ضعيفة اقتصاديا ، ولكن قوتها ليست قوة عظمى تتيح لها خدمة طموحاتها الكبيرة .

فاعتماد الدبلوماسية الفرنسية على نوع من النعومة في علاقاتها مع العالم الخارجي، وطبيعة المواضيع التي تنادي بها، مثل: احترام والدفاع عن حقوق الإنسان، تعزيز الديمقراطية، حماية البيئة...الخ ، واعتمادها على أسلوب الحوار والمفاوضات ...الخ ، كل هذه الأمور ، جعلت من فرنسا ذات وجود متميز في النظام الدولي ، هذا بالإضافة إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن ، وجودها في صندوق النقد الدولي ، ومشاركتها في المؤتمرات والتجمعات الدولية الكبرى مثل G7,G8 ...الخ والتي توفر لها النفوذ في الوقت الراهن ، هذا حسب ما يعتقده القادة الفرنسيين ، بأن النفوذ العالمي ليس مرتبط بإمكانياتها المالية والاقتصادية فقط .

إذن فالسياسة الخارجية الفرنسية تنطلق من مجموعة من المعايير المعرفية الذاتية الخاصة بها، والتي انطلاقا منها تحدد الإطار وطرق العمل العامة لهذه السياسة الخارجية.

هذه السياسة الخارجية التي تتميز بنوع من الاستقرار في توجهاتها وتطلعاتها ، حيث استقرت منذ الثورة الفرنسية المرجعية القيمية التي تقوم عليها هذه السياسة ، والتي تركز على عالمية القيم الحقوقية التي جاءت بها هذه الثورة ، والتي اتخذتها الإدارات المتلاحقة على إدارة الدولة الفرنسية بأشكالها الإمبراطورية ، أو الجمهورية البرلمانية أو شبه الرئاسية ، على ضرورة الدفاع عن هذه المهمة الحضارية الفرنسية عبر العالم مع منافسة واحتواء الثقافات والقيم الأخرى .

بالإضافة إلى هذا المحدد الثقافي والمعياري ، يجب استخدام أيضا المحددات الإستراتيجية لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية ، بحيث نجد من المحددات الأولى ، طموح فرنسا في بناء أرضية قوة عالمية عن طريق التواجد الإمتيازي في كل قضايا ومناطق العالم ، ومن أهمها منطقة المغرب العربي ، إذ يعد هذا البعد الاستراتيجي في السياسة الخارجية الفرنسية أساسيا . وهذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني
السياسة الخارجية الفرنسية
تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة

منذ نهاية الحرب الباردة تتعرض النظم الإقليمية لعملية تغير مكثفة ، هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة ، كذلك المساهمة في تشكيل النظام الدولي ووضع قائمة أعماله ، وإذا كانت السياسات الإقليمية في عهد الحرب الباردة جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك ، فإن الوضع الراهن يأخذ أبعادا مختلفة ، وتبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أكثر من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية .

فبعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة، وتعرفنا على الأسس التي تقوم عليها والأهداف التي تطمح إليها. نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، بمختلف أبعادها الاقتصادية، الأمنية، السياسية...الخ ، محاولين بذلك الوصول إلى دراسة تحليلية شاملة للإستراتيجية الفرنسية في المنطقة. هذه المنطقة التي طالما اعتبرت إحدى الساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية ، والتي تأكدت وتعززت بعد نهاية الحرب الباردة .

حيث سقطت رؤى وانبثقت بديلاتها ، تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى ، تشكلت علاقات دولية جديدة، تحكمت في نشأتها وتبلورت مصالح جديدة بديلة عن تلك التقليدية ، فراحت الوحدات الجغرافية في العالم تشهد تقسيما جديدا للعمل ، مما أدى بجزء غير يسير في العالم إلى إعادة تشكيل ذاته وبناء مستقبله تأسيسا على المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية . هذا ما يمكن تطبيقه على فرنسا ، فقد تحولت الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة من المواجهة العسكرية مند فترة الاستعمار إلى مرحلة التعاون والتعايش والتواصل الحضاري في فترة ما بعد الاستعمار، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، الأمر الذي يوضح مدى خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا ، وهذا ما يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ ، وفهم معمق للجغرافيا ودراسة انعكاسات المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية .

لذلك يسعى هذا الفصل إلى فهم الأسس الموضوعية التي تقوم عليها هذه العلاقات ، لدراسة الإستراتيجية الفرنسية الشاملة في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، وإلى البحث فيما إذا حدثت تغييرات جوهرية في ثوابت السياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي ، أم أنها تغييرات في الوسائل الرامية إلى تحقيق الأهداف القديمة ذاتها ؟ ما هي القضايا المستحدثة في ملف العلاقات الفرنسية – المغاربية ؟ وما تأثيرها في ثوابت المواقف السابقة التي حكمت العلاقات بين الطرفين؟ وذلك في إطار الأبعاد المحورية الموجهة لسياسة فرنسا في المنطقة.

وبناءا على هذا يعتبر هذا الفصل بمثابة جوهر الدراسة، لكونه يلقي الضوء على تحليل تلك العلاقة الهندسية بين فرنسا ودول المغرب العربي، وبالتالي سيعالج إشكالية الدراسة بشكل مباشر بالإضافة إلى أنه سيجيب عن الكثير من الأسئلة المتعلقة بإشكالية الدراسة.

المبحث الأول : المغرب العربي في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الفرنسية

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكية ، الاقتصادية ، السياسية ...الخ، ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف لها عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون غيرهم، أهمها عامل القرب الجغرافي. وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة ، بوضعها في سياق الإرث التاريخي للروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي– الجزائر، تونس، المغرب – طيلة أكثر من قرن، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي، أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب أو تفادي "المخاطر".[1]

هذا ما يحاول المبحث الأول من هذا الفصل الإجابة عليه، وذلك في مطلبين، الأول الذي يتعرض لأسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة، أما الثاني فيتناول تتبع تطورات السياسة الفرنسية في المنطقة.

وقبل الاسترسال في هذا المبحث لابد من تحديد تعريف للمغرب العربي أولا.

حيث تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموع الدول المكونة لها، تبعا للمنطلقات الفكرية والإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

– توصف المنطقة بشمال إفريقيا ، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية ، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط ، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى ، عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق ، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول ، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية و بالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي الإسلامي .[2]

– يطلق على المنطقة أيضا إسم ارض البرابرة ، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري .

– لكن مع استقلال كل من تونس، المغرب، والجزائر، أخذ المصطلح العربي " المغرب " مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها. والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي ، للتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى الذي يمتد من مصر إلى العراق وتنتهي حدوده عند إيران وتركيا .

لكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت ، أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة ويتكون من خمسة بلدان هي : الجزائر، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا.

---

[1] - Jean-François Troin et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie , Tunisie) mondialisation et construction des territoires** , paris : Armand Colin , 2006 , p05.

[2] - أحميدة أمحمد السنوسي ، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية** ، طرابلس : منشورات جامعة الفاتح ، 1999 ، ص 23-24 .

وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية ، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي ، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات ، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية ، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك .

أما بالنسبة لدراستنا فإننا سوف نركز على الدول الثلاث الأولى: الجزائر، تونس، المغرب، نظرا لاعتبارها مركز أو نواة منطقة المغرب، بالإضافة إلى خصوصية علاقاتها مع فرنسا.

المطلب الأول: أبعاد اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

جندت فرنسا العديد من الوسائل والإجراءات على كل المستويات والأبعاد ، لضمان وجود متميز في منطقة المغرب العربي، وذلك يرجع لعدة أسباب، منها ما هو قديم ومنها ما هو جديد أفرزته مرحلة ما بعد الاستعمار، وخاصة فترة ما بعد الحرب الباردة .

فبالإضافة إلى الروابط التاريخية التي تجمع بين فرنسا وكل من الجزائر، تونس، المغرب، التي تعتبر بعدا أساسيا في العلاقات بينهم، إلا انه هناك أبعادا أخرى ذات أهمية كبيرة والتي يمكن إجمالها في:

1- البعد الجيوبوليتيكي :

يعتبر المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية ، متكافئ الموارد والمنابع الطبيعية ، متجانس العمران ومتقارب الملامح البشرية ، لتشكل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كلم مربع*، تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا ، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصلها عن جنوب أوروبا ، والمحيط الأطلسي غربا ، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا.[1]

ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-إستراتيجية موسعة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا، فالبعد الإفريقي جنوبا، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج و آسيا ، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، وهذا ما توضحه الخريطة التالية :

المصدر : http://www.voyagesphotosmanu.com/carte_maghreb.html

* هذه المساحة تشمل كل بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا) وكذلك أراضي الصحراء الغربية .

[1] - أحميدة أمحمد السنوسي ، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

إذن تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات : إفريقيا، أوروبا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة الأهمية في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة ، التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات ، المتمركز بين عدة مجموعات إقليمية . فالتحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة ، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط ، يتشكل أساسا من كيان استراتيجي واحد وهو المغرب العربي .[1]

إن الموقع المتميز للمغرب العربي شمالا – على امتداد 4000 كلم من شريطه الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط – ، جعل من دول هده المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا ، فيما تتحكم السواحل الجزائرية – 1200 كلم– في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية ، تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركته الملاحية ، والمغرب حارسا على مضيق جبل طارق ، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي " مجال النظر الاستراتيجي " للسواحل الليبية – 1900 كلم – جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط .[2]

كما يعتبر الشريط البحري لحوض المتوسط ، الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل المحروقات ، وهو بعد استراتيجي اقتصادي يعني فرنسا وباقي القوى الدولية الأخرى على حد سواء ، حيث أن 65 % من واردات النفط والغاز الأوروبية تمر عبر البحر الأبيض المتوسط .

إن هذه الخصائص الإستراتيجية للموقع الجغرافي ، تجعل من منطقة المغرب العربي في حالة تجانسها ككتلة إقليمية موحدة ، حزاما متوسطيا هاما .

ويدعم هذا البعد المتوسطي لمنطقة المغرب العربي ، الممتد بين الأطلسي غربا والخليج شرقا ، العمق الإفريقي للمنطقة التي تعتبر البوابة الرئيسية شمالا نحو إفريقيا جنوب الصحراء ، إذ أن كل الدول المغاربية – باستثناء تونس – لها عمق استراتيجي إفريقي .

إن هذا الموقع المتميز للمنطقة جعل من حضور الدول الكبرى ضروريا وحيويا لنموها وتطورها ، ووسيلة لفرض سياساتها ، ليس على هذه المنطقة وطرقها الإستراتيجية فحسب ، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة .

ومن بين أهم القوى الدولية، نجد فرنسا التي تربطها علاقة خاصة بهذه المنطقة ، نتيجة عوامل عدة ، منها عامل القرب الجغرافي حيث لا يفصل جنوب غرب أوروبا سوى 15 كلم بين طنجة المغربية، و160 كلم عن تونس ، فيما لا تستغرق الرحلة جوا بين مرسيليا والجزائر سوى ساعة من الزمن .

---

[1] - jean François coustilliére, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999, p 06.

[2] - Hatem ben Salem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national , N 07 , juillet 1989, p 06.

حيث يؤكد السفير الفرنسي الخبير في القضايا الإستراتيجية مارك بونيفوس على هذا العامل الجيواستراتيجي بقوله : " المغرب العربي ؟ إنه جار لقد قلت كل شيء "[1].

إذن تعتبر منطقة المغرب العربي أداة إستراتيجية هامة بالنسبة لفرنسا في سياستها المتوسطية والإفريقية على حد سواء، فمنطقة المغرب التي كانت خلال الحرب الباردة تستمد أهميتها المتوسطية ضمن إطار الصراع شرق – غرب ، أصبحت بعد الحرب الباردة ساحة للتنافس المتوسطي ، الذي تخوضه فرنسا مع المنافسة الإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط وحوضه الغربي بالخصوص .

كما تعتبر فرنسا منطقة المغرب العربي بوابتها الجنوبية نحو العمق الاستراتيجي الإفريقي ، حيث المصالح التقليدية لها الموروثة من العهد الاستعماري ، ومن هنا جاءت أهمية التحكم في المنطقة كمسألة حيوية : " نقل القوات، التزويد بالوقود ..."، مما رشحها أن تكون منطقة تنافس بين القوى.

فانطلاقا من هذه المعطيات ، من يسيطر على المغرب العربي ، يستطيع أن يسيطر على حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العمق الإفريقي ، بالإضافة إلى الشرق الأوسط .

كل هذه المعطيات تدخل في إطار دعم الإستراتيجية العالمية الفرنسية، والتي تعتبر منطقة المغرب العربي، أهم الدوائر التي يجري من خلالها دعمها وتنفيذها في نفس الوقت.

2- البعد الاقتصادي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يتمتع بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة، والتي زادت من أهمية المنطقة.

فالجزائر تعتبر من أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم ، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات ، حيث يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، إذ يمثل نحو نحو 95 % من عائدات البلاد من التصدير . وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط ، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات ، والمرتبة التاسعة في تصديرها عالميا. وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز، وثاني اكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل (المميع) Le gaz naturel liquéfié وغاز البترول المسيل Le gaz de pétrole liquéfié.[2]

وهي بذلك تعتبر ثالث أكبر مورد لفرنسا وأوروبا بالغاز، والخريطة التالية توضح طرق نقل الغاز إلى فرنسا وأوروبا من الجزائر وباقي مناطق العالم الأخرى :

---

[1] - marc bonnefous , " réflexions sur une politique arabe" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998 , p44.

[2] - laure borgomano-loup et autres , **le Maghreb stratégique première partie** , Italie : NATO défense collège, 2005 . p 21.

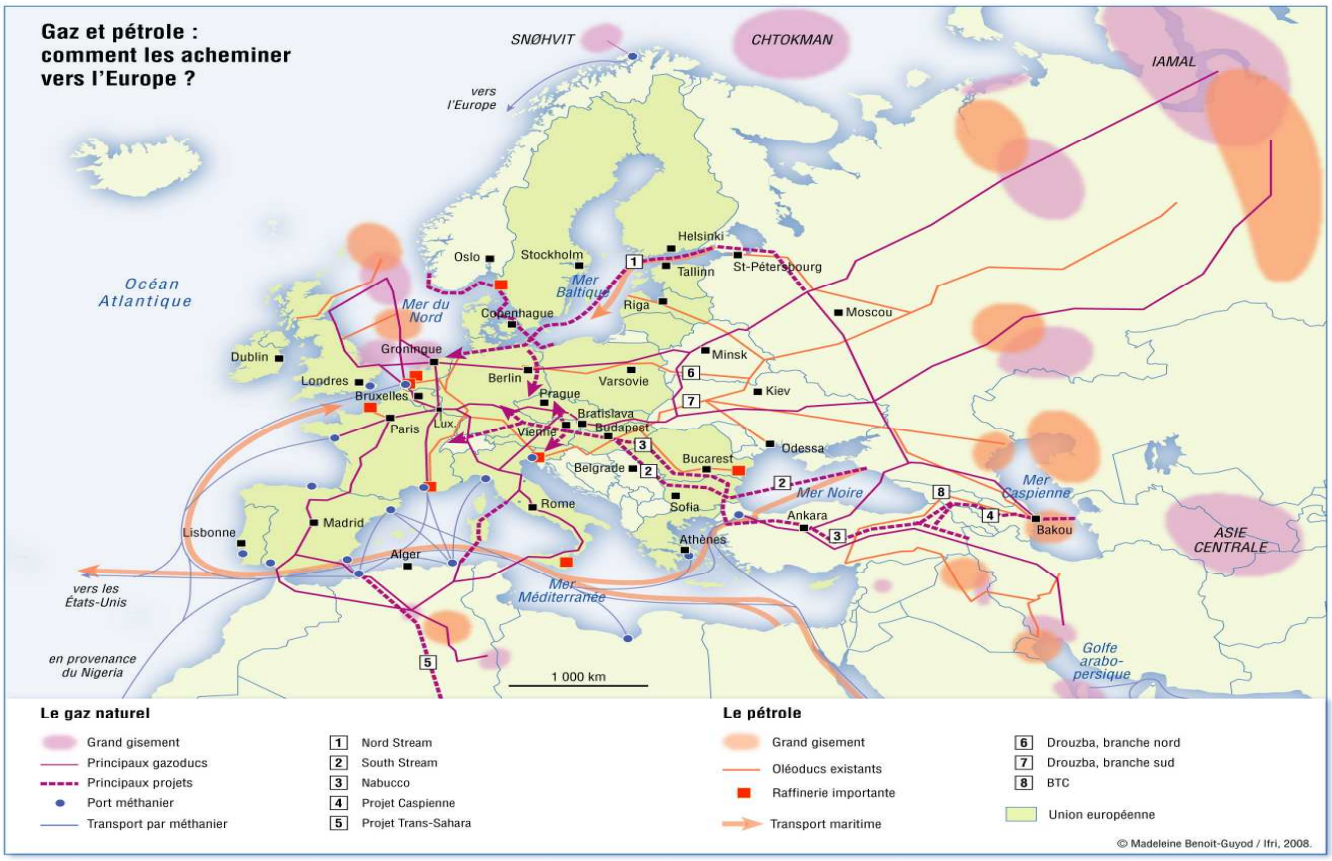

المصدر : http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/maghrebeco1994

إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب بدرجة أقل .

أما دولة المغرب الأقصى ، فبالرغم من افتقاره للمحروقات ، إلا أنها تتمتع بامتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات ، حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم ، كما تملك 70 % من احتياطي الفوسفات العالمي ، بالإضافة لاعتماده على الزراعة ، مثل الحوامض والبطاطس ، وعلى الصعيد البحري عن طريق امتلاكه لثروة سمكية معتبرة ، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة .[1]

أما بالنسبة لتونس، فيعتمد الاقتصاد التونسي على السياحة، وعلى الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية وخاصة الأوروبية منها ، كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية ، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم ، بعد اسبانيا وايطاليا. كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية .[2] بالإضافة إلى امتلاك تونس لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول إلى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25 % من الناتج المحلي الإجمالي .

والخريطة التالية تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها:

[1] - محمد الجابري ، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام** ، ط 1، القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2000 ، ص 226 .
[2] - نفس المرجع السابق ، ص 125 .

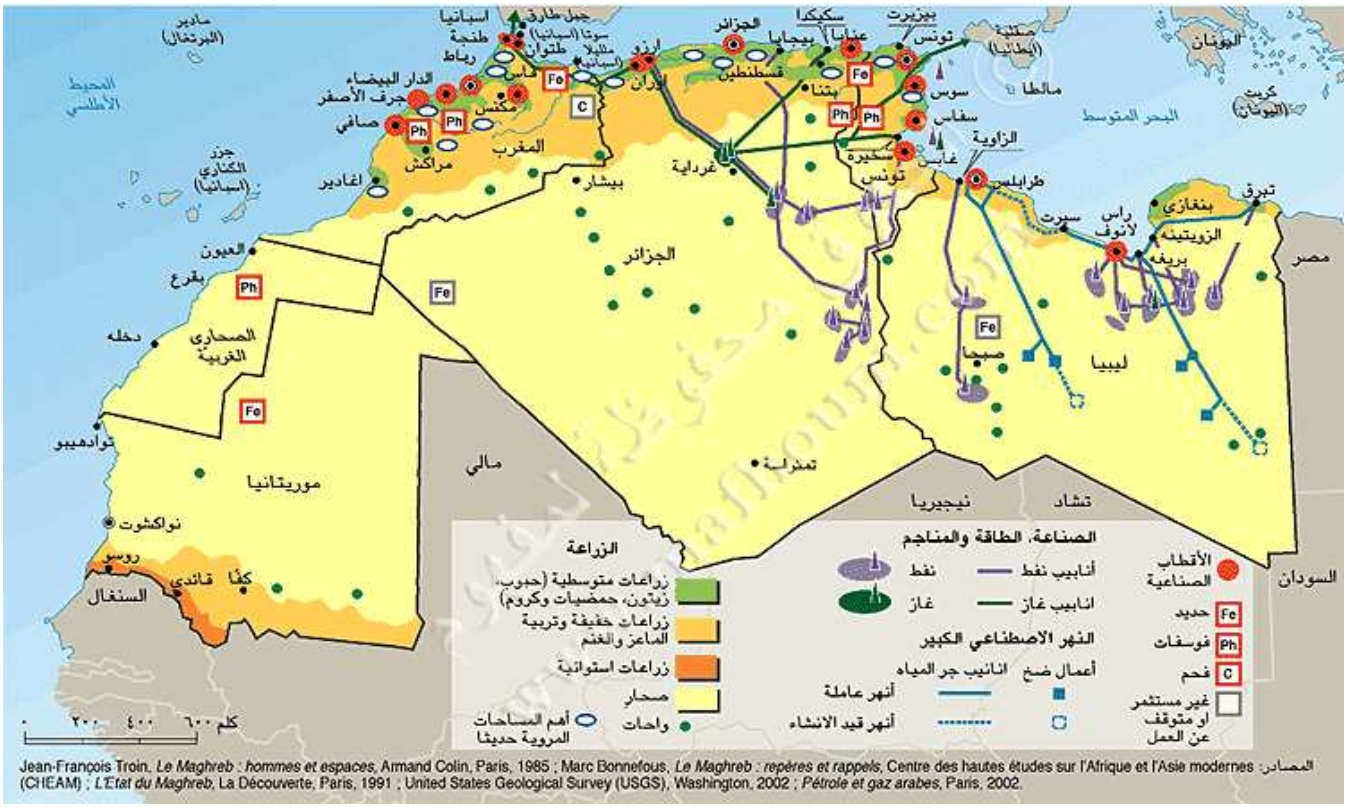

المصدر : http://www.diploweb.com/IMG/jpg/qi10maghreb.jpg

إضافة لذلك تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا استراتيجيا هاما بالنسبة لفرنسا ، نظرا لأنها توفر سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي مائة مليون نسمة . لذلك يعتبر البعد الاقتصادي بعدا مهما جدا في رسم وتحديد السياسة المغاربية لفرنسا ، فبعد مرحلة الاستعمار قننت فرنسا علاقاتها الاستغلالية مع بلدان المغرب العربي ، في إطار معين للتبعية تحت لواء التعاون الاقتصادي والعلاقات التجارية المتبادلة ، والتي تبلورت أكثر في فترة ما بعد الحرب الباردة . ففرنسا تمتلك اليوم شبكة كبيرة من المصالح الاقتصادية مع هذه البلدان .

3- البعد الأمني:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات ، إبتداءا من العقد الأخير من القرن العشرين، والذي يرتبط أساسا بمفهوم المخاطر والتهديدات، فبظهور تهديدات ومخاطر جديدة بعد نهاية الحرب الباردة ، لم تكن معروفة بالحد التي هي عليها اليوم : الهجرة السرية ، الجريمة المنظمة ، تجارة المخدرات، المشاكل البيئية، الإرهاب...، وبالتالي أصبح المفهوم التقليدي للأمن والمبني على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها عسكريا في مواجهة أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر، وبالتالي القدرة على تفسيرها، ومن ثم توفير وسائل وإمكانات مواجهتها. فقد شهدت الدراسات الأمنية الانتقال من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري النووي، ثم إلى طابع مجتمعي بشري.[1]

[1]- دعاس عميور صالح ، " التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة " ، في : كتاب جماعي حول " الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق " ، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008، ص 63.

وترجع أولى المحاولات التنظيرية في مسألة تحول مفهوم الأمن إلى الباحث البريطاني باري بوزان Barry buzan حيث أكد في كتاب له بعنوان " people , state and fear " سنة 1983 ، أكد أن : " الأمن لا يتلخص فقط في الأمن الوطني وحده (أي أمن الدولة فقط)، ولكنه يتوسع ليشمل أبعادا وقطاعات عديدة، هذه القطاعات هي: العسكري، السياسي، الاقتصادي، البيئي، المجتمعي ".[1]

فالأمن العسكري ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا ومقاصد بعضها البعض تجاه البعض الآخر. ويعني الأمن السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. والأمن الاقتصادي ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الاولية والأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .أما الأمن الاجتماعي ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشاف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها . وأخيرا الأمن البيئي والذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها) المحلي والكوني، كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. وطبعا لا تعمل هذه القطاعات الخمس بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية، أو بؤرة في الإشكالية الأمنية ، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات ، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات .[2]

ومنه نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم الأمن، مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد، لا يمكن أن نختزله في متغير واحد، أو وحدة تحليل واحدة، أو مستوى واحد، خاصة في عصر العولمة، فهو يأخذ أشكال متعددة. وبالتالي يمكن أن يعرف الأمن بأنه : " حماية الفرد والجماعة الإنسانية من أي تهديدات مباشرة أو غير مباشرة، مادية كانت أو معنوية، والتي قد تمس قيم الإنسان الأساسية وتعيقه نحو التقدم والازدهار " .

فمع نهاية الحرب الباردة ونهاية الصراع بين الكتلتين، بدا واضحا أن العدو الشيوعي قد زال، وبالتالي تم القضاء على مصادر الخطر والتهديد، غير أن المرحلة اللاحقة سمحت بظهور تهديدات أو قضايا أمنية تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك بالإضافة إلى التنوع والتعدد، وكذلك تمتاز بفكرة التزامن والتواتر المتواصل مما يجعل التنبؤ بحدوثها وتطورها ونوعيتها أمرا صعبا ويتطلب إمكانات مادية وبشرية وتكنولوجية ليس باستطاعة كل الدول الحصول عليها .

ولعل أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن ما يلي:

---

[1] - Philippe marchesin, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999, p31.

[2] -عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ،والحلف الأطلسي**، الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص16.

– تعدد الفواعل الدولية، مع تراجع دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك بظهور فواعل أخرى فوق قومية كالمنظمات الدولية...، وفواعل تحت قومية كالجماعات العرقية بالإضافة إلى فواعل غير مرئية مثل الإرهاب الدولي.

– صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، حيث أصبح هناك ما يمكن تسميته عولمة أمنية وسياسية واقتصادية وكذلك ثقافية .

– التداخل بين العديد من القضايا، بحيث أصبح من الصعب التمييز أو الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

– ظهور مواضيع أخرى تشغل الأجندة الدولية، مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

– إعادة النظر في مفهوم القوة وبالتالي في كيفية وإمكانية استعمالها، فامتلاك واستخدام القوة لم يعد عسكري فقط، وإنما اقتصادي، ثقافي...الخ[1] .

وتعتبر فرنسا بصفتها فاعلا في السياسة العالمية ، من الوحدات الأكثر تأثرا بهذه التحولات التي تنعكس على مستوى بناء ترتيبها الأمني ، الذي يعتبر الإقليم المتوسطي من ضمن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويتها وآليات عملها المستقبلي ، هذا الإقليم الذي يحتل فيه المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهما تقوم من خلاله بلعب دور فعال ، فمن المنظور الفرنسي يعتبر المغرب العربي منطقة ذات عمق استراتيجي مهم بالنسبة للمسائل والقضايا الأمنية " الاورومتوسطية " .

وذلك انطلاقا من أن هذه المنطقة تمثل فعلا تناقضا كبيرا بين طرفيها ، فالضفة الشمالية فيها دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا ، في حين بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل: الإرهاب الدولي ، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية ، انتشار المخدرات ...الخ ، والتي أصبحت تهدد أمن الضفة الشمالية – خاصة فرنسا – وتهدد استقرار المنطقة ككل .[2]

هذا الأمر الذي تعزز خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك عملت فرنسا منذ نهاية الحرب الباردة على تنميط علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع جيرانها المغاربة، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة، أي الانتقال من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار، لأن ضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيواستراتيجية .

---

[1] - مصطفى بخوش،" التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008 ، ص 144 .

[2] - مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص20.

4- بعد التنافس الدولي :

شكلت منطقة المغرب العربي ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب ، حيث وقعت المنطقة في استقطاب سياسي جر دولها إلى الانتماء لأحد المعسكرين المتصارعين في حقبة الحرب الباردة ، بانقسامها إلى محورين منذ استقلالها إلى غاية 1990 ، فبينما انحازت كل من الجزائر وليبيا إلى المعسكر الشرقي ، فإن المغرب وتونس وموريتانيا قد انحازوا إلى المعسكر الغربي .[1]

أما بعد الحرب الباردة، فقد مثلت منطقة المغرب العربي بؤرة اهتمام القوى الدولية، مما جعلها موضوع منافسة بينهم خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

حيث تنظر فرنسا إلى المغرب العربي على أنه خط أحمر في نفوذها الدولي ، مستعدة لخوض الصراع من أجله ، حتى لو كان منافسها طرف في حجم الولايات المتحدة الأمريكية ، التي حققت تواجد حثيثا في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لما تمثله المنطقة من أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي . فإذا تأملنا مليا المتغيرات الحاصلة منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر في منطقة المغرب العربي فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية، تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب ، دون ضجيج دوي الصدى . فقد أصبح ينظر إليها ، من منطلق تحييد الخطر والتهديد بالنسبة للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية ، مما ضاعف من الاهتمام الاستراتيجي لهذه المنطقة، كبؤرة تصدير محتملة لنشاط " المجموعات الإرهابية "، وكنقطة مراقبة لأي تهديد محتمل منها على الجبهة الشمالية المتوسطة والجنوبية الإفريقية في نفس الوقت ، هذا فضلا عن الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة المغرب العربي . وقد أوضحت هذه المزاحمة الدولية على المنطقة المغاربية بشكل جلي ظاهرة التوتر والقلق على المسئولين الفرنسيين ، على مصير علاقة فرنسا ببلدان المغرب العربي بل أن المعلن يشير إلى أن فرنسا بصدد إعادة حساباتها في المنطقة وأنها تسير في اتجاه توطيد علاقاتها المتعددة مع بلدان المغرب العربي ، سواء بشكل انفرادي أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة .

كخلاصة لهذه الأبعاد، يمكن القول أنها مجتمعة تهدف إلى خدمة تلك الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تحقيق الاستقلالية، العالمية، النشاط... ، في عالم متعدد الأقطاب ، وذلك باعتمادها على قدراتها الذاتية ، أو بقيادتها للاتحاد الأوروبي وتوجيهه سواء في منطقة المغرب العربي أو العالم ككل . وهذا ما سنعمل على توضيحه في العناصر المتبقية من هذه الدراسة.

---

[1] - ج.ديفورك ، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات افريقية مغربية "، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد1 ، مارس 2008 ، ص 13 .

المطلب الثاني : تطور السياسة المغاربية لفرنسا

تقتضي دراسة العلاقات الفرنسية المغاربية النظر فيها عبر المقارنة بين ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: التي شهدت المرحلة الاستعمارية القديمة.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الاستعمار في فترة الحرب الباردة.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الاستعمار في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

على الرغم من بداية الحملات التوسعية والاستعمارية الفرنسية عبر العالم قبل ثورة 1789 ، إلا أن وتيرة التوسع تسارعت بعدها ، خاصة بعد فشل الحملات العسكرية النابوليونية في أوروبا 1815 ، فتحولت الأنظار بالتالي لتعويض الإحباط النفسي قاريا ، بالاستحواذ على مستعمرات خارج أوروبا وإعلانها ملحقات إقليمية فرنسية عبر العالم .[1] فتعد المستعمرات أكثر من وسيلة لإنقاذ الكرامة الوطنية أو بناء مستقبل زاهر لفرنسا... فهي أيضا بمثابة أسواق واسعة ومربحة للصناعة الفرنسية.

فحقيقة ، استخدمت فرنسا في ظل العقود الأولى للجمهورية الثالثة المجال الاستعماري كمحفز نفسي وآلية للتعويض عن الإخفاقات الخارجية، بنجاحات نسبية على حساب الضعفاء عبر العالم إلا أن هذه الوظيفية في المنطق الاستعماري قد تغيرت عندما تحكمت فرنسا في مجالاتها الاستعمارية ، إذ استخدمت بالتالي كمنافذ اقتصادية وكمصادر لليد العاملة الرخيصة واستخدام شبابها في حملاتها العسكرية في المستعمرات وفي الحروب الأوروبية خاصة العالميتين الأولى والثانية، كما أن المفارقة الكبيرة هو أن تستخدم هذه المستعمرات بعد سقوط باريس في أيدي هتلر في 16 جوان 1942 ، للتأكيد على استمرار الدولة الفرنسية خارج مجالها القاري الأوروبي وعلى أن فرنسا دولة مستمرة السيادة .[2]

وعلى حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين، فقد بنت فرنسا إمبراطوريتها الكبيرة ليس لأغراض اقتصادية بحثة ولكن أساسا لدوافع مرتبطة بالسمعة السياسية لفرنسا ، وذلك تعويضا للضعف الفرنسي الذي ظهر جليا ، والقيام بمحاولات موفقة لإعادة بناء السمعة العالمية الايجابية لفرنسا من أجل تحقيق صدارة أوروبية وقوة عالمية لفرنسا ، التأكيد عليها وخلق آليات لضمان استمرارها .

وقد كان المغرب العربي إحدى المناطق التي عمدت فرنسا منذ وقت لويس الرابع عشر على محاولة احتوائها واحتلالها ، خاصة بعد تراجع الهيبة العثمانية في المنطقة المتوسطية ، مما زاد من الضعف النسبي المقارن للمغرب العربي في التركيبة العسكرية والاقتصادية المتوسطية ، بالنظر أيضا لوتيرة التصنيع العسكري والاقتصادي وحركة التمدين التي كانت تعرفها أوروبا بعد التحول للمرحلة الاقتصادية الصناعية ، وهذا ما دفع بنابليون بعد عقد صلح " تليسيت "مع ألمانيا سنة 1870 للتفكير في التوسع جنوبا لاحتلال الجزائر، المغرب، تونس، لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية مسيحية .[3]

---

[1] - Andrew .c, **la colonisation française en Afrique : aspects politiques** , paris : cheam , 1985 , p 19 .

[2]- ibid.

[3] - عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار ، **التاريخ المعاصر : أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 120 .

انتقلت هذه الفكرة التوسعية إلى الملك شارل العاشر(1824–1830) ، فنظرا للمشاكل الداخلية التي كان تواجهها فرنسا ، كان التوسع الاستعماري أحد الأساليب التي اعتبرت أكثر عقلانية لصرف النظر والانتباه عن هذه الأزمات الداخلية ، وبعد حادثة المروحة المزعومة تمكنت من احتلال الجزائر وبعد بسط نفوذها على كل من المغرب وتونس كمحميتين فرنسيتين ، وبذلك بدأ التاريخ الفرنسي مع دول المغرب العربي .

1- السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي :

خضعت دول المغرب العربي الثلاث : الجزائر، تونس، المغرب إلى الاستعمار الفرنسي في إطار الهجمة الكبرى الاستعمارية التي اجتاحت العالم، هذا الاستعمار الذي دام حوالي قرن ونصف قرن، من سنة 1830 إلى غاية سنة 1962، تراوح بين الاحتلال والحماية ، وتم لفترات غير متساوية لبلدان المنطقة ويلخص عبد الحميد براهيمي ظروف احتلال بلدان المغرب العربي كالآتي :[1]

– انقسام بلدان المغرب العربي وتقوقعها على نفسها، مما سهل عملية الغزو الأجنبي لبلد بعد آخر .

– ضعف الجيش في البلدان المغاربية، حيث انصرفت إلى تحصيل الضرائب وحماية الحاكم من الرعية .

– المصاعب المالية التي تخبطت فيها دول المغرب العربي ، نتيجة الاختلاسات والفساد من قبل الحكام والتي رهنت البلاد والعباد ودفعتها للاستدانة من الخارج وما انجر عنها من قبول شروط قاسية أدت إلى إخضاع تلك الدول للاستعمار الفرنسي .

– انفصال الإمبراطورية العثمانية في اسطنبول عن ولاياتها مما أثر في التحكم في مجرى الأمور، وكذلك وجود صعوبات في مد يد المساعدة لبلدان المغرب العربي ، لمجابهة التهديدات الأجنبية .

كل هذه الظروف سهلت عملية الغزو المرحلي لبلاد المغرب العربي والتي بدأت بالجزائر سنة 1830، وتونس سنة 1881، والمغرب سنة 1912.

أ – السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830 – 1962) :

كانت الجزائر أول هدف استعماري لفرنسا من أجل السيطرة على المنطقة المغاربية ككل، حيث كانت الجزائر الحلقة القوية في العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي بفعل امتلاكها لأسطول بحري كبير على مستوى البحر الأبيض المتوسط ، وممارستها للقرصنة البحرية كنشاط عسكري وتجاري (بفرض الإتاوات البحرية) ، كما أن الجزائر كانت تعد المخزون الأول للقمح في المجال المتوسطي والذي كان المصدر الأساسي في التفاعلات الخارجية ، والذي خلق مجالا لتبعية فرنسا للجزائر ، و كان أحد أسباب الخلافات الدبلوماسية التي وقعت بين البلدين، خاصة بعد هزيمة الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827، إذ شكل هذا الحدث التاريخي نقطة التحول ليس فقط على مكانة الجزائر في الهيكلة العثمانية ، ولكن أيضا على مستوى التوزيع الثنائي للقوة مع فرنسا ، والذي أصبح في صالح هذه الأخيرة ، مما حفز

[1] - عبد الحميد براهيمي ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 ، ص 61-62 .

القيادات الامبريالية في تفعيل مخططات لاحتلال الجزائر، بذريعة الانتقام من سوء معاملة القنصل الفرنسي العام الذي تم التلويج له بالمروحة من قبل داي الجزائر.[1]

وقد حصل ذلك فعلا بغزو فرنسا الجزائر واحتلالها سنة 1830 ، حيث عملت فرنسا على تحطيم الدولة الجزائرية ومحوها من خريطة العالم ، باعتبارها امتدادا جغرافي لها ، عن طريق طمس الهوية الجزائرية وفرض نظام تعليمي فرنسي، بالإضافة إلى حرب الإبادة ومصادرة الأراضي وأملاك الجزائريين...الخ. [2]

كما قامت فرنسا بإصدار هيكلة قانونية مكنت من خلالها الهجرة الأوروبية والاستيطان في الجزائر، ومدت السلطات الاستعمارية المهاجرين بمختلف ضروب المساعدات المادية والعقارية ، بالخصوص بعد مصادرة أملاك الدولة الجزائرية وتوزيعها على المستوطنين ، وبذلك بلغت نسبة التملك العقاري والفلاحي للأوروبيين حدود 65 % مع مرور مائة عام على استعمار الجزائر، واستغلال الأراضي والثروات الجزائرية لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، غير أن الشعب الجزائري قد انتهج إستراتيجية دفاعية طوال فترة المقاومة، وذلك للمحافظة على كيانه وانتمائه العربي الإسلامي. لذلك كانت هناك محاولات فرنسية كثيرة لشق صفوف الحركة الوطنية الجزائرية ، وذلك بإنشاء الحركة الشعبية البربرية لتنكر على الجزائر عروبتها بتأسيس مدارس لتعليم اللهجة البربرية بحروف لاتينية ، والحملات التبشيرية كذلك .[3]

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، خرج الشعب الجزائري للشوارع يطالب باستقلال الجزائر وتنفيذ الوعود الفرنسية بذلك ، غير أن فرنسا عززت وجودها العسكري في الجزائر ، حيث طالب رئيس الحكومة آنذاك من الجيش الفرنسي مضاعفة القوات العسكرية في الجزائر إلى ثلاثة أمثال عددها . حيث قال: " الجزائر هي فرنسا وليس بلدا أجنبيا، ولن نتسامح في الدفاع عن الأمن الداخلي للأمة ووحدة الجمهورية وسلامة أراضيها ".[4]

غير أن هذا الموقف الفرنسي المتشدد عرف تحولا كبيرا بدأ مند مؤتمر برازافيل في 30 جانفي 1944، حيث قال ديغول بأن : " الواجب الوطني يقتضي مساعدة شعوب الإمبراطورية، لتتقدم شيئا فشيئا حتى تصبح قادرة على الاشتراك في إدارة شؤونها الخاصة ".[5]

وقد جاء هذا المؤتمر مناسبة لسماع وجهة نظر الفرنسيين ومحاولة امتصاص الموجة الاستقلالية، بطرح تنظيم جديد للإمبراطورية الفرنسية يحافظ على وحدتها ويضمن لشعوب المستعمرات نوعا من الحكم الذاتي. فمنذ 1944 وانعقاد مؤتمر برازافيل وحتى 7 مارس 1962 ، ونتيجة تطور المقاومة الجزائرية، جرت العديد من المفاوضات بين فرنسا وممثلي الجزائر حتى توقيع اتفاقية إيفيان في مارس 1962 والتي

---

[1] - Andrew .c, **la colonisation française en Afrique : aspects politiques**, op.cit, p 74 .

[2] - عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ، ج 01 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1994 ، ص 92 .

[3] - علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية 1945 – 2000** ،ط1 ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008 ، ص 153 .

[4] - عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ،ط1 ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ، 1997 ، ص 89.

[5] - سعد الدين إبراهيم ، **ديجول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

قضت بإعلان استقلال الجزائر، حينما أقرت للشعب الجزائري حقه في تقرير المصير وإقامة دولة الجزائر المستقلة، ونتيجة لذلك أجري استفتاء تقرير المصير في 1 جويلية 1962 والذي شارك فيه 90 % من المسجلين، اللذين أجاب 99% منهم بنعم لاستقلال الجزائر واعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر في 3 جويلية 1962 ، وانتخبت جمعية وطنية تأسيسية للجزائر، والتي انتخبت أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962. [1]

ويمكن التركيز على ثلاثة عوامل مترابطة ساهمت في حل المسالة الجزائرية وهي: [2]

– نضال الشعب الجزائري بمختلف الوسائل وتضامن شعوب العالم معه للحصول على حقه في تقرير مصيره واستقلاله .

– الظروف الدولية لتصفية الاستعمار في العالم، وقيام المجموعة الافرواسيوية ومؤتمر باندونغ عام 1955 نواة لحركة عدم الانحياز .

– جرأة ديغول وواقعيته السياسية في معالجة المسألة الجزائرية ، حيث كانت أقواله وممارسته السياسية انعكاسا للظروف التاريخية التي يحياها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم .

ب– السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس (1881 – 1956) :

بعد أن أحكمت فرنسا سيطرتها على الجزائر اهتمت بأمر تونس التي كانت القوى الأوروبية تتهافت لاحتلالها، خاصة ايطاليا التي كانت تعتبرها امتدادا إقليميا لها .

فبعد خضوع تونس لمدة طويلة لحكم البايات المحلي، وصل به الضعف والتراجع خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكانت فرنسا من بين الدول الأوروبية الأكثر حماسا لاستغلال هذا الوضع في تونس، بحكم تواجدها في قلب المغرب العربي(الجزائر)، ورغبتها في الهيمنة على هذا المجال الجغرافي الحيوي برمته ، في وقت كان فيه باي تونس يعاني من أزمات مالية متتابعة وكان يواجه ضغوطات متتالية، من طرف ايطاليا وفرنسا حول فرض حماية جزئية أو كلية على تونس، كضمان كفيل باسترجاع الديون المتراكمة على تونس[3]. فقد كان مبلغ القروض الفرنسية سنة 1836، 25 مليون فرنك فرنسي ، وبمعدل فائدة سنوي 8%على فترة 15 سنة، مما يجعل المجموع الإجمالي (المبلغ الأساسي + الفوائد) 65.1 مليون فرنك ، ولكن أمام تلاعب الحكام وتبديد الثروة ، أصبحت تونس في حالة إفلاس سنة 1870 بمبلغ قدره 160 مليون فرنك فرنسي، مما أجبر الباي بقبول المراقبة الفرنسية على المالية العمومية التونسية ومنها جاءت بوادر الحماية الفرنسية على تونس.[4]

---

[1] - عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، مرجع سبق ذكره ، ص 100.
[2] - سعد الدين إبراهيم ، **ديجول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.
[3] - علي المحجوبي ، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس** ، ترجمة عمر بن ضو و حليمة فرفوري ، تونس : دار سراس ، 1986 ، ص 9-11.
[4] - نفس المرجع السابق ص 60 .

وفعلا دخلت القوات الفرنسية بتاريخ 24 افريل 1881 ، إلى الأراضي التونسية دون مقاومة تذكر على الرغم من بعض الاحتجاجات التي قدمها الباي، ولم يمضي شهر واحد حتى كانت القوات الفرنسية قد احتلت المواقع والمدن الرئيسية في تونس، منهية بذلك فعليا استقلال تونس وسيادتها . ووقع على إثرها الباي يوم 12 ماي 1881 على معاهدة الحماية التي وضعت أسس وأطر جديدة للعلاقات الفرنسية التونسية، وأعطت لفرنسا السلطة الفعلية في البلاد وتركت للباي السلطات الاسمية والرمزية الخارجية والبروتوكولية .

على الرغم من سقوط تونس نهائيا في مفك الاستعمار الفرنسي، إلا أن الشعب التونسي لم يوقف العمليات المسلحة ضد القوات الفرنسية، بالخصوص في الشرق والجنوب الشرقي من البلاد ، بعد تصاعد سيطرة الثورة التونسية التي استطاعت أن تكبد فرنسا خسائر كبيرة، خاصة في المناطق الداخلية والصحراوية. مما اضطر الجيش الفرنسي بإعادة الانتشار لاحتلال الإقليم برمته ، والتحكم في المدن الحساسة خاصة تونس العاصمة والقيروان. واستمرت حالة القمع الفرنسي للحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلقت ظروف بطالة بين سكان المدن ، مما زاد من الصعوبات المعيشية وعمق من الفكر الاحتجاجي الاجتماعي الذي كثيرا ما دعم بصفة غير مباشرة من طرف أقطاب الحركة الوطنية. وأمام هذه الأوضاع المتفاقمة قررت السلطات الفرنسية بعد أن شكلت حكومة جديدة في فرنسا برئاسة ماندیس فرانس mandés France ، أن تقوم بحل قضايا الاستعمار الفرنسي على أسس سلمية ، تمثلت بإعلان ماندیس فرانس نفسه عن بيان رسمي يعترف فيه بالاستقلال الذاتي لتونس .[1]

وفي 3 جوان 1955 وبعد مفاوضات تونسية فرنسية عديدة ، وقع رئيس حكومة تونس الطاهر بن عمار عددا من الاتفاقيات أنهت الحماية الفرنسية على تونس وأمنت الاستقلال الداخلي لها ، وبتوقيع البروتوكول التونسي– الفرنسي في 20 مارس 1956 أعلن استقلال تونس النهائي .[2]

ج – السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب (1912 – 1956) :

كان التنافس الأوروبي على أشده لاحتلال المغرب الأقصى ، حيث حصلت فرنسا على حق حفظ الأمن على الحدود الجزائرية المغربية بعد مؤتمر مدريد عام 1880، لملاحقة الثوار الجزائريين الفارين إلى داخل الأراضي المغربية ، كما رهن سلطان المغرب السلطان عبد العزيز مصير بلاده بسلسلة من القروض مع فرنسا ، غير أن تقلبات التوازن الدولي أخرت من استعمار المغرب الأقصى ، حيث كانت انجلترا لديها اتفاقات تجارية مهمة مع المغرب مند عام 1856 ، كما نجحت اسبانيا في احتلال الصحراء الغربية ومدن سبتة ومليلة بل وضمهم إليها سياسيا كمقاطعات اسبانية .

---

[1] - Yves Lacoste , **Géopolitique de la méditerranée**, Paris : Armand Colin , 2006 , p 203 .

[2] - علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية 1945 – 2000** ، مرجع سبق ذكره ، ص 197 .

غير أن فرنسا صممت على احتلال المغرب الأقصى بأي ثمن كان ، ومن ثم راحت تهيئ الجو السياسي لذلك ، فعقدت عدت اتفاقيات مع الدول المنافسة لها ، تتنازل فيها عن المغرب الأقصى لفرنسا مقابل بعض التنازلات الفرنسية لهذه الدول في مناطق أخرى من العالم .

هذا بالإضافة إلى الفشل الداخلي المغربي وتزايد المتاعب الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، بسبب تفاقم الأزمة المالية الناتجة عن القروض من البنوك الفرنسية.

كل هذا عجل بتكريس الحماية والوصاية السياسية والعسكرية لفرنسا على المغرب الأقصى ، ففي 30 مارس 1912 وقع السلطان المغربي مولاي عبد الحفيظ معاهدة فاس ، الخاصة بفرض الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى .[1] ومع فرض نظام الحماية على المغرب استطاعت فرنسا أن تتحكم في المغرب العربي على ثلاثة مراحل (1830 – 1881 – 1912) ، ومع أوضاع قانونية خاصة للجزائر (مستعمرة استيطانية) في حين خصت تونس والمغرب بوضع الحماية.

وقد سعت الحكومة الفرنسية إلى إدخال مراكش في الاتحاد الفرنسي ، بعد إعلانها عن سياسة الإصلاحات في شمال إفريقيا في 24 جويلية 1947، وتنفيذ المراحل الأولى من مخطط الاتحاد الفرنسي، الذي يضم تونس، الجزائر والمغرب الى جانب فرنسا . وكانت هذه الفكرة تلقى رفضا شديدا من قبل السلطان والأحزاب الوطنية المغربية وردا على هذه الفكرة ، وفي محاولة لإحباطها اختار محمد بن يوسف طنجة ليعلن منها رفضه للفكرة، وتأكيده على وحدة الأراضي المغربية. وألقى فيها خطابه المشهور في 10 افريل 1947، ونتيجة لذلك انتظمت المقاومة المغربية المسلحة في فرق الفدائيين التي تحولت إلى جيش التحرير المغربي الذي بدأ يهاجم مواقع الجيش الفرنسي[2]. وقد نشأت هذه المقاومة المسلحة، في أعقاب الإجراءات التعسفية التي قامت بها السلطات الفرنسية مثل حضر نشاط الأحزاب السياسية ، ومنع الصحف الوطنية من الصدور وإلقاء القبض على قيادات الحركة الوطنية والزج بهم في السجون، أو نفيهم إلى خارج الوطن ... الخ. ونتيجة تفاقم الأوضاع شرعت الحكومة الفرنسية في 22 أوت 1955 ولمدة 5 أيام ، بمحادثات مع ممثلي مختلف القوى السياسية في مراكش، واستمرت المفاوضات حتى الوصول إلى اتفاقية الاستقلال في 2 مارس 1956 ، وبذلك ألغيت معاهدة الحماية لسنة 1912 ، وتلا ذلك إبرام اتفاقية الاستقلال في 28 ماي 1956 .

إذن فقد مثلت سياسة ديغول تجاه المستعمرات الفرنسية في المغرب العربي ، نقطة تحول هامة في موقف فرنسا من مستعمراتها فمند تسلم ديغول السلطة في عام 1958 ، أدرك أنه آن الأوان لكي تتمتع هذه المستعمرات بحقها في تقرير المصير، ففي خطاب له سنة 1960 قال : " إن عبقرية القرن تبدل أيضا ظروف تصرفاتنا فيما وراء البحار، وتقودنا إلى وضع حد للاستعمار، وإنه من الطبيعي أن نستذكر الحنين

---

[1]- Yves Lacoste , **Géopolitique de la méditerranée**, op.cit, p 249-254.

[2] - علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية 1945** – 2000 ، مرجع سبق ذكره ، ص 201 .

إلى ما كان إبان الإمبراطورية، كالذي يأسف على عصر المصابيح التي كانت تشتغل على الزيت، أو زمن القوارب الشراعية " ، ثم يضيف قائلا : " إن عبقرية القرن تدفعنا لوضع حد للاستعمار، وإن تحرير الشعوب متفق تماما مع عبقرية بلادنا."[1]

وقد عادت سياسة تصفية الاستعمار بآثار ايجابية على موقع فرنسا الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويمكن إجمال أهم هذه الآثار فيما يلي :[2]

– تخلص فرنسا من الصفة الاستعمارية التي عرفت بها سابقا.

– تمكنت فرنسا من إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الثالث، وخاصة دول المغرب العربي، مما عاد عليها بالفائدة الاقتصادية الهامة باعتبارها قوة صناعية أوروبية.

– استعادة فرنسا لدورها الثقافي لنشر الثقافة والحضارة الفرنسية في دول العالم وخاصة المغرب العربي، من منظور التعاون والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات وليس من منظور الهيمنة الاستعمارية.

2– السياسة التعاونية الفرنسية مع دول المغرب العربي :

لقد أدت تصفية الاستعمار الفرنسي في منطقة المغرب العربي إلى بروز حاجة ملحة للتفكير في إستراتيجية احتواء هذه الدول الحديثة الاستقلال ، واستثمارها في تحقيق الأهداف العالمية لفرنسا سواء على مستوى عمليات الاستقطاب ، التموقع العسكري ، ضمان الموارد الأولية الإنتاجية أو الإستراتيجية ، واحتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مربحة ، بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا وهذه البلدان ، ووجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية .

لذلك انتهجت فرنسا سياسة التعاون مع هذه الدول،التي استهدفت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها ، واستمرار تبعيتها الاقتصادية لها. فبعد اختفاء الإمبراطورية الفرنسية و نهاية الاستعمار، كان هناك استمرار للإمبراطورية الفرنسية بطرق ووسائل أخرى ، ففرنسا تنفق وتبدل الكثير من الجهود السياسية والاقتصادية...الخ ، للحفاظ على النفوذ غير الرسمي في نطاق الإمبراطورية القديمة لها ، مركزة في ذلك على المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والروابط الشخصية .[3]

وذلك على مستوى كل الإدارات المتعاقبة على فرنسا من ديجول إلى ساركوزي ، حيث يقول ديجول عن المغرب العربي : " بعد أن وضعت صيغة حل نهائي للقضية الجزائرية ، استعدنا من جديد سياسة الصداقة والتعاون مع الشعوب العربية ، هذه السياسة التي كانت قائمة خلال عدة قرون ، سياسة فرنسا في هذا الجزء من العالم ، بحيث أن العقل والإحساس يوجبا علينا اليوم أن تكون إحدى القواعد الأساسية لعملنا الخارجي ".[4]

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 207 – 210 .

[2] - سعد الدين إبراهيم ، **ديجول والعرب العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ، ص 37 .

[3] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op . cit, p 200 .

[4] - بول بالطا وكلودين ريللو ، **سياسة ديجول في البلاد العربية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

فالإستراتيجية الفرنسية اقتضت منذ حصول الدول المغاربية على استقلالها السياسي، دوام الحضور الفرنسي في هذه الدول ، والحرص على حماية المكاسب التي حصلت عليها في فترة الاستعمار المباشر.
وهذا ما عبر عنه ديجول بقوله : " إن اتجاهنا لتصفية الاستعمار في المغرب العربي هو الذي سينقذ مصالحنا ويأخذ الحقائق بعين الاعتبار، إن مصالحنا تقوم على ما يلي : حرية استثمار ما اكتشفناه ، وما سنكتشفه من البترول والغاز الطبيعي ، حرية استخدام المطارات وحق المرور لسائر مواصلاتنا مع إفريقيا السوداء ".[1]

إذن فقد ركزت فرنسا على مبدأ العلاقة التبادلية : استقلال – تعاون ، بوضع القواعد التأسيسية لعلاقات تبعية بصفة تعاقدية. فقد عملت فرنسا على الحفاظ على قسم من المعمرين الأوروبيين في الأقطار المغربية الثلاثة وحماية مكاسبهم. ونصت الاتفاقيات الاقتصادية والمالية المبرمة بين فرنسا من جهة وتونس والمغرب من جهة أخرى، واتفاقيات ايفيان بين فرنسا والجزائر على حقوق التملك للفرنسيين المقيمين في هذه الأقطار، كما استعملت فرنسا المعونات المالية التي كانت تقدمها لهذه الدول كسلاح من أجل الحفاظ على المكاسب المذكورة ، فكل دولة مغربية تحاول تأميم ممتلكات هؤلاء الفرنسيين تواجه سلاح قطع المعونة المالية عنها ، كما تقدم فرنسا على المستوى الثاني قروضا تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة ، تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية .
كما استخدمت فرنسا سلاحا آخر لردع أي دولة مغربية عن المساس بمصالح الرعايا الفرنسيين ، وهو إغلاق الأسواق الفرنسية في وجه المنتجات المغربية الحساسة (النبيذ ، زيت الزيتون ، الحمضيات) التي تحضى بتفضيل جمركي، بالإضافة إلى ذلك لجأت فرنسا أحيانا إلى سلاح آخر وهو عدم تجديد عقود الخبراء الفرنسيين العاملين في الدول المغاربية ، ورفض تعيين خبراء جدد ، أما السلاح الأخير فهو وضع العقبات أمام دخول العمال المغاربة إلى فرنسا ، مثل تعيين حصة معينة لكل دولة ، أو إخضاع العمال للرقابة الطبية الشديدة والطرد من فرنسا.
كما بقيت الدول المغاربية الثلاث في منطقة الفرنك ، وذلك باستخدام هذه العملة الصعبة كمرجعية قياس وتقييم نقدي، هذا ما يعود على فرنسا بفائدة كبيرة ، عن طريق شراء المنتجات المغربية بالفرنك الفرنسي، والذي من شأنه أن يعزز موقف فرنسا المالي على الصعيد الدولي.[2]
هذا وقد حرصت فرنسا منذ بداية التفاوض حول اتفاقية روما المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق الأوروبية مع دول المغرب العربي منذ استقلالها.
ولا ريب في أن سياسة التعاون التي هيمنت على العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة ، احتلت حيزا مهما في نقاش واهتمام المتخصصين ، ومن المؤكد أن " التعاون " ، شكل العنصر الدائم والمستمر في

[1] - علي محافظة ، **فرنسا والوحدة العربية 1945- 2000** ، مرجع سبق ذكره ، ص 287.
[2] -نفس المرجع السابق ، ص 288.

استقرار العلاقات الفرنسية – المغاربية ، على الرغم من الظروف السياسية الحرجة التي كانت تعتريها من فترة لأخرى .

وقد ارتكزت بنية هذه العلاقات على عناصر عدة متداخلة، يتعلق الأول بالمساهمة الفرنسية من أجل تقديم العون لبلدان المنطقة، على الأقل في الفترة الأولى للاستقلال للنهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دولة جديدة. في حين يتعلق البعد الثاني بالعلاقات الاقتصادية ، وعلى رأسها المبادلات التجارية بين الطرفين ، ويتعلق البعد الآخر في الجانب الثقافي الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل كبير من خلال نشر قيمها وثقافتها ونموذجها الحضاري .

غير أن هذه العلاقات عرفت نوعا من التذبذب في خضم الأوضاع الدولية لتلك الفترة ، بالإضافة إلى محاولات دول المغرب العربي لفك رباط التبعية مع شمال المتوسط ، والتي تجلت خصوصا خلال موجات من التأميم طالت قطاعات حيوية ، كتأميم قطاع النفط الجزائري عام 1971 ، بالإضافة إلى الأزمة النفطية لسنة 1973 .

هذا بالإضافة إلى التراجع الاقتصادي الملحوظ مع انتشار أنظمة الحكم العسكرية والملكية ، حيث أحكم القطاع العام قبضته على الحياة السياسة والثقافية والاقتصادية ، فغابت الحريات العامة ، والحياة الديمقراطية ، وحرمت منطقة المغرب العربي من ديناميكية عمل القطاع الخاص المستثمر والمنتج والمنافس والموفر لفرص العمل الضرورية ، وهمشت عن حركة التجارة والاستثمار الدوليين ، فتأسست اقتصاديات وطنية ريعية محمية من المنافسة ، ومرتهنة لتقلبات أسواق المواد الأولية التي تصدرها ، مع إغفال لجميع أشكال التنمية البشرية .[1]

إذن فقد شهد عقد السبعينات والثمانينات ، جمودا في العلاقات الفرنسية – المغاربية ، اقتصر التعاون من خلاله على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية القائمة على منح بعض المعاملات التفضيلية الهامشية ، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تتجمع عوامل سياسية واقتصادية ، ذات أبعاد إستراتيجية كبرى ، ما لبثت أن شكلت حافزا لدى فرنسا لصياغة سياسة مغاربية جديدة أخذت تتبلور مع ظهور ملامح النظام العالمي الجديد ، الذي راح يرتسم مع نهاية الثمانينات من القرن العشرين .

ففي فترة ما بعد الحرب الباردة ، استعادت منطقة البحر الأبيض المتوسط أهميتها الجيواستراتيجية، وهذا ما أكد عليه الجنرال الفرنسي جورج بويس (1912 – 1998) بقوله : " يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين ، فضاءا ذا أهمية إستراتيجية ...نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق ، بينما

[1] - هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، جويلية 2008 ، ص 146 – 147 .

تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون ..."[1]

فمع زوال الخطر المباشر من الشرق، لاح في الأفق تهديد جديد من الجنوب عبر البحر الأبيض المتوسط، تمثل في الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة...الخ ، لذلك ركزت فرنسا أولوياتها الإستراتيجية جنوبا .

ففي استطلاع للرأي العام الفرنسي، وبتكليف من وزارة الدفاع الفرنسية في ماي 1991 ، أظهر أن 58 % من المواطنين الفرنسيين يعتقدون أن التهديد الرئيسي يأتي من الجنوب، خاصة مع تفاقم الأزمة الجزائرية، واعتبارها بمثابة قاعدة إرهابية تهدد أمن فرنسا .

وهذا ما دفع إلى تحول كبير في السياسة الفرنسية بشأن انتشار السلاح النووي في العالم، ففي عام 1995 وقعت فرنسا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تعود إلى عام 1968، حيث أصبحت من أهم مؤازريها.[2]

هذا بالإضافة طبعا إلى المصالح الفرنسية الاقتصادية، الثقافية، الإستراتيجية...الخ ، المتزايدة في المنطقة، لذلك كثفت فرنسا من تواجدها على كل المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية...الخ ، وذالك سواء بمفردها في إطار علاقات ثنائية مع هذه الدول، أو من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة.

إذن فقد ركزت فرنسا على الدفاع عن مصالحها في المنطقة معتمدة في ذلك على الوسائل الدبلوماسية والتنموية بالإضافة إلى مهمتها التقليدية " المهمة الحضارية ".

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران : " أقول وأكرر أن فرنسا وتونس والمغرب والجزائر، أمم بينها علاقات وطيدة بحيث ما يمس إحداها يؤثر مباشرة في الأخرى ".

أما شيراك فقال:" إن فرنسا عملت دائما على كسب علاقات صداقة في العالم بأسره ... وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها خاصة تلك التي ربطتها مع بلدان المغرب العربي والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط الذي يجعل من مصيرنا واحد ".[3]

وهذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي بقوله : " مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ، وبإدارتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وأخلاقيا وروحيا ..."[4]

---

[1] - بن صايم بو نوار، " تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط "، في : كتاب جماعي حول " الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق " ، الجزائر : الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي و مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008 ، ص 30.

[2] - J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, op . cit, p 227 .

[3] - حوار مع شيراك في حصة وجوه عالمية ، قناة العربية ، يوم الأحد 29 فيفري 2004 ، على الساعة 20:30
http://www.alarabiya.net/ProgramsOfAlArabiya.html

[4] - محمد صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد1 ، مارس 2008 ، ص 09 .

بالإضافة إلى الزيارات المتعددة للرؤساء الفرنسيين إلى دول المغرب العربي ، خاصة تلك الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السابق جاك شيراك إلى الجزائر سنة 2003 ، والتي مثلت أول زيارة رسمية لهذا البد مند استقلاله .[1]

كما أن الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي بعد وصوله مباشرة إلى الحكم سنة 2007 خص الدول المغاربية الثلاث : الجزائر ، تونس ، المغرب ، بزيارات متتالية ، مثلت أول زيارة له خارج أوروبا ، مؤكدا فيها على أولوية هذه المنطقة بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية .

إذن يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي ، بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة ، التي وردت في المطلب الأول من هذا المبحث، بكل أبعادها الجيوبوليتيكية ، الاقتصادية ، هذا بالإضافة إلى التهديدات الأمنية الآتية من هذه المنطقة ، والمنافسة الدولية المتزايدة الحدة عليها .

وفي هذا الإطار وضعت فرنسا إستراتيجية دفاعية أكثر منها هجومية في المنطقة، ترتكز أساسا على سياسة التعاون مع دول المنطقة، وذلك لضمان مصالحها المختلفة في المنطقة بكل أبعادها، وتفادي أو الحد من الأخطار الآتية منها.

وذلك لأن سياسة التعاون تبقى أحد أهم عناصر السياسة الخارجية في عصرنا هذا ، لأن التهديد باستخدام الأسلحة ، الذي كان أداة أساسية في العلاقات الدولية لعقود وقرون ، تشكل استثناءا في وقتنا هذا ، وبالتالي اعتمدت فرنسا لتحقيق أهدافها ومصالحها أكثر من أي وقت مضى على الأساليب الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية الدبلوماسية ، غير أن هذا لا يلغي وجود تدابير عسكرية أمنية كملجأ أخير .

وفي هذا السياق يقول ، جانيتي ، أحد منظري فلسفة التعاون الفرنسية ما يلي : " فمهما قمنا به ، فسياسة التعاون ستبقى أحد عناصر السياسة الخارجية ، وتزداد أهميتها ومحوريتها يوما بعد يوم ، فالتهديد باستخدام الأسلحة ، الذي كان أداة أساسية في العلاقات الدولية لقرون، يشكل استثناءا في العصر النووي، فالدول التي تريد أن تحقق أهدافها ومصالحها، أو أن تدافع وتوسع من أهدافها الإستراتيجية والإيديولوجية، عليها أن تلجأ أكثر من أي وقت مضى للأساليب الاقتصادية ، التقنية والثقافية ، خاصة مع العلم أن الثورة التكنولوجية في المواصلات قد قربت من المسافات وبين القارات مما يجعل كل سياسة خارجية سياسة كونية ".[2]

إن كل هذا يدخل في إطار بناء حلقة أساسية في الإستراتيجية العالمية الفرنسية، بصفة تمكن فرنسا من تطوير قوة عالمية، تساعد على بناء عالم متعدد الأقطاب، بكسر صلابة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - الجزائر تستقبل شيراك غدا في أول زيارة دولة لرئيس فرنسي منذ عام 1962 ، في :
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=155467&issueno=8859

[2] - Irad malkin , **la France et la méditerranée : vingt-sept siècles d'interdépendance** , New York : brill, 1990, p 156.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة

لقد ظلت منطقة المغرب العربي – كما اشرنا – مركز نفوذ فرنسي كبير ومهم ، ولتكريس هذه الهيمنة وتعزيز مصالحها بما يخدم استراتيجياتها الكبرى ، فقد سعت بعد نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق العديد من السياسات والمبادرات على مختلف الأصعدة ، وخاصة الاقتصادية منها، سواء في إطار العلاقات الثنائية ، أو بشكل جماعي تحت لواء الاتحاد الأوروبي وذلك في إطار الشراكة الاورومتوسطية ، ولكنها مع ذلك سعت لتأكيد رغبتها في الإبقاء على نفوذها بشكل انفرادي مع دول المغرب العربي .
وكان الهدف منها الدخول في علاقات متميزة مع دول المنطقة خلافا على علاقات الاستعمار أو الحماية، ثم العلاقات المتذبذبة في فترة الحرب الباردة.

كما أن المرحلة الجديدة تتميز بتغيرات كبرى شهدتها الساحة الدولية بصفة عامة والساحة المغاربية بصفة خاصة ، وذلك بتسجيل العديد من الإصلاحات خاصة على المستوى الاقتصادي ، بتبني هذه الدول للمبادئ الليبرالية من قيم اقتصادية والتحول نحو الديمقراطية والانفتاح السياسي، بالإضافة إلى أنها تعتبر أسواقا ناشئة غير قادرة على تلبية حاجيات سكانها، مما يجعلها سوق ذات آفاق مستقبلية بالنسبة للمنتجات الفرنسية في عصر العولمة ، كل هذه التطورات الحاصلة ستخدم المصالح الفرنسية بشكل كبير، والتي عرفت شركاتها الاقتصادية بنشاطاتها التجارية والاستثمارية ، تمركزا كبيرا في هذه المنطقة .
حيث يشكل عنصر المبادلات الاقتصادية ،المالية والتجارية، أحد المؤشرات الرئيسية لتحديد حجم وطبيعة العلاقات بين الدول لاسيما في ظل اتساع هامش المصالح الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، وتراجع الاعتبارات الإيديولوجية والسياسية خلال سنوات ما بعد الحرب الباردة.

وقد تم الاعتماد في هذا المبحث على الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي، والتي تدخل ضمن الإستراتيجية الفرنسية الشاملة في المغرب العربي، وذلك في المطلب الأول بعرض تحليلي إحصائي لركائز السياسة الفرنسية الثنائية ، مع كل من الجزائر ، المغرب ، وتونس ، ثم بعد ذلك التعرض في المطلب الثاني إلى دور ومكانة فرنسا في العلاقات الأوروبية المغاربية من خلال الشراكة الاورومتوسطية ، وذلك للوصول إلى تحديد أهداف الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي سواء بشكل انفرادي أو تحت لواء الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : السياسة الاقتصادية الثنائية الفرنسية مع المغرب العربي .

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أحد محاور السياسة الدولية إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف ، وتحتل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركزا مهما في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية لفرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعدادا لدخول الأسواق الأجنبية ، وتحاول فرنسا التي تعتمد على مركزية أكبر في إدارة مصالحها الاقتصادية في الخارج على تجنيد كل هياكلها الإدارية: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد والمالية ، وحتى رئاسة الجمهورية وذلك لكسب أسواق تجارية واستثمارية في الخارج .[1]

وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة ، وذلك من خلال :

1- السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي :

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة " اليورو Euro " ، فبالرغم من تبني هذه الدول لعملية التقييم المركب للعملات المحلي مقارنة مع سلات العملات الصعبة تتوسطها بقية القيمة المقارنة للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي، منذ سبعينات القرن الماضي، إلا أن الدول الثلاث تميل إلى استخدام العملة الفرنسية كمرجعية قياس وتقييم نقدي ، مما جعل من العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية ، كما أن هذه الأنساق النقدية ذات الصفة التبعية ، تعرقل من قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال للخارج .[2] كما أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة ، سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرنك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنسا الاقتصادية عالميا . بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى ، وهذا ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية ، التي فتحت شهيتها للسلع والبضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها ، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي ويحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها . إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا ، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن .

---

[1] - Marie Christine kessler, **la politique étrangère de la France acteurs et processus**, op. cit , p 275 .

[2] - شريط عابد ، " أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع 2007 ، ص 48-49.

وتتكون هذه المساعدات من نوعين : الأولى ذات صفة عمومية موجهة إما لتغطية العجز المالي في ميزانيات الدول المغاربية ، وهذا ما يسمح لتقوية التأثير السياسي الفرنسي في هذه الدول ، أو بتقديم القروض الضرورية لدعم المشاريع التنموية في هذه المنطقة ، خاصة في مجالات التربية والتعليم ، والصحة والتكوين المهني ، بالإضافة إلى شروط التحول نحو الديمقراطية وإصلاح قطاعي الإدارة والعدالة ...الخ. كما تقدم فرنسا على المستوى الثاني، قروضا تجارية ذات نسب فوائد متفاوتة تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية. والشكل التالي يوضح توزيع المساعدات الفرنسية حسب المناطق:[1]

نسبة توزيع المساعدات الفرنسية على مختلف مناطق العالم سنة 2002

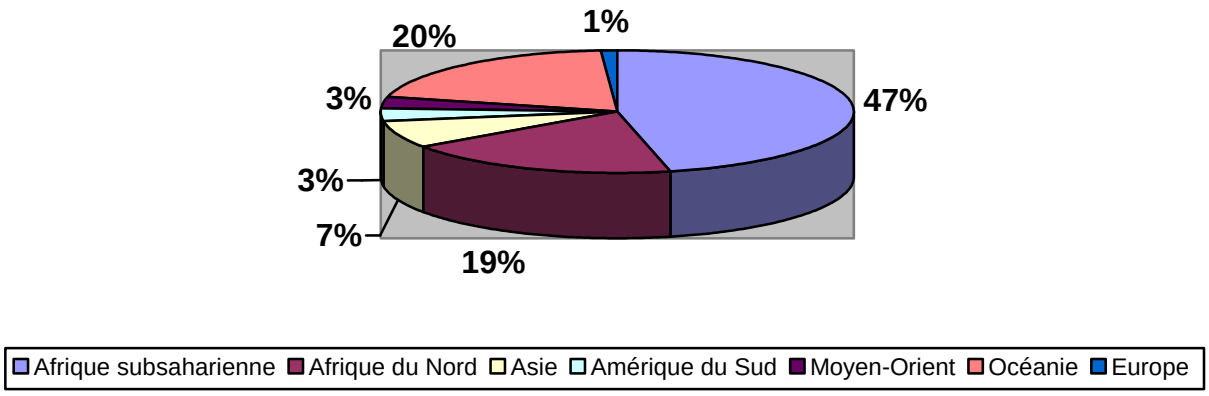

إذن تمثل المساعدة الفرنسية للمنطقة حوالي 19 % من ميزانية المساعدة الفرنسية العالمية ، هذه النسبة التي بقيت تتأرجح منذ بداية التسعينات بين 15 % و19% ، حسب الظروف والمعطيات لكل دولة ، حيث ترتبط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية ، ومدى تقدم الإصلاحات السياسية وخاصة الاقتصادية المشروطة .

فبعدما كانت الجزائر المستفيد الأكبر من الدعم المالي الفرنسي سواء العمومي أو الخاص، فإن مكانتها تراجعت لصالح المغرب، خاصة منذ أزمة التسعينات في الجزائر.[2] إذ قدرت المساعدات الفرنسية للجزائر سنة 2001، 599.5 مليون فرنك فرنسي، بينما كانت حصة المغرب 1502.4 مليون فرنك فرنسي، أما تونس فقد حضيت بـــ 596.5 مليون فرنك فرنسي . وفي سنة 2007 فقد قدرت قيمة المساعدات المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، بينما كانت حصة الجزائر 250 مليون يورو، أما تونس فقدرت حصتها ب 94 مليون يورو. إن هامشية الجزائر في السياسة المالية الخارجية الفرنسية، يبين مدى تركيز فرنسا على دعم الأنظمة السياسية الموالية لها، نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما مع الجزائر.

---

[1] - Comité d'aide au développement française, "France : coopération pour le développement " ,p112, dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Rapport_OCDE.pdf

[2] - Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001" , p 17,50,87 , dans : http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf

وقد انعكست هذه السياسة المالية سلبا على هذه الدول، حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير، قدر سنة 2008 بالنسبة للجزائر 604.14 مليون يورو ، وبالنسبة للمغرب الأقصى 1224.93 مليون يورو ، وقدر بالنسبة لتونس 924.20 مليون يورو .[1] وهذا ما زاد من تبعية هذه الدول لفرنسا، التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار هذه العلاقات غير المتكافئة ، فالدول المغاربية عليها أن توفي ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هذه الديون ، أو تعوضها مقابل ذلك بمشاريع استثمارية مباشرة ، عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهذه الدول .

2- موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي :

تعتبر دول المغرب العربي من أبرز الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا ، ويتعلق الأمر تحديدا بالدول المغاربية الثلاث : الجزائر ، تونس ، المغرب ، والتي تغطي مجتمعة نسبة 50% من المبادلات التجارية في إفريقيا . وعلى إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية، حيث تتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء والمستثمرين على السواء، في الدول الثلاثة، بنسبة تناهز الثلث في أرقام المبادلات والاستثمارات.

أ – موقعها في التجارة الخارجية الجزائرية :

تعتبر فرنسا – حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية– أول شريك تجاري للجزائر، وذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتى أيامنا هذه ، حيث تشكل العلاقات التجارية خط بياني عرف ارتفاع تدريجي منذ سنوات التسعينات ، حسب ما يوضحه الشكل التالي :[2]

المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 2008/1996 مقدرة بمليون يورو

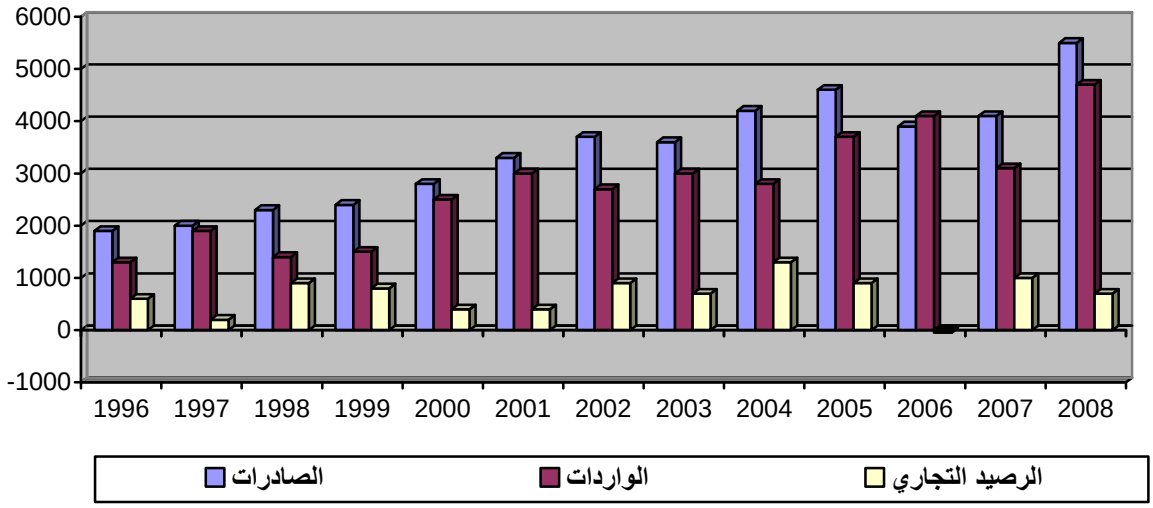

[1] - "Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008" , dans : http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf

[2]- Ambassade de France en Algérie mission économique, " Commerce bilatéral France - Algérie en 2008", dans : http://www.fia-pavillonfrance.com/pdf/me1-fiche-pays-algerie.pdf

وبذلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا، وهي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، بعد الصين وروسيا.[1]

ومن بين أهم الواردات الفرنسية للجزائر نجد القمح الصلب واللين، الحليب السكر والفواكه... السيارات، المعدات الكهربائية...الخ . حيث تعتبر فرنسا أول ممون رئيسي للجزائر عام 2008، وذلك بقيمة 6465 مليون دولار، لتكون بذلك حصتها من السوق الجزائرية بقيمة 16.51% .

وقد سجلت نفس المعطيات عام 2007 ، وذلك باحتلال فرنسا للمركز الأول كأول ممون للجزائر حيث بلغت قيمة صادراتها للجزائر 4614 مليون دولار ، بنسبة 16.75 % من سوق الصادرات الجزائرية . وقد تعزز هذا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4126 مليون دولار، بنسبة تغطية لسوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب 22.67 %، كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصدارة فرنسا في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 3543 مليون دولار بنسبة قدرها 30.6 % .[2]

وقد ظلت فرنسا محافظة على المركز الأول في قائمة ممولي الجزائر منذ سنوات التسعينات وذلك بنسبة 23.1% مابين عامي 1990 وعام 1997، وبنسبة 23.3 % عام 1999 .

أما فيما يخص الواردات، فإنها تحتل مراكز متقدمة أيضا، ففي سنة 2002 احتلت المركز الرابع بقيمة 2460 مليون دولار بنسبة قدرها 12.80%، وذلك بعد كل من ايطاليا،اسبانيا والولايات المتحدة. وفي سنة 2003 فقد احتلت المركز الثاني بقيمة 2911 مليون دولار، بنسبة 15.22%، من صادرات الجزائر،وذلك بعد ايطاليا التي تحصلت 4305 مليون دولار بنسبة 22.50%.أما في سنة2004 فقد احتلت فرنسا المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر بقيمة 3615 مليون دولار، بنسبة قدرها 11.40%، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة، وايطاليا.وفي سنة 2008 جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة 6481 مليون دولار بنسبة قدرها 8.21% من الصادرات الجزائرية ، وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر نسبة 91.38%، وبذلك تحتل مركز رابع مستورد لهذه المادة من الجزائر، بعد كل من ايطاليا واسبانيا وهولندا. فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز، حيث تغطي 24% من حاجيات فرنسا من الغاز، لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة ، وذلك بحكم افتقارها لهذه المواد ، إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.

من خلال هذه الأرقام يمكن ملاحظة الدور المتقدم لفرنسا في قائمة الشركاء التجاريين للجزائر ، كأول شريك تجاري (أول ممون وثالث زبون)، حيث سجل إجمالي المبادلات التجارية للجزائر

---

[1] -" les relations économiques franco-algérienne", dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

[2] - L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" , dans : http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles

(صادرات– واردات) مع فرنسا عام 2001، 6.47 مليار يورو ، بينما أصبح سنة 2002، 6.5 مليار يورو، غير أنها سجلت تحسنا بنسبة 5.2% سنة 2003، وذلك بمبلغ قدر بـــ 6.7 مليار يورو، بينما بلغت حصة فرنسا من السوق الجزائرية 17 % في سنة 2007 وذلك بمبلغ 705 مليار يورو .[1]

ب– موقع فرنسا في التجارة الخارجية المغربية :

تتصدر فرنسا قائمة مموني المغرب كما هو الحال بالنسبة للجزائر، فقد تراوحت نسبة تغطية فرنسا للواردات المغربية خلال الفترة 1990–1997 ما بين 22.9% و20.7% على التوالي . وقد ظلت فرنسا في عام 2002 محتفظة بالمركز الأول في قائمة الممونين، بإجمالي 2519 مليون دولار بنسبة 21.2% من مجموع الواردات المغربية. وحسب إحصائيات الواردات المغربية لعام 2003، فإن فرنسا تصدرت أيضا قائمة مموني المغرب، حيث احتلت المركز الأول عام 2003 بنسبة 20.7% من مجموع الواردات المغربية المقدرة بـــ 12.3 مليار يورو. وتعود نسبة 42.7 % من الصادرات الفرنسية للمغرب الأقصى إلى المكونات الالكترونية، المنسوجات ومنتجات الحديد والصلب، 22.2% من معدات الاتصالات وأجهزة الحاسوب وأدوات البناء ، والمحركات والمولدات الكهربائية ، والسلع الاستهلاكية . 12% من المواد الصيدلانية، 8.3% للمنتجات الزراعية، والسيارات 6.8% ، والمواد الطاقوية – خاصة البترول المكرر– بنسبة 3.8 % .

أما فيما يخص الصادرات المغربية، فإن فرنسا تعتبر أيضا أول زبون للمغرب ، ففي سنة 2000 قدرت بـــ 2.5 مليار يورو ، وذلك بنسبة 28 % من صادرات المغرب الأقصى[2] ، أما في سنة 2002 فقد كانت فرنسا الزبونة الأولى للمغرب بقيمة 2355 مليون دولار ، بنسبة قدرها 14.9 % من مجموع الصادرات المغربية ، وقد سجل نفس التوجه في قيمة الصادرات المغربية لعام 2003 ، أين احتلت فرنسا المركز الأول بنسبة 33.8%. وتتركز الصادرات المغربية لفرنسا في المنسوجات، المكونات الالكترونية والكهربائية والمنتجات الغذائية التي تمثل 80 % من مشتريات فرنسا.

والشكل التالي يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب كالتالي (مقدرة بمليون يورو) :[3]

[1] -" les relations économiques franco-algérienne" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

[2] - "les relations économiques franco-marocaine" , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc_410/france-maroc_1185/relations-economiques_3362/relations-economiques_5293.html

[3] - "Les relations économiques et financières franco-marocaines",p02, dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf

تطور المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب 2007/1998 مقدرة بمليون يورو

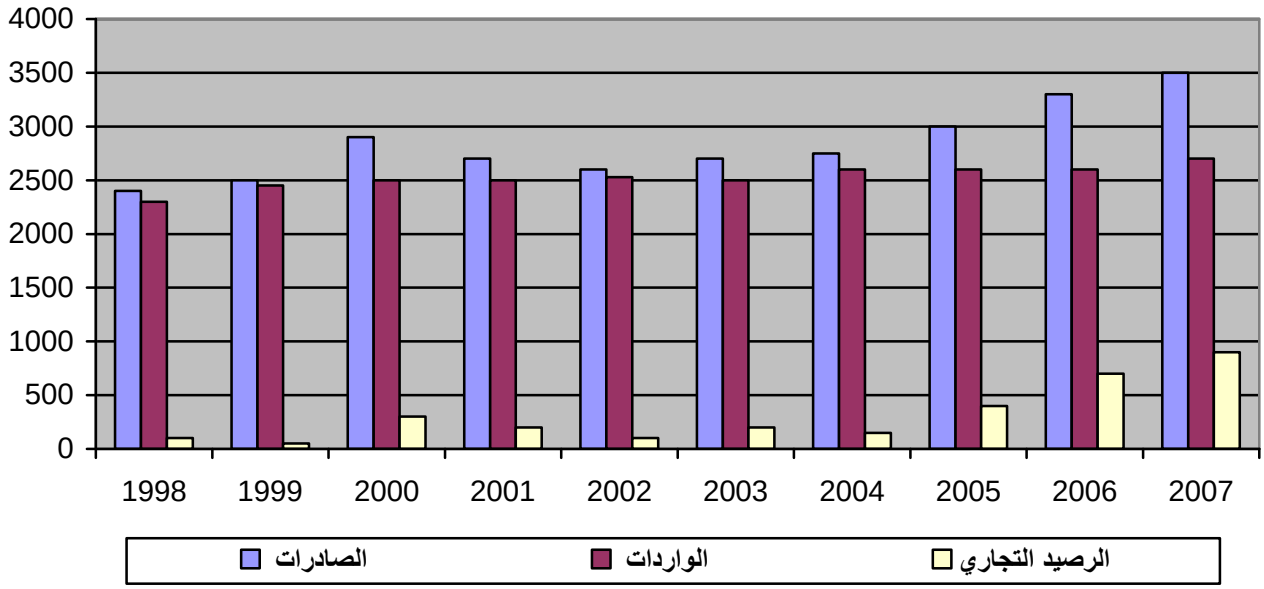

ج – موقع فرنسا في التجارة الخارجية التونسية :

تحتل فرنسا مرتبة الشريك التجاري الأول لتونس(أول زبون وممون) ، كما تصنف تونس ضمن الخمسة وعشرون دولة الأولى الشريكة لفرنسا ، حيث تحتل المرتبة 23 كزبون و 21 كمورد لفرنسا.[1]

فتحتل فرنسا المركز الأول في تموين الواردات التونسية ، وذلك منذ التسعينات بنسبة تتروح ما بين 27.9% عام 1990 و 23.8 % عام 1997 ، ليتعزز بعد ذلك مركزها سنة 1998 ببلوغها نسبة 27 % من حصة الواردات التونسية . وقد حافظت فرنسا على نفس المركز في قائمة ممولي تونس لعام 2002، بحجم صادرات بلغ 2.08 مليار يورو . وفي سنة 2003 بالرغم من تراجع الصادرات الفرنسية لتونس بنسبة 7.2 % عن عام 2002 ، إلا أنها احتفظت بالمركز الأول في قائمة ممولي تونس . إلا أنها رجعت وتحسنت سنة 2004 بنسبة تغطية تعادل 25.1 % .

كما تعتبر فرنسا الزبون الأول لتونس بنسب متفاوتة ، حيث قدرت عام 1990 بـــ 26.6 % ، أما عام 1996 فكانت 25.7 %. كما احتلت فرنسا نفس المرتبة عام 2004 بنسبة تفوق 33.1 % ، أما سنة 2008 فقد بلغت نسبة الصادرات التونسية إلى فرنسا نسبة 29.3 % .

وتشكل المعدات الكهربائية والالكترونية 28 % من المبادلات التجارية الثنائية بينهما بينما، يشكل النسيج 29 %، هذا بالإضافة إلى المواد الغذائية ، والسيارات...الخ .

والشكل التالي يبين بوضوح تطور المبادلات التجارية بين فرنسا وتونس بشكل متزايد عبر السنوات، كالتالي (مقدرة بمليون دينار):[2]

[1] -"les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php?article422

[2] - المعهد الوطني التونسي للإحصاء " النشرية الإحصائية السنوية لتونس" ، العدد 50 ، 2007 ، ص 241 ، في ، http://www.ins.nat.tn/indexar.php

المبادلات التجارية بين فرنسا وتونس 2008/1996 مقدرة بمليون دينار

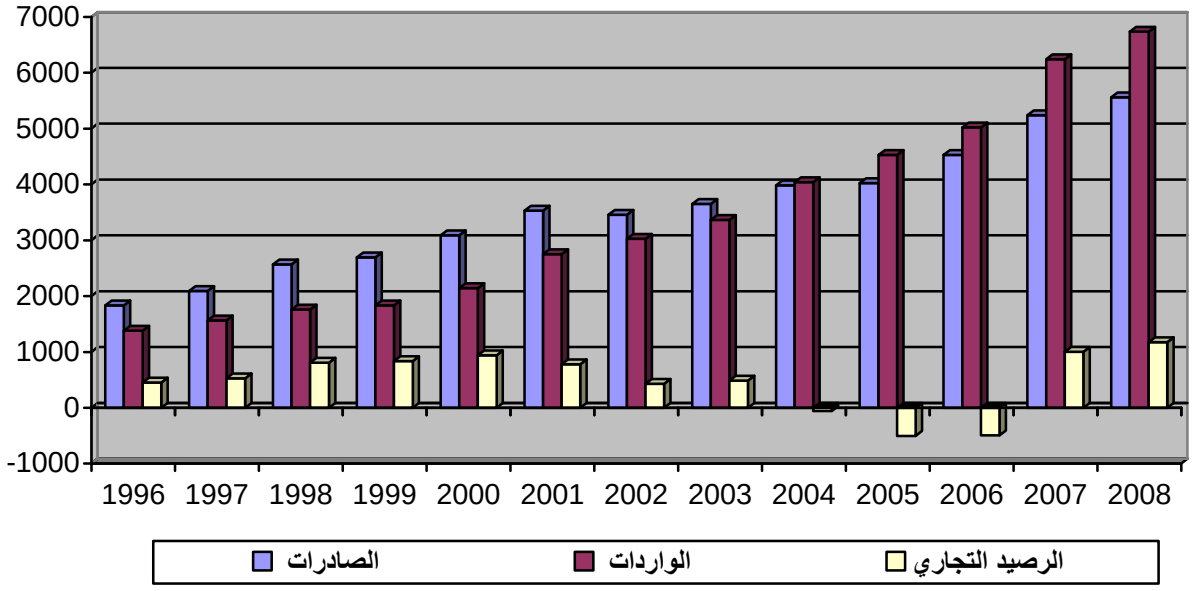

3- موقع فرنسا في الاستثمارات الأجنبية لدول المغرب العربي :

أ – الاستثمارات الفرنسية في الجزائر :

لقد شهدت حركية الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ازدهارا كبيرا، وذلك في السنوات الأولى من الألفية الجديدة – مقارنة بالدول المغاربية الأخرى – وذلك نظرا لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا بالإضافة إلى خوض الجزائر في غمار مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث تم الشروع التدريجي في وضع الإطار القانوني والتنظيمي ، لرفع كل الحواجز المفروضة في السابق على الاستثمار الأجنبي، مع أخذ التدابير اللازمة لتشجيعه .

لذلك عرفت الاستثمارات الفرنسية في الجزائر انتعاشا كبيرا منذ سنة 2001-2002 عندما بلغت قيمة 600 مليون يورو، لتشهد بعد ذلك هذه الاستثمارات نموا متزايدا ، إذ سجلت سنة 2003 ارتفاع إلى 1 مليار يورو ، لتصل سنة 2005 ، 4 مليار يورو.[1] وذلك في قطاعات النقل، الكهرباء، المحروقات، التجهيز الصناعي، البناء...الخ. وبذلك تعد فرنسا ثاني مستثمر في قطاع المحروقات في الجزائر وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأول مستثمر في باقي القطاعات الأخرى خارج المحروقات. ففي قطاع المحروقات والذي يمثل قطاع حيوي بالنسبة للجزائر كمنتج ، وبالنسبة لفرنسا كمستهلك ومستثمر، تعتبر شركة " توتال " الفرنسية المجموعة البترولية الفرنسية الوحيدة التي كانت لها وجود مباشر في الجزائر قبل عام 2000 ، فبعد تأميم مصالحها في بداية عام 1970، سجلت هذه الشركة البترولية الفرنسية عودة

[1] -"les relations économiques franco-algérienne" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top -

ملحوظة في قطاع المحروقات الجزائرية خلال السنوات الأخيرة، حيث تشارك " توتال " حاليا طبقا للعقد المبرم عام 1995 ، بنسبة 35% في حقول الغاز والسوائل بـــ " تين – فوري– تابنوقورت "، إلى جانب سونطراك 35% و ريبسول الاسبانية 30%، كما استطاعت الشركة الفرنسية توتال تسجيل خطوات استثمارية كبيرة خلال سنوات الانفراج السياسي في الجزائر، حيث وقعت مع شركة " اركو – الجزائر " في سبتمبر 1999 على عقد يسمح للشركة الفرنسية بالحصول على 40% من أسهم اقتسام إنتاج حقل " روض البغل "، ومن جهتها ظفرت شركة " اونتروبوز " الفرنسية عام 2001 بعقد قيمته 89 مليون دولار لتطوير إنتاج حقل " منزل الجنات – شمال ".[1]

وفي أكتوبر 2001 أبرمت اتفاقية بين شركة سونطراك الجزائرية والشركة الفرنسية توتال ، وذلك للحصول على اكتشافات جديدة في مجال المحروقات في الصحراء الجزائرية .

أما في سنوات ما بين 1993 – 1995 فقد تم إحصاء عدد المشاريع الفرنسية في قطاع البترول بـــ 18 مشروع أي بنسبة 23 % من السوق الجزائرية بمبلغ قدره 971.6 مليون دج . أما الفترة ما بين 2002– 2008 فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بصفة عامة 121 ، بقيمة 39376 مليون دج .[2]

أما خارج قطاع المحروقات ، فيعد قطاع السيارات قطاع جد حيوي بالنسبة للاستثمارات الفرنسية في الجزائر، حيث يعد الاستثمار في قطاع السيارات في منطقة المغرب العربي عموما نشاط مهم في الاقتصاد الفرنسي، والذي تنامى بصورة متزايدة في السنوات القليلة الماضية، ومتوقع أن تزداد في السنوات المقبلة، خاصة بسبب زيادة الطلب على السيارات الجديدة من طرف الطبقة الوسطى في كل من تونس ، الجزائر والمغرب .[3]

فمع نهاية التسعينات، حيث عرف الاقتصاد الجزائري انتعاش كبير بعد سنة 2000 ، إذ شهدت الساحة الجزائرية عددا متزايدا من الموزعين والمستوردين ، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة ، بالإضافة إلى تطبيق سياسة البيع بالتقسيط ، وذلك بالإقراض من البنوك لشراء السيارات ، بالإضافة إلى منع إدخال السيارات القديمة إلى الجزائر ، وهذا ما زاد من نسبة الطلب على السيارات الجديدة ، كما يوضحه الشكل التالي :[4]

---

[1] - amor khelif , " la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique " , **NAQD , revue d'études et de critique sociale** , Alger : centre national du livre n 12 , printemps - été 1999 , p 166, 186 .

[2] - Agence nationale algérienne pour développer les investissements, "évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008" , dans : http://www.andi.dz/?fc=b_declare

[3] -" l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur", p 06 , dans : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf

[4] - Ibid , p 46 .

تطور عدد السيارات الجديدة في الجزائر 2004/1990

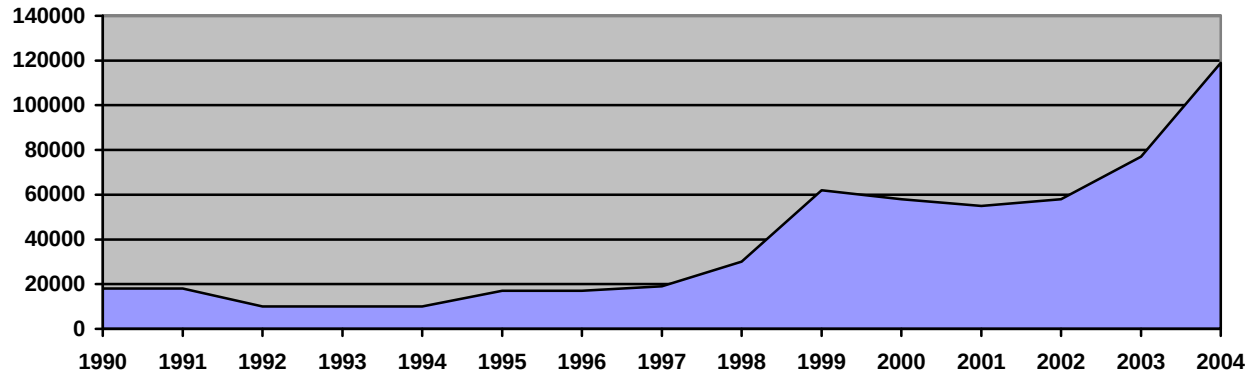

فعلى الرغم من وجود حوالي 30 ماركة مختلفة من السيارات، إلا أن السيارات الفرنسية تستحوذ على 70% من سوق السيارات في الجزائر، حيث تغطي واردات الجزائر من هذه السيارات 24% من إجمالي الصادرات الفرنسية للجزائر،[1]والتي تمتلكها الشركات الفرنسية رونو وبيجو سيتروان .

فشركة رونو ممثلة في الجزائر بشركة ممولة 100% من طرف الشركة الأم بفرنسا ، وقد أنشئت هذه الشركة في الجزائر سنة 1997 . حيث باعت شركة رونو 22098 سيارة جديدة بالإضافة إلى 24508 من سيارة داسيا ، وبهذا أصبحت رونو في 2004 أول ممون للجزائر، آخذة بذلك مكان بيجو التي تربعت على العرش منذ استقلال الجزائر. فمنذ سنة 2003 إلى 2004 بلغت نسبة زيادة المبيعات 74%، وفي الفترة الممتدة بين 2000 و2004 عرفت نسبة الزيادة 164%.

هذا بالإضافة إلى استثماراتها في قطاع غيار والمعدات الكهربائية للسيارات في الجزائر .

أما شركة بيجو فهي ممثلة في الجزائر من خلال شركة فرعية ممولة 100% من قبل الشركة المصنعة الأم، وذلك سنة 1992، لكنها عملت من قبل مع شركة محلية بصفة مستورد فقط، وتتكون بيجو في الجزائر من 31 وكالة، وهي لا تصنع السيارات أو تركبها وإنما تستوردها جاهزة وتبيعها.

حيث لطالما كانت بيجو الرائدة في السوق الجزائرية بنسبة 25% منها، حتى عام 2004 عندما بلغت حصة شركة رونو الفرنسية 20% ، بينما بلغت حصة بيجو 19% من السوق الجزائرية .[2]

وفي الوقت الحالي هناك العديد من المشاورات والمفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري حول إمكانية تركيب السيارات مباشرة في الجزائر .

كما تستثمر فرنسا في قطاع التغذية بمبلغ91 مليون يورو ، لتصل بذلك إلى أكثر من 60 % من الاستثمارات الفرنسية ، كما يمثل قطاع إنتاج الأدوية مليون يورو فقط ، وبالتالي تعتبر فرنسا ثاني أكبر مستثمر أجنبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية .[3]

---

[1] - Ibid , p 11.
[2] -Ibid , p 26 .
[3] -" les relations économiques franco-algérienne" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top

ب – الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى :

في دراستنا عن الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب في المغرب الأقصى، وجدنا هيمنة العاصمة الفرنسية عليها حيث تحتل المركز الأول. فبين عامي 1991–1998 ، مثل الاستثمار المباشر الفرنسي 26.1% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المغرب.[1] وعلى مدى الفترة 2001 – 2007 والاستثمارات الفرنسية في المغرب تنمو بمعدل 1.18 مليون يورو في السنة ، لتمثل 56.7% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المغرب. وبهذا احتل المغرب المركز 18 سنة 2005، في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات الفرنسية في العالم، متقدما على تونس التي تحتل المرتبة 41 والجزائر المرتبة 50. فيوجد في المغرب 500 فرع للشركات الفرنسية بحيث تشغل مالا يقل عن 75000 عامل ، ويتعلق الأمر، بشركات: توتال، فيفندي اونيفيرسيل، فرانس تليكوم، سويز، رونو، الكاتيل، الستوم، سوسييتي جينيرال ، بي ان بي باريبا، وغيرها من الشركات الفرنسية التي يعود تواجدها بالسوق المغربية إلى عقود طويلة .[2] وتتبع الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى منطق طلبات السوق المغربية ، وذلك في كل من المواد الغذائية ، مخابر الأدوية، البنوك ، التأمين ، البيئة ، الطاقة ، السياحة ، الاتصالات ، مواد البناء ، بمعنى منطق الإنتاج من أجل التصدير ، وخاصة في الفواكه والخضروات والمعدات الكهربائية والالكترونية ، تركيب السيارات ، وكذلك في مجال النسيج أو الملابس . والمخطط التالي يبين هيمنة الاستثمارات الفرنسية في المغرب الأقصى مقارنة مع العدد الإجمالي للاستثمارات الأجنبية فيه كالتالي:[3]

الاستثمارات الفرنسية في المغرب الاقصى 2007/1998

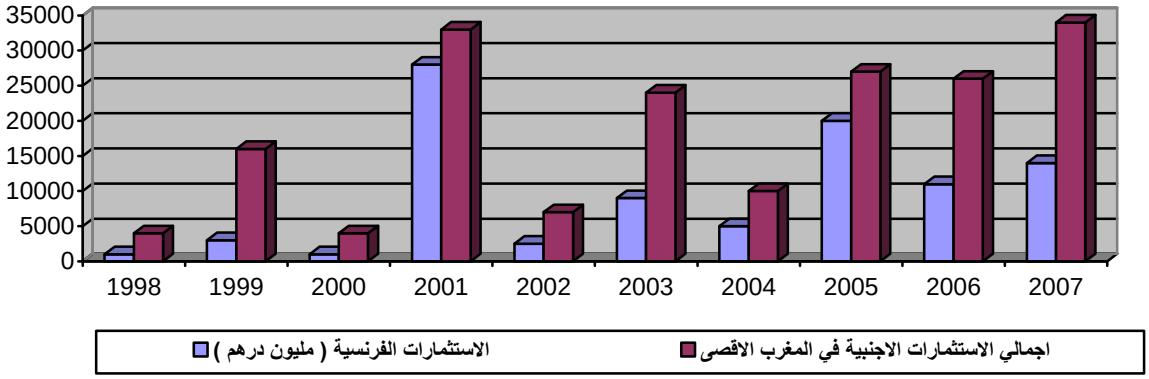

ويعتبر الاستثمار في قطاع السيارات من القطاعات الحيوية بالنسبة لفرنسا في المغرب الأقصى، سواء في مجال البيع أو في مجال تركيب السيارات في المغرب وتصديرها .

[1] - said toufik , " multinationalisation et efficience productive dans l'industrie marocaine " , communication au Colloque "économie méditerranée monde arabe ", 20-21 septembre 2002 , Sousse la Tunisie, p 7-8.dans : http://web.univ-pau.fr/RECHERCHE/GDRI-EMMA/activites/Coll-com/423/Toufik.pdf

[2] - les relations économiques franco-marocaine , dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf

[3] - Les relations économiques et financières franco-marocaines",p03, dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf

حيث حصلت شركة رونو الفرنسية، الممثلة في المغرب الأقصى تحت اسم "رونو المغرب" على المرتبة الأولى في المغرب سنة 2004 ، من حيث رقم مبيعات السيارات الجديدة بقيمة 19.9% من إجمالي المبيعات ، وذلك بزيادة قدرها 34.8% عن سنة 2003 . غير أنها انتهجت إستراتيجية جديدة ، فبدلا من استيراد السيارات من فرنسا ، اتجهت استثماراتها نحو تركيب السيارات في المغرب من نوع Logan ، وذلك بأسعار منخفضة مقارنة مع استيرادها جاهزة من فرنسا ، رغبة منها في اكتساح السوق المغاربية بصفة عامة ، هذه السوق التي تلعب فيها الأسعار دورا هاما في توجيه الزبائن نحو ماركات معينة . ففي جويلية 2003 وقعت رونو بروتوكول اتفاقية تركيب السيارات في المغرب، مع الشركة المغربية لصناعة السيارات somaca، وذلك بقيمة 330 مليون درهم لـــ رونو و55 مليون درهم لـــ somaca .

كما احتلت شركة بيجو الفرنسية المرتبة الثانية بعد رونو بنسبة 19.4 % من نسبة مبيعات السيارات في سنة 2004 . والشكل التالي يبين زيادة الطلب على السيارات الجديدة في المغرب كالتالي :[1]

تطور عدد السيارات الجديدة في المغرب 2004/1990

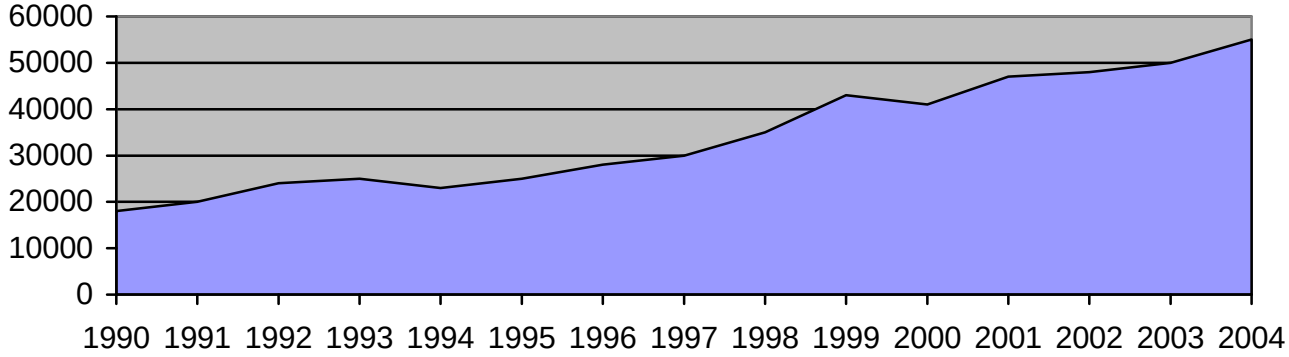

كما تركب السيارات من نوع بيجو أيضا بالتعاقد مع شركة somaca المغربية ، برأس مال قدره 20% لـــ somaca و80% لـــ بيجو . وهذا ما يعتبر مشروعا جد إيجابي بالنسبة لفرنسا ، نظرا للتكاليف القليلة التي يستلزمها تركيب السيارات في المغرب، بالإضافة إلى أنها معفاة من الضرائب الضخمة التي تفرض عليها عندما تدخل السيارات جاهزة من فرنسا إلى السوق المغربية . حيث قررت إنتاج 30000 سيارة سنويا 15000 منها موجهة للتصدير، ليس للمنطقة المغاربية فقط ، وإنما لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الإفريقية، مع العلم أن قدرة إنتاج somaca النهائية يمكن أن تصل إلى 66000 سيارة سنويا .[2]

ج – الاستثمارات الفرنسية في تونس :

تعد فرنسا من البلدان المستثمرين الأوائل في تونس، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 1992–2007، تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة 10.4% من تدفقات الاستثمارات الفرنسية في تونس، وذلك بعد كل من

[1] -" l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur",op.cit, p 46 .
[2] - Ibid, p 31.

الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا، ولكن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الصناعية في تونس، فمع نهاية 2007 بلغ عدد الشركات الفرنسية في تونس 1200 شركة .[1]

فقد بلغ حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في تونس 73.5 مليون يورو عام 2004 ، مسجلة بذلك زيادة بنسبة +33 % عن عام 2003 ، الذي قدرت فيه الاستثمارات الفرنسية بتونس بقيمة 55.1 مليون يورو . أما في سنة 2008 فقد حققت قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس طفرة كبيرة بتحقيقها لمبلغ 312 مليون يورو مقابل 92 مليون يورو سنة 2007 ، وهذا ما جعلها في مقدمة المستثمرين الأجانب في تونس وذلك بعد بريطانيا بقيمة 599 مليون يورو .[2]

وعلى الرغم من هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية في قطاع الاستثمار في تونس ، إلا أن الساحة التونسية تشهد تواجد ماركات تجارية فرنسية كبيرة وفي كل المجالات ، نذكر منها : في قطاع الملابس نجد : Lacoste – devanlay , Chantelle , rouleau- Guichard , etc.….

في قطاع المالية والبنوك نجد: société générale , BNP Paribas, caisses d'épargne .

في مجال التأمين groupama، في مجال النفط TOTAL، في قطاع المواد الغذائية Danone, Castel، في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Alcatel, Bull ، وفي التجارة نجد كل من carrefour وgroupe casino، في قطاع السياحة نجد كل من: Accor, Fram, Club Med.[3]

والجدول التالي يوضح قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس ، حسب القطاعات الاستثمارية:

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الاستثمارات الفرنسية (مليون يورو)	106	132	55	86	60	92	92	312.2
قطاع الصناعة	57.8	36.1	76.2	75.9	84.4	73.5	76	89.8
قطاع الزراعة	2.7	0.5	1.4	1	0	5.9	1.6	3.8
قطاع السياحة	16	2.8	11.3	7	8.1	1.6	1.9	1.2
قطاع الخدمات	5.8	60.7	11.1	16.1	7.5	11	3.7	187.8
قطاع الطاقة	17.7	0	0	0	0	7.9	16.8	29.6

كخلاصة نصل إليها هي أن فرنسا هي المستفيد الأول من العلاقات التجارية مع دول المغرب العربي الثلاث ، وذلك باعتبارها أسواق استهلاكية لمنتجاتها ، بالإضافة إلى اعتمادها على استيراد المواد الأولية منها خاصة المواد الطاقوية والمواد الأولية الطبيعية الأخرى التي تزخر بها منطقة المغرب العربي، والدليل على ذلك أن الميزان التجاري غالبا يكون موجب لصالح فرنسا على حساب هذه الدول ، مما يزيد من غنى فرنسا وتبعية الدول المغاربية لها .

---

[1] -"IDE en Tunisie et présence française en 2008, p 03",dans: http://www.dgtpe.fr/se/tunisie/documents_new.asp?V=5_PDF

[2] - Ambassade de France en Tunisie mission économique, "fiche signalétique de la Tunisie" , p 03 . http://www.upe13.com/docViewer.aspx?id=4552

[3] -" IDE en Tunisie et présence française en 2008" , op.cit, p 03 .

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجماعية الفرنسية مع المغرب العربي.

لقد تميزت مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بانتهاج فرنسا لإستراتيجية تندرج أكثر ضمن البعد الأوروبي، حيث عملت على تشجيع التوجه الأوروبي نحو الجنوب المتوسطي – وخاصة المغرب العربي – ، على غرار السياسة الشرقية التي انتهجتها أوروبا تجاه دول شرق أوروبا بعد انهيار جدار برلين .[1] وكان لعدة عوامل الأثر في تشجيع هذا التوجه الاستراتيجي الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية ، والتي نجد من أهمها :

– يشكل البعد الأوروبي بالنسبة لفرنسا بديلا استراتيجيا للإطار التقليدي من العلاقات الثنائية ، التي وجدت فرنسا صعوبات في إدارتها مع الدول المغاربية، بسبب الإرث التاريخي من جهة لاسيما الجزائر والصعوبات التي وجدتها فرنسا لتحقيق التوازن بين الدول المغاربية ذاتها من جهة أخرى.[2]

– كما عمدت الدبلوماسية الفرنسية إلى إضفاء الإطار الأوروبي على سياستها المغاربية، بإقحام أطراف أوروبية أخرى جديدة في فضاء مشترك يغطي عجزها من حيث وسائل الانتشار الاقتصادي ، الدبلوماسي والاستراتيجي العسكري عبر منطقة نفوذها التقليدية .

– كما أن هذه السياسة تسمح لها في نفس الوقت بالاستفادة من أداء دور المراقبة والاقتراح وصناعة القرار الجماعي الأوروبي ، واحتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها في المغرب العربي، والرهان على تصدر الريادة الأوروبية والانفرادية في منطقة المغرب العربي ، أو حتى على مستوى قرارات الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وذلك في اتجاه خدمة أهدافها الإستراتيجية .[3]

– سعي فرنسا لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تتمتع بوسائل انتشار اقتصادية وإستراتيجية أكثر قوة وفعالية ، وذلك عن طريق وضع هيئات وآليات عديدة لتفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، ولكن مع بذل كل جهودها لتكون قائمة على التصور الفرنسي الذي يخدم الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي وعالميا .

رغم فشل بعض المحاولات الفرنسية وتعثر بعضها الآخر، تواصلت الدبلوماسية الفرنسية المتوسطية ، وذلك منذ قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكذلك مع تعاقب رؤساء الجمهورية الفرنسية من شارل ديجول ووصولا إلى نيكولا ساركوزي .

وسوف نركز دراستنا على الشراكة الاوروالمتوسطية التي يشكل بلدان المغرب العربي شركاء رئيسيين في المنطقة المتوسطية ككل بالنسبة للاتحاد الأوروبي .

---

[1] - hayete cherigui , **la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership** , paris : éditions l'harmattan , 1997 , p 215-216 .

[2] - Victor manceron , " la nouvelle politique arabe de jacques Chirac ou l'art du paradoxe " , **relations internationales et stratégiques** , paris : dalloz , N25 , printemps 1997 , p 116 .

[3] - Remy leveau , " la France,l'Europe et la méditerranée un espace à construire ", **politique étrangère** , paris : l'institut français des relations internationales (ifri), 4/2002 , hiver 2002, p 1024.

حتى نفهم بشكل جيد أهداف وخلفيات مشروع الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، ودول المغرب العربي ودور فرنسا من خلاله، لابد من الرجوع إلى تاريخ العلاقات بين السوق الأوروبية المشتركة وحوض المتوسط بصفة عامة والدول المغاربية بصفة خاصة ، فقد عمدت فرنسا مند بداية التفاوض حول اتفاقية روما 1957 المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة ، على إعطاء مكانة متميزة لعلاقات السوق مع تونس والمغرب اللتين تحصلتا على استقلالهما سنة 1956 ، أما الجزائر فكانت بحكم وضعها القانوني والدستوري كمقاطعة فرنسية ، ضمن مجال اختصاص اتفاقية روما ، مما يمكنها من الاستفادة من الامتيازات التجارية والجمركية المقدمة في إطار البناء الإقليمي الجديد.

وقد عرفت هذه العلاقات الاورومغاربية ، التي كانت وظيفيا ضعيفة في العشرية الأولى من حياة السوق الأوروبية ، تحولا نوعيا في سنة 1969 عندما عقدت اتفاقية التجارة التفضيلية لمدة 5 سنوات.[1] وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية ، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة سنة 1972 ، لتشمل بذلك كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر المتوسط . ويعد حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة تجارية ، لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع وإقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية وتخفيض حقوق الجمارك ، تتراوح بين 20% و80% وهذا تبعا لطبيعة المنتوج ، بالإضافة إلى التعاون في مجال اليد العاملة ، فبسبب العدد المرتفع من المهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في دول المجموعة الأوروبية ، الاتفاقيات تقترح إجراءات خاصة يفترض أن تضمن لهؤلاء العمال شروط العمل الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوروبيين . أما فيما يتعلق بالجانب المالي فتقترح البروتوكولات المالية منح المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات ، وتأتي هذه المبالغ من ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار .

وقد تم توقيع اتفاقية السياسة المتوسطية الشاملة مع دول المغرب العربي على التوالي : تونس في 25 افريل 1976 ، الجزائر في 26 افريل 1976 ، المغرب في 27 افريل 1976 .[2]

ونظرا لعدم فعالية السياسة المتوسطية الشاملة بدأت المجموعة الأوروبية بين 1988 و1990 في تجديد سياستها المتوسطية ، وذلك بهدف تمتين الروابط مع الدول المتوسطية ، وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع ، عامين بعدها تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عملي عرف باسم السياسة المتوسطية المجددة لمدة 5 سنوات 1992 – 1996.

ونتيجة لذلك تعمقت نسبة الارتباط مع فرنسا والسوق الأوروبية معا ، بفعل هذا التفاعل التعاقدي المحفز ، إذ بلغت نسبة المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ودول المغرب العربي حدودا قياسية

---

[1] - مصطفى بخوش ، **حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** ، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

[2] - نادية محمود مصطفى ، **أوروبا والوطن العربي** ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص 215 .

مقارنة مع الحجم الكلي لمبادلاتها الخارجية ، تشكل فرنسا منها النسبة الأكبر حسب ما يوضحه الجدول التالي :[1]

نسب المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ودول المغرب العربي سنة 1990 (%)

البلد	الجزائر		المغرب		تونس	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السوق الأوروبية المشتركة	76.19	60.72	57.80	53.30	76.70	68.70
فرنسا	17.30	23.10	29.30	24.40	26.60	28
ايطاليا	20.5	12.30	01.90	06.20	21.20	12
اسبانيا	06.10	06.20	08.30	08.70	02.60	03.10

ويظهر جليا هنا التفاعل الأوروبي المغاربي في مرحلة ما قبل معاهدة ماستريخيت، كان نفعيا وماليا بالأساس على خلاف فلسفة الانتشار والتعامل الجواري للاتحاد الأوروبي بعد عام 1992، وهو ما يفسر أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المجددة ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقة ، خاصة بعد معاهدة ماستريخت وقيام الاتحاد الأوروبي .

وذلك نتيجة ظهور معطيات جديدة في حوض البحر المتوسط، وخاصة منطقة المغرب العربي، كما وسبق الإشارة إليها في المبحث الأول من هذا الفصل.

فقد طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من سنة 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع بلدان المتوسط ، يتمثل فيما يعرف " بالشراكة الأوروبية المتوسطية " ، معبرا عنها بما يسمى بمؤتمر برشلونة .

وفي البداية يجب أن نشير إلى أن المفهوم المطروح للشراكة، هو مفهوم أوروبي بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا ينتج بعد اتفاق مختلف الأطر عليه ، فالمشروع الأوروبي المتوسطي هو مشروع أوروبي بالأساس " يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانه المتوسطيين " .

فقد تضمنت المقترحات الأوروبية التي طرحت في قمة " آسن" للاتحاد الأوروبي، عقد إجتماع وزاري مع دول حوض البحر المتوسط ، لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما أصبحت فرنسا رئيسة للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 1995 زاد الاهتمام أكثر لفكرة عقد هذا الاجتماع والذي تم تحديد موعد له في نهاية نفس العام وذلك في 27 و28 نوفمبر 1995.[2] وقد قامت فرنسا واللجنة الأوروبية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوروبي المتوسطي ، والتي سميت آنذاك بالوثيقة الموحدة .[3]

---

[1] - عبد الحميد براهيمي ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 389.

[2] - مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، **مجلة شؤون عربية** ،مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 88 ، 1996 ، ص 176 .

[3] - Stephen c. calleya , **evaluating Euro-Mediterranean relations** , first published, London :Routledge, 2005 , p 23 .

وقد وافقت الدول المتوسطية وخاصة العربية على حضور مؤتمر برشلونة ، لأنها كانت تبحث عن سند دولي جديد بعد غياب المظلة السوفيتية التي كانت تدعمها .

وعلى إثرها اجتمع وزراء خارجية 15 دولة من الاتحاد الأوروبي*، و12 دولة من جنوب المتوسط** ، توج بـــ " إعلان برشلونة " الذي شدد على تحقيق " هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط " . ويؤكد إعلان برشلونة على ضرورة إقامة شراكة تفتح المجال أمام " تعاون شامل وتضامني "، في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي، الذي ظل يشكل الإطار المؤسسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر، كما هو الحال بالنسبة لبلدان المغرب العربي.

وبالتالي فقد كان إعلان برشلونة بمثابة نقلة نوعية في العلاقات الاورومتوسطية ، حيث تم التحول من علاقات التعاون إلى علاقات الشراكة أو المشاركة . فيفترض أن الدول المتوسطية غير الأوروبية في إطار علاقات التعاون كانت تحتل موقع المتلقي للمساعدات ، والذي لا يملك في العادة تغيير قواعد منحها، على عكس الشراكة التي تجري في إطار تعاقدي وآلية تفاوض- الاساس الحقيقي للشراكة ولكن العكس هو المعمول به في الشراكة الاورومتوسطية – ، كما جاء إعلان برشلونة بإطار قانوني ومؤسسي عام يحكم عملية الشراكة ، وحولها من علاقة اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن أيضا السياسة والأمن والثقافة والاجتماع .[1]

إن وثيقة برشلونة 28/ 11/ 1995 ، وضعت مبادئ معيارية وتوجيهية للشراكة الاورورمتوسطية كما يظهر في ديباجة البيان الختامي للمؤتمر : " إن المشاركون في المؤتمر الاورومتوسطي في برشلونة يوافقون على إقامة شراكة عامة عبر حوار سياسي معزز ومنتظم ، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي... والتركيز على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية ".[2]

ويتضمن إعلان برشلونة ثلاثة محاور أساسية هي :

1- الشراكة السياسية والأمنية : وضع مجال مشترك للسلم والاستقرار، ويؤكد هذا الإطار على احترام المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، التسامح الديني والثقافي .[3]

2- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية : تطوير الموارد البشرية ، تشجيع المفاهيم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية .

---

* دول الاتحاد الأوروبي هي : فرنسا ، بريطانيا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، بلجيكا، دانمرك، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، لكسمبورغ، النمسا، فلندا، السويد، هولندا.

** دول جنوب المتوسط هي : الجزائر ،المغرب،تونس،مصر،لبنان،سوريا،السلطة الفلسطينية،تركيا،إسرائيل،مالطا،قبرص،اليونان .

[1] - حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص 494 .

[2] - علي الكنز ، **المشروع الاورومتوسطي بين الواقع والخيال** ، في: العلاقات العربية الأوروبية قراءة نقدية لسمير أمين وآخرون ، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص 19 .

[3] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الاورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة ، لبنان** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، 2002 ، ص 78 .

3- الشراكة الاقتصادية والمالية : إقامة منطقة للرفاهية المشتركة وهو محور الدراسة في هذا المطلب ، والذي يراهن محوريا على مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر اورومتوسطية في آفاق 2010 ، تضم حوالي 40 بلدا و 800 مليون مستهلك .

ويتطلب مشروع إقامة منطقة للتبادل الحر في آجال 2010 ، التزام الشركاء الاورومتوسطيين المعنيين بالخطوات التالية :

- الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ، على مبادلات المواد المصنعة وذلك وفق رزنامة تفاوضية بين الشركاء في إطار متعدد الأطراف ، وكذا وفق احترام إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية . [1]

- التحرير التدريجي لتجارة المنتوجات الزراعية من خلال احترام الإطار التفضيلي والمتبادل لتنقل السلع بين الدول المعنية .

- التحرير التدريجي للمبادلات في مجال الخدمات طبقا لنصوص والتزامات " الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ".

- انتهاج إجراءات مناسبة في مجال قواعد " الأصلية " ، والشهادة وحماية حقوق الملكية الثقافية والصناعية والمنافسة .

- مواصلة تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاديات المنطقة مع مراعاة حاجيات ومستوى تنمية دول المنطقة .

- إعطاء الأولوية في مسار الإصلاحات الاقتصادية ، لتطوير القطاع الخاص ورفع مستوى القطاع المنتج ووضع إطار تشريعي وتنظيمي مناسب لمتطلبات اقتصاد السوق .

- العمل على التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الاجتماعية لمسار الإصلاحات الاقتصادية بتشجيع برامج دعم لفائدة الفئات المعوزة .

- تطوير وترقية ميكانزمات نقل التكنولوجيا بين دول المنطقة الاورومتوسطية .

بالإضافة إلى تعاون مالي مبني على المساعدات المالية ، التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطية، في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح التعاون التجاري والاقتصادي ، الإقليميين، وذلك عبر برنامج ميدا ،[2] إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأوروبي المباشر في هذه الدول .

وتترجم الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من بلدان المغرب العربي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في جويلية 1995 ، ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، متبوعة بالمغرب

---

[1] - **التقرير الاستراتيجي العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1996 ، ص 77-78 .

[2] - Stephen c. calleya , **evaluating Euro-Mediterranean relations** , op cit , pp 86-87.

الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ، حيث دخل حيز التنفيذ في 01 مراس 2000 ،[1] وكانت الجزائر آخر دولة من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث تم التوقيع الرسمي في 22 افريل 2002 ، بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة ، وقد دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 .

ونظرا لخصوصية شراكة كل دولة مغاربية مع الاتحاد الأوروبي ، سوف نتناول كل واحدة على حدا .

1- اتفاقية الشراكة الاوروتونسية :

كانت تونس السباقة في عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ تم إمضاؤه في جويلية 1995 ، ودخل حيز التنفيذ في مارس 1998 ، ذلك نظرا لتوجه تونس نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات منذ الثمانينات ، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس ، لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج ، تمهيدا لإنشاء منطقة التجارة الحرة ، وقد حددت لها مرحلة انتقالية بـــ 12 سنة ابتداءا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتتماشى حرية حركة السلع مع المبادئ التي أقرتها اتفاقية الغات GATT لسنة 1994 ، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية .[2]

وبذلك تم في المجال الاقتصادي الاتفاق على ما يلي :[3]

- عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية ، ولكن السير قدما نحو تحريرها تدريجيا بحلول عام 2000 .
- إعفاء مطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20% إلى 80% للمنتجات الزراعية التونسية الأخرى.
- تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية، من منتجات تجهيز ومواد صناعية بصفة تدريجية، إلى غاية سنة 2010 حيث تحرر نهائيا.
- إعفاء جل المنتجات التونسية الموجهة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار احترام الحصص المحددة.
- تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي- تونسي، يقدم خدماته للشركات الخاصة التي ترغب في رفع مستوى أدائها.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ولترويج المنتجات التونسية في السوق العالمي .

---

[1] - علي الحاج ، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] - desrues Thierry , " la partenariat Euro- Méditerranéen ? une approche illustrée par les cas marocain et tunisien " , **Hérodote** , paris : édition la découverte , n 94 , 3eme trimestre , 1999 , p 98 .

[3] - Slim Laghmani ," Le partenariat Euro- Méditerranéen et la Tunisie" , p 28-29 , dans : http://www.isgi.cnr.it/stat/pubblicazioni/sustainable/025.pdf

وبهذا يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لتونس، حيث أن معظم المبادلات التجارية تحتل الصدارة مع الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا. حيث قدرت الصادرات الأوروبية إلى تونس سنة 2008 بـــ 909 مليار يورو ، كما قدرت الواردات بقيمة 9.5 مليار يورو .[1] ويمكن الوقوف على حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي وتونس وموقع فرنسا منها من خلال الجدول التالي: [2]

	الصادرات إلى تونس (مليون دينار)		الواردات من تونس (مليون دينار)	
	الاتحاد الأوروبي	فرنسا	الاتحاد الأوروبي	فرنسا
2000	78 868,4	29 438,9(مرتبة1)	61 506,2	26 392,1(مرتبة1)
2001	81 348,5	31 231,8(مرتبة1)	61 839,7	27 157,8(مرتبة1)
2000	84 921,2	55 845,0(مرتبة1)	66 455,2	26 760,9(مرتبة1)
2003	10 008.6	3 658.1(مرتبة1)	8 343.4	3 365.5(مرتبة1)
2004	11 274.5	3 983.4(مرتبة1)	10 185.7	4 041.9(مرتبة1)
2005	11 970.1	4 023.0(مرتبة1)	11 052.2	4 525.1(مرتبة1)
2006	12 969.0	4 525.9(مرتبة1)	12 006.6	5 020.7(مرتبة1)
2007	15 867.1	5 226.9(مرتبة1)	15 386.7	6 239.2(مرتبة1)

والشكل التالي يبين هيمنة الاتحاد الأوروبي على المبادلات التجارية التونسية كالتالي :

المبادلات التجارية التونسية مع مختلف مناطق العالم سنة 2007

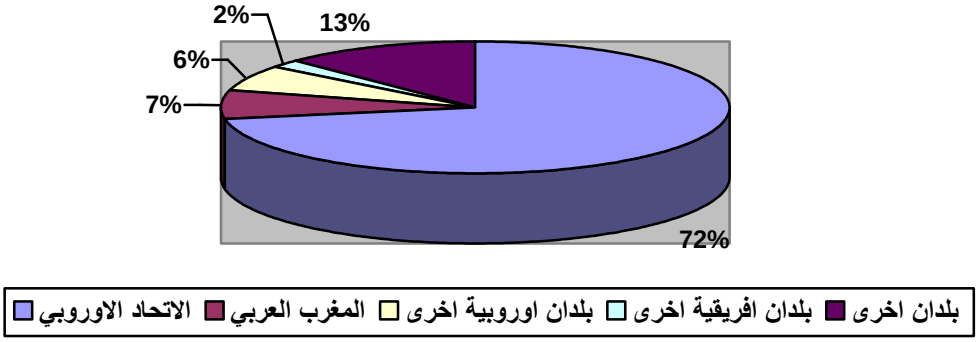

إذن فالاتحاد الأوروبي يستأثر بحجم وافر من المبادلات التجارية مع تونس مقارنة بدول ومناطق العالم المختلفة ، كما أن الحجم الكبير من المبادلات التونسية الأوروبية هي من نصيب فرنسا ، مما يبين الدور المركزي لها حتى في إطار العلاقات الاوروتونسية .

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي في تونس ، فخلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2000 ، وهي الفترة التي دخلت فيها اتفاقية الشراكة حيز التطبيق ، خصص البنك الأوروبي للاستثمار قيمة 570 مليون يورو لتمويل الاستثمارات في تونس، وقد توزعت هذه القيمة على القطاعات الحساسة، بحيث استفاد قطاع النقل بحصة 200 مليون يورو، ثم المياه والبيئة بحصة 170 مليون يورو، ثم قطاع الطاقة بحصة 60 مليون يورو، وخصص للاستثمارات في مختلف الميادين قرضا

[1] - European commission,"European union Bilateral trade relations with Tunisia",p03, in : http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_122002.pdf

[2] - المعهد الوطني التونسي للإحصاء " النشرية الإحصائية السنوية لتونس" ، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

بقيمة 140 مليون يورو، هذه القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بفوائد للدول المتوسطية ككل، وهذا ما يزيد من ديون هذه الدول التي طالما عانت من مشكل المديونية ، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك الأوروبي وعند تقديمه لهذه المساعدات المالية، هو الذي يحدد المجالات التي يتم فيها استغلال الأموال الممنوحة . وقد بلغت الحصة الإجمالية للمساعدات المالية الموجهة لتونس في إطار برنامج ميدا حتى سنة 2002، مبلغ 685.85 مليون يورو ، غير أن نسبة تسديد هذه المنح بلغت 50 % فقط مما هو محدد .[1]

وفي إطار تقييمنا للشراكة الاوروتونسية نجدها شراكة غير متكافئة، ومازالت تتخبط في عدة مشاكل وذلك لأنها في صالح الاتحاد الأوروبي ، فالميزان التجاري دائما ايجابي لصالح الاتحاد الأوروبي ، والعكس بالنسبة لتونس، التي تستورد أكثر مما تصدر إلى الاتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى مشكل المديونية الخارجية ، الذي يثقل كاهل تونس ، حيث تمثل نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي 50% ، وبلغت المقادير المخصصة لخدمة الدين سنويا ما يناهز 3 مليارات دولار لتونس .

2- اتفاقية الشراكة الاورومغربية :

أبرمت المملكة المغربية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في فيفري 1996، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2000 ، وتستند اتفاقية الشراكة الاورومغربية على خلفية التوجه الاورومتوسطي ، الذي رسمه مؤتمر برشلونة ، فمضمونها يرتكز على مواضيع متطابقة مثل الحوار السياسي ، التعاون الاجتماعي والثقافي ، التعاون المالي والاقتصادي .

وإذا كانت كل جوانب الاتفاقية لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي ، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به ، ويشمل التعاون الاقتصادي ، حرية حركة السلع والخدمات بشكل تدريجي حتى يتم تأسيس منطقة التجارة الحرة ، مع التأكيد على التمييز بين المنتجات الصناعية والزراعية ، وهناك ملاحظة هامة لابد من تسجيلها في الجانب الاقتصادي من اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب الأقصى ، وهي المتعلقة بالمنتوجات الزراعية ، فقد كان الطرف الأوروبي جد متشدد في هذه المسألة بالذات، في حين أن المغرب يعتمد بشكل أساسي على المنتوجات الزراعية في تدعيم اقتصاده، إذ تساهم بنسبة 20% في الناتج الوطني الخام، وتشغل47% من اليد العاملة، لذلك نجد أن الطرفين –مع فرض وجهة النظر الأوروبية طبعا– قد اتفقا على التحرير التدريجي فقط وليس الكامل للتبادلات الزراعية بينها، ضمن خطة تقتضي بتحديد حصص على كل الصادرات المغربية قبل دخولها السوق الأوروبية، وفق إعفاء جمركي على أساس احترام توقيت زمني محدد وعامل سعر الدخول، وهذا ما يعكس السياسة الحمائية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمنتوجات الزراعية ، إلى جانب حق

[1] - علي الكنز، "المشروع الاورومتوسطي بين الواقع والخيال" ، في: **العلاقات العربية الأوروبية قراءة نقدية**، لسمير أمين وآخرون ،مرجع سبق ذكره،ص 76 .

إنشاء وتقديم الخدمات ، بحيث تمتد لتشمل حق تأسيس شركات وتحرير قطاع الخدمات.[1]

ولعل خصوصية اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب ، والذي يميزها عن باقي الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ، هو احتوائها على ملف نابع من خصوصية المغرب – الاقتصادية والجغرافية – وهو الملف المتعلق بقطاع الصيد البحري .

حيث يشكل الصيد البحري أهم صادرات المغرب ، وخاصة منتجاته المختلفة ، وقد كانت منتجات الصيد البحري تخضع لنظام الحصص، إلا انه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاورومغربية ، كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال، أسفر على اتفاق خاص بالصيد البحري ضم إلى اتفاقية الشراكة ، شمل التحرير التدريجي ابتداءا من سنة1996 إلى غاية 1999 ، حيث يتم تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا عبر السنوات من 6% ، إلى أن يصل إلى إعفاء كامل من الحقوق الجمركية بحلول سنة 1999.

ومن خلال هذا الاتفاق الخاص بالصيد البحري الذي يجدد بعد 4 سنوات، يضمن الاستقرار للجانبين الأوروبي والمغربي، فيما يخص العمل الصيدي ، ويقضي بأنه يمكن للمغرب بعد سنتين من تطبيق هذا الاتفاق بوسائله الخاصة من تنمية هياكل الاستقبال والتخزين والتحويل في الموانئ ، وأن يصبح المغرب قادرا على استقبال سفن الصيد وكميات هائلة من الثروة السمكية بموانئه، بمساعدة الموارد المالية الأوروبية المتاحة في هذا المجال ، بما يخدم مصالح الطرفين .[2]

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة للمغرب الأقصى ، وقد عرفت المبادلات التجارية بينهما نموا وسرعة كبيرة، خاصة بين الفترة 1995–2007، حيث زادت قيمة المبادلات التجارية بأكثر من 80% ، فقد بلغت الصادرات الأوروبية إلى المغرب سنة 2007 ، 13 مليار يورو ، في حين بلغت الواردات الأوروبية من المغرب قيمة 7.3 مليار يورو . ويمكن الوقوف على حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وموقع فرنسا منها من خلال الجدول التالي:[3]

	الصادرات إلى المغرب (مليون درهم)		الواردات من المغرب (مليون درهم)	
	الاتحاد الأوروبي	فرنسا	الاتحاد الأوروبي	فرنسا
2000	78 868,4	29 438,9 (مرتبة1)	61 506,2	26 392,1 (مرتبة1)
2001	81 348,5	31 231,8 (مرتبة1)	61 839,7	27 157,8 (مرتبة1)
2002	84 921,2	29 084,1 (مرتبة1)	66 455,2	26 760,9 (مرتبة1)
2003	79 871,8	27 985,2(مرتبة1)	63 478,4	28 679,5(مرتبة1)
2004	84 460,3	29 148,1(مرتبة1)	64 730,9	29 520,9(مرتبة1)
2005	97 345,7	33 483,0(مرتبة1)	73 154,2	29 828,7 (مرتبة1)
2006	110 836,2	37 140,4(مرتبة1)	81 792,5	32 518,0(مرتبة1)
2007	136 646,2	41 607,2(مرتبة1)	88 776,9	34 104,3(مرتبة1)

[1] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الاورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة** ، مرجع سبق ذكره، 2002 ، ص 484 -485 .
* فمن المعروف أن الدول الأوروبية وخاصة فرنسا تنتهج سياسة حمائية متشددة في المجال الزراعي نظرا لحيوية هذا القطاع بالنسبة لها .

[2] - Sidi Mohamed RIGAR," l'impact du partenariat euro marocain sur le processus de réformes au Maroc ", Communication au colloque "Europe –Méditerranée : Relations économiques internationales et recomposition des espaces ", Madrid, 4 et 5 juin 2004,p 5-6, dans : http://www.uned.es/emma/rigar.pdf

[3] - les échange du Maroc avec les principes partenaires , dans : http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp

والشكل التالي يوضح الموقع المتميز للاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية المغربية مقارنة مع مختلف دول ومناطق العالم :[1]

المبادلات التجارية المغربية مع مختلف مناطق العالم سنة 2007

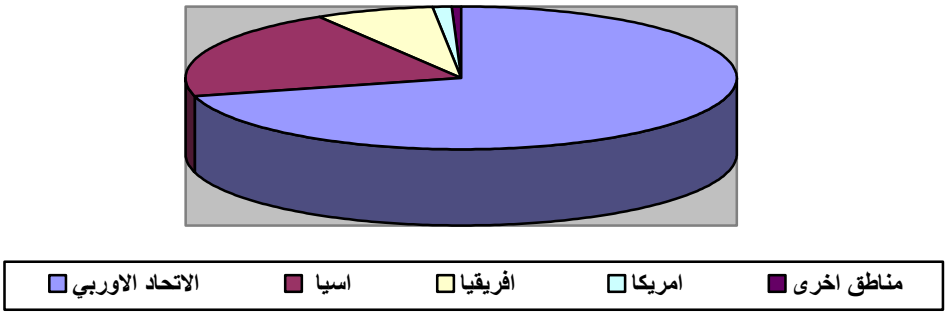

أما على مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة للاتحاد الأوروبي إلى المغرب الأقصى، فقد تم في إطار اتفاقية الشراكة الاورومغربية تخصيص مبلغ 628 مليون يورو، خلال الفاترة 1997–2000 ، لتمويل المشاريع الاستثمارية بالمغرب في إطار إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية، وتأهيل المؤسسات الصناعية ، غير أن هذا المبلغ كان على شكل قروض طويلة الأجل من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ، خصص لتدعيم قطاع النقل وإنتاج الطاقة ، وبناء السدود وحماية البيئة ، وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية .[2]

أما فيما يخص المساعدات المالية المشروطة، وذلك من خلال برنامج ميدا، فقد حدد المبلغ الإجمالي بـــ 1038.6 مليون يورو، من 1955 إلى 2002، غير أن المبلغ الممنوح للمغرب قدر بـــ 310.5 مليون يورو ، أي بنسبة لم تتجاوز 30 % مما هو محدد .

وفي محاولة لتقييم الشراكة الاورومغربية، نجد أن الاتحاد الأوروبي هو المستفيد من هذه الشراكة، نظرا لانتهاجه إجراءات حماية ضد السلع الزراعية المغربية التي تمثل نسبة كبيرة من التجارة المغربية ، كما أن التحرير التجاري أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة ، التي كانت تستفيد من المبالغ التي تأتي من وراء فرض الرسوم الجمركية ، إضافة إلى ذلك فان الاتحاد الأوروبي يصدر للمغرب أكثر مما يستورد ، على عكس المغرب الذي يستورد أكثر مما يصدر للاتحاد الأوروبي ، وهذا ما انعكس على الميزان التجاري ، الذي يكون دائما لصالح الاتحاد الأوروبي .

3- اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية :

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد كل من تونس والمغرب ، فقد شرعت في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 1996 ، واستمرت بوتيرة متقطعة

[1] - Ibid .
[2] - "Rapport annuel de la banque européenne d'investissement 2000" , p 18 , dans : http://www.eib.org/attachments/general/reports/ar2000fr.pdf

ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة ، وذلك بسبب الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، وقد تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة في 22 افريل 2002 بفلانسيا ، [1] إلى أن دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

لا تختلف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية في مضمونها عن اتفاقيات كل من المغرب وتونس ، فقد تطرقت للجوانب السياسية والأمنية ، كما تطرقت للجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، غير أنها تضمنت ملفين جديدين هما : ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ، وملف مكافحة الإرهاب نظرا للظروف الأمنية الجزائرية كما سبق وأشرنا .

فعلى المستوى الاقتصادي ، تهدف اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية كما هو الحال بالنسبة لتونس والمغرب ، إلى تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية ، لتصل إلى الدخول في منطقة التبادل الحر المتوسطية بحلول عام 2010 ، هذا كمرحلة أولى ، أما في المرحلة الثانية فهي تهدف إلى إدماج الجزائر في اقتصاد السوق العالمي ، بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، وذلك عن طريق :[2]

- دعم جهود الجزائر التنموية خارج قطاع المحروقات ، بتشجيع فرص الاستثمار الأوروبي في الجزائر.
- تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة ، خلال 5 سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.
- فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية ، عن طريق إعادة هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي ، أو المشاركة في رأسمالها لإدارتها وتحسين مستوى أدائها.
- تقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لتأهيل النسيج الصناعي الجزائري ، وتدعيم الفلاحة وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وتعويض النقص من جراء الأزمة الأمنية في الجزائر.

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر ، وذلك ما يوضحه الشكل التالي :[3]

حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع مختلف مناطق العالم عام 2007

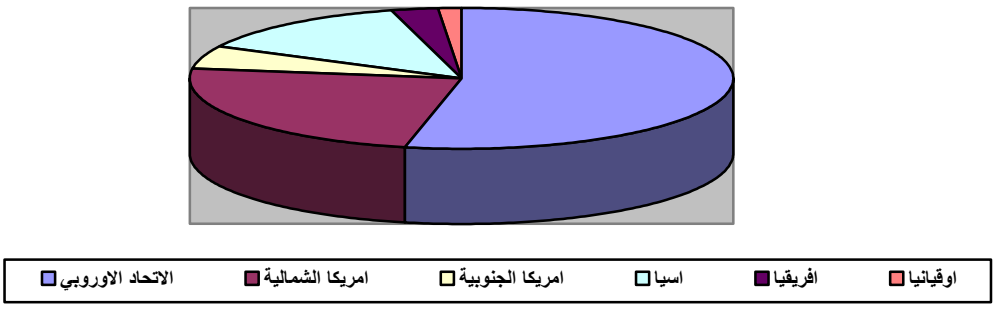

[1] - زعباط عبد الحميد ، " الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 01 ، جانفي 2004 ، ص 53-54.

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 56 – 59.

[3] - L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" op.cit.

حيث يتصدر قائمة الصادرات و الواردات الجزائرية ، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي :[1]

	الصادرات إلى الجزائر (مليون دولار)		الواردات من الجزائر (مليون دولار)	
	الاتحاد الأوروبي	فرنسا	الاتحاد الأوروبي	فرنسا
2003	7 673	2 911 (مرتبة1)	14 096	2 409 (مرتبة 2)
2004	10109	4126(مرتبة1)	18325	3615(مرتبة2)
2005	*11 219*	*3521*(مرتبة1)	25 593	*3183*(مرتبة3)
2006	*11 729*	*4365*(مرتبة1)	28 750	*4571* (مرتبة 3)
2007	14 427	4 614(مرتبة1)	26 833	4 100(مرتبة3)
2008	20 843	*6465*(مرتبة1)	39 898	*6 421*(مرتبة3)

أما على مستوى تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر، فيمنح البنك الأوروبي للاستثمار قروضا موجهة للرفع من القدرات الاستثمارية ، فقد بلغت تمويلات هذا البنك خلال الفترة 1996–2000 ما قيمته 623 مليون يورو، موزعة على القطاعات التالية حسب الشكل التالي:[2]

توزيع استثمارات الاتحاد الاوروبي في الجزائر حسب القطاعات

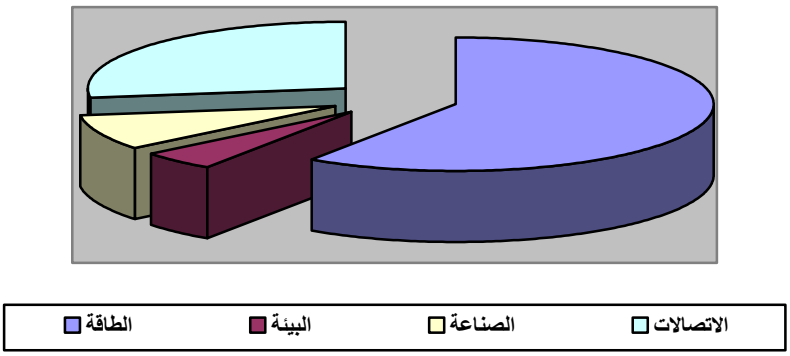

أما بالنسبة للمساعدات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للجزائر، فعلى الرغم من أن الجزائر كانت آخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، إلا أن مقدار ما استفادت منه كمساعدات مالية لا يستهان به ، وذلك من خلال برنامج ميدا.

فقد تم تخصيص في إطار برنامج ميدا 1 ، 1995–1999 ، مبلغ 164 مليون يورو، أما في إطار ميدا 2 2000–2002 ، فقد تم تخصيص مبلغ قدره 140.2 مليون يورو ، غير أن التسديدات المحصلة والفعلية كانت ضئيلة ، حيث قرت بـــ 15.4 % ، وذلك بحصول الجزائر على 47 مليون يورو فقط ، نظرا للشروط القاسية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الجزائر للحصول على هذه المساعدات .[3]

كتقييم للشراكة الاوروجزائرية، وبالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي موجب، مقارنة مع تونس والمغرب، لاعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير، وليس لحسن تسيير الشراكة ، إلا أن العلاقات غير المتكافئة بين الطرفين تشكل تحديات كبيرة

[1] - Ibid .
[2] - [2] - "Rapport annuel de la banque européenne d'investissement 2000", op.cit , p 16.
[3] - زعباط عبد الحميد ، " الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري "مرجع سبق ذكره ، ص 60.

بالنسبة للاقتصاد الجزائري ، هذا إضافة إلى مشكلة المديونية في الجزائر ، والتي لجأت إلى تسديدها عن طريق تعويض الاتحاد الأوروبي بمشاريع استثمارية مباشرة ، وهذا ما نعكس على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، خاصة عن طريق الموجة الكبيرة من تسريح العمال ، نتيجة خوصصة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، هذا بالإضافة إلى تضرر الجزائر كثيرا جراء تخفيض الحواجز الجمركية ، التي كانت عائداتها تمثل دخلا معتبرا للجزائر .

عموما فإن اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث ، سواء كانت سلبية أو ايجابية ، فإن وقعها يختلف من دولة إلى أخرى ، حسب هيكل صناعاتها ، وحسب نوعية المنتوجات التي تتعامل بها تجاريا في صادراتها وواردتها . ولكن الأمر المسلم به هو وجود آثار سلبية على اقتصاديات الدول المغاربية ، وذلك لاختلال الشراكة منذ بدايتها ، لأنها تمت بين بلدان نامية منفردة ، مع قوة اقتصادية مجتمعة وكبيرة ، وذلك بالرغم من الايجابيات التي حققتها هذه الشراكة ، سواء من حيث قدرة البلدان المغاربية على التصدير ، أو زيادة الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن السلبيات المذكورة، تجعل من تلك الايجابيات ضئيلة جدا، ولا يمكنها موازنة تلك السلبيات.

وكخلاصة يمكن القول أن فرنسا التي بادرت بفكرة الارتباط الأوروبي والتوجه نحو جنوب المتوسط ، قد نجحت بشكل جيد في استقطاب هذا الكيان الإقليمي نحو منطقة المغرب العربي ، حيث استطاعت أوربة السياسة الخارجية الفرنسية ، وذلك وفق المفهوم الثالث للاوربة الذي وضحناه في المبحث الثاني من الفصل الأول ، وذلك بتطبيق نموذجها وتوجهاتها الفرنسية في المغرب العربي على الاتحاد الأوروبي ككل ، وبينت توجهها الانفرادي في المنطقة ، سواء كان من خلال الدبلوماسية الفرنسية الفردية أو حتى الجماعية في إطار الاتحاد الأوروبي ، والتي تهدف من خلالها إلى بقاء الدول المغاربية في فلكها، عن طريق علاقات تعاونية في الظاهر ، ولكنها في الحقيقة علاقات تبعية وهيمنة .

المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة.

يعتبر البعد الأمني من بين أهم أبعاد السياسة الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، كما سبق وأشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، وذلك نظرا لطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة الآتية من المنطقة المغاربية ، والتي أصبحت تشكل تهديدا للمصالح الفرنسية في المنطقة ، كما أنها تمثل تهديدا حقيقيا لها حتى على مستوى أراضيها الإقليمية ، نظرا لميوعة هذه التهديدات وإمكانية انتشارها بسرعة ، مع عدم إمكانية التحكم فيها ، أو الوصول إلى إحصائيات أو معلومات دقيقة حولها .

لذلك سعت فرنسا جاهدة من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات ، سواء بشكل انفرادي مع الدول المغاربية ، أو بشكل إقليمي (جماعي) في إطار الاتحاد الأوروبي ، وذلك في محاولة من خلالها إلى احتواء التهديدات الجديدة ضد أمنها ، من المنطقة المغاربية ، التي ترى فيها منطقة جيوبوليتيكية تمس مباشرة بالأمن الفرنسي بكل أبعاده الجديدة .

بناءا على هذا سوف نتناول هذا المبحث في إطار مطلبين:

- المطلب الأول والذي نخصصه للتعريف بأهم التهديدات الأمنية القادمة من منطقة المغرب العربي، ضد الأمن الفرنسي، لأنه لا يمكن الدخول في الموضوع مباشرة دون تحديد هوية هذه التهديدات الأمنية.
- أما المطلب الثاني فسنخصصه لتلك المجموعة من السياسات التي تبنتها فرنسا للتخفيف من حدة هذه التهديدات، و القضاء عليها في المستقبل.

المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة

نتيجة لمعطيات جيو–إستراتيجية وتاريخية تنظر فرنسا لمنطقة المغرب العربي من منظار أمني محدد ،" مجال جغرافي شاسع " مجاور لفرنسا جنوبا ، تقيم فيه دول تعتبر بالنسبة للأمن الفرنسي أجنبية ، مما يفسر حرص فرنسا على تفادي أي تهديد محتمل من الجنوب. فضمان الأمن على الحدود البحرية الجنوبية يعتبر بالنسبة لفرنسا ضرورة جيو–استراتيجية ، كما ينجر عن هذا المعطى حرص فرنسا على ألا تكون عرضة لأي "خطر"من الجنوب ينجم عن حالة لا استقرار داخلية ، سياسية كانت ، اقتصادية ، أو نزاعات إقليمية بين دول المنطقة ، من شأنها زعزعة التوازن الإقليمي في المنطقة.

لذلك فالسؤال الذي يطرح هنا كالتالي : فيما تمثلت أهم الرهانات والتهديدات التي تشكل في مجملها الديناميكيات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، والتي دفعت بفرنسا إلى تبني إستراتيجية أمنية معينة ؟

إن نهاية خطر الشيوعية على المستوى الإيديولوجي، خلق عالم بدون عدو واضع فالخطر القديم زال والعمل جار لخلق عدو جديد يلعب نفس الدور الذي يلعبه في السابق التناقض شرق–غرب ، وبدا واضحا أن هذا العدو هو دول الجنوب بكل ما تحمله المنطقة من مصادر الخطر وتهديد للغرب.

فالجنوب بكل تناقضاته ومشاكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ساعد على بروز مصادر جديدة للخطر، وباعتبار أن منطقة المتوسط عموما تمثل فعلا تناقضا كبير بين طرفيها ، فحين الضفة الشمالية دول متطورة ومتجانسة اجتماعيا واقتصاديا ، فإنه بالمقابل في الضفة الجنوبية هناك دول يسودها التخلف سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وعدم الترابط والتجانس فيما بينها ، مما ساعد على انتشار العديد من الظواهر المرضية مثل الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة ، الهجرة السرية ، انتشار المخدرات،...الخ .[1]

كل هذا جعل منطقة المغرب العربي محل نقاش على المستوى الفرنسي ، نظرا للقرب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الطرفين وذلك باعتبارها منطقة تولد مصادر تهديد جديدة للخطر، والتي أصبحت بفعل زيادة حدة الاعتماد المتبادل وميوعة الحدود بفعل إفرازات العولمة ، تهدد أمن فرنسا واستقرارها الداخلي.

1– الهجرة السرية (غير الشرعية):

تعرف الهجرة في علم الديموغرافيا بأنها:"الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر ، بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا".

كما أن الهجرة حسب العديد من الباحثين ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض وهي تلعب دورا هاما في تلقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات ، مما يسمح بالتلاقح الثقافي و بناء حضارة إنسانية مشتركة.

وتمثل الهجرة السرية أو غير الشرعية أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة ، والتي بدأت تخرج عن نطاقها

[1] - هيثم الكيلاني ، " الشراكة الأوروبية المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة "، **شؤون الأوسط**، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد49 ، فيفري 1996 ، ص 72-73.

التقليدي كمحاولات معزولة وأصبحت تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة حول شبكات متداخلة ، تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه.

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير الشرعية ، بأنها: " انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا ".[1]

أما المصطلح المتداول في منطقة المغرب العربي هو"الحرقة "، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.[2]

لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار، وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا ، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها ، خاصة خلال الحربين العالميتين ، لذا نلاحظ التواجد المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا ، ففي الخمسينات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220000 جزائري و 20000 مغربي و 5000 تونسي . فقد ساعدت الهجرة فرنسا على مواجهة حاجاتها من اليد العاملة ، خاصة الصناعات الثقيلة ، مثلا البناء والصناعة الإستخراجية ، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء الأعمال الصعبة وكذا الخطيرة الملوثة بأجور زهيدة .

ففي سنوات التسعينات ونتيجة للازمة التي عانت منها مختلف دول الجنوب ومنها المغرب العربي، أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة، فالدافع كان اقتصاديا، ثم أصبح سياسيا بسبب تدهور الوضع الأمني.[3]
لذلك اعتبرت ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن الفرنسي.

ونظرا للموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي فإنها تشهد ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من خلال مرحلتين ممهدتين للوصول إلى أوروبا عامة و فرنسا بصفة خاصة :

أ-المنطقة المغاربية منطقة عبور: حيث تعتبر منطقة المغرب المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا إذ تتخذها الدول الإفريقية كمحطة عبور إلى الجزائر كمرحلة أولية ، ثم تليها مرحلة العبور إلى أوروبا، إذ تشكل الصحراء الجزائرية نقطة عبور الأفارقة خاصة من مالي والنيجر، السنغال والتشاد، أما المغرب فقد شهد العديد من الهجرات الإفريقية إليه ، ولكنه استفاد من غلق الحدود الاسبانية لمدينتي سبتة ومليلة، والذي سمح بتناقص الظاهرة عندها على حساب الجزائر .

ب-المنطقة المغاربية منطقة هجرة سرية مباشرة نحو أوروبا: حيث لم تقتصر الهجرة السرية على الأفارقة فقط ، فقد شملت أيضا مواطنين مغاربة بدرجة كبيرة ، إذ تشير الأرقام إلى أن هناك نحو نصف

---

[1] - عبد اللطيف محمود ، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي** ، القاهرة : مركز الحضارة العربية ، 2003 ، ص 14 .
[2] - ناجي عبد النور ، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي " ، في كتاب جماعي بعنوان " **الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق** " ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، ص 119 .
[3] - هاني خلاف واحمد نافع ، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1998 ، ص 232-233.

مليون مهاجر غير شرعي يدخل أوروبا سنويا أغلبهم من المغرب العربي ، فحسب إحصائيات مكتب الهجرة لفرنسا لعام 1997 ، تبين أن هناك 9000 شخص يدخل فرنسا بصفة غير شرعية ، وأن 3300 شخص يدخل فرنسا بصفة شرعية ، ولكنهم لا يغادرون التراب الفرنسي ومعظمهم بالنسبة لمكتب الهجرة، هم من المغاربة والأفارقة ، غير أنه من الصعوبة جدا إحصاء أعداد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين. [1]

والخريطة التالية توضح بشكل جيد أهم طرق تدفقات الهجرة غير شرعية إلى فرنسا :

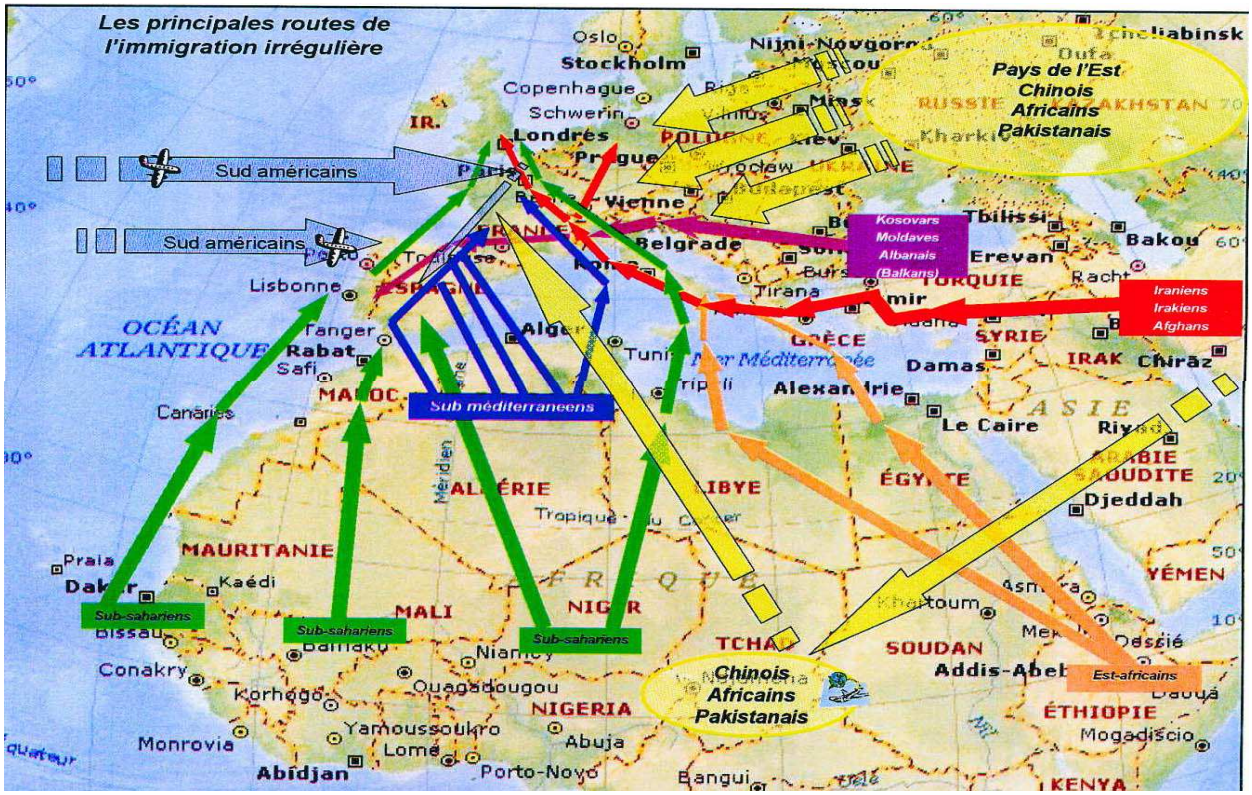

المصدر : http://www.ofii.fr/IMG/ lacarte_des_flux_migratoires_irreguliers_vers_la_france.

وقد أخذت الهجرة غير الشرعية منحنى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة ، فالواضح للعيان أن دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون بشتى الطرق ، و أهم هذه الطرق والوسائل ، وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور إلى الضفة الأخرى بالرغم من المخاطر التي يجابهونها، وعلى رأسها مفاجئات البحر وظروفه وكذا إمكانيات الاعتقال والحبس والعذاب النفسي والجسدي .[2]

ويقدر عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا حسب ما هو مصرح به في وزارة الخارجية الفرنسية 900.000 مهاجر ، أما المهاجرين المغربيين فيقدر عددهم بأكثر من 800 ألف مهاجر ، أما المهاجرين التونسيين الشرعيين فيقدر عددهم ما بين 250000 و 300000 مهاجر .

---

[1] – محمد لعقاب،"الخوف الأوروبي من شمال إفريقيا" الشروق اليومي".العدد 161181. 16سبتمبر 2004. ص10.

[2] – غربي محمد، "الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية " ، في : كتاب جماعي، **الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، ص256 .

غير أن هذا العدد لا يعبر عن الواقع ، لأن عدد المهاجرين غير الشرعيين المغاربة في فرنسا كبير، ولم تتمكن الحكومة الفرنسية من الحصول عليه ، نظرا لصعوبة التعرف عليهم، وهذا ما يشكل أكبر تحدي بالنسبة للحكومة الفرنسية. [1] لذلك تشكل الهجرة السرية مهددا كبيرا لاستقرار فرنسا سواء اجتماعيا أو اقتصاديا ، فمن الناحية الاقتصادية وبالذات فيما يتعلق بالعمل غير المشروع أو غير المؤمن ، حيث أصبح معظم الفرنسيين يبحثون عن اليد العاملة الرخيصة وغير المؤمنة اجتماعيا ، نظرا لأنها ليس لها حقوق اجتماعية أو اقتصادية تثقل كاهلهم ، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في المجتمع الفرنسي ، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الاجتماعية ، أهمها الفوضى والإجرام الذي يمكن أن ينجم عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ، نتيجة عدم إمكانية اندماجهم في المجتمع الفرنسي لاختلاف الثقافات فيما بينهم . [2]

2 – الجريمة المنظمة:

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها،لأنها تمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فقد تجدرت هذه الجريمة من الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها ، فهي في ذلك لا تتوانى في استخدام مختلف الوسائل ، كالتخويف ، الاختطاف ، الترهيب ، الابتزاز، بالتعاون مع مجموعات أخرى توفر لها وسائل النقل، التسليح والاتصال.

وقد عرفت الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها :" كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل، هدفها الأول تحقيق أرباح وفوائد دون أي التفات للحدود الوطنية." كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بأنها:" جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى ".[3]

ومن أنشطتها المعتادة ، نجد جريمة غسيل الأموال غير المشروعة ، تهريب المخدرات والأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية والفنية ، وحتى الحيوانات النادرة ، والسيارات وبطاقات القرض ، وتهريب البشر وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية...الخ .

ومنه يمكن تعريف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل غير شرعي يرتكبه أفراد وجماعات ، بالمساس بالإنسان نفسه أو ماله أو بالمجتمع و نظامه السياسي والاقتصادي يترتب عنه جزاء.

كما أن الجريمة المنظمة هي أيضا عابرة للحدود ولا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم.

---

[1]- La France et le Maghreb, dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/ france-maghreb_.html

[2] - Bernard Philipe, **l'immigration**, paris : le monde édition, 1999, p 85.

[3] - غربي محمد: "الدفاع و الأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية " مرجع سبق ذكره ص257 .

وما يسجل بكل اندهاش هو أن النشاط غير المشروع قد شكل سنة 1998 ، 2٪ من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي ، كما أن العلاقات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين 300 و500 مليار دولار سنويا ، وهذا ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء بمختلف توجهاتها وأهدافها إلى الاستفادة من هذه الظاهرة.

إن هذه الجريمة العابرة للحدود تعتبر خطرا أمنيا متصاعدا حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ، ولم يعد من السهل التحكم فيها وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية المغاربية نظرا للقرب الجغرافي بينهما.

لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة لأن عوائدها تستغل لنشاطات أخرى ، حيث أوضح تقرير لمنظمة الأمم المتحدة سنة 2004 ، أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا وهو يمثل نسبة 8٪ من التجارة العالمية ، وبين نفس التقرير أن زراعة المخدرات تمثل الدخل الرئيسي لحوالي 4 ملايين من السكان.

وبسبب انتشارها الواسع والمتزايد ، أصبحت تجارة المخدرات من أكبر العوامل التي لها انعكاسات سلبية على النظم الاقتصادية والسياسية في العالم، وشكلت "عالما جديدا" خارج القانون وقد برزت بشكل كبير خلال سنوات التسعينات على المسرح السياسي الدولي ، فنهاية الحرب الباردة أعطت مجال حرية أكبر للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات ، كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة.

لذلك يمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد الأخطار التي تواجه مختلف البلدان المغاربية والأوروبية على حد سواء ، هذا الملف يخص المغرب العربي مباشرة ، والمغرب الأقصى بصفة أدق ، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات ، خاصة نبتة القنب الهندي أو الحشيش ، وهو يعد إلى جانب لبنان المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر، حوالي 2000 طن سنويا و نجد أن نسبة تتراوح ما بين 60٪ إلى 80٪ من القنب الهندي المضبوط في أوروبا مصدره المغرب.[1]

كما يعتبر المغرب كذلك مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات الشديدة المفعول مثل الكوكايين والهيروين الآتية من بلدان أمريكا اللاتينية ، والموجهة إلى السوق الأوروبية على وجه الخصوص والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق، أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت تعتبر معبرا أساسيا للتهريب ، نتيجة تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق.

والخريطة التالية توضح أهم طرق تهريب المخدرات إلى فرنسا كالتالي:

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 275.

Principales routes de la drogue vers l'Europe en 2008

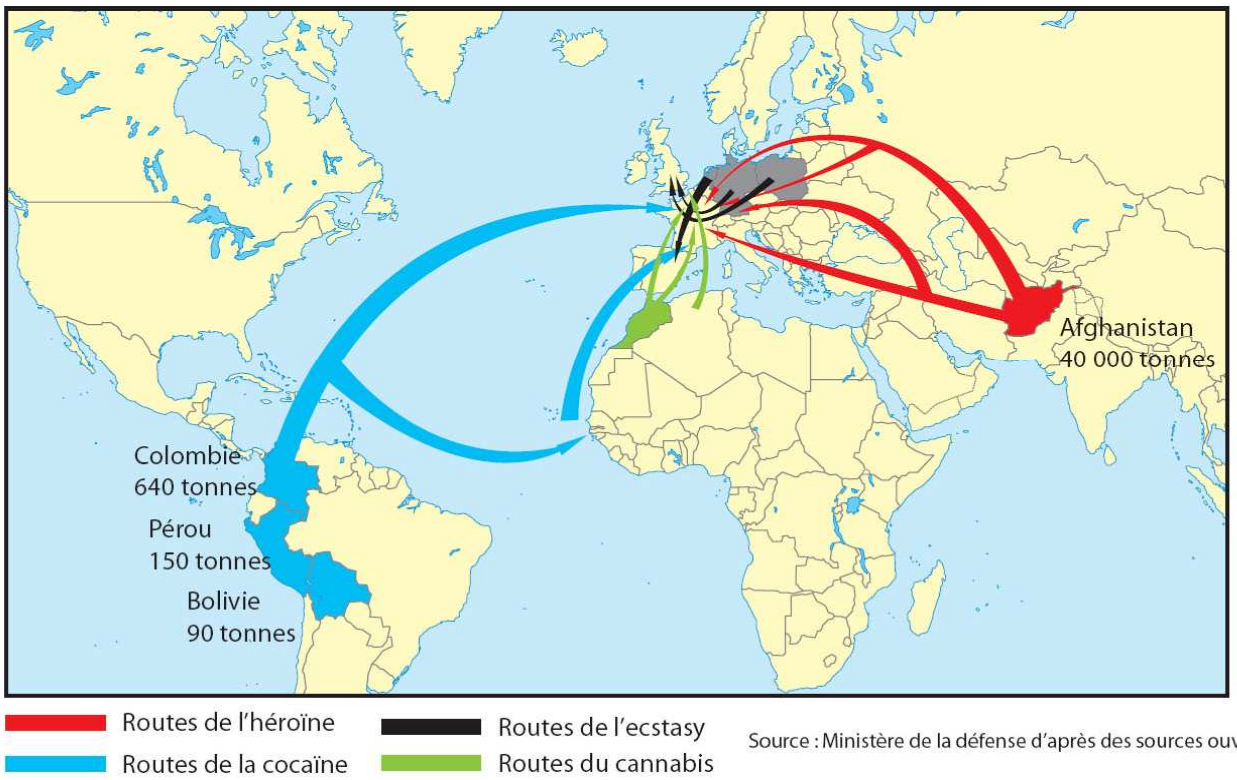

المصدر : http://www.defense.gouv.fr/layout/set/popup/content/view/full/130585

3 – الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب أهم التهديدات الجديدة للأمن القومي للدول، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي ، الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11سبتمبر2001، حيث كانت إشارة انطلاق لتغيير مفهوم الأمن الدولي ، من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد لم تتحدد معالمه بدقة إلى يومنا هذا ، كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم بعد ، ذلك أنه يتأرجح بين الإيديولوجيات والمصالح وأيضا خضوعه لتكييفات مصلحية غير ثابتة ، لذا فإن مفهوم الإرهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له ، فالمقاومة المشروعة للشعوب المضطهدة في العديد من مناطق العالم ، كفلسطين والعراق لا يمكن اعتبارها إرهابا بالرغم من تصنيفها كذلك من طرف أمريكا وحلفائها.[1]

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإرهاب"على أنه استخدام العنف – غير القانوني– أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية "[2].

[1] - بن صغير عبد العظيم ، " الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ، ماي 2008 ، ص 22.

[2] - إدريس لكريني ، " مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، **المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 281، جويلية 2002 ، ص 38.

كما يعرف الإرهاب في،le petit Larousse :"هو مجموعة أعمال عنيفة: اغتيالات، تفجيرات، احتجاز رهائن.. تقترفها منظمة من أجل خلق جو من اللاأمن ، لممارسة ابتزاز حكومة حتى تشبع عامل الحقد لديها إزاء مجتمع، وطن، أو نظام."

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الإرهاب كالتالي:"الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد، جماعة، دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات، احتجاز رهائن، التفجيرات، الاغتيالات... ، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة."

وقد اتفقت كل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كالاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا وتحديا كبيرا للمجتمع الدولي ويجب محاربته.

ويحتضن المغرب العربي عمل العديد من الجماعات المتشددة ، ففي الجزائر هناك الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي ركزت على البعد الخارجي بعدما كانت تركز على الأهداف المحلية فقط ، حيث تعتبر اليوم جزء من تنظيم القاعدة بعد تأييدها لأسامة بن لادن. أما في المغرب الأقصى فقد حوكم أكثر من ألف شخص من المطلوبين في تهم تتعلق بالإرهاب خاصة بعد هجمات الدار البيضاء في عام 2003، تلك الهجمات التي كشفت عن وجود جماعتين هما : الجماعة السلفية الجهادية ، الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية. لذلك أصبحت تطلق تسمية " تنظيم القاعدة في المغرب العربي " ، هذا بالإضافة إلى محاذاة المغرب العربي لمنطقة الساحل الإفريقي ، والتي تعتبر من أخطر معاقل الجماعات الإرهابية في العالم ، مما جعل منطقة المغرب تصنف كمنظمة خلفية لأنصار السلفية.

لذلك يعد الإرهاب من الهواجس والمخاوف الأولى لفرنسا، هته الأخيرة التي لم تكن تتعامل مع ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة في فترة التسعينات أثناء تفاقم المشكلة الجزائرية ، كما أنها لعبت دورا كبيرا وهاما في توسيع دائرة الإرهاب ، حيث تدخلت في بعض الأحيان ولو بشكل بسيط في سياسة هذه الدول ، وأرادت تقرير مصيرها والتحكم في سياستها الخارجية ، وأيضا تهريب الأسلحة عن طريق أراضيها كما حدث في سنة 1997 عندما ألقي القبض على جماعة إرهابية تريد إدخال السلاح للجزائر عبر الأراضي البلجيكية . ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وضعت الإرهاب في صميم استراتيجياتها الأمنية ، حيث اعتبرت أنه في أي وقت يمكن أن تتعرض لضربات مفاجئة من تنظيم القاعدة في المغرب العربي ، خاصة بعد التفجيرات التي تعرضت لها اسبانيا في 11مارس2004، فبعد أن كان الإرهاب داخليا ، صرحت الجماعات السلفية تأييدها لأسامة بن لادن ، وظهور ما سمي بتنظيم القاعدة في منطقة المغرب العربي.[1]

[1] -" l'enracinement du terrorisme au Maghreb , une menace majeur pour l'Europe" , dans : http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe.htm l

المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في المغرب العربي

مع بداية التسعينات شكلت التحديات الأمنية أحد أهم المحاور الرئيسية في العلاقات الفرنسية المغاربية ، نتيجة لتهديدات مختلفة ، والتي تم التطرق إليها في المطلب الأول من هذا المبحث ، لذلك استجابت فرنسا لهذه الظواهر الأمنية المتعددة الجوانب ، في محاولة منها لاحتوائها واحتواء الآثار التي يمكن أن تنجم عنها ، وذلك سواء بطرق فردية في إطار علاقات ثنائية مع الدول المغاربية أو في إطار جماعي بحكم انتمائها إلى الاتحاد الأوروبي.

1- المبادرات الفردية الفرنسية:

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، أصبح الأمن الفرنسي في المنطقة المتوسطية لا يخضع لمنطق توازن القوى التقليدي أو النووي ، بل يخضع أكثر لتوازنات جديدة فرضت نفسها، هذه التوازنات هي نتاج تحولات معقدة ، خاصة بتلك المتعلقة بتحول بناء نظام إدراكات التهديد بعد بروز ما يسمى تهديدات الجنوب ، التي أصبحت تشكل قاعدة لبناء إقليم أمني معرفي في الجهة المتوسطية. فقد كان الأمن الأوروبي عامة والفرنسي خاصة مبنيا على قاعدة أساسية عسكرية، لأن النظام الشيوعي كان شاملا بكونه الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية، وحاملا للتهديدات ، ولأن وسيلة هذا الأخير وآلياته الإجرائية، كانت في الأخير الجهاز العسكري ، لكن بداية من نهاية الحرب الباردة، فإن التهديدات الجديدة، التي تواجهها فرنسا ، تبدو أكثر تعقيدا من سابقاتها ، نظرا لطبيعة الأشكال والمصادر. فبعيدا عن رؤيته تهديدا عسكريا محضا ، تؤكد فرنسا اليوم على خطر عدم الاستقرار الاجتماعي وسوء التنمية الاقتصادية في دول جنوب المتوسط عموما ، ودول المغرب العربي بصفة خاصة .

وقد اعتمدت الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في مواجهاتها للتهديدات الأمنية الآتية من منطقة المغرب العربي، على مقاربة " الأمن اللين "" Soft Security " أكثر من اعتمادها على الوسائل العسكرية وذلك نظرا لطبيعة هذه التهديدات. ففي إطار مكافحتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية من البلدان المغاربية التي تعاني منها فرنسا بشكل كبير، ونظرا لكونها أساسا ذات طابع اقتصادي وترتبط بفجوة النمو الاقتصادي بين فرنسا وهذه البلدان، لذلك قررت فرنسا بأن أي إجراءات كانت سواء على المدى المتوسط أو الطويل لن تكون ناجحة أو فعالة دون مساعدة هذه الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية. فلجأت إلى تجديد وتعميق المساعدات المالية الفرنسية لهذه الدول، وذلك في محاولة منها لمعالجة الجذور الأساسية لهذه الظاهرة. حيث قدرت المساعدات المالية الفرنسية المقدمة للجزائر سنة 2007 بـــ599.5 مليون فرنك فرنسي،[1] أما المغرب فقد كانت حصته 1502.4 مليون فرنك فرنسي، في حين كان نصيب تونس 596.5 مليون فرنك فرنسي، هذه المساعدات التي من شأنها حسب فرنسا تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي عن طريق

[1] "- Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine (rapport)" , dans : http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html

تحسين البيئة الاقتصادية ، والصحة والتعليم ، مما يحول دون زيادة تدفقات المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين. كما أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

– اختيار الأفراد الذين يمكن أن تستضيفهم فرنسا ، وذلك بتتبع سياسة انتقائية اتجاه المهاجرين ، كما يتم تسوية وضعية أولئك الذين ترى أنهم يخدمون اقتصادياتها ولا يشكلون تهديدا على المجتمع الفرنسي ، فخلال الفترة 1997–1998 تمت تسوية وضعية 80000 شخص من بين 140000 ملف في فرنسا .[1]

– عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية.

– كما أنها تعتمد بالشكل الأكبر على شرطة الحدود الفرنسية، المنتشرة عبر التراب الفرنسي والتي تركز على تفكيك الهياكل الإجرامية المنظمة ، التي تهرب المهاجرين ، أو التي تشغلهم في فرنسا من دون حصولهم على حق الإقامة الشرعية.

وبحكم طبيعة الهجرة غير الشرعية، فإن فرنسا عملت على تطوير علاقات تعاون على المستوى الإقليمي والدولي ، حيث يقوم المكتب المركزي الفرنسي بمراقبة الحدود ، بإدارة العلاقات مع المنظمات الدولية المتخصصة Europol – Interpol .[2]

أما فيما يخص الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الإرهاب وخاصة في منطقة المغرب العربي، وهذا ما اضطلع به بالتفصيل الكتاب الأبيض للأمن الفرنسي سنة 2008، حيث أكد على أن الأراضي الفرنسية مهددة بشكل كبير من أي نوع من الهجمات الانتحارية ، وخاصة بعد تلك التي حدثت في مدريد 2004 ولندن 2005 والتي بينت وأكدت مدى فعالية الشبكات الإرهابية. كما أكد أن التحدي الكبير وبشكل مباشر مصدره من طرف ما أطلق عليه "بتنظيم القاعدة في شمال إفريقيا أو المغرب الإسلامي" ، وبالتالي يجب على فرنسا اتخاذ كل التدابير الوقائية والهجومية ضده ، خاصة بعد التأكد من إمكانية حدوث هجوم إرهابي على الأراضي الفرنسية ، وذلك باستخدام وسائل غير تقليدية مثل الأسلحة النووية ، الإشعاعية والبيولوجية والكيميائية ، وبالنظر إلى حجم هذا التهديد فإن الكتاب الأبيض يراهن على الدور الحيوي للاستخبارات الفرنسية لمنع وقوع مثل هذه الأعمال.

ويركز جهاز فرنسا لمكافحة الإرهاب على أعمال و نشاطات كل من:[3]

الشرطة الوطنية وخاصة من قبل وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب، أجهزة الاستخبارات الداخلية عن طريق المديرية المركزية للاستخبارات ، أجهزة الاستخبارات الخارجية خاصة المديرية العامة للأمن الخارجي.

بالإضافة إلى أجهزة و مديريات مختصة في قضايا الجمارك والمسائل المالية وهي:

---

[1] - ناجي عبد النور ، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط ، ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي "، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

[2]- " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ", dans :
http://www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=237&numarticle=1389

[3]- "la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , dans :
http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter_contre_le_terrorisme__1/lutter_contre_le_terrorisme

المديرية الوطنية للاستخبارات والتحقيقات الجمركية ، مصلحة الاستخبارات ضد تحويل رؤوس الأموال غير الشرعية ، وتعتمد فرنسا بالإضافة إلى هذه الأجهزة على مساعدات من طرف الوحدات العسكرية الفرنسية المتخصصة.

كما تعتمد فرنسا على العديد من الوسائل الوقائية لحماية المدنيين والحفاظ على السلامة الإقليمية الفرنسية والتي تشتمل على:[1]

– رصد ومراقبة وكشف وتحديد تدفق الأشخاص والسلع المشكوك فيها ، وحماية الأراضي الفرنسية من الاقتحام.

– حماية الأماكن المعرضة للخطر بشكل خاص ومباشر ويقصد بها: شبكات النقل الجوي ، البحري والأرضي والبنى التحتية الحيوية في البلاد.

– العمل دائما على تطوير سرعة اكتشاف الخطر أو التهديد ، عن طريق تطوير الأجهزة والمعدات بآخر التطورات التكنولوجية ، القادرة على اكتشاف المتفجرات بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الاتصالات والمراقبة بالفيديو.

– العمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المغرب العربي للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة.

ومن بين أهم الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في السنوات القليلة الماضية:

توقيع المغرب اتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000، وتركز هته الاتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة.[2]

كما تم التوقيع على إتفاقية للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة بين الجزائر وفرنسا في 25 أكتوبر 2003.[3]

و في 2 ماي 2008 تم توقيع الاتفاق التونسي الفرنسي لتنظيم الهجرة ، كما تم إبرام اتفاق آخر حول الهجرة أيضا سنة 2009.

وتنص كل هذه الاتفاقيات على ضرورة التعاون المتبادل بين الدول المغاربية و فرنسا و ذلك حسب طبيعة كل تهديد.

ففي إطار مكافحة الإرهاب تنص هذه الاتفاقيات بتبادل الأطراف :

---

[1] –Ibid .

[2] – "اتفاقية الأمن بين المغرب و فرنسا: الجريدة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين نوفمبر 2001 "، في : http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/ar/Bilaterales/France %D9%86.htm

[3] – "Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France" , dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997

– معلومات عن أعمال إرهابية معتزمة أو تم ارتكابها، وعن أساليب التنفيذ والوسائل التقنية المستعملة من أجل تنفيذ هذه الأعمال.

– معلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاء هذه الجماعات، ممن ارتكبوا جرائم إرهابية أو يعتزمون ذلك ، على تراب أحد الأطراف والتي تمس بمصالح كل الأطراف.

– كما تم التعهد على ضرورة التعاون في إطار الالتزامات الناجمة عن القرار 1373* للأمم المتحدة ، أو الالتزامات التي يتم التعهد بها في المحافل الأوروبية المتوسطية.

أما في إطار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات :

فيتم تبادل المعلومات عن الأشخاص الضالين في الاتجار غير المشروع في المخدرات وعن أساليبهم ، ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات ، بالإضافة إلى التعاون في المجال الجمركي و شرطة الحدود.

وأخيرا تم التأكيد على التعاون في مجال الهجرة السرية ، عن طريق تدعيم التعاون بين حرس الحدود البحرية، تبادل المعلومات حول الجهات المنظمة لمثل هذه العمليات.[1]

2– المبادرات الفرنسية الأوروبية في المغرب العربي:

لقد عملت فرنسا على تعزيز النهج الأوروبي المشترك في مجال الأمن والاستقرار، نظرا لعدم قدرتها من جهة ، ومن جهة أخرى لطبيعة التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب والتي تمتاز بالميوعة وسرعة الانتشار. لذلك سعت إلى بحث التعاون الإقليمي سواء بين الإتحاد الأوروبي ككل ودول المغرب العربي، أو بين الدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط فقط .

ونجد من أهم المبادرات ما يلي:

أ– حوار 5+5:

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع 5+5 سنة 1983 ، حيث أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط يضم اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب، في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا في المسائل الأمنية ، وقد رفض الاقتراح .

---

[1] –Ibid .

* وبوجه خاص، يطلب القرار 1373 (2001) إلى الدول الأعضاء القيام بما يلي: تجريم تمويل الإرهاب؛ القيام فورا بتجميد أي أموال متعلقة بالأشخاص المشتركين في الأعمال الإرهابية؛ منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي؛ عدم توفير الملاذ الآمن أو الدعم أو المساندة للإرهابيين؛ تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها؛ التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة؛ تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفي تلك القوانين للعدالة. والأمر الأكثر أهمية، هو أن القرار/1373/ قد أقر تحت الجزء السابع من دستور الأمم المتحدة، مما يجعله ملزماً لجميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ويخول مجلس الأمن فرض إجراءات عقابية في حال تلكؤ أي دولة عن التعاون حسب مقتضيات القرار.

ثم بعدها جاء ملتقى مرسيليا 25-26 فيفري 1988 ليناقش ثلاث محاور رئيسية: المشاكل المالية والصناعية ، العلاقات الأورومغاربية ، آفاق العلاقات المغاربية ، ثم بعده ملتقى 24-27 ماي 1989 ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط ، وكتتويج لهذه المبادرات والملتقيات جاء اجتماع روما في 10 أكتوبر 1990، الذي جمع تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط 5+4 وهي ، فرنسا ، اسبانيا، ايطاليا ،البرتغال، الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا ، موريتانيا ، وذلك لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشام ل: اقتصادي ، اجتماعي ، سياسي ، إيكولوجي,...الخ ، بعدها عقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 بالجزائر ، وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5. [1]

غير أن حوار 5+5 تعطل بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا ، وكذا بفعل الحصار على ليبيا في إطار أزمة لوكربي والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول الصحراء الغربية .
وقد أعادت فرنسا تفعيل مشروع 5+5 وخاصة في مجال الأمن ، عندما تم إطلاق مبادرة "5 +5 دفاع " رسميا من قبل وزراء دفاع العشر دول في باريس في 21 ديسمبر 2004 . وهي اتفاقية تنص بأنه يمكن لكل دولة أن تشارك في هذه المبادرة وفقا لإمكانياتها وطموحاتها.[2]

ويرتكز هذا التعاون المتعدد الأطراف بشأن القضايا الأمنية في غرب المتوسط ، على خطة عمل تقوم بها لجنة مركزية تجتمع مرتين في السنة تحت رئاسة واحدة من البلدان العشرة بالتناوب ، ثم بعدها يتم المصادقة على أعمال تلك اللجنة من طرف وزراء الدفاع في اجتماعهم السنوي الذي يكون في شهر ديسمبر من كل سنة . وقد تم تركيز أنشطة المبادرة " 5+5 دفاع " على المجالات ذات الأولوية ، مثل السلامة البحرية ، أمن الطيران ، وحماية المواطنين .

- **لمحة عامة عن أنشطة المبادرة " 5+5 دفاع ":**

منذ انطلاق مبادرة الدفاع "5 + 5" تم القيام بالعديد من النشاطات مثل: الحلقات الدراسية، التمارين، الاجتماعات...الخ ، والتي بلغ عددها 30 سنة 2007، مع عدد مماثل في سنة 2008.

ففي سنة 2007 تم الاتفاق على خطوة جديدة في المبادرة ، وهي التدريبات المشتركة في مجال سلامة الطيران ، والاتجار غير المشروع ، وهذا ما سمح بربط المراكز الوطنية للدول العشر ببعضها ، والسماح بتبادل المعلومات عبر شبكة متميزة . فبناءا عليها تم القيام بين 24-28 نوفمبر 2007 بعملية تجريبية فريدة من نوعها ولأول مرة في البحر المتوسط ، " القيام بعملية تنسيقية بين مراكز العمليات البحرية للدول العشر"، تمثلت في مراقبة العمليات غير الشرعية في البحر المتوسط كالاتجار بالمخدرات ، أو الهجرة

[1]- مصطفي بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، مرجع سبق ذكره ، ص90.
[2] - "Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense »" , dans :
http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_5_5_defense

السرية ، هذه العملية قامت بها السفينة الفرنسية « Forefinger07 » و ذلك بالتنسيق بين مراكز العمليات البحرية للدول العشر. [1]

كما تمت نفس العملية في مجال الطيران، حيث قامت « Air 073 » الفرنسية بين 23 و24 أكتوبر 2007 ، بعملية تجريبية حول كيفية المراقبة في مجال التجارة غير الشرعية.

وعلاوة على ذلك هناك العديد من الأنشطة الأخرى مثل: مساهمة القوات المسلحة في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وحماية البيئة ومكافحة حوادث التلوث البحري.

ب- الشراكة الأورومتوسطية:

يمكن اعتبار الشراكة الأورومتوسطية بمثابة علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والإتحاد الأوروبي، فهي إحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي، أي أنها تشكل أحد مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية ، إضافة إلى إمكانية اعتبار الشراكة الأورومتوسطية محاولة أوروبية لوضع دراسات إقليمية معينة تمنع التأثيرات غير المرغوب فيها التي تمارسها أطراف أو قوى خارجية. [2] ومنه فالاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط قد تجسد في شكل أكثر وضوحا مع زيادة الهاجس الأمني الأوروبي اتجاه مستقبل الهجرة ، وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شمال أوروبا ، وما تطرحه من إمكانيات تصدير العنف والتطرف من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد في أعماق القارة الأوروبية ، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي، تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية للجماعات الإرهابية إلى أهداف لنشاطاتها.

لذلك حددت الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الأهداف أهمها مكافحة الإرهاب ، والهجرة السرية ، فقد وجه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول المشاركة من أجل تدعيم التعاون للوقاية من الإرهاب ومحاربته ، خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنص على ذلك و تطبيقها.

ففي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فقد تضمن أول مؤتمر للشراكة الأورومتوسطية المنعقد في برشلونة 1995 هذه المشكلة ، حيث يعقد موظفون إجتماعات دولية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية ، والجمركية ، وغيرها لمكافحة الهجرة السرية.

ويجدر التأكيد في هذا الصدد على معالجة قضايا الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية يرتبط ارتباطا وثيقا بفكرة الأمن اللين« soft Security ». [3]

ومن بين أهم الإجراءات المعتمدة من طرف الإتحاد الأوروبي على الدول المغاربية للحد من ظاهرة الهجرة تتمثل في مايلي:

---

[1] -Ibid .

[2]- محمد صالح المصفر، "الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية" ، في : **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها** ، ط1 ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1997 ، ص 127 .

[3]- Mendo , castro henriques and mohamed khachani , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006. P38.

* سياسة المساعدة على التنمية: حيث ترى الدول الأوروبية أن الحلول قصيرة المدى لا يمكنها القضاء نهائيا على الهجرة غير الشرعية وإنما يجب تدعيمها بخطة على المدى المتوسط أو الطويل ، لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها هذه الدول ، وذلك بتقديم المساعدات المشروطة لهذه الدول ، كما هو موضح في المبحث الثاني هذا الفصل.

والشكل التالي يوضح آليات تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية في هذا المجال:

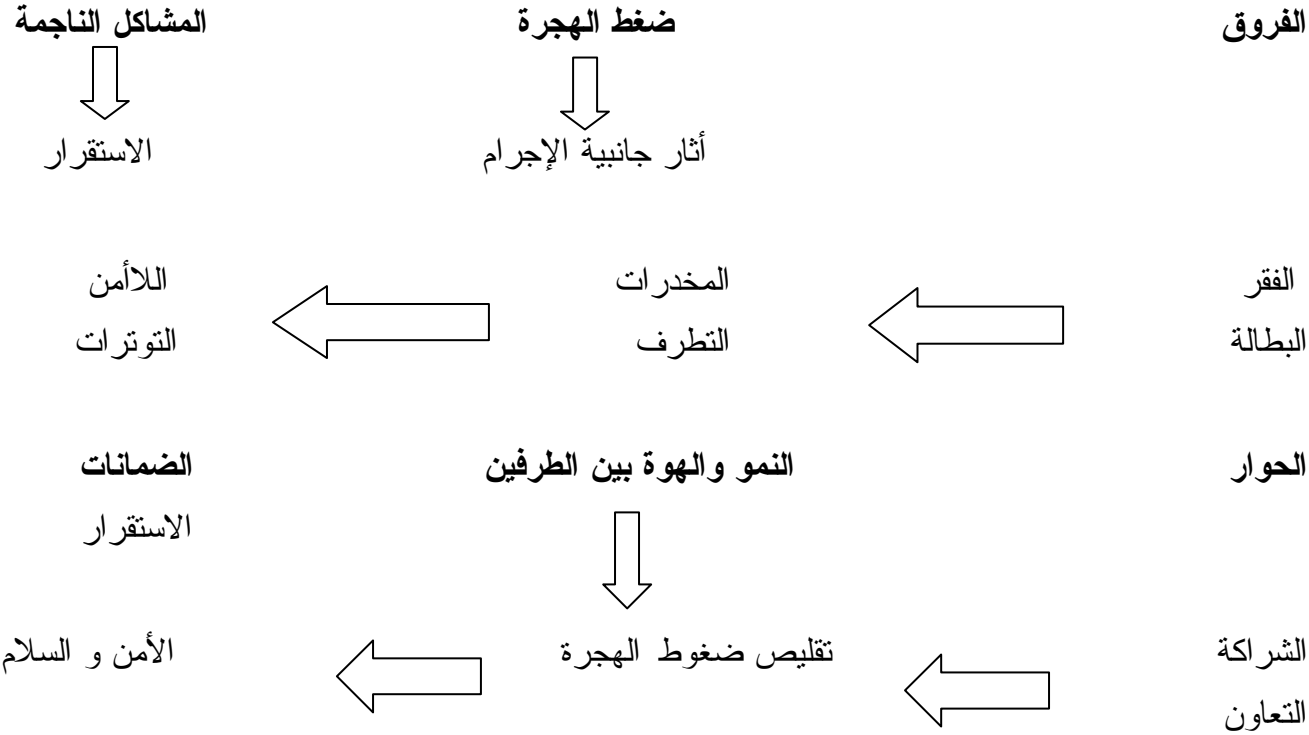

* سياسة التأشيرة و مراقبة الحدود: بعد اعتماد نظام التأشيرة شنغن Schengen في الإتحاد الأوروبي، وضعت الدول المتوسطية وخاصة المغاربية في قائمة يطلق عليها اسم " القائمة السوداء " الممنوعة من الدخول إلى الإتحاد الأوروبي ، إلا بعد دراسة شاملة عن هؤلاء الأفراد، وذلك باستثناء الأشخاص الممثلين رسميا لبلدانهم ، كما تم في مارس 2004 اقتراح لجنة لإدارة الحدود الخارجية الأوروبية ، و فعلا تم اعتمادها منذ 1 جانفي2005.

* بالإضافة إلى ذلك تعزيز التعاون مع الدول ذات المنشأ الأصلي للهجرة غير الشرعية ، وذلك بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول الأوروبية والمغاربية. [1]

* كما عملت الدول الأوروبية والمغاربية على معاقبة المهاجرين السريين ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات ، منها: سياسة العودة إلى أرض الوطن ، حيث تعمل دول الإتحاد الأوروبي على إعادة المهاجرين سرا إلى مواطنهم الأصلية.

ونظرا لتفاقم حدة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا خاصة، اعتمد المجلس الأوروبي في 15 أكتوبر 2008

[1] - Ibid , p 42 .

"الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء"، وذلك بعد اقتراح من طرف الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ، أثناء الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في تلك الفترة، حيث تعهدت الدول الأوروبية السبعة والعشرون باعتماد سياسة مشتركة في هذا المجال، وقد حث هذا الميثاق الدول الأوروبية على أربع التزامات أساسية وهي:[1]

1- تنظيم الهجرة القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات والقدرات التي تحددها كل دولة من الدول الأعضاء.

2- مكافحة الهجرة الغير شرعية: فكل دولة مسئولة عن مراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية، وقد تم الاتفاق في ذلك على مجموعة من الإجراءات وهي:

-منح التأشيرات الأوروبية ، يكون بعد أخذ كل المعلومات البيولوجية المحددة لهوية الأفراد القادمين من دول العالم الثالث ، مثل صورة رقمية ، البصمات..إلخ. وستعمم هذه العملية بدءا من سنة 2012 على كل قنصليات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، مع تحقيق التعاون بين هذه القنصليات.

- ضرورة التعاون لمراقبة حدود الاتحاد الأوروبي ، وقد أوكلت هذه المهمة إلى وكالة خاصة بذلك يطلق عليها اسم Frontex ، مع تعهد الدول الأوروبية بتوفير وسائل عمل هذه الوكالة ، مع اعتمادها استعمال أحدث الأجهزة التكنولوجية في ذلك.

- تحقيق التعاون مع دول منشأ الهجرة أو دول العبور، بتعزيز درجة مراقبة حدودهم ، وتبادل المعلومات بشأن المهاجرين غير الشرعيين ، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل ، بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية ، وتنظيم التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.[2]

ورغم أن المقاربة الأمنية قلصت قليلا من حدة الهجرة إلا أنها لم تقضي عليها ، فأفواج الهجرة لا زالت تتدفق على أوروبا ، مادامت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب العربي (والعالم الثالث بصفة عامة) مازالت على حالها " متدهورة "، فجهود التنمية لن تكون مجدية بتقديم مساعدات مالية من جهة وانتهاج السياسات الانتقائية الهادفة إلى استقطاب الكفاءات المغاربية بتسهيل هجرتها وإقامتها ، شأن هذا أن يترك أثار جد سيئة على هذه الدول ويعيق التنمية.

وفي إطار مكافحة المخدرات فإن الاتحاد الأوروبي يعي جدا أهمية التنسيق مع المغرب الأقصى في مجال المخدرات – بصفته المورد الأكبر لهذه المادة إلى أوروبا- ، وتجلى ذلك من خلال الزيارة التي قام بها وزير الداخلية " نيكولا ساركوزي " في سنة 2005 ، لبحث مسألة مكافحة المخدرات في إطار مشترك، وهذا تجسيدا وامتدادا للسياسة الأوروبية في الحوار مع جميع الشركاء من أجل إقامة منطقة أمن واستقرار، إذ تدخل مسألة مكافحة المخدرات ضمن برنامج الحوار السياسي الأمني ومكافحة الجريمة

---

[1] -Ibib , p4-7.

[2] - الحسن بوقنطار ،" آليات مواجهة الهجرة السرية "، في، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-.htm

المنظمة ، كما تضمنتها اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية ، ضمن الحوار السوسيو–ثقافي والإنساني لما لها من انعكاسات مباشرة على المجتمعات الاورو–مغاربية.[1]

أما في مجال مكافحة الإرهاب ، فإن مؤتمر برشلونة 1995 لم يتناول ظاهرة الإرهاب بجدية كبيرة ، غير أنه تم تدارك الأمر فيما بعد ، نظرا للتصاعد الخطير الذي عرفته الظاهرة ، فقد شهدت مسألة مكافحة الإرهاب تطورات هامة قطعت خلالها أشواطا كبيرة في مسار تقريب وجهات النظر حولها، خلال المؤتمر الرسمي الثالث لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية ، الذي عقد بمدينة شتوتغارت الألمانية يومي 15 و16 افريل 1999، حيث تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بما سمي" الميثاق الأوروبي المتوسطي"، الذي أكد أن المحافظة على السلم والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط تقوم على مجموعة من المبادئ هي :[2]

- التأكيد على إعلان برشلونة 1995 كأساس للشراكة الأوروبية المتوسطية .
- احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم قابلية الأمن والاستقرار في البحر المتوسط للتجزئة .
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل .
- الاعتماد على وسائل التعاون الأمني .
- عدم التدخل في فض المنازعات الحالية .
- الالتزام بمدخل عام ومتوازن لقضية الاستقرار في البحر المتوسط .

وقد ازدادت أهمية مكافحة الإرهاب ومحاربته بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعدها أحداث مدريد في 2004 ولندن 2005.

لذلك أولى الاتحاد الأوروبي للتعاون في هذا المجال أهمية كبيرة وفي هذا الإطار تم اعتماد ما يلي:

- التنمية الأوروبية المشتركة لتقنيات الكشف والحماية والبحث عن طرق جديدة مشتركة.
- إنشاء منظومات متطورة للإنذار المبكر، وقواعد مشتركة للبيانات وإدارة الأزمات وتحسين قواعد البيانات عن الشبكات الإرهابية ونظم السيطرة على الأسلحة والمتفجرات.
- التفكير في ضرورة وضع تشريعات خاصة للتعامل مع حالات الأزمات الكبرى.
- تعزيز قضية مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي ، خاصة مع الدول المغاربية والمتوسطية عامة.

لكن ما يؤخذ على مسار الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب ، أنه يؤكد على اعتبارها من أهم التهديدات التي تواجه المنطقة ، غير أنه لم يحدد آليات عملية تطبيقية لمكافحتها ، ماعدا التطرق في كل مرة وفي كل لقاء على التعاون في مجال تبادل المعلومات.

---

[1] - " sarkosy à rabat pour évoquer le terrorisme et la drogue " , **le quotidien d'Oran** , du 21 novembre 2005 , p 24 .

[2] - مصطفى عبد الله ابو القاسم خشيم ،**الشراكة الاوروميتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة** ، مرجع سبق ذكره ، 2002 ، ص 346 .

جـــ- تشكيل "الأوروفور" و "الأوروماڤور":

في إطار التهديدات الجديدة التي عرفتها المنطقة الأورومتوسطية ، أنشأت دول أوروبا الجنوبية سنة 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط . فعلى هامش اجتماع إتحاد أوروبا الغربية الوزاري في لشبونة ماي 1995 وقعت كل من اسبانيا، فرنسا،ايطاليا والبرتغال الوثائق المؤسسة لكل من : Eurofor وEuromafore ، وذلك لحماية أراضي دول إتحاد أوروبا الغربية. وقد أنشئت الوحدتان للمساهمة في تزويد أوروبا بقدرة عسكرية خاصة ، قابلة للانتشار في غضون أيام ، حيث تبقى مشاركة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي مفتوحة للمشاركة في عملياتها العسكرية وذلك للدفاع عن الأراضي الأوروبية.[1]

فقوات الأوروفور عبارة عن قوات برمائية للانتشار السريع، أنشئت عام 1995 وتم الإعلان عندها رسميا أو فعليا في 1998، وهي تتكون من 250000 فرد . أما قوات الأوروماڤور فهي قوات بحرية- جوية بمثابة مبادرة ترويجية للقوات البحرية للاتحاد الأوروبي ، تأسست عام 1995 ، يوجد مقر قياداتها في قاعدة فلورنسا الايطالية كي تكون قريبة من نطاق العمليات المفترض.

ومع أن البلدان الأوروبية توصلت إلى اتفاقات للتعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية، إلا أنها تبدو غير واثقة إلا بقواتها الخاصة لحماية جنوب القارة الأوروبية.

وتجسد هذه الرؤية التحركات المختلفة التي تقوم بها الوحدات البحرية والجوية التي شكلتها البلدان الأوروبية الجنوبية خاصة في الحوض الغربي للمتوسط (المغرب العربي) والتي تشتمل زيارات دورية للقواعد العسكرية المغاربية ، كما تجوب هذه الوحدات البحرية في عرض البحر المتوسط لاعتراض المهاجرين السريين وتفتيش السفن المشبوهة.[2]

ففي 17 نوفمبر 2007 رست أربع سفن تابعة للقوات البحرية الأوروبية " أوروماڤور" بميناء وهران، تمهيدا لإجراء مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية تستمر لعدة أيام ، هذا كما رست في 20 جوان 2001 مجموعة أيضا من قوات الأوروماڤور في تونس مكونة من أربع قطع.

وتندرج هذه المناورات في إطار تنمية التعاون الأمني والعسكري بغرب حوض المتوسط .

إذن فقد اعتبر تشكيل القوتين إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الفرنسية والأوروبية، المقاربة الهجومية البحتة، ذلك أن فرنسا اعتبرت نفسها في خطر من ظهور تهديدات صاروخية أو أسلحة كيميائية من المغرب العربي، وقد أثار إنشاء القوتين حفيظة الدول العربية، و اعتبرت على أنها عملية لإجهاض الحوار الأمني بين أوروبا والدول العربية المتوسطية ، مما أدى إلى طرح تساؤلات عن نوايا الأوروبيين وجدوى مشروع الشراكة الأورومتوسطية في مثل هذه الظروف.[3]

---

[1]- "la défense en Europe les initiatives multinationales",dans :
http://www.defense.gouv.fr/la_defense_en_europe/les_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor/leuromarfor

[2]- رشيد خشانة،" ضمان أمن أوروبا...بين التعاون والريبة والتناقض"،في: http://www.swissinfo.ch/ara/search/Result.html?siteSect=882

[3]- عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ،والحلف الأطلسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص125-126.

المبحث الرابع: الإستراتيجية السياسية والثقافية الفرنسية في المغرب العربي

بعد استعراضنا للمحورين الاستراتيجي – الاقتصادي و الاستراتيجي – الأمني ، في المبحثين الثاني والثالث من هذا الفصل، ارتأينا تخصيص المبحث الرابع للمحور السياسي والثقافي ، انطلاقا من نفس إشكالية البحث عن أهداف الأبعاد المتعددة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي .

حيث تضع فرنسا الكثير من الآمال على الإستراتيجية السياسية والثقافية للإبقاء على في نفوذها في المنطقة وتعزيزه ، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال مطلبين في هذا المبحث.

- المطلب الأول : ونتناول فيه الإستراتيجية السياسية الفرنسية التي تعتمد على مجموعة من المواضيع الأساسية مثل : التحول نحو الديمقراطية والإصلاحات السياسية ، وأهم القضايا في المغرب العربي مثل قضية الصحراء الغربية ، ومشروع التكامل المغاربي .
- المطلب الثاني : ونتناول فيه الإستراتيجية الثقافية الفرنسية التي تهتم بتكريس اللغة الفرنسية في المنطقة وزيادة انتشارها .

المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية الفرنسية في المغرب العربي

يتضمن هذا المطلب الإجابة عن إشكالية البحث من خلال تحليل المواقف الفرنسية من ثلاث ملفات سياسية أساسية ، والتي شهدتها ولا تزال تشهدها منطقة المغرب العربي منذ نهاية الحرب البادرة ، وهي:

- ملف الصحراء الغربية.
- ملف مشروع التكامل المغاربي .
- ملف التحول نحو الديمقراطية في المغرب العربي .

1- السياسة الفرنسية تجاه قضية الصحراء الغربية:

شكلت قضية نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعها عام 1975، أحد المحددات السياسية والإستراتيجية الرئيسية لمسارات التوتر في المغرب العربي من حيث التأثير على استقرار المنطقة.

وللبحث في قضية توجهات السياسة الفرنسية إزاء قضية الصحراء وتأثير ذلك على توجهاتها في منطقة المغرب العربي ، فإنه يجب الإحاطة أولا بتعريف لمنطقة الصحراء الغربية وبإشكالية هذا النزاع وخلفياته التاريخية.

أ- تعريف المنطقة:

إن الصحراء الغربية إقليم بمساحة 284000 كلم^2 يقع في جنوب غرب شمال إفريقيا ، يحده المغرب شمالا والجزائر من الشرق الشمالي وموريتانيا شرقا وجنوب المحيط الأطلسي غربا ، فيما يتميز بمناخ رطب زراعي شمالا وجاف جنوبا مع بعض الواحات . ويقدر عدد سكان الصحراء الغربية مابين 350 ألف و500 ألف نسمة منتشرة بين الأراضي الصحراوية الواقعة تحت السيطرة المغربية ، ومخيمات اللاجئين بتندوف الجزائرية ، بالإضافة إلى وجود حالات الهجرة والترحال للسكان الصحراويين عبر الدول المجاورة .[1] وترجع الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية إلى موقعه الجغرافي الإستراتيجي المطل على المحيط الأطلسي غربا والمفتوح على البوابة الشمالية لإفريقيا شمالا والصحراوية جنوبا ، مع غنى ثرواته الطبيعية وفي مقدمتها الفوسفات الذي تم اكتشافه عام 1969 في حقول بوكراع باحتياطي 13 مليار طن ، وبذلك احتل المرتبة الثانية بعد المغرب، بـــ 40 مليار طن.[2]

كما تحتوي منطقة الصحراء الغربية على حوالي 10 سبخات تشكل خزانات ضخمة للملح ، تقدر احتياطاتها حوالي 4.5 مليون طن ، تستغل منذ 1991 من طرف شركة "سوماسيل " المغربية ، كما تحتوي المنطقة على ثروة سمكية معتبرة هي اليوم موضوع تنافس شديد بين سفن الصيد الفرنسية ، الإسبانية واليابانية .

---

[1] - مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، ج1 ، لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، 2004 ، ص 188-189 .

[2] - عبدوتي ولد عالي ، مكونات الاقتصاد الصحرواي ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53AD134A-0239-425D-9885-F032CD526EEE.htm

كما تشير بعض الدراسات إلى وجود مخزون هام من الغاز والنفط في سواحل الصحراء الغربية ، وقد عمد المغرب إلى توقيع اتفاقيتين للتنقيب مع شركتي " توتال فينا إلف " الفرنسية و " كيرمالك غي كورب " الأمريكية منذ جانفي 2001 .

ب- خلفية تاريخية لنزاع الصحراء الغربية:

لقد أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية ، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية تمكنت أسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية ، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي ، تحول الصراع الاستعماري على الإقليم ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا. [1] فبعد أن كان الإقليم مستعمرة أسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام1976 ، حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا عام1975 ، والذي أفض بتقاسم الصحراء الغربية بين كل من المغرب وموريتانيا. لكن ومع هذا الاتفاق ، إلا أنه توضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم ، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في27 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إذن فقد خرجت إسبانيا من الصحراء الغربية ، لكن بعد أن زرعتها ألغاما وخلافات تغذيها صراعات الأمس ومصالح اليوم ومطامح المستقبل.[2]

فالمغرب –الذي ورث عن الاستعمار حدودا يعتبرها تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاع تيندوف للجزائر وكل أراضي موريتانيا– لا يمكن أن يفرط في هذا الإقليم الذي يمكنه من امتلاك 600 كم على واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم ، واحتلال الرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات ، وثروات باطنية متنوعة قد تشمل الغاز والنفط ، فضلا عن التموقع في منطقة إستراتيجية لأمن أوروبا مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة .

أما موريتانيا التي أعلنت على لسان أول رئيس لها المطالبة بالصحراء الغربية سنة 1957 ، أي قبل أن تحصل على الاستقلال ، فإنها رأت في ضم نصيبها من الصحراء الغربية (وادي الذهب) تحقيقا لبعض مطالبها وإبعادا لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبه القديمة بضمها .

وبالنسبة للبوليساريو فإن الصحراء الغربية ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال ، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها ، والصحراويون الذين أخرجوا الأسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم أو أطراف تقتسمها حتى التحرير وإقامة الدولة المستقلة .

وكانت تغذي هذه التناقضات مصالح القوى الاستعمارية التقليدية (إسبانيا وفرنسا) وصراعات الحرب

---

[1] - فاطمة بنت عبد الوهاب ،" الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية " في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF0FBC802.htm

[2] - Benrramdan Abdelkhaleq, **le Sahara occidental: enjeu maghrébin ,** paris : édition khartala , 1992 , p 21-22.

الباردة ، وهكذا فبدخول القوات المغربية والموريتانية أرض الصحراء دوت المدافع بين مقاتلي البوليساريو من جهة والقوات المغربية والموريتانية من جهة ثانية ، مؤذنة باندلاع صراع مزمن اشتعل طويلا وما يزال لحد الآن .

ويمكن أن نميز خلال هذا الصراع مرحلتين حتى الآن:

* **المرحلة الدموية:** وهي الممتدة من اتفاقية مدريد سنة 1975 بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا إلى اتفاق المبادئ سنة 1988 بين المغرب والبوليساريو، وقد امتازت هذه المرحلة بقيام معارك ضارية دار معظمها في الجزء الموريتاني من الصحراء متجاوزا نطاق الأراضي الصحراوية أحيانا، بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشوط .

وقد اتسمت فترة ما قبل انسحاب موريتانيا من الصحراء من هذه المرحلة ، باعتماد إستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة ، فتم التركيز على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني ، الذي أخذ يتسع بتدخل القوات الفرنسية لتوفير غطاء جوي للجيش الموريتاني.

وبالفعل نجحت البوليساريو في تحقيق هذا الهدف ، واستطاعت أن تدفع الجيش الموريتاني إلى قلب نظام الحكم والبدء في إجراءات الانسحاب من الصحراء سنة 1979.

وقد دارت أهم المعارك في المرحلة الدموية حول: إنال، العرقوب ، بنشاب ، آوسرد و نواكشوط ، مع الجيش الموريتاني . السماره ، بيرنزران ، طانطان ، وبوكراع مع الجيش المغربي.

غير أن استنزاف قوة الجيشين (المغربي والصحراوي) في هذه المرحلة وانتهاء الحرب الباردة وثنائية القطبين ربما مهدت للمرحلة الثانية.[1]

* **المرحلة الدبلوماسية:** وهي الممتدة من اتفاق المبادئ سنة 1988 بين المغرب وجبهة البوليساريو إلى الآن ، وتمتاز هذه المرحلة بتصدع التحالفات التي كانت قائمة خلال المرحلة الأولى من الصراع ، بخروج موريتانيا من حرب الصحراء ، وانشغال الجزائر بأزمتها الداخلية ، وتفاقم المشاكل الحدودية بين المغرب وإسبانيا ، وارتباك فرنسا بفعل تقلبات الساحة الدولية ، وتنامي ظاهرة المد الأصولي في منطقة نفوذها التقليدية وغير بعيد عن مدنها الجنوبية حيث الجاليات المغاربية...إلخ.

كانت منظمة الوحدة الأفريقية هي الهيئة التي بادرت إلى إيجاد حل تصالحي منذ اشتعال نار الحرب ، وخاصة في مؤتمرها التاسع عشر المنعقد بأديس أبابا عام 1983، لكن انسحاب المغرب عام 1984 من المنظمة عندما اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية عضوا فيها حال دون مساعي المنظمة الأفريقية للوصول إلى أي ح ل، حينئذ حلت منظمة الأمم المتحدة محل المنظمة الأفريقية وبدأت سلسلة من الإجراءات نتجت عنها في الحصيلة النهائية 5 اقتراحات:[2]

---

[1] - مسعود الخوند ، **الموسوعة التاريخية الجغرافية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 20-21.

[2] -" المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية" ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A24A18B1-1A67-4250-9541-DE003F179FA2.htm

- **خطة 1988 أو الاستفتاء المستحيل:** كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها 50/40 في ديسمبر 1985 بشأن أزمة الصحراء ، الذي ينص على تكليف الأمين العام للمنظمة الدولية العمل على إيجاد حل يرضي أطراف النزاع ، بدءا بوقف إطلاق النار الذي يعتبر حسب القرار شرطا أساسيا لأي عمل سلمي. وقد طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير ديكويلار في صيف 1988 على المغرب والبوليساريو خطة لتنظيم استفتاء في الصحراء ، وسيقود هذا التصور في حالة إجراء الاستفتاء إلى أحد خيارين: إما الانضمام إلى المغرب أو الاستقلال عنه.

ولقيت خطة ديكويلار نجاحا في البداية تمثل في: قبول الطرفين بالخطة في 30 أوت 1988، و الموافقة على وقف إطلاق النار، وقد سكتت المدافع في الإقليم فعليا منذ سبتمبر 1991.[1]

وقد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بالاستفتاء في الصحراء الغربية ، المعروفة اختصارا بـــ "المينرسو" بتاريخ 30 أوت 1988 بقرار من مجلس الأمن الدولي يحمل الرقم 1991/690، وطبقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم (S/22464) ، وتنقسم هذه البعثة إلى ثلاثة مكونات: وحدة مدنية وأخرى عسكرية ووحدة أمنية، ويتكون طاقمها من 250 إلى 450 شخصا ما بين مراقب عسكري وشرطي مدني وشخصيات عسكرية ومدنية، مقرها مدينة العيون بالصحراء ، وينتمي هؤلاء الأشخاص إلى 25 دولة .

وخلال ثماني سنوات من العمل قدمت بعثة المينرسو جملة من الاقتراحات من ضمنها أن من يحق لهم التصويت في الاستفتاء –إن جرى استفتاء– هم لائحة الصحراويين الذين تم إحصاؤهم من طرف الإدارة الإسبانية عام 1974، وقد قدم المغرب 131 ألف طعن على اللائحة ، ولن نصل إلى شهر ديسمبر 1999 حتى تعلن المينرسو توقف خطة الاستفتاء الأممية بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت ، وعلى ذلك الأساس تم إلغاء الموعد الذي كان مقررا للاستفتاء في الصحراء وهو السادس من ديسمبر 1998.[2]

*** من الاستفتاء إلى الحل الثالث :** صدر في 25 يوليو 2000 قرار مجلس الأمن رقم 1309 المتضمن للمبادرة الفرنسية الأميركية التي تقترح حلا سياسيا لمشكلة الصحراء ، فدعا جيمس بيكر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المكلف بنزاع الصحراء ، الطرفين إلى حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء.

وهذا ما دفع بالأمم المتحدة إلى تقديم "الحل الثالث" أو اتفاق الإطار ، و الذي ينص على أن تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء. وقد وصف هذا الحل بالثالث لأنه جاء ليضاف إلى خيارين سابقين هما الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب اللذان كانا حديث السنوات الماضية ، والفرق بين هذا الحل وبين الانضمام إلى المغرب هو أن الحل الثالث يمنح الصحراء استقلالية ذاتية موسعة دون دمجها الكلي في المغرب ، ويقترح مشروع

[1] - Laurent Pointier , **Sahara Occidental - La controverse devant les Nations unies** , paris : édition khartala , 2004 , p 120.
[2] - Ibid , p 157-164.

"الاتفاق الثالث" أن تكون الجزائر وموريتانيا بمثابة شاهدتين عليه ، وفرنسا والولايات المتحدة بمثابة ضامنتين لتعزيز التسوية وتنفيذ الاتفاق ، وقد قبل المغرب الحل الثالث ورفضته البوليساريو والجزائر.

*** حل تقسيم الصحراء الغربية:** يقترح خيار التقسيم وهو الخيار الرابع إعطاء المغرب إقليم الساقية الحمراء (ثلثا الصحراء) ، وإعطاء البوليساريو إقليم وادي الذهب (الثلث الباقي) حيث تقيم دولتها المستقلة. وهذا الحل الذي صدر حسب بعض المتابعين عن الجزائر ، لا يرغب فيه المغرب إذ يرى فيه مساسا بسيادته واقتطاعا لجزء من أرضه ، ولا ترغب فيه البوليساريو أيضا التي تريد إقليم الصحراء مستقلا بأكمله.

نتيجة كل هذه الأوضاع المتوترة أجرت الأمم المتحدة في عام 2000 تقويما شاملا لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسوية ، وخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في فيفري 2000 ، إلى أن كافة الجهود التي بذلت من أجل التوفيق بين الجانبين باءت بالفشل ، فصرح كوفي عنان أنه بناء على المشاورات التي أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء ، فإن تنفيذ خطة التسوية تعرقلت سنة بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضية بفعل خلافات أساسية بين الطرفين ، ومع استحالة تنظيم الاستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف الجزائر والبوليساريو، وكذلك خيار التقسيم كمقترح جزائري مرفوض مسبقا من المغرب ، ولذلك يرى عنان أنه أمام الوصول إلى الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحدة من الأزمة مطروحا ، خاصة وأن الأزمة قد كلفت منظمته 1.5 مليار دولار في 11 عاما.[1]

*** الحل الوسط:** كان آخر قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع الصحراوي يحمل الرقم 1495 وصدر بتاريخ 30 يوليو 2003 ، وقد مدد صلاحية بعثة المينرسو إلى 3 أشهر إضافية أي لغاية 31 أكتوبر 2003، ويشكل هذا القرار حلا وسطا يجمع بين خطة التسوية التي اقترحها جيمس بيكر كما يدعو إلى مواصلة الجهود مع الأطراف المعنية للتوصل إلى اتفاق عام.[2]

ويمتاز هذا القرار بميزات هي: الدعوة إلى حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء لفترة تتراوح ما بين 4 إلى 5 سنوات ، ثم إجراء الاستفتاء لتحديد مصير سكان الإقليم بعد هذه الفترة ، دعوة الأطراف المعنية بالأزمة إلى العمل مع الأمم المتحدة وإلى العمل بينهم باتجاه الموافقة على خطة السلام ، دعوة جبهة البوليساريو لإطلاق سراح ما تبقى لديها من المحتجزين المغاربة تنفيذا للقانون الإنساني الدولي ، وقد حظي هذا التصور بتأييد الولايات المتحدة وموافقة جبهة البوليساريو والجزائر ، في حين رفضه المغرب مؤيدا من طرف فرنسا.

وما تزال جهود التسوية متواصلة سواء من طرف الأمم المتحدة أو أطراف أخرى ، غير أنها لا توحي بإمكانية حل القضية على المدى القريب .

---

[1] - " المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية"، مرجع سبق ذكره.

[2] - Laurent Pointier , **Sahara Occidental - La controverse devant les Nations unies ,** op.cit , p 181 .

ج- سياسة فرنسا إزاء نزاع الصحراء الغربية:

لقد ارتكزت مواقف فرنسا من نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه عام 1975 على مجموعة من المنطلقات التاريخية والإستراتيجية والاقتصادية المتداخلة، والتي وعلى الرغم من بروزها في بيئة الحرب الباردة ، إلا أن تأثيرها على موقف فرنسا من هذا النزاع ظل قائما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . حيث ظلت قضية الصحراء الغربية أحد المعالم الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي ، حيث و فر الرؤساء الفرنسيون المتعاقبون على قصر الإليزيه ، الدعم السياسي والمالي وذلك نتيجة عدة أسباب يمكن إرجاعها إلى :

- الوفاق الإستراتيجي التقليدي القائم بين فرنسا والمغرب ، باعتبار أن هذا البلد ظل دائما مصنفا ضمن المجموعة الغربية الليبرالية ، وكحليف إستراتيجي تقليدي للغرب .

- الرؤية الإستراتيجية الفرنسية الثابتة لسيناريو إنفراد الصحراء الغربية بكيان مستقل عن المغرب ، كعامل ممهد لامتداد النفوذ الجزائري الجيو-إستراتيجي إلى المحيط الأطلسي غربا ، بالإضافة إلى عمقها المتوسطي والإفريقي عبر منفذ الصحراء الغربية ، وهو ما تعتبره فرنسا تهديدا وإضعاف للموقع الإستراتيجي للمغرب وموريتانيا ، وبالتالي عاملا محاصرا للعمق الإستراتيجي الإفريقي لفرنسا جنوبا.[1]

- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ، كما سبق وحددناها في بداية هذا المطلب حيث تستفيد فرنسا كثيرا من دعمها للمغرب الأقصى وبالتالي بقاء إقليم الصحراء الغربية تحت سيطرة المغرب ، مما يجعل فرنسا تستفيد بشكل مباشر من الثروات الموجودة في المنطقة، والدليل على ذلك استحواذ الشركات الفرنسية على العديد من المشاريع في منطقة الصحراء الغربية ، خاصة في مجال الفوسفات والتنقيب عن الغاز والبترول وكذلك في مجال الصيد البحري .

- اعتماد السياسة المغاربية لفرنسا على إدارة موازين القوى الإقليمية في منطقة المغرب العربي وفق معادلة إستراتيجية ، تحول دون بروز قوة إقليمية رئيسية مهيمنة قادرة على احتواء بقية الأطراف في المنطقة ، و هذا ما يشكل خطرا كبيرا على المصالح الفرنسية في المنطقة ، لذلك عملت على توفير كل الظروف اللازمة لبقاء النزاع قائما ، خاصة لبقاء و تكريس العلاقات السيئة والمتوترة بين المغرب الأقصى والجزائر اللذين يعتبران نواة المغرب العربي .

لذلك سعت فرنسا دائما إلى تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري للمغرب الأقصى، هذا الدعم الذي يشكل عاملا حاسما في ترجيح الكفة واختلال موازين قوى النزاع لصالح المغرب.

فلطالما كان الموقف الدبلوماسي الفرنسي أكثر وضوحا يميل إلى دعم الطروحات المغربية وهو موقف يعكس دائما لعبة التوازنات في السياسة الفرنسية بمنطقة المغرب العربي، وذلك بين الدولتين المحوريتين الجزائر و المغرب تحديدا ، فعلى الرغم من إعلان حيادها الرسمي إزاء نزاع الصحراء الغربية ، إلا أن

[1] - Benrramdan Abdelkhaleq , **le Sahara occidental: enjeu maghrébin ,** op.cit , p 154 .

السياسة الفرنسية وظفت كل الأدوات الدبلوماسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، لتعزيز الموقف التفاوضي للمغرب .

وقد كانت فترة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (1974-1981) ، من أكثر المراحل صراحة في دعم السياسة الفرنسية لنزاع الصحراء الغربية على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري .

ويتجلى هذا الموقف في إعلان الرئيس الفرنسي صراحة رفضه لقيام دولة صحراوية مستقلة ، مؤكدا أسفه لقيام دويلات صغيرة « micro état » في إشارة إلى معارضة هذا السيناريو في الصحراء الغربية .[1]

وعلى الرغم من بروز مؤشرات تغير الموقف الفرنسي إزاء نزاع الصحراء الغربية في بداية عهد الرئيس الاشتراكي فرانسوا ميتران ، إلا أن ذلك لم يدخل تغيرات جوهرية في الموقف التقليدي الفرنسي من هذا النزاع ، وقد ارتفع سقف هذا الدعم للاحتلال المغربي في سنوات حكم جاك شيراك كما أن المتتبع لخطاب ساركوزي يدرك تأكيده على سياسة الرؤساء الذين سبقوه إزاء نزاع الصحراء الغربية .

فقد ظل تصويت فرنسا بخصوص لوائح ملف نزاع الصحراء الغربية على مستوى هيئات الأمم المتحدة في صالح الموقف التفاوضي المغربي ، من خلال عرقلة تطبيق مبدأ تقرير المصير ، حتى وإن صوتت لصالح القضية لكنها مقتنعة بأن المغرب الأقصى لن يقبل نتائج استفتاء يفضي إلى استقلال الصحراء الغربية.

حيث ترى فرنسا أن خيار الحكم الذاتي ، هو المخرج القانوني لتكريس الأمر الواقع للسيادة المغربية على أراضي الصحراء الغربية ، من خلال تسوية تزكيها الشرعية الدولية . ففرنسا تراهن عبر تكريس هذه التسوية على ضمان مصالح اقتصادية في مجال استغلال الفوسفات وآفاق استكشافات النفط في الصحراء الغربية ، وهو ما يفسر ضغوطات الشركة الفرنسية " توتال " في اتجاه ترجيح خيار " الحكم الذاتي " ، بعد إبرامها مع المغرب لعقود تنقيب واستغلال للنفط في المياه الإقليمية الصحراوية ، في منتصف عام 2000.[2]

أما عن الدعم العسكري الفرنسي للمغرب في نزاع الصحراء الغربية منذ اندلاعه ، فقد كان له دور حاسم في مختلف أطوار هذا النزاع الإقليمي ، الذي كان أحد محركات الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة لضمان استقرار النظام الملكي في المغرب ومصالحها المباشرة. وكمؤشر واضح لهذا المعطى ، احتلت فرنسا المرتبة الأولى في قائمة مزودي المغرب بالأسلحة طيلة فترات التصعيد العسكري للنزاع بحصة 210 مليون دولار من مجموع واردات الأسلحة المغربية المقدرة بـــ 514 مليون دولار خلال فترة 1977-1979، وقد تأكد هذا المؤشر في الفترات اللاحقة من التصعيد العسكري لنزاع الصحراء الغربية.[3]

---

[1] - Benrramdan Abdelkhaleq , **le Sahara occidental: enjeu maghrébin,** op.cit , p 43.

[2] - "عبدوتي ولد عالي ، مكونات الاقتصاد الصحرواي" ، مرجع سبق ذكره .

[3] - Anthony H. CORDESMAN, Arleigh A. BURKE," the military balance in north Africa 2001",p 42,in : http://csis.org/files/media/csis/pubs/nafrica022802[1].PDF

إذن فالموقف الفرنسي من النزاع الصحراء الغربية تميز بالثبات على دعم الطروحات المغربية ، فهي تبدو حريصة أكثر على إدارة موازين القوى في المنطقة ، بالشكل الذي لا يسمح ببروز قوة إستراتيجية منفردة أو متكتلة في المنطقة تهدد المصالح الفرنسية في الداخل أو في الإطار الإقليمي المتوسطي المغاربي أو الإفريقي .

2- سياسة فرنسا اتجاه مشروع التكامل المغربي (إتحاد المغرب العربي) :

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية ، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 ، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.[1]

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي ، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائرو تونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي ، إلى أن أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

وقد نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:[2]

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض .
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .

كما أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء ، وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

---

[1] -" اتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي" ، في ، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm

[2] - الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، "اتحاد المغرب العربي الأهداف والمهام" ، في : http://www.maghrebarabe.org/ar/objectifs.cfm

– في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته ، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية ، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

غير أن السلطات الفرنسية المتعاقبة لم تأخذ إتحاد المغرب العربي على مأخذ الجد، حيث فضلت فرنسا دوما التعامل مع كل دولة مغربية على حدا ، ذلك لأن مشاريع الإتحاد في الأقطار المغربية تثير قلقها لما يمكن أن يكون لها من أثر سلبي على علاقات هذه الأقطار مع فرنسا .

حيث عهدت فرنسا منذ حصول الدول المغربية على استقلالها ، على ربطها بعلاقات ثنائية معها ، حتى يتسنى لها التفاوض مع كل دولة حسب المصالح الفرنسية فيها نظرا لتنوع خصائص الدول المغربية، وذلك لمنعها من تحقيق الوحدة والتكامل في إطار كتلة متجانسة ، لأنها تعرف جيدا الإمكانيات التي تملكها هذه الدول ، والتي من الممكن أن تجعل منها تجمعا إقليميا ذو تأثير كبير، خاصة من الناحية الاقتصادية.
وأحسن ما يترجم هذه الرؤية الإستراتيجية الفرنسية هو الطريقة التي تعاملت بها مع قضية الصحراء الغربية كما وضحنا ذلك في بداية هذا المطلب، وذلك بحرصها على الحفاظ دائما على تلك التوترات بين كل من الجزائر والمغرب ، اللتين تشكلان نواة منطقة المغرب العربي ، وحتى بعد إعلان قيام إتحاد المغرب العربي في 1989، واصلت فرنسا تلك الإستراتيجية سواء بشكل إنفرادي أو بالاعتماد على الإتحاد الأوروبي، حيث عملت على تحقيق الاستقطاب التجاري للدول المغربية من طرف الإتحاد الأوروبي، وخاصة مع إنطلاق مبادرة الشراكة الأورومتوسطية .
هذا الاستقطاب التجاري الأوروبي الذي كان على حساب التجارة البينية لدول المنطقة ، بالإضافة إلى أنه يستخدم لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية ، فبالرغم من مشاركة الدول المغاربية في مؤتمر برشلونة 1995 ، المؤسس للشراكة الأورومتوسطية تحت إطار المغرب العربي ، إلا أن الاتحاد الأوروبي فضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة منفردة ، وذلك بين الإتحاد الأوروبي ككتلة موحد ة، وبين كل دولة مغاربية منفردة .

إذن ففكرة اتحاد المغرب العربي لا تجد صدى لدى فرنسا أو الاتحاد الأوروبي ، التي تريد توحيد المنطقة المغاربية كسوق وليس كثقافة وشعب و توجه سياسي موحد، لذلك فهي تفضل التعامل مع كل دولة على حدا، بالرغم من أن اتحادها يعود بالكثير من النتائج الايجابية على فرنسا.[1]

[1] - أفكار من تأليف الباحث .

3- المنظور الفرنسي نحو دعم التحول الديموقراطي في المنطقة المغاربية :

منذ نهاية الحرب الباردة أضحت فرنسا تدعم الحكومات الديمقراطية ونبذ الأنظمة الشمولية ، من هنا كان تشجيعها للأنظمة الحاكمة في المغرب العربي على التوجه نحو الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، وذلك تنفيذا لمسار اتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي والمتمثل في الانفتاح السياسي ودعم سيادة القانون والحكم الراشد مع إعطاء أهمية خاصة لاحترام حقوق الإنسان.

وقد ركزت على ذلك من خلال المدخل الاقتصادي سواء منفردة أو بالتعاون مع قوى دولية، على ربط المساعدات الاقتصادية بمدى التقدم على مستوى الإصلاحات سواء الاقتصادية أو السياسية المطبقة . بل أن تقييم سلوك الدول في المجال السياسي هو من تقدير فرنسا، وهذا يظهر من خلال دعم الأنظمة الموالية لها في المغرب العربي ، ما يتضح جليا من خلال دعمها الواضح والصريح للنظام الملكي في المغرب الأقصى.

انطلاق من هذا الأساس كان اختراق فرنسا والاتحاد الأوروبي للدول المغاربية ، والتي باتت تستخدم هذه الآليات لتحقيق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في السيطرة على المنطقة المغاربية .

المطلب الثاني: السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة سياستها الخارجية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود ، بضرورة حفاظها على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالميا ، وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) ، مما سوف يعزز رسالتها الكونية والمرتبطة بضرورة نشر نمط الحياة والتنظيم ، الذي أسسته فرنسا لنفسها والقائم على اللاكئية ، الدولة الحقوقية وحقوق المواطنة .

ومن أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة استقلال الدول المغاربية الثلاثة ، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنصوص المرافقة لها .

فالمعاهدة الفرنسية التونسية في 3 جوان 1955، تعترف لفرنسا في مادتها الأولى:" بالحق في الضمان لفرنسا وبكل حرية السير الحسن للتعليم بكل مستوياته في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية."[1]

كما تنازلت تونس لفرنسا عن حقوق الملكية لعدد من المؤسسات التعليمية الابتدائية ، والثانوية والتقنية والمهنية . فوصل عدد المؤسسات التعليمية والتكوينية في تونس غداة الاستقلال إلى 704 مؤسسة ، والتي تم التأكيد عليها بمقتضى البروتوكولات الإضافية للتعاون الثقافي والتقني بين فرنسا وتونس في 15 أفريل 1959 و14 فيفري 1969 ، و05 جويلية 1969 .

كما اعترفت اتفاقية التعاون الثقافي بين فرنسا والمغرب في 05 أكتوبر1957 ، على حق فرنسا في فتح مؤسسات تعليمية وتكوينية أينما تراه مناسبا وعلى كل الأراضي المغربية وعلى كل المستويات التعليمية ، وبإتباع المقررات والمناهج البيداغوجية الفرنسية . كما تحصلت فرنسا بمقتضي المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على 1031 مؤسسة تعليمية في المغرب على المستويين الابتدائي والثانوي ، والتي تكون الفرنسية فيها هي لغة التدريس ، حيث تتم عملية فرنسة الطبقة البرجوازية وإعداد أبنائها للمراكز القيادية المناصب العليا ، ومحاولة ربط إنتمائهم بفرنسا مجتمع الحضارة ، والتنكر للعربية لأنها لم تقدم لهم الحضارة ولأنها لغة عامة الناس.[2]

هذا بالإضافة إلى تشجيع ودعم اللغة الفرنسية بمدارس التعليم الرسمي ، حيث أقامت مراكز تدريس فرنسية للطلبة مجانا وعقد المسابقات في الرواية والقصص القصيرة والمسرح والترجمة ، لتقوية ربط الطالب بالفرنسية التي هي " وعاء ثقافة فرنسا ".

ونفس ما يحدث في المغرب الأقصى يحدث في الجزائر فقد تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات إيفيان للاستقلال ، فبحكم المادة الثانية منها لفرنسا الحق في ملكية 05 مراكز بحوث 18 ثانوية ، 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري ، هذا بعد أن

---

[1] - سالم برقوق ، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الإستراتيجي** ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد3 ، ماي 2008 ، ص 2 .

[2] - محمد محمد داود ، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة : دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2003، ص 46 .

كانت و لمدة 132 سنة تعرقل من تعلم الجزائريين بأية لغة كانت ، وكان التعليم وظيفة تحضيرية للنخب الأهلية " العملية " للإدارة الاستعمارية.

فبالإضافة إلى رغبة فرنسا في الحفاظ على تحكمها في الأنساق التربوية المغاربية ، فإن إلحاحها أيضا كان على إبقاء اللغة الفرنسية كلغة علم إدارة وسياسة وفي أسوء الحالات تطوير ازدواجية لغوية ، مع صدارة وظيفية وفعلية للفرنسية ، وهذا اعتبارا أن اللغة هي ناقلة لقيم وأفكار وأذواق ونمط حياتي وتنظيمي بصفة تبقي من خلالها فرنسا دول المغرب العربي في فلكها.

كما أن اللغة الفرنسية هي أداة استثمارية مساعدة على جيلنة التبعية بأشكالها ، خاصة وأن " تحرير العقول والأنفس هي بالضرورة أصعب وأقل سرعة من استرجاع الممتلكات المادية والرموز السياسية ". [1]

إذن تقوم السياسة الثقافية الفرنسية على تكريس التبعية الثقافية للمغرب العربي وتغذيتها ، وذلك منذ الاستقلال مباشرة ، اعتمادا على مجموعة من الوسائل والآليات والتي نجد من أهمها ما يلي :

1- التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية في المغرب العربي ، خاصة في مجال التربية والتعليم ، إذ أنها جندت 25361 أستاذ التعليم الابتدائي والثانوي في دول المغرب سنة 1963 ، مقابل 21420 سنة 1967 و20848 سنة 1968. و قد عرف هذا العدد انخفاضا في نهاية الستينيات من القرن الماضي ، وذلك بتحويل التعاون مع فرنسا أكثر للتكوين ، مثلا عن طريق منح دراسات ما بعد التدرج بعد إنهاء التعاون التعويضي في الأساتذة ، نظرا لظهور جيل جديد من المغاربة الذي استطاع سد ذلك العجز على مستوى الأساتذة في المغرب العربي .

2- دعم مشاريع الإدماج اللغوي الفرنسي في المنظومة الرسمية ، وذلك بدعم التقارب الفرنسي المغاربي من خلال المنظمة الفرنكوفونية ، وهي عبارة عن حركة فكرية تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم ، وبخاصة في الدول التي كانت مستعمرة فرنسية ثم انسحبت منها فرنسا (حالة دول المغرب العربي) ، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي الفرنسي ومدافعة التيارات اللغوية الأخرى.

ويعود مصطلح الفرنكوفونية إلى عالم الجغرافيا الفرنسي " أونزيم ركلو onesime reclus "، الذي وضعه في أواخر القرن التاسع عشر1880، للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية ، ثم صار فيما بعد دالا على مجموع المستعمرات الفرنسية التي انسحبت منها فرنسا وتتحدث هذه المستعمرات – كليا أو جزئيا – اللغة الفرنسية .

وفي عام 1906 تم تأسيس الجمعية العالمية للكُتاب باللغة الفرنسية، ثم توالى تأسيس الجمعيات والاتحادات حتى جاء عام 1962 ، عندما نشرت مجلة " الفكر " الفرنسية عددا خاصا عن "اللغة الفرنسية لغة حية "، وكان بمثابة البيان الأول للفرانكوفونية، ثم توالي تأسيس الجمعيات والاتحادات للدفاع عن اللغة الفرنسية.[2]

---

[1]– سالم برقوق ،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، مرجع سابق ذكره ، ص 03 .

[2]- " ما هي الفرنكوفونية " ، في : http://www.frenchischic.com/ar/francophonie

وفي 1970 تأسست الفراكوفونية بمفهومها الجديد باسم "وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات "، وأعتبر تاريخ تأسيسها الموافق لـــ 20 مارس بمثابة اليوم العالمي للفرنكوفونية ، وقد ضمت المنظمة الفركوفونية 12 دولة ،وهي تضم حاليا، 56 بلدا وحكومة كأعضاء، و14 كمراقبين عبر أنحاء العالم. كما توضحه الخريطة التالية:

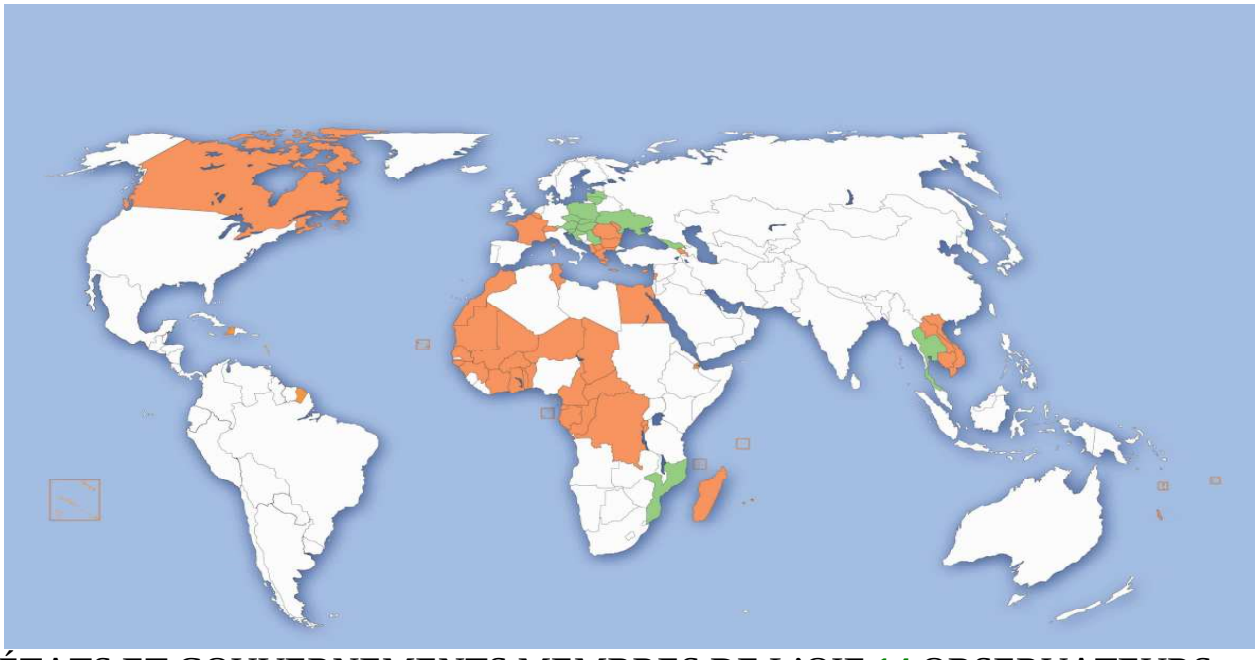

56 ÉTATS ET GOUVERNEMENTS MEMBRES DE L'OIF **14** OBSERVATEURS

المصدر : http://www.francophonie.org/pix/oif/carte_francophonie_2008bis.pdf

وتعتبر تونس من بين أهم الدول الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية منذ تأسيسها في مارس 1970 ، حيث يعتبر الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة أحد المتحمسين والمؤسسين للمنظمة ، فقد تحدث عن ذلك مفتخرا في معرض حديثه عن تاريخ ومسيرته الشخصية ، فقال في لقاء صحفي مع إحدى الصحف الفرنسية: "إن مستقبلنا مرتبط بمستقبل الغرب عموما ، ومتضامن مع مستقبل فرنسا خاصة... ونحن نتجه اليوم من جديد إلى فرنسا ، إنني أنا الذي تزعمت الحركة المنادية بالفرنكوفونية ، فالرابطة اللغوية التي تجمع بين مختلف الأقطار الإفريقية أمتن من روابط المناخ أو الجغرافيا".[1]

كما تعد دولة المغرب الأقصى عضوا أيضا في المنظمة منذ ديسمبر 1981 ، أما الجزائر فهي حتى الآن لم تنضم إلى المنظمة الفرنكوفونية بسبب الحساسيات التاريخية مع فرنسا ، لكن ومع ذلك فإن الرئيس الجزائري يشارك في قمم المنظمة بصفة مدعو خاص من طرف فرنسا ، وذلك منذ قمة بيروت 2002 وقمة واغادوغو 2004 ، ثم قمة كيبيك في أكتوبر 2008 ، وذلك في محاولة فرنسية لاستدراج الجزائر إلى العضوية في المنظمة ولو بصفة غير مباشرة .

[1] - " الفرنكوفونية استعمار أم استخراب؟ " ، في : http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t=41463

وللمنظمة الفرنكوفونية نشاطات عدة ، فبالإضافة إلى نشر وتعزيز اللغة الفرنسية في العالم ، فإنها تعلن وصايتها على الشأن السياسي بالنسبة للدول الأعضاء ، وتخصص ميزانية للعون والمشورة للحكومات الفرنكوفونية لمساعدتها على تنظيم الانتخابات ، واستيعاب بعض مشاريع التنمية الاقتصادية كل ذلك طبعا مع الشروط الفرنكوفونية السياسية والثقافية واللغوية .[1]

ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا ، له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية ، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلوسكسوني– الأمريكي ، تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية.

وعلى الصعيد الدولي قد شاركت المنظمة الفرنكوفونية في مؤتمر السكان بالقاهرة سنة 1995 م ، و في القمة الدولية من أجل التنمية 1995 وكذلك في المؤتمر الدولي الرابع حول حقوق المرأة ، و التنمية في بكين و في مؤتمر الأمم المتحدة حول الإنسان 1996 ، و ما زالت تعقد مؤتمرات للوزراء متخصصة عن الثقافة والاقتصاد والعدل والأطفال منذ سنة 1990 إلى اليوم .

3– دعم الأدوات الإعلامية الخاصة أو تغذية "المنظومة الثقافية المغاربية" بالبرامج الإذاعية التلفزيونية الإعلامية المسرحية والموسيقية الفرنسية ، " لتطعيم الحس الثقافي الفرنسي" عند سكان المغرب العربي ، بصفة تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخبة السياسية الحاكمة (التي تعاني من الاغتراب الثقافي في مجتمعاها) ، مما سوف يدعم بالضرورة خطوط نجاح المشروع الثقافي الفرنسي في المغرب العربي، والذي لا يفصل حتما بين كسر اللغة العربية والتحطيم النفسي للمغاربة اتجاه حضارتهم ودينهم. ومن بين أهم تلك القنوات نجد القناة التلفزيونية TV5 والراديو الناطق باللغة الفرنسية France Maghreb، والذي يعد دليل واضح على نشر الثقافة الفرنسية و نمط الحياة السائد في باريس.[2]

فعلى الرغم من أن الدول المغاربية قد نالت استقلالها السياسي و حضيت بالفكاك التام عن السيطرة الاستعمارية الفرنسية ، إلا أن المتأمل في المشهد الثقافي والسياسي والاقتصادي والحضاري بشكل عام ، يدرك أن الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لم تحقق أهدافها الكبرى والمركزية ، خصوصا إذا علمنا أن اللغة الفرنسية مازالت سيدة الموقف في دول المغرب العربي ، وأن كبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية ، وعدد مشاهدي القنوات الفرنسية من خلال الهوائي المقعر من سكان المغرب العربي تجاوز 70% ، حسب ما تذهب إليه دراسة فرنسية والتي أوصت بوضع خطة ميدانية لربط سكان المغرب العربي بوسائل الإعلام المرئية منها على وجه الخصوص.[3]

---

[1] - " الفرنكوفونية في سطور " ، في : http://majles.alukah.net/showthread.php?t=9554

[2] - سالم برقوق، "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، مرجع سابق ذكره ، ص 03.

[3] - يحيا أبو زكريا ، الغارة الفرانكوفونية على المغرب العربي ، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456

4-عن طريق الآليات الجديدة التي ابتكرتها فرنسا مؤخرا والتي تعرف " بعمليات التوأمة " وذلك بين المدن المغاربية والمدن الفرنسية، وتشتمل على المجال القضائي، الصحي وخاصة الثقافي عن طريق " التبادل بين صغار وشباب هده المدن " في مختلف النشاطات المسرحية الرياضية الثقافية ، عن طريق تبادل الزيارات فيما بينهم .

5- تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية في المغرب العربي من أنشط المراكز في الترويج للثقافة الفرنسية ، واللغة الفرنسية ، والقيم الفرنسية ، والتغذية الفعلية للتواجد الفرنسي في هذه الدول ، حيث توجد 6 مراكز في الجزائر و 2 في تونس و 7 في المغرب الأقصى.

هذا بالإضافة للمدارس الفرنسية في الجزائر المقدرة بـــ 02 و في تونس 08 مدارس، أما المغرب فيبلغ عدد المدارس فيها 15،لتوفير التعليم الفرنسي للفرنسيين ولأبناء النخبة الحاكمة في هده البلدان.

6- تستخدم فرنسا النخب الحاكمة التي تكونت باللغة الفرنسية كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم على تطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأنساق الثقافية واللغوية " الاغترابية " ، مع خلق كل العراقيل " الذكية" لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية ، التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية "غير الحاكمة" والنخب "المعبرة" ، التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي السياسي .

وهكذا تظهر لنا مجموعة من الحقائق في تَأَثُّر اللغة بالسياسة :[1]

- إن ضياع اللغة أو ضعفها ضياع للقومية أو إضعاف لها.
- إن اللغة من أقوى عوامل المحافظة على الهوية والقومية، ومن الخطورة بمكان أن يفرط الإنسان في لغته، لأن معنى هذا أنه يفرط في ذاته وتراثه وأصالته، ومصيره الذوبان في الآخر والتلاشي من الحياة.

من خلال كل هذا يمكن استخلاص أهداف الإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المغرب العربي ، المتمثلة في محو اللغة العربية ، ومحو الهوية الثقافية لهذه الشعوب والسعي إلى إلحاقها ثقافيا وحضاريا بالحضارة الفرنسية تمهيدا لتحقيق المصالح الاقتصادية والجيو سياسية لفرنسا في هذه المنطقة ، بل إن فرنسا والغرب عموما لا يعترفون إلا بحضارة الرجل الأبيض الذي ينبغي أن يقود العالم ويخضعه لمصلحته الشخصية، ولا يمكن الاعتراف بالآخر المغاير، وبثقافته وحضارته إلا في هذه الحدود، أي حدود التبعية والإلحاق الثقافي والحضاري .

إذن ففرنسا تركز على البعد الثقافي في سياستها الخارجية اتجاه المغرب العربي و ذلك لأنه يسهل عمليات قولبة الأذواق و العلاقات بما يتماشى والمخططات الفرنسية في المغرب العربي على المستويات الثقافية (شكليا) وسياسيا واقتصاديا ، لأنه في النهاية لا يمكن الفصل بين كل أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية.

---

[1] - محمد محمد داود ، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

وكخلاصة لهذا الفصل ، وفي إطار دراستنا لطبيعة العلاقات الفرنسية المغاربية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، نجدها علاقات متشابكة ومتداخلة ، قائمة على أساس علاقة هندسية متعددة الأبعاد ، سواء كانت هذه الأبعاد متعلقة بفرنسا في حد ذاتها من خلال إصرارها وتأكيدها على ضرورة الحفاظ على تلك العلاقات التي لطالما ربطتها بدول المنطقة ، نظرا لأولوية المغرب العربي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ، ولأهمية ذلك في دعم وزيادة ثقة فرنسا بنفسها ، فحسب الزعماء الفرنسيين فإن فرنسا لن يسبق لها في تاريخها أن انسحبت من السياسة الدولية ، وكانت لها دائما سياسة خارجية نشطة وفعالة ، فإن لم تقم بذلك فسوف تضيع من كبريائها وتقضي على طموحاتها.

أو تلك الأبعاد الجيوبوليتيكية ، الاقتصادية، الأمنية ، المتعلقة بمنطقة المغرب العربي في حد ذاتها ، سواء الايجابية منها أو السلبية .

وأخيرا تلك الأبعاد المتعلقة بالبيئة الدولية ، وقد ركزنا هنا على الدور الذي لعبته وتلعبه المنافسة الدولية لفرنسا في المنطقة ، كبعد أساسي في تركيز اهتمام السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي أكثر ، لما تشكله هذه المنافسة من تحفيز وتحدي في نفس الوقت بالنسبة لفرنسا .

وقد ركزنا في هذا الفصل على تلك الأبعاد الخاصة بمنطقة المغرب العربي وفرنسا ، تاركين البعد الدولي للفصل الثالث من هذه الدراسة .

ففيما يخص تلك الأبعاد المتعلقة بمنطقة المغرب العربي، والتي يعود بعضها إلى فترة ما قبل الحرب الباردة ، أهمها البعد الجيوبوليتيكي والتاريخي ، ومنها ما أفرزته مرحلة ما بعد الحرب الباردة وخصوصا البعد الأمني. وبناءا عليها تبنت فرنسا مجموعة من الاستراتيجيات على كل المستويات، مركزة في ذلك على مقاربة الأمن اللين ، مستعينة في ذلك بالاتحاد الأوروبي ، الذي لا نراه يشكل تهديدا على المصالح الفرنسية في المنطقة ، بل بالعكس يخدمها ويعزز موقعها في المنطقة المغاربية وحتى داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته مع عدم استبعاد إمكانية اللجوء إلى الأمن الصلب ، إذا ما استدعت الظروف لذلك .

وتسعى فرنسا من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ما يلي :

– تحقيق المزيد من التعاون والتكامل في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.

– العمل على توفير عوامل الاستقرار في دول جنوب المتوسط ، من خلال العمل على إحداث نمو متواصل ورفع مستويات المعيشة فيها ، من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي ، وبما يعمل على التقليل من الهجرة إلى شمال حوض المتوسط ، عن طريق احتواء ظاهرة التزايد السكاني ، وسرعة الانطلاق الاقتصادي وتبني سياسات سكانية مناسبة .

– دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي ، وتطبيق ما اصطلح عليه تسمية الحكم الراشد ، وذلك كوسائل لكبح جماح التطرف والإرهاب .

– العمل على تحقيق واستمرار التوازن الإقليمي بين دول المغرب العربي ، وخاصة الجزائر والمغرب ، للحيلولة دون وصول هذه الدول إلى حالة من التكامل الجاد ، يمكن أن تؤثر على المصالح الفرنسية في المنطقة .

– التركيز على البعد الثقافي والقيمي واللغوي ، الذي تعتبره بمثابة الأداة الفاصلة وغير المباشرة في بسط نفوذها وهيمنتها على المنطقة المغاربية .

إذن فكل المؤشرات تؤكد على تواتر واستمرار دوافع التعاون كخيار محوري في السياسة الخارجية الفرنسية ، ولكن هذا التعاون لا يشكل استبدالا لتلك العلاقات الاستعمارية والاستغلالية السابقة ، وبالتالي لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية المغاربية ، إلا بعد وضعها في إطار السياق التاريخي الاستعماري الذي نشأت فيه ، كما أنها تشكل الضمانة الفعلية لاستمرار العلاقات غير المتوازنة بين فرنسا ودول المغرب العربي .

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية

في ظل التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة

تزداد إشكالية العلاقات الفرنسية المغاربية ، لذلك تهدف هذه الدراسة لفحص مدى تماسك المراهنة الفرنسية على المغرب العربي ، كمنطقة نفوذ احتكارية خاصة بها في الإستراتيجية العالمية الراهنة ، وذلك ببحث إمكانية معرفة فرص التغيير الممكنة وآفاق التأثير على الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي .

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل إمعان النظر في العلاقات بين فرنسا والمغرب العربي ، على صعيد العلاقات والعوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية ، والتي تطرح علينا ضرورة تفحص المتغيرات الجديدة على صعيد محددات هذه العلاقات من خلال المراحل السابقة والراهنة ومدى امتداد تأثيرها في التغيرات المستقبلية ، وذلك في ضوء مجموعة من التحديات ، والتي على رأسها تصاعد حدة الصراع الدولي على النفوذ في المنطقة المغاربية ، بالإضافة إلى مدى قدرة فرنسا على أوربة سياستها المغاربية ، في ظل علاقاتها المتوترة مع ألمانيا القطب الأكثر منافسة لها في ظل غياب سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي ، هذا إضافة إلى تحديات أخرى تأتي في سياق تحليلنا .

وبالتالي سوف تنطلق دراستا في هذا الفصل بناءا عن السؤال التالي:

إلى أي مدى سوف تؤثر هذه التحديات على مستقبل السياسة الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي ؟

وفي إطار الإجابة على هذا التساؤل قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

- المبحث الأول : والذي نتناول فيه تحليل العلاقات الفرنسية الألمانية ومدى تأثيرها على مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية .
- المبحث الثاني : ونتناول فيه تأثير التنافس الدولي المتزايد الحدة على مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية .
- المبحث الثالث : ونتناول فيه أهم السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية بناءا على التحديات المذكورة في المبحثين الأول والثاني .

المبحث الأول : تحدي العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير معظم إمكانيات أوروبا وانتقال مركز التأثير العالمي بعيدا عنها ، إلى خلق نوع من التفاهم بين الأمم الأوروبية على ضرورة نبذ الحروب والصراعات ، والبحث عن طرق جديدة للتعاون فيما بينها ، خاصة بين قطبي أوروبا فرنسا وألمانيا ، حيث شهدت العلاقات بينهما تطورا على عدة مستويات بالرغم من العداء التاريخي بينهما ، أدى بهما إلى تبني طرح جديد في محاولة لخلق هوية أوروبية موحدة ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما تجسد في قيام الاتحاد الأوروبي .

من المؤكد أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة فريدة من نوعها على صعيد التشارك في السيادة وخلق منطقة تنعم بالسلام تمتد حاليا من بريطانيا إلى إقليم البلقان. ويعد الاتحاد المؤلف من 27 دولة أبرز تكتل اقتصادي على مستوى العالم، حيث يضم 491 مليون نسمة داخل سوق موحدة يزيد إنتاجها عن نظيرتها الأميركية بمقدار الثلث تقريبا، لكن الملاحظ وجود اختلاف حاد بين الزعماء الأوروبيين، اللذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، ويحاول توجيه الاتحاد الأوروبي نحو القضايا الخارجية التي تهم كل طرف لوحده.

فغالبا ما تركز التوتر الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي بين الأولويات الوطنية والمصالح الجماعية ، حيث تتفوق الاعتبارات السياسية الوطنية على المصالح المشتركة، إذ تتحرك القيادات لحماية مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى، وهذا ما تجسده العلاقات الفرنسية الألمانية، في إطار رغبة فرنسا في الحفاظ على وجودها المتميز في منطقة المغرب العربي ، ولكن هته الأخيرة وجدت صعوبات كبيرة ، نظرا للتحدي الذي تشكله ألمانيا لها في إطار الاتحاد الأوروبي ، بحكم ارتباطهما بهذا الكيان الإقليمي .
انطلاقا من هذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين :

- المطلب الأول : والذي ارتأينا تخصيصه لتوضيح تطور العلاقات الفرنسية الألمانية لما لذلك من أهمية في تحليل العلاقات الفرنسية الألمانية .
- المطلب الثاني : بعد أن سلطنا الضوء على تطور العلاقات الألمانية الفرنسية ، نصل إلى مدى تأثير الضغوطات الألمانية في الحد أو الإنقاص من درجة اهتمام وتوجه فرنسا نحو منطقة المغرب العربي ، في ظل عدم وجود سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية بين التخوف والتعاون المتبادل.

شهدت العلاقات بين فرنسا وألمانيا تطورا على عدة مستويات ، فبالرغم من العداء التاريخي بينهما، إلا أنهما سَعَيا إلى تبني تصور مشترك في محاولة لخلق هوية أوروبية مشتركة، قادرة على تجاوز الخلافات التاريخية بينهما ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد نهاية الحرب الباردة وجدت ألمانيا نفسها مقسمة إلى قسمين :

- القسم الغربي المستقل والمعروف بألمانيا الغربية.
- القسم الشرقي والمعروف بألمانيا الشرقية تحت إدارة الإتحاد السوفيتي سابقا .

كما حظيت فرنسا بالسيطرة التامة على إقليم السار الألماني ، وذلك وفق مؤتمر يالطا في 04 – 11 فيفري 1945 لتقرير مصير ألمانيا.[1]

فبقيت العلاقات متوترة بين الطرفين خلال الفترة 1945 – 1949، لذلك بدأت فرنسا في البحث عن سبل كفيلة لإيجاد حل لضمان أمن فرنسا من الخطر الألماني.

وبوصول روبير شومان إلى رئاسة وزارة الخارجية الفرنسية ، جاء بفكرة مشروع التجمع الفرنسي – الألماني لإنتاج الفحم والصلب سنة 1950، وبذلك بدأت العلاقات بالانفراج بين الطرفين ، حيث استطاعا التوصل إلى إنشاء منظمة الفحم والصلب في 18 أفريل 1951.

وقد كان هذا الإنجاز نتيجة الجهود الألمانية بقيادة إدنهاور ، والفرنسية بواسطة وزير الخارجية روبير شومان، ثم بعدها توالت الاتفاقات المعززة للتقارب والمصالحة بين الطرفين نذكر منها : اتفاق باريس حول تكوين الجماعة الأوروبية للدفاع ، اتفاق إعادة تسليح ألمانيا سنة 1954 ، بعدما كانت فرنسا تعارض هذا المشروع ، وبعدها تم دخول ألمانيا الحلف الأطلسي سنة 1956 ، ثم الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا على عودة السار إلى ألمانيا في نفس السنة أيضا.[2]

أما نقطة التحول في العلاقات الألمانية – الفرنسية، والتي جعلت كل طرف منها يعيد النظر في العلاقة التي تربطه بالطرف الآخر، هي اتفاق روما 1957 الذي انبثق عنه تكوين كل من: الجماعة الأوروبية الاقتصادية* والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

وعند وصول ديغول إلى السلطة في فرنسا والمعروف بنهجه العدائي لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا ، فإنه عمل على دفع العلاقات الفرنسية – الألمانية إلى أخذ منحى آخر في

---

[1] - Daniel colard, " l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006" , **AFRI** , Paris : publié par le Centre Thucydide, volume VIII , 2007, p396.

[2] - leblond laurent , **le couple franco-allemand depuis 1945 : chronique d'une relation exemplaire** , France : le monde édition , 1997 , p 50-52.

* والتي تكونت آن ذاك من 6 دول وهي : فرنسا ، ألمانيا ، لكسمبورغ ، هولندا ، بلجيكا ، ايطاليا ، ثم بعدها بدأت المجموعة بالزيادة ، بانضمام بريطانيا والدانمارك وايرلندا الجنوبية في 1973 ، ثم اليونان في 1981 ، وكل من اسبانيا والبرتغال في 1986.

الميدان الأمني الأوروبي ، حيث وقع ديجول مع إيدنهار المستشار الألماني اتفاقية الإليزيه للتعاون يوم 22 جانفي عام 1963*، والتي سبقها بناء حائط برلين الذي زاد التوتر بين ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو العامل الذي أدى إلى توجه ألمانيا نحو فرنسا بسبب غضب إيدنهاور من سياسة كندي اتجاه بلاده .

إن عهد ديجول – إدنهاور كان له هدفا كبيرا تمثل في بناء علاقات سياسية ، ثقافية ، اقتصادية، أمنية جديدة بين فرنسا وألمانيا ، لم يكن أي فرد أوروبي أو حتى فرنسي أو ألماني يتصور أنهما سيكونان محور ثنائي متعاون ومحرك لأوروبا وإنمائها وتطورها في كل الميادين ، لكن كانت الإرادة السياسية لديغول و إدنهاور ، كبيرة في دفع العلاقات الفرنسية – الألمانية نحو الأمام و جعلها علاقات متميزة.[1]

غير أن هذا لم يقضي على كل التوترات الموجودة بين البلدين ، و لكن ليس التوتر السابق الذي كان يتمثل في الجانب الأمني ، وإنما طغى طابع آخر وهو الطابع التنافسي حول من يقود أوروبا، أو من يستفيد أكثر من الطرف الآخر، لأن هذه المرحلة كانت قد حفزت الطرفان على العمل المشترك المتواصل في إطار السوق الأوروبية المشتركة ، التي تبعها تكوين عدة منظمات أخرى تابعة لها . إذن فالخلافات التي برزت بين الدولتين كانت على وجه الخصوص في الجانب الاقتصادي ، حيث أصبح الاقتصاد الألماني متفوقا على الاقتصاد الفرنسي، وأصبحت بذلك ألمانيا دولة مصنعة أكثر من فرنسا.[2]

غير أنه يمكن القول في إطار السوق الأوروبية المشتركة المكونة من 6 أعضاء عام 1951 ثم من 9 أعضاء عام 1973 ، إلى 12 عضو في 1986 ، فقد عمل الثنائي الفرنسي الألماني بصفة جيدة عموما وأثبتا صحة التوجه التعاوني بينهما ، وذلك مع كل من " ديجول – إيدنهاور" ثم " جيسكار ديستان و شميث schmidt " وبعدها " فرانسوا ميتران و كول kohl " ولكن العلاقات كانت غير متوازنة ومتفاوتة جدا بينهما خاصة على المستوى الدولي ، فدبلوماسية الرتبة و العظمة ، التي مارسها مؤسس الجمهورية الخامسة الفرنسية ، لا يمكن أن تقارن بتلك التي تنتهجها ألمانيا الغربية العملاق الاقتصادي و لكنها قزم سياسي ، نظر لامتلاك فرنسا للسلاح النووي ، بالإضافة إلى مقعدها الدائم في مجلس الأمن .[3]

---

[1] - leblond laurent, **le couple franco-allemand depuis 1945 chronique d'une relation exemplaire** , op.cit , p 92 .

* اتفاقية الأليزيه : اتفاقية الصداقة والتعاون بين فرنست وألمانيا في المجالات الدبلوماسية والدفاع والأمن والتعليم والشباب ...الخ

[2] - Georges François, **les relations franco-allemande**, paris : le monde édition, 1998, p 214.

[3] - Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 397.

غير أن سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 ، شكل هزة قوية في العالم أدت إلى تغيرات كبيرة على مستوى أوروبا وحتى العالم ككل ، حيث كانت بمثابة إشارة قوية لانهيار نظام الثنائية القطبية الذي كان سائدا في فترة الحرب الباردة .

فإتحاد ألمانيا الشرقية والغربية تحت اسم دولة ألمانية واحدة ، أحدث صدى كبير في أوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا التي سرعان ما طرحت العديد من الأسئلة المحيرة ، عن وضع ألمانيا الجديد ، ذلك العدو التاريخي الذي لطالما شكل خطر كبير على فرنسا ، فظهور ألمانيا الجديدة بأكثر من 80 مليون نسمة في قلب الجماعة الأوروبية ، لا يمكن إلا أن يغير البناء كله .

فبعد اقل من عام من سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، جاءت معاهدة موسكو في 12 سبتمبر 1990 لتكريس ذلك بإعلان اتحاد ألمانيا الشرقية والغربية ، حيث أعلن على إثرها يوم 3 أكتوبر من كل سنة بمثابة العيد الوطني الألماني.

إذن فالسؤال المركزي الذي طرح هنا : ما هو مصير أوروبا والعلاقات الفرنسية الألمانية بعد إتحاد ألمانيا و استرجاعها لقوتها السابقة ؟ هل ستكون " ألمانيا الأوروبية " أم " أوروبا الألمانية " ؟

وانطلاقا من هذا الحدث الهام قررت فرنسا تعميق العلاقات مع ألمانيا، كي يتسنى لها معرفة كل مخططاتها وتوجهاتها ، عن طريق ربط علاقات أوثق خاصة في المجال الاقتصادي و الأمني ، أين يصبح من الصعب كثيرا عليها التراجع عن المرحلة التي توصلوا إليها ، لأن ذلك قد يكلفها خسائر كبيرة .

لذلك اتفق الثنائي " ميتران و كول " على اتفاق أساس ، حيث أخذوا زمام المبادرة من خلال معاهدة ماستريخت 1992 ، من أجل تعزيز التعاون فيما بينهما .[1]

فبدلا من السوق الأوروبية المشتركة ، كما تم الاتفاق عليه في روما عام 1957 ، فإنه يتم تعويضها " بالإتحاد الأوروبي " إتحاد سياسي ، اقتصادي ، أمني ، وإتحاد بين الشعوب الأوروبية تحت لواء قيم مشتركة ومصير مشترك .

بمعنى إصلاح أو إعادة هيكلة السوق الأوروبية المشتركة لتصبح " الإتحاد الأوروبي " ، هذا المفهوم الأخير ، مغري وجذاب ، غير أن معالمه النهائية لم تتضح بعد حتى يومنا هذا ، نظرا لأن كل دولة ، تتصرف وفق منطقها ومصالحها الخاصة .

وقد ركزت معاهدة ماستريخت على ثلاثة ركائز أساسية وهي :[2]

1- إنشاء إتحاد اقتصادي ونقدي بإنشاء عملة موحدة (اليورو l'euro) في 2002 .

---

[1] - Colette Mazzucelli , FRANCE AND GERMANY AT MAASTRICHT: Politics and Negotiations to Create the European Union , new York : garland publishing , 1997 , p 25.

[2] - Ibid, p 99.

2- السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

3- التعاون القضائي والقانوني، و كذلك التنسيق في مجال الشرطة.

وقد ظهرت في هذه الفترة مجموعة من المبادرات التي توحي بمدى التقارب بين كل من فرنسا و ألمانيا و هي:[1]

أولا : عقد قمة لاروشيل la rochelle في 22 ماي 1992 ، والتي تم من خلالها إقرار إنشاء Eurocorps القوات الأوروبية المشتركة ومقرها ستراسبورغ ، و التي تعتبر نواة لجيش أوروبي على المدى الطويل ، وهي تضم جيوش كل من فرنسا ، ألمانيا ، إسبانيا ، بلجيكا ، لكسمبورغ والتي تضم 60000 جندي .

ثانيا : في 30 ماي 1992 بدأ البث التلفزيوني للقناة الفرنسية – الألمانية ARTE ، قناة ثقافية فريدة من نوعها في أوروبا على الرغم من جمهورها الصغير، فهي تبث برامج ثقافية في مجالات متعددة .

ثالثا : و لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، سار الجنود الألمان ضمن l'Eurocorps في شارع الشانزلزيه الفرنسي دون وقوع أي حادث .

و بالموازاة وافقت المحكمة الدستورية الألمانية على المشاركة الألمانية في بعثات حفظ السلام في إطار منظمات دولية مثل: – منظمة الأمم المتحدة.

– الإتحاد الأوروبي .

– منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وذلك إثر الأزمة اليوغوسلافية ، وبموجب القرار الصادر في 12 يوليو 1994 .

كما تم إطلاق سابقة عالمية فريدة من نوعها وهي" كتاب تاريخي مدرسي فرنسي – ألماني " في أكتوبر 2006، قامت فيه الدولتين بكتابة التاريخ مجتمعتين لتقديم رؤية متقاطعة لتاريخيهما ، مركزتين بذلك على قوة علاقاتهم وعلى أهميتها في بناء أوروبا المدعوة لتشكل مستقبلها.

إذن فقد اعتمد في البلدين لأول مرة " كتاب تاريخي مدرسي فرنسي، ألماني " يتناول " أوروبا والعالم منذ 1945 " في نسختين متماثلتين فرنسية وألمانية، في الصف النهائي للمرحلة الثانوية (بكالوريا) مع وضع كتاب آخر للمرحلة الابتدائية في بداية 2009 ، ويتناول التاريخ الأوروبي من 1815 إلى 1945، كما أنه من المعتزم إنشاء كتاب آخر للمرحلة المتوسطة مع نهاية عام 2009، ويتيح هذا الكتاب حسب تصريح وزير التربية الوطنية في فرنسا " جيل دو روبيان " " بناء رؤيتنا للمستقبل على قاعدة من الوعي الواضح لماضينا ".[2]

---

[1] - Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 400.

[2] - "le manuel d'histoire franco-allemand " , dans :http://www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais/actualites/deplacements_a_l_etranger/2006/mars/fiches/conseil_franco-allemand/manuel_d_histoire_franco-allemand.43946.html

إذن فقد تحقق الأمر الذي لطالما كان بعيدا عن التصور، ألا وهو التقارب الفرنسي– الألماني ، الذي عجل في بروز قوة جديدة على الصعيد الأوروبي والعالمي ، تتشكل من فرنسا وألمانيا ، حيث كوّنا مع مرور الزمن محور ثنائيا ذو قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية .

فالعامل الذي زاد في هذا التقارب، هو التوازن بين هاتين الدولتين في بعض المجالات، والتخصص في البعض الآخر، فألمانيا تعد القوة الاقتصادية الصناعية الأولى في أوروبا والثالثة على المستوى الدولي سنة 2000 ، إذ تعد بذلك من الدول الرئيسية الكبرى ذات القدرة التنافسية العالية في مجال التجارة العالمية ، وقد انعكست هذه القوة الاقتصادية على حجمها السياسي في النظام الدولي . فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الدولية منعت ألمانيا من صنع الأسلحة النووية، إلا أنها تمكنت من تطوير أسلحة تقليدية، ذات درجة تكنولوجية كبيرة، حيث أصبحت في المرتبة الثالثة عالميا في صنع الأسلحة، وكذا من حيث المبيعات بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سنة 1998 .[1]

بينما فرنسا تدرج من بين الدول القوية في الميدان العسكري، بالإضافة إلى إمكانياتها في المجال الزراعي والصناعي ، وهذا ما جعل الثنائي الفرنسي– الألماني ، يلعب دور المحرك الرئيسي للسوق الأوروبية المشتركة ، ثم بعدها الاتحاد الأوروبي ، وأوروبا عموما ، باعتبار أن قوتهما لم تأت لمجرد امتلاك عناصر القوة المادية الظاهرة فقط ، وإنما على تحديد العلاقة بين هذه العناصر والعناصر المعنوية (الكامنة) وتفاعلها، والتي تشكل الوعاء الذي تتحرك فيه هذه العناصر لتحقيق مصالح معينة، وتشمل هذه بدورها على الإرادة السياسية لفرنسا وألمانيا ، وأهدافها الإستراتيجية ، والتي أدت إلى بروز القدرة الفرنسية الألمانية في عدة ميادين مختلفة وحساسة لبناء المقدرة المنشودة ، حيث صرح شيراك في مارس 1994 في خطاب له لتحديد توجهات سياسته الخارجية أثناء حملته الانتخابية بأن: " التحالف الفرنسي– الألماني لا مثيل له ، لأنه يشكل أساس السلام والرخاء للقارة الأوروبية "[2]، وهذا ما أكد عليه كل الرؤساء الفرنسيين الذين سبقوا شيراك أو حتى نيكولا ساركوزي الذي جاء بعده . كما يرجع ذلك إلى كون كل من فرنسا ألمانيا من الدول القلائل في أوروبا والعالم التي يسودها استقرار سياسي بعيدا عن الأزمات الخانقة ، حيث يحترم فيها مبدأ التداول على السلطة ، واحترام قواعد اللعبة السياسية.

لكن ورغم هذه الخصوصية في العلاقات الفرنسية الألمانية ، فإن علاقة الدولتين كان من الطبيعي أن تتواجد فيها نقاط تقارب وتعاون ، و نقاط تخوف وتنافس واختلاف، وذلك حول كل من القضايا الأوروبية أو الدولية.

---

[1]- شادي خالدة ،" ألمانيا القوة الصاعدة " ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، العدد 40 ، جويلية 1995 ، ص 30 .

[2] - de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire** , paris : Presses Universitaires de France, N951,février 1992 , p25 .

ومن بين أهم القضايا التي يتفق حولها الثنائي الفرنسي– الألماني ، هي ضرورة ضبط علاقاتهما مع روسيا وذلك تخوفا من دور روسي جديد في أوروبا الشرقية ، نظرا للترسانة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها وعلى رأسها السلاح النووي ، بالإضافة إلى امتلاكها لقوة اقتصادية معتبرة مدعمة بامتلاكها لمواد طاقوية مهمة كالغاز والبترول، وهذا ما جعل تصورات الثنائي الفرنسي– الألماني تتقارب من بعضها نوعا ما ، وذلك بوضع سياسة موحدة في إطار الإتحاد الأوروبي ، لاستبعاد الخطر الروسي وضمان أوروبا الشرقية كسوق ومجال حيوي لأوروبا وخاصة ألمانيا .[1]

وهذا ما أدى إلى إدخال روسيا في اتفاق سنة 1995 مع الإتحاد الأوروبي ، في مجال الشراكة التجارية والسياسية ، لضمان مراقبة السلوك الروسي اتجاه دول أوروبا الشرقية ، كما تم عقد سنة 1994 ، وقبل الاتفاق السابق ، شراكة من أجل الأمن لتطوير التعاون العسكري بينهما ، ولكن الهدف الأوروبي من ذلك ، هو تقييد روسيا باتفاقيات تجعلها بعيدة على اتخاذ إجراءات لا تتماشى والسياسة الفرنسية– الألمانية تجاه أوروبا الشرقية .

كذلك نجد قضايا : الأقليات ، والهجرة ، والإرهاب واللاجئين ، والتي شكلت إحدى أهم القضايا التي يتفق كل من فرنسا وألمانيا على الوقاية منها أو الحد منها ، خاصة وأن أوروبا تعرف الكثير من الأقليات التي تطالب بالاستقلال ، مثل " إقليم الباسك " في إسبانيا ، إقليم " سنجاك " الألباني في " مقدونيا " ... إلخ ، هذه الأقليات العرقية والدينية التي تشكل خطر كبير على أمن أوروبا .

هذا بالإضافة إلى خطر الهجرة واللاجئين ، ويمكن تصنيف المناطق التي تأتي منها إلى ثلاثة مناطق رئيسية وهي: [2]

1- أوروبا الشرقية خاصة : البوسنة ، بولونيا... إلخ .

2- إفريقيا وخاصة : مالي ، النيجر ، السنغال .. إلخ .

3- دول ضفة جنوب المتوسط خاصة : الجزائر، تونس، المغرب.

فعلى الرغم من ترجيح الخيار الأوروبي بالنسبة للثنائي الفرنسي الألماني ، غير أن هذا لا يخفي حقيقة وجود مظاهر الاختلاف بينهما ، و ذلك نظرا لاختلاف الغايات الإستراتيجية لكل طرف منهما .

فكما هو معروف دائما عن سلوكات الدول الكبرى في النظام الدولي ، فإنه بالرغم من ارتباط هذه القوى سواء بأحلاف أو اتفاقيات دولية وإقليمية ، تبقى الدولة دائما لها مجال مفتوح في النظام الدولي ، وذلك لكي تتحرك فيه لتطبيق سياستها الخاصة بها ، تنفيذ إستراتيجيتها بعيدا عن التحالفات والاتفاقيات التي تربطها مع الدول الحليفة لها .

---

[1] - "تغير الوضع في روسيا والاتحاد الأوروبي يتطلب توقيع اتفاقية جديدة للتعاون" ، في :
http://arabic.euronews.net/2009/09/14/eu-russian-relations-zapatero-s-top-priority

[2] - de dieguez manuel, " universalité de la France", op.cit , p 26.

وتكون هذه السلوكات المستقلة، بمثابة المتنفس للبحث عن مصالح تكون أكثر حيوية من المصالح التي قد تستفيد منها داخل إطار الحلف أو أي اتفاق ثنائي مع طرف آخر .

وهذا ما ينطبق على العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي ، باعتبار كل واحدة منها بمثابة دولة كبرى ، سواء كقوة إقليمية في منطقة أوروبا ، أو بصفتها قوة كبرى في إطار النظام الدولي ، ومن بين أهم قضايا الخلاف بين فرنسا وألمانيا حاليا في الإتحاد الأوروبي هي : الإستراتيجيات المتناقضة بين فرنسا وألمانيا حول مناطق النفوذ .

فمن الملاحظ أن الاختلاف بين فرنسا وألمانيا سببه المصالح المختلفة والاهتمامات المتباعدة لكل منهما ، فألمانيا تفضل الاهتمام بأوروبا الشرقية التي تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها ، وتريد توسيع الإتحاد الأوروبي بانضمام هذه الدول إليه .

وعلى عكس ذلك ، فإن تعاملات فرنسا مكثفة مع الضفة الجنوبية للمتوسط ولا سيما منطقة المغرب العربي ، وبهذا وقعت فرنسا وألمانيا في لعبة شد الحبل ، كل واحدة تريد توجيه الإتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها بشكل إنفرادي في منطقة نفوذها الرئيسية .

و هذا ما سوف نعمل على توضيحه في المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الثاني : قيام الاتحاد الأوروبي وغياب سياسة خارجية مشتركة في ظل علاقات فرنسية ألمانية متوترة .

كما بينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة بأن منطقة المغرب العربي تمثل أهم منطقة نفوذ بالنسبة لفرنسا ، حيث عملت على الحفاظ على دورها الريادي الانفرادي فيها ، حتى في إطار وجودها في قلب الإتحاد الأوروبي.

هذا الأمر الذي لقيت فيه فرنسا صعوبات كبيرة ، خاصة من قبل المعارضة الألمانية المستمرة لهذا التوجه الانفرادي ، و تأكيدها على ضرورة إشراك كل دول الإتحاد الأوروبي في كل المبادرات الفرنسية في المغرب العربي أو منطقة المتوسط ككل . هذا بالإضافة إلى محاولة ألمانيا هي الأخرى تحييد اهتمام الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الشرقية، تلك المنطقة التي ترى فيها منطقة نفوذها الخاصة. مما ترجم عدم وجود سياسة خارجية مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي ، بالرغم من الجهود المعلنة من قبل هذه الدول، والتي تطالب وتركز على ضرورة توحيد الرؤى والتوجهات الأوروبية الخارجية . غير أن المصالح الذاتية لكل دولة أوروبية منفردة طغت على الروح الجماعية الأوروبية، وهذا ما تفسره العلاقات الفرنسية الألمانية ، التي وصلت إلى مراحل متقدمة من التوتر.

حيث توقفت ألمانيا عن ممارسة " سياسة ضبط النفس " " la politique de la retenue " التي اتسمت بها الحكومات الألمانية في فترة الحرب الباردة .[1]

فألمانيا المتحدة بدأت تقول " لا " و تدافع عن مصالحها ، حيث بدأت تتصرف مثل كل الفواعل الدولية الكبرى الأخرى ، خاصة مع استرجاع التجارب النووية الفرنسية في 1996 ، و المواقف الفرنسية بشأن منطقة جنوب المتوسط و خاصة المغرب العربي .

وقد وصلت التوترات بين فرنسا وألمانيا ذروتها بشأن علاقاتها مع الضفة الجنوبية للمتوسط (وخاصة المغرب العربي) ، بعد إطلاق الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي لمبادرته الجديدة والمتمثلة في " الإتحاد من أجل المتوسط " سنة 2007 .

وقبل الخوض في تلك التناقضات بين فرنسا وألمانيا لابد من الإحاطة أولا بخلفيات قيام الإتحاد من أجل المتوسط ، للوصول بعدها إلى الصيغة النهائية التي تم الاتفاق عليها بعد المعارضة الشديدة التي لقيها من طرف ألمانيا ، والتي وصلت إلى حد التهديد بتفكيك الإتحاد الأوروبي .

[1] - Daniel colard , "l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", op.cit , p 401.

فرغم اتفاقهما نوعا ما من قبل من خلال الشراكة الاورومتوسطية ، على ضرورة الحد من التهديدات القادمة من جنوب المتوسط والوقاية منها، نظرا لقناعتهما بأهمية هذه التهديدات والمخاطر، وتطويرهما لبعض الآليات المشتركة في إطار الإتحاد الأوربي، كما هو موضح في الفصل الثاني من هذه الدراسة، إلا أن العلاقات رجعت وتأزمت مع مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط التي طرحها نيكولا ساركوزي .

1 – الطرح الفرنسي للإتحاد المتوسطي :

لقد تعددت المبادرات الفرنسية في المتوسط منذ عهد طويل سابق ، ورغم فشل بعض هذه المحاولات وتعثر بعضها الآخر ، لكن الدبلوماسية الفرنسية تواصلت ، حيث برزت مع الرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي و مبادرته الإتحاد المتوسطي .

ويعود اهتمام الرئيس الفرنسي الحالي بالمتوسط إلى ما قبل وصوله إلى قصر الإليزيه، حيث طرح فكرة مشروع إنشاء " إتحاد متوسطي " في خطابه في مدينة " تولون " الفرنسية قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية ، و بعد فوزه في الانتخابات في ماي 2007 ، عاد ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الألوية التي يسعى لتحقيقها ، وقد ركز منذ البداية على منطقة المغرب العربي ، لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية كبيرة لدى القادة الفرنسيين من ديجول إلى ساركوزي ، و هذا ما أكد عليه هذا الأخير في خطابه في مدينة طنجة المغربية في أكتوبر 2007 ، و الذي جاء فيه : " أدعو رؤساء الدول والحكومات لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للاجتماع في فرنسا خلال جويلية 2008 ، لوضع لبنات إتحاد سياسي ، اقتصادي ، ثقافي ، قائم على المساواة بين الأمم ، أدعو جميع الدول التي ليست طرفا في الحوض المتوسطي ، و لكنها مهتمة لما يحدث فيه أن تشارك كملاحظة في القمة الأولى وتساهم في نجاحه ، مستقبل أوروبا يوجد في الجنوب، بإدارتها الظهر للمتوسط تقطع ليس فقط منبعا ثقافيا وروحيا ... مستقبل أوروبا يكمن في الجنوب ، و مستقبل إفريقيا يكمن في الشمال ، أوجه نداء لكل من يستطيع التجند من أجل إتحاد البحر الأبيض المتوسط باعتباره محور المنطقة الأورو إفريقية."[1]

ويعد هذا الاتحاد ضروريا حسب ساركوزي لعدة أسباب موضوعية أهمها :

- فشل الحوار الاورومتوسطي ، الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995 ، في تحقيق أهدافه بسبب تركيز صانعوا القرار في أوروبا على أولوية الاتجاه نحو تعزيز البيت الأوروبي المشترك ، وضم الدول الأوروبية التي كانت في الكتلة الاشتراكية سابقا .
- كما اقتصر التعاون الاورومتوسطي على التجارة مهملا كل المجالات الأخرى .

[1] - مصطفى صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، مارس 2008 ، ص 09 .

- وكان الفشل متوقعا حسب ساركوزي لأن مسار برشلونة أخذ طابع الحوار شمال- جنوب، وهو ما عمق من التباينات والتناقضات بين الضفتين في شمال المتوسط وجنوبه.

وللخروج من هذه الدوامة السياسية اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة من خلال مشروعه السياسي ، الذي يجب أن يقوم على مبدأ المساواة بين أعضائه متجنبا تكرار التجربة السابقة الغير متوازنة للشراكة الاورومتوسطية .[1]

وقد ارتكزت فكرة ساركوزي على إنشاء إتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، يستثني البلدان الأوروبية الشمالية ، يكون له إطار مؤسسي أقوى من إطار عملية برشلونة .[2]

إن هذه الرؤية الفرنسية لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد تنطلق من اعتبارات أهمها :

- الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط ، هذا إلى جانب السعي لاستعادة الحضور في منطقة المغرب العربي بعد سنوات من التراجع أو التباعد، حيث حصرت السياسة الخارجية الفرنسية تركيزها خلال الفترة الأخيرة من ولاية الرئيس جاك شيراك بقضايا الشرق الأوسط – القرار 1559 وأزمة لبنان – على حساب مصالحها في المغرب العربي ، وأيضا رغبة فرنسا في استعادة موقعها و مكانتها داخل البنية العسكرية للحلف الأطلسي ، ولا يعني هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية ، و إنما المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا – بقيادة فرنسا – دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية ، وليس التابع ، بالإضافة إلى التحديات يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية ، إضافة إلى ذلك ، هناك تحدي آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع "الاتحاد المتوسطي"، ألا وهو النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا ، وبعد وراثتها النفوذ السوفيتي في معظم دول أوروبا الشرقية ، وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا في منطقة نفوذها الجديدة ، وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط .[3]
- إغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية ، وفتحه أمام هجرة منتقاة للكفاءات تتناسب واحتياجات فرنسا الديمغرافية والاقتصادية ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل ، ودمج الأجانب المقيمين في فرنسا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة في المجتمع الفرنسي.[4]

---

[1] - نفس المرجع السابق .

[2] - سامية بيبرس ، " الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174 ، أكتوبر 2008 ، ص 132.

[3] - هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص 159 .

[4] - هادي يحمد ، " الاتحاد من اجل المتوسط ماذا يريد ساركوزي "، في: www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article A&cid=1

- مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والصيني في منطقة المغرب العربي ، والمتجسدة في المشاريع والاستثمارات الأمريكية والصينية.[1]

ويشمل هذا الإتحاد المتوسطي حسب ساركوزي 22 دولة متوسطية* ، 13 منها شمال المتوسط و 9 دول جنوب المتوسط مع إمكانية ضم الأردن ، موريتانيا و البرتغال .

ويقوم الإتحاد المتوسطي على أساس وظيفي نفعي ، من خلال تعاون مشترك وتسيير مشترك لقضايا الطاقة ، البيئة والهجرة ، بالإضافة إلى تجسيد التعاون في الفضاء القضائي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب.[2]

ووفق رؤية الرئيس الفرنسي يقوم الإتحاد المتوسطي على مبدأين أساسيين :[3]

- يتمثل الأول في الندية في التعاون بين مختلف الأطراف ، حيث تقدم مشاريع التعاون بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله .
- ويتمثل المبدأ الثاني في الهندسة المتغيرة ، بمعني أن تنفيذ أي مشروع يكون بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

وقد أطلق مشروع " الإتحاد المتوسطي " خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقده زعماء كل من فرنسا (نيكولا ساركوزي) ، إيطاليا (رومانو برودي) وإسبانيا (خوسيه لويز زاباتيرو) في 20 ديسمبر 2007 ، وصدر عن هذا المؤتمر " نداء روما " الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في جويلية 2008 ، لطرح الرؤية الشاملة حول الإتحاد المتوسطي.[4]

وفيما يخص علاقة الإتحاد المتوسطي بالإتحاد الأوروبي ، فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة تتمثل في العمل مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين ، إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة والشراكة الأورومتوسطية ، وبالأخص المعارضة القوية من قبل ألمانيا .

ولمواجهة هذه المعارضة داخل الإتحاد الأوروبي ، قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الاتحاد الأوربي بقوله : " لا يعد الاتحاد المتوسطي في رؤية فرنسا تعويضا لكل المبادرات

---

[1] - يحيا اليحياوي ، " مشروع الاتحاد المتوسطي "، في : www.elyahyaoui.org/med-Sarkozy.htm

* الدول هي : فرنسا، ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، مالطا، اليونان، سلوفينيا، موناكو، كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، ألبانيا، تركيا وقبرص، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، ليبيا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا.

[2] - خالد سعد زغلول ، " ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية " ، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3] - سامية بيبرس ، " الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاوورومتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[4] - jean Pierre jonyet , “ forum de paris consacré à l’union pour la méditerranée “ , paris 30 mars 2008 , dans : www.ambafrance-dz.org/article.php3 ?id-article=19778

والمشاريع القائمة ، ولكن يهدف إلى إعطائها نفسا وانطلاقة جديدين وأيضا ينحو إلى نفس الهدف وتجميع كل الأفكار والطاقات والإمكانيات " [1].

ففي كل مرة يردد الرئيس الفرنسي بأن مشروع الإتحاد المتوسطي ليس بديلا لمسار برشلونة ، كما أنه لا يعد تكتلا متوسطيا ضد أوروبا أو ضد إفريقيا ، وهو ما جعله يقترح إشراك المفوضية الأوروبية في الإتحاد المتوسطي .

وفي هذا الإطار يعتقد ساركوزي بأن الإتحاد الأوروبي، لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية ، وهو ما يحسمه في مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي التي يقترح دمجها في الاتحاد المتوسطي ، لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها وذلك بقوله: " إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود ، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية ، وتركيا ليست لها مكانة في الإتحاد الأوروبي لأنها ليست بلدا أوروبيا ، لكنها بالمقابل بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للإتحاد المتوسطي " .

لذا ولإزالة أي التباس يقترح ساركوزي توقيع " شرعة شراكة " بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد المتوسطي تتضمن الآتي :[2]

- العضوية الحكمية والدائمة للاتحاد الأوروبي في الاتحاد المتوسطي .
- احترام الاتحاد المتوسطي لمنجزات مسار برشلونة .
- آلية مشاركة الاتحاد الأوروبي في تمويل مشاريع الاتحاد المتوسطي .

إذن ففرنسا ورغم وصولها إلى مرحلة متقدمة من الاندماج مع الدول الأوروبية في إطار الإتحاد الأوروبي ، ورغم وجود إطار جماعي للشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط (المغربي العربي خاصة)، إلا أنها لم تتخلى عن المبادرات التي تمنحها الأفضلية والريادة في هذه المنطقة ، والتي تريد من خلالها إبراز النفوذ الفرنسي المتفوق فيها، بالإضافة إلى ذلك وكأنها في كل مرة ترغب في التأكيد على وجودها كقوة فاعلة قادرة على اتخاذ القرارات بمفردها في إطار الإتحاد الأوروبي ، من خلال هذه المبادرات الانفرادية في منطقة المغرب العربي خاصة والمتوسط بصفة عامة ، نظرا للعلاقات الفرنسية المكثفة مع دول غرب المتوسط بالتحديد .

فهل يا ترى استطاعت فرنسا تحقيق ذلك ؟

---

[1]- مصطفي صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات "، مرجع سبق ذكره ، 09 .

[2] - هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

2 – الإقرار الأوروبي للإتحاد من أجل المتوسط تحت ضغوطات ألمانية كبيرة :

بالرغم من الشكوك التي أثارتها العديد من دول جنوب المتوسط ، إلا أنه لوحظ أن المعارضة الرئيسية للمشروع قد جاءت من قبل الدول الأوروبية ، حيث تزعمت ألمانيا حملة المعارضة وانضمت إليها هولندا و بلدان أوروبا الشرقية .

فقد وجهت المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل " انتقادات حادة " لمشروع ساركوزي " ، معربة عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكيك كيان الإتحاد الأوروبي ، قائلة في ذلك " إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار – المشروع المتوسطي – لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل ... مما يؤدي إلى تفكيك الإتحاد الأوروبي " [1] .

مؤكدة بذلك على ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الإتحاد مفتوحا للجميع ، وأن يحظى بموافقة الجميع ، وبذلك انتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الإتحاد الأوروبي ، دون باقي الدول في " الإتحاد المتوسطي " [2] .

ويمكن تلخيص وجهة نظر ألمانيا في النقاط التالية :[3]

- ترى ألمانيا أن مشروع الرئيس ساركوزي يخفي رغبة في استخدام العنوان المتوسطي ، كمطيّة لتمويل طموح فرنسا وتوسيع نفوذها في هذه المنطقة ، من خلال الإفلات من مؤسسات وسياسات الإتحاد الأوروبي في هذا الشأن .
- تعتقد ألمانيا أن الرئيس الفرنسي يهدف من خلال المشروع إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي الذي عرف ركودا في هذه الفترة ، عبر تأمين عقود مربحة للشركات الفرنسية في منطقة المتوسط ، والتي ركزت فيها على منطقة المغرب العربي من خلال الزيارات التي قام بها ساركوزي بعد وصوله للحكم مباشرة في 2007 لكل من الجزائر ، المغرب و تونس ، حيث رجع بعدها إلى فرنسا بصفقات تجارية كثيرة ومربحة .
- تعتبر المستشارة الألمانية ميركل أن المشروع بصيغته المطروحة ، ينطوي على تفرد من شأنه أن يتسبب في انقسامات داخل الإتحاد الأوروبي ، حيث يصبح لكلٍّ سياستُه .
- تؤكد ألمانيا على أن منطقة المتوسط هي مسؤولية أوروبية مشتركة ، وليست محصورة بالدول المطلة على المتوسط ، فكما هذه الأخيرة معنية بمستقبل حدود أوروبا مع أوكرانيا وروسيا ، كذلك الأمر بالنسبة إلى الدول الشمالية التي يجب أن يؤخذ برأيها حول مصالح الإتحاد الأوروبي جنوب المتوسط .

---

[1] - مصطفي صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات "، مرجع سبق ذكره ، 09 .
[2] - سامية بيبرس ، " الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية " ، مرجع سبق ذكره ، ص 133.
[3] - هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص 160 .

لذا ترفض ألمانيا مشروع " الإتحاد المتوسطي " بشكله الذي قدمه ساركوزي ، محبذة الاستعاضة عنه بالتحرك جنوبا ضمن مؤسسات الإتحاد الأوروبي ، أي من خلال تفعيل و تعزيز مسار برشلونة المتعدد الأطراف ، حيث يصبح بالإمكان تحديد المشاريع التي من شأنها أن تحقق المصلحة المشتركة .

إذن فقد عبر هذا المشروع عن ذلك التباين الإستراتيجي داخل الإتحاد الأوروبي بين محورين : الأول تقوده فرنسا المشدودة جنوبا نحو معاقلها الفرنكوفونية القديمة وخاصة في المغرب العربي ، بينما تحظى الحدود الشرقية لأوروبا باهتمام المحور الألماني .

نتيجة لذاك لم تقدم المبادرة إلى المجلس الأوروبي لإقرارها ، إلا بعد التقاء الرئيس الفرنسي ساركوزي مع المستشارة الألمانية ميركل لحل الخلافات بينهما في هانوفر مارس 2008 ، وقد تمخض اللقاء عن تعديل اسم المبادرة لتصبح " عملية برشلونة : الإتحاد من أجل المتوسط "، مع ضمان مراعاة بعض جوانبها ، خاصة ما تعلق منها بالرئاسة المشتركة للمعاهدات والاتفاقات الأوروبية لاسيما الأطر القائمة لعملية برشلونة ، و أداة سياسة الجوار الأوروبية ، وذلك إشارة إلى أن هذا الإتحاد جزء من عملية برشلونة وأنه لن يكون بديلا عنها وإنما مكملا لها. [1]

إذن فقد وضعت ألمانيا المشروع بكامله تحت إشراف الإتحاد الأوروبي بكامل أعضائه ، حيث تم التوصل إلى حل وسط واضطر الرئيس الفرنسي إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه ، الذي صار : " اتحاد من أجل المتوسط "، الذي قد أقره الإتحاد الأوروبي خلال اجتماع المجلس الأوروبي يوم 13 – 14 مارس 2008 ببروكسل ، إلى أن تم إطلاق المشروع رسميا في قمة باريس 13 جويلية 2008 بحضور قادة وممثلي 43 دولة، برئاسة الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " والرئيس المصري " حسني مبارك ".[2]

وقد أصدرت القمة بيانا ختاميا ، تم فيه توضيح الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المبادرة في:[3]

- مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورومتوسطية والمتمثلة أساسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي ، تدهور الوضع البيئي ، الطاقة ، الهجرة ، مكافحة الإرهاب والتطرف ، الارتقاء بالحوار بين الثقافات .
- التأكيد على أهمية المشاركة النشطة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ المبادرة الجديدة.
- تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية .

---

[1] - عبد العزيز محمود ، " ساركوزي و حلم الإتحاد المتوسطي " ، في: www.saudiinfocus.com/abdelaziz

[2] - " الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط" ، في: www.ambafrance-dz.org/IMG/Declaration.commune-sommet-de-Paris

[3]- " الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط" ، مرجع سبق ذكره .

هكذا يبقى إعلان برشلونة وأهدافه ومجالات التعاون التي نص عليها قائما وفق الفصول الثلاثة التي نص عليها التعاون : الحوار السياسي ، التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة ، الحوار الإنساني والاجتماعي والثقافي .

كما تبقى الأهداف من خلال الإتحاد من أجل المتوسط ، تكملة العلاقات الثنائية القائمة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الجنوبية ، اتفاقيات الشراكة وخطط العمل ، كون الإتحاد من أجل المتوسط يبقى مشروع شراكة لزيادة التقارب الإقليمي ، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية ، وليس إتحادا حقيقيا تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليه.[1]

إذن و بالرغم من فشل محاولة الإنفراد الفرنسي بمنطقة المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة ، بشكل جزئي أو ظاهري ، نظرا للتحدي الذي تشكله ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبي ، إلا أن فرنسا تعمل على بذل جهود كبيرة في إطار علاقاتها الثنائية مع هذه الدول و كذا في إطار علاقاتها ضمن الإتحاد الأوروبي مع دول المنطقة لتحقيق سلطتها ونفوذها المطلق .

[1] - نفس المرجع السابق .

المبحث الثاني : تحدي المنافسة الدولية على منطقة المغرب العربي

كانت منطقة المغرب العربي محلاً للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة ، فقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بها عن طريق المستكشفين والتجار والبعثات التبشيرية منذ القرن الخامس عشر ، وفي أواخر القرن التاسع عشر تدافعت القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية فيما أطلق عليه: «التكالب الاستعماري على أفريقيا» ، والذي كرسه مؤتمر برلين 1884م بوضع القواعد العامة لتأسيس مناطق الهيمنة للقوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا) في القارة الأفريقية.

وقد صورت هذه القوى الأوروبية مهمتها على أنها تهدف إلى نشر الحضارة والمدنية في كافة مناطق العالم المتخلف ومنها أفريقيا، إلا أن هذا الاستعمار كان السبب الحقيقي لتخلف القارة ؛ حيث استنزف مواردها الطبيعية ووجهها لخدمة الاقتصاد الأوروبي.

وفي أواخر خمسينيات وستينيات القرن العشرين بدأت الدول المغاربية تحصل على استقلالها تباعاً، ورغم تراجع أهمية ومكانة القوى الأوروبية التقليدية التي كانت تسيطر على المنطقة ، إلا أن التنافس الدولي على القارة استمر مع تغير الفاعلين الرئيسيين ، ففي ظل نظام القطبية الثنائية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق محل القوى الأوروبية التقليدية مع اعتراف الولايات المتحدة بمصالح تلك القوى التقليدية في المنطقة ؛ فقد انتقل الصراع بين القطبين في مرحلة الحرب الباردة إلى الساحة الأفريقية ، ولكن اهتمام القطبين بالمنطقة في تلك الفترة تركز على محاولة استقطاب هذه الدول بهدف العمل على زيادة كل طرف لنفوذه واحتواء الطرف المضاد.

ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل على تزايد الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية كما سبق ووضحنا ذلك ، حيث برز التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة ، والتي وجدنا من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا على مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية .

لذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين :

- المطلب الأول: الذي خصصناه للتحدي الأمريكي لفرنسا في المنطقة.
- المطلب الثاني: الذي خصصناه للتحدي الصيني لفرنسا في المنطقة.

المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية

في إطار فحصنا لطبيعة العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، في الفصل الأول من هذه الدراسة، وجدنا بأن هذه العلاقات قد تميزت عبر فترات تاريخية مختلفة منذ 1945 وحتى يومنا هذا ببعض فترات التقارب والإتحاد ، ولكن في نفس الوقت فإن سوء التفاهم والعلاقات المتوترة اللذان يعكسان ذلك التنافس بينهما ، كانت واضحة بشكل متفاوت من فترة لأخرى .

إذن فالعلاقات بينهما مليئة بالتصدعات الكثيرة والعميقة ، رغم كل مظاهر التقارب والتحالف، فهناك عدم توازن في مجال القوة ، ثقافة سياسة مختلفة (الحقوق والتسوية السلمية لفرنسا ، في مقابل القوة لأمريكا) فحقيقة هناك مصالح مشتركة ، قيم ديمقراطية مشتركة ، و لكن التضارب الثقافي عميق ، والاختلافات كثيرة ، وفي هذا الإطار العام يمكن فهم المنافسة بين الطرفين في المغرب العربي.

ففعلا العديد من المحلين الفرنسيين، عبروا ومازالوا يعبرون عن قلقهم الشديد، نتيجة تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي و خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

في الحقيقة يجدر بنا التعريف أولا بأسباب استرجاع المغرب العربي لهذه المكانة في السياسة الأمريكية بعدما كانت منطقة هامشية بالنسبة لها .

1 – أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة :

أولا يجب التأكيد أنه لا وجود لسياسة مغاربية لأمريكا ، فإلى فترة ليست ببعيدة كان المغرب العربي يحتل مكانة هامشية ضمن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .[1]

لذلك نتساءل كيف استطاع المغرب العربي أن يحتل مكانة مهمة في السياسة الأمريكية ؟

طوال فترة الحرب الباردة كان الهدف الرئيسي ، من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي، هو الحد من النفوذ الشيوعي وتعزيز المصالح الغربية ، وقد كانت تعول في ذلك على الدور الذي تلعبه فرنسا في المنطقة بحكم العلاقات التاريخية مع دول المنطقة .

ولكن منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي ، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه هذه المنطقة المطلة على البحر المتوسط تزداد شيئا فشيئا ، إلى أن تعززت بشكل أكبر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .[2]

---

[1] - Abdennour Benantar ," regain d'intérêt américain pour le Maghreb quelques réflexions préliminaires" , dans , **Abdennour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ?** , Alger : édition du CREAD, 2007, p05.

[2] - Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The Predominance of Security?", in : Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, **North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation ,** London : Routledge , 2008 , p 266.

ففي بداية التسعينات ظلت منطقة المغرب العربي تحتل مرتبة ثانوية في سلم الاهتمامات الإستراتيجية الأمريكية ، على حد تعبير الخبير الأمريكي في الشؤون المغاربية ريشارد باركر Richard Parker ، الذي يؤكد أن : " الدبلوماسية الأمريكية لا تتحرك في منطقة المغرب العربي إلا في حالة الأزمات ، وباستثناء ليبيا فإن حدة النزاعات في المغرب العربي لا تبلغ أبدا درجة كبيرة من التوتر لتثير أنظار المسئولين الأمريكيين وتحولهم من مناطق البؤر النشيطة مثل الشرق الأوسط وأمريكا ألاتينية ، حيث تنتقل الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة إلى أزمة ".[1]

لكن منذ منتصف التسعينات زاد الاهتمام الإستراتيجي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي، والذي برز من خلال الحوار " الأطلسي المتوسطي " في 1994 ، ومبادرة إيزنسات الاقتصادية في 1998 ، وتأكد هذا عندما أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الجيو– استراتيجي إزاء منطقة المغرب العربي ، وذلك في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي للقرن الواحد والعشرين ، حيث أكد أن : " الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا ، التي تشهد حاليا تحولات كبرى." [2]

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهمت الأحداث في ترقية الدور الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مهمة في تنفيذ الرزنامة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وذلك في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب " .

من هنا يمكن تحديد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغاربية كالتالي :

– أهداف اقتصادية :

لأن منطقة المغرب العربي سوق مقدرة بـــ 100 مليون مستهلك ، كما أنها تشكل مناخا جد مشجع للاستثمارات في مجال الطاقة وبعض المواد الأولية الأخرى. [3]

ويندرج هذا الاهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي في البحر المتوسط ، والتي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج .

---

[1] - Richard Parker, " la politique des états unis au Maghreb ", dans : bassma kodmani**, Maghreb : les années de transition**, paris : IFRI/Masson, 1990 -pp : 361 – 379.

[2] -" the national security strategy of the united states of America" , office of the president . Washington D.C : the white house , February 2000, in : http://faculty.washington.edu/nsingh/The%20National%20Security%200of%20.htm

[3] - Aomar Baghzouz ," la rivalité américano – européenne au Maghreb" , dans : **Abdennour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ?** , op.cit, p 101.

– أهداف أمنية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة المغرب العربي حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم ، لمحاصرة نشاط تنظيم " القاعدة " والجماعات المسلحة ، سواء في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها أو في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي.

– أهداف إستراتيجية :

ربط منطقة المغرب العربي بمنطقة الشرق الأوسط ، و ذلك بالاعتماد على توجه دعم الدول المغاربية لتعزيز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وهذا ما تبين من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، المطروح سنة 2004 ، والذي يمتد من موريتانيا وصولا إلى باكستان ويرتكز على التحول نحو الديمقراطية ، الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص ، وهو المشروع الذي ردت عليه فرنسا بمشروع مماثل ، تمثل في الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007.

إن هذا التموقع الأمريكي الجديد في منطقة المغرب العربي ، يوضح بشكل جلي نهاية تقاسم الأدوار بين الحلفاء التقليديين (فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية) ، وبالتالي إعلان بداية تنافس طويل على هذا الرهان ، بمعنى انحسار هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي– الفرنسي في منح فرنسا دورا نيابيا في منطقة المغرب العربي ، كما كان عليه الوضع خلال فترة الحرب الباردة ، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميولا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية .

فبينما تمثل منطقة المغرب العربي بالنسبة لأمريكا وسيلة لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط والساحل الإفريقي ، نظرا لأنها تصنف أقل غنًّا من منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي فهي تمثل نقطة في الإستراتيجية الأمريكية ، على عكس ذلك يمثل المغرب العربي منطقة جد حيوية بالنسبة لفرنسا .[1]

وتدور المنافسة الفرنسية – الأمريكية حول رهانات اقتصادية ، ثقافية، جيو إستراتيجية ، وأمنية ، والتي سنفسرها في العنصر التالي .

2 – مظاهر المنافسة الفرنسية الأمريكية على منطقة المغرب العربي :

يمكن حصر مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي على منطقة المغرب العربي في أربع مظاهر أساسية وهي:

- المظهر الاقتصادي.
- المظهر الأمني.
- المظهر الجيواستراتيجي.
- المظهر الثقافي.

[1] - Ibid , p 103.

أ- المظهر الاقتصادي:

بالاستناد إلى المظهر الاقتصادي يمكن التحدث فعلا عن تنافس أمريكي – فرنسي في المغرب العربي ، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد بسط هيمنتها ونفوذها على مصادر الطاقة في المنطقة خصوصا في الجزائر ، بالإضافة إلى ربط هذه الدول بشراكة معها عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة كما فعلت مع المغرب سنة 2004 .[1]

حيث كانت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 في المغرب اقتصادية محضة ، فمنذ السنوات الأخيرة من تسعينات القرن الماضي تريد الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد علاقاتها التجارية مع الدول المغاربية ، وذلك ردا على تلك المبادرات الفرنسية والأوروبية ، وهذا فعلا ما حدث عبر مبادرة إيزنستات سنة 1998 ، والاتفاقيات الثنائية حول التجارة الحرة ، فقد ركزت مبادرة إيزنستات والتي سميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي في شمال إفريقيا عام 2002 على الشراكة مع الدول الثلاث للمغرب العربي " الجزائر، تونس ، المغرب " ، هذه المبادرة التي جاءت بعد بروز مؤشرات تعطل وتعثر مسار الشراكة الاورو – مغاربية ، والذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية فيه أن تكتفي بدور الملاحظ ، مما دفع بالجانب الأمريكي لاستثمار الشعور بالخيبة الذي أصاب الأطراف المغاربية بعد الوعود التي حملتها معاهدة برشلونة ، من خلال طرح مبادرة شراكة أكثر وسريعة المردود ، على حد تعبير صاحب المبادرة " ستيوارت إيزنستات " نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالشؤون الاقتصادية والزراعية .

والهدف منها هو تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الثلاث في مجال التجارة والاستثمارات، عن طريق تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية لضمان أكثر سهولة في المبادلات التجارية ، بالإضافة إلى تشجيع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية وتدعيم إصلاحات المنظومة التشريعية للاستثمار والتجارة الخارجية في دول المنطقة، من أجل توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، و يدخل في هذا الإطار دعم الإصلاحات المصرفية والبنكية ، بالإضافة إلى الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر مع منطقة المغرب العربي ، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية كما أشرنا سابقا .

وقد عبر وزير التجارة الأمريكي الأسبق رون براون Ron Brown، عن الخلفية التنافسية بين فرنسا (أوروبا) والولايات المتحدة الأمريكية بقوله :" الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن أي سوق إفريقية للدول الأوروبية ، الشركاء التقليدين لإفريقيا " .

[1] - Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The Predominance of Security?", op. cit , p 268.

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استغلال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة ، – لاسيما بالنسبة لفرنسا – لصالحها باعتبار أن الأمريكيين متحررين من هذا " الإرث التاريخي"، وهو ما يعبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب إدوارد غابريال بقوله: " لنقلها بكل تواضع ، نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة – المغرب العربي – لأننا أمريكا، بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي ، اقتصادي ، وثقافي ، ناجح وجذاب ، و لأننا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوربا في إفريقيا الشمالية ".[1]

كل هذا وضع فرنسا في حالة من الحيرة والقلق الظاهر بشكل جلي ، وأحسن دليل على ذلك ، ما حصل بعدما وقعت دولة المغرب الأقصى اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 2004 ، عندما صرح وزير التجارة الفرنسي قائلا : " لا تستطيعون القول بأنكم تريدون شراكة ضعيفة مع الإتحاد الأوروبي ، وفي نفس الوقت توقعون اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإنما عليكم الاختيار " .

و يضيف قائلا : " إذا وقع المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية... إن هذه الاتفاقية الأمريكية لا تمثل مجاملة بالنسبة للعلاقات المغاربية مع أوروبا ، بقدر ما تمثل تباعد أوروبي مغاربي في المستقبل ." [2]

وفي ما يلي نوضح مدى تزايد حجم التجارة والاستثمارات الأمريكية في المنطقة، مما أدى إلى تفسير فرنسا ذلك بأنه مهددا لمستقبلها في هذه المنطقة .

- **<u>العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الجزائرية:</u>**

لقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نموا متزايدا ، منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي ، والتي تعززت أكثر بعد أن وقع الطرفين في جويلية 2001 على اتفاق إطار حول التجارة والاستثمار ، فالهدف من هذا الاتفاق هو مضاعفة حجم التبادل التجاري وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية.[3]

وفعلا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على رتبة أول زبون للجزائر منذ سنة 2003 ، بحصة من السوق تتراوح ما بين 19.9 % و27.2 % ، بعدما كانت في سنوات التسعينات تتراوح بين المرتبة الخامسة والثالثة .

كما أنها أصبحت ثالث ممون للجزائر بعد فرنسا وإيطاليا بحصة من السوق تتراوح بين

---

[1] - Sami makki , " la stratégie américaine en méditerranée " , **<u>confluences méditerranée,</u>** Alger : éditions mars art l'harmattan, N01 , hiver 2001-2002.p 159.

[2] - Aomar Baghzouz ," la rivalité américano – européenne au Maghreb" , op.cit , p 105-106.

[3] - Yahia H .Zoubir , "American policy in the maghreb : the concept of a new region " , **<u>working paper</u>** , the institute Area : Mediterranean & Arab World , in 24 July 2006 , p 04 .

8.4 % إلى 12.3 % و ذلك منذ سنة 1998.[1]

والجدول التالي يوضح مدى تزايد الاستثمارات الأمريكية في الجزائر كالتالي :

المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية مقدرة بمليون دينار جزائري

السنوات	الصادرات الأمريكية إلى الجزائر	نسبة التغطية%	الواردات الأمريكية من الجزائر	نسبة التغطية%
1992	20 780,00	11	34 732,80	13,9
1994	48 527,40	14,3	51 972,40	16
1996	50 960,70	10,2	113 582,70	15,3
1998	58 253,40	10,9	90 981,30	16,8
2000	78 687,20	11,4	257 697,00	15,6
2001	79 150,50	10,3	210 059,70	14,2
2002	92 689,90	9,7	213 321,50	13,6
2003	54 574,90	5,2	378 658,60	19,9
2004	77 180,10	5,9	517 111,70	22,1
2005	99 314,70	6,6	788 237,90	23
2006	103 181,90	6,6	1082428,1	27,2

المصدر : جدول من انجاز الباحث بناءا على إحصائيات الديوان الجزائري للإحصائيات .

كما تعتبر الجزائر ثالث ممون للولايات المتحدة الأمريكية بالمواد الطاقوية بعد السعودية والعراق، وبالتالي تعتبر الجزائر شريك تجاري مهم في مجال الطاقة ، لذلك فهي تحتل المرتبة الأولى بين الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي .[2]

أما بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في الجزائر، فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح هي المستثمر الأجنبي الأول والرئيسي في الجزائر في مجال المحروقات وذلك بما يعادل 908 مليون دولار في السنوات القليلة الماضية ، فالشركات الأمريكية أصبحت أكثر اهتمام بالاستثمار في الجزائر وخاصة في مجال المحروقات التي تجاوزت بكثير تلك الاستثمارات الفرنسية ، رغم العلاقات الثنائية والمتعددة التي تربط فرنسا بالجزائر، مع العلم أن فرنسا هي أول شريك اقتصادي للجزائر،غير أنها لا تستحوذ إلا على 500 مليون دولار فقط في قطاع المحروقات.[3]

فمع منتصف التسعينات اكتسحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائرية أمام انسحاب الشركات الأوروبية بالخصوص الفرنسية نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها الجزائر، و التي تقارب

[1] - L'Office National des Statistiques algérien (ONS) , Les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006 , in : http://www.ons.dz/IMG/pdf/10_1er_pays_fournisseur92-06.pdf

[2] - Tahar Haroun , les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives , dans Abdennour Benantar et autres : les états unis et la Maghreb regain d'intérêt ? , op.cit , p78.

[3] - Ibid , p 78 .

مشاركتها 50 % من مجموع كل الشركات الأجنبية الأخرى المتواجدة في الجزائر ، نذكر أهمها : شركة ARCO في مجال الاسترجاع ، ANADARCO في مجال التنقيب والإنتاج ، AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي .

كما أن الشركات الأمريكية في الأعوام الأخيرة، أخذت تهتم بقطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، مثل قطاع المالية ، المنتجات الصيدلية ، الاتصالات ، ولكن مع هذا فإنها تبقى ضئيلة مقارنة بقطاع النفط والغاز.[1]

والجدول التالي يوضح الخمس مستثمرين الأجانب الأوائل في الجزائر خلال الفترة 1998 – 2001: (مقدرة بمليون دولار)

الرتبة	البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	أمريكا	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	369992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	ايطاليا	92820	11800	9262	34383	148265

المصدر: Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit , p 86 .

- **العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية:**

يعتبر المغرب حاليا الشريك الـــ 74 في قائمة شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المبادلات التجارية، حيث قدرت المبادلات التجارية بين الطرفين مبلغ 1093 مليون دولار في 2004 .

فالصادرات الأمريكية نحو المغرب ارتفعت سنة 2004 إلى 524 مليون دولار ، وذلك بزيادة قدرها 12 % على سنة 2003 ، والتي حينها كانت 468 مليون دولار وبزيادة قدرها 28 % مقارنة مع سنة 1994، ومع ذلك فإن حصتها من السوق بقيت ضعيفة مقارنة مع فرنسا التي تقدر نسبتها بـــ 22 %.[2]

حتي بالنسبة للصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، فهي ضعيفة بتلك الموجهة نحو فرنسا، حيث تحتل فرنسا المركز الأول كزبون للمغرب، بينما تحتل الولايات المتحدة المركز الثامن .

[1] - Yahia H .Zoubir , "American policy in the maghreb : the concept of a new region ", op.cit , p 05.

[2] - Tahar Haroun," les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives", op.cit , p78-79.

ومع ذلك فإن فرنسا تواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين هته الأخيرة والمغرب في سنة 2004 ، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2006، والتي تشكل خطر كبيرا على التواجد الفرنسي في المغرب، مع مرور الوقت.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

المبادلات التجارية الأمريكية المغربية مقدرة بملايين الدولارات

	الصادرات الأمريكية إلى المغرب	الواردات الأمريكية من المغرب	الميزان التجاري
1990	495	109	386
1994	409	192	217
1998	561	343	218
1999	566	386	180
2000	523	441	82
2001	282	435	152-
2002	565	392	173
2003	468	385	83
2004	524	515	9

المصدر : Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit , p79 .

كما أن موقع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في المغرب لا يمكن مقارنة مع تلك الفرنسية ، إلا أنها عرفت زيادة مستمرة منذ منتصف التسعينات ، والتي من الممكن أن تشكل منافسا قويا لنظريتها الفرنسية في المستقبل ، وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي :[1]

الاستثمارات الأمريكية في المغرب

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمار الأمريكي في المغرب مقدرة بمليون دولار .	93	1036	102	83	77	184	220	268	269

- **العلاقات الاقتصادية الأمريكية التونسية:**

تعتبر تونس من بين البلدان المغاربية الثلاث موضوع دراستنا، الأقل تعامل اقتصاديا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك يرجع بشكل كبير إلى حجمها الصغير ، ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة من خلال المفاوضات ، للوصول إلى اتفاقيات ثنائية تسهل العمليات

[1] - Ibid , p 85 .

التجارية بينهما، وبالرغم من زيادة حجم التبادلات التجارية بين الطرفين منذ نهاية التسعينات ، إلا أنها مازالت بعيدة بشكل كبير عن تلك الأرقام التي تحققها فرنسا مع تونس .

والجدول التالي يوضح حجم التبادلات التجارية بين أمريكا وتونس كالتالي:

المبادلات التجارية الأمريكية التونسية مقدرة بملايين الدولارات

	الصادرات الأمريكية إلى تونس	الواردات الأمريكية من تونس	الميزان التجاري	نسبة التغطية
1998	32.296	328.029	295.3 -	%9.7
1999	52.2	433.7	381.4 -	%12
2000	57.5	543.5	486-	%10.5
2001	91	562	471-	%16.2
2002	76.0354	427.202	351.167-	%17.79
2003	58.9	318.7	259.8 -	%18.48

المصدر : Tahar Haroun, les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives, op.cit , p 79 .

ومن ناحية الاستثمارات فهي الأخرى ضعيفة مقارنة مع تلك في الجزائر والمغرب، نظرا لاعتمادها بشكل كبير على قطاع المنسوجات والملابس، هذا القطاع الذي تهتم به فرنسا بشكل أكثر، ومع هذا فقد تعدت الاستثمارات الأمريكية في تونس 103 مليون دولار في 1994، [1]

والجدول التالي يوضح ، تطور الاستثمارات الأمريكية في تونس كالتالي :

الاستثمارات الأمريكية في تونس

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم الاستثمار الأمريكي في تونس (مليون دولار)	103	70	89	149	150	92	47	55	84

حيث توجد 50 شركة أمريكية في تونس، 34 منهم مختصة في مجال التصدير والاستيراد، وهناك عدد قليل من هذه الشركات في مجال الطاقة مثل شركة international marathon، samed ، walter... الخ و لكن استثماراتها ضعيفة مقارنة مع الجزائر .

إذن بعدما كانت منطقة المغرب العربي منطقة هامشية بالنسبة للشركات الأمريكية فإنها حضيت بمكانة متزايدة منذ منتصف التسعينات ، كما وضحنا ذلك ، و عرفت ازدياد مستمر منذ ذلك الوقت إلى

[1] - Tahar Haroun," les investissements américains au Maghreb : état des lieux et perspectives", op.cit , p 88 .

اليوم ، رغم أن الزيادة ليست بدرجة عالية ولكنها موجودة لذلك أصبحت تشكل قطب منافسا لمصالح فرنسا في المنطقة ، والذي تزداد أهميته مع التصريحات التي يدلي بها رجال السياسة الأمريكيين، بأنهم لن يتخلوا عن هذه المنطقة التي أصبحت حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية ، مما يدل على أن التنافس ما زال يشتد مع مرور الوقت .

والجدول التالي يلخص الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي:[1]

	اتفاق استثمار ثنائي	اتفاقية تجارة حرة	الاتفاقيات الثنائية الأخرى المتصلة بالتجارة أو الاستثمار
الجزائر	وقعت سنة 2001		مذكرة تفاهم حول بشأن التعاون والتجارة في مجال الزراعة سنة 2006. اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا
المغرب	وقعت سنة 1985 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1991	وقعت سنة 2004 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2006	اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في 2006
تونس	وقعت سنة 1990 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1993		اتفاق تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا في 2004

ب- المظهر الأمني:

على الرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن في المغرب العربي بين كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، واختلاف طرق معالجة هذه القضايا الأمنية ، إلا أنه هناك نوع من التقارب أو لنقل تنافس منخفض الحدة مقارنة بالجوانب الاقتصادية والثقافية .

غير أن وجود العديد من الأطر الأمنية في المتوسط ، تدل في حد ذاتها على منافسة فرنسية – أمريكية للحصول على الريادة أو القيادة في هذه المنطقة ، التي يمثل المغرب العربي فيها المركز الحساس.[2]

[1] - "Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb", in :

http://www.iie.com/publications/papers/hufbauer0508.pdf

[2] - Aomar Baghzouz ," la rivalité américano – européenne au Maghreb" , op.cit , p 111-113.

حيث أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "الحوار الأطلسي – المتوسطي" سنة 1994 ، والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995 ، في نفس الوقت الذي خرجت فيه الشراكة الأورومتوسطية إلى النور، ففي إطار الحوار المتوسطي لحلف الناتو، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من جمع بلدان مثل الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا وتونس حول طاولة واحدة لدعم الحوار الأمني والسياسي بينهم ، وبهذا تمكنت من دمج الجزائر في هذا الحوار الذي يمثل تغييرا كبيرا، لأنه يمثل مهمة لتحويل الجزائر عن المبادئ التي كانت تدافع عنها بحزم منذ استقلالها عام 1962 ، وذلك بضمان وتحييد الخطر المغاربي (وخاصة الجزائري) عن حليفتها إسرائيل وعن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة محورية في إعادة تعريف منطقة المغرب العربي أمنيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى إثرها قررت هته الأخيرة ربط علاقات عسكرية وأمنية وثيقة مع دول المغرب العربي ، وذلك بترقية الدور الإستراتيجي للمنطقة في مجال " مكافحة الإرهاب الدولي " ، سواء كان في منطقة المغرب العربي في حد ذاتها ، أو لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والعمق الإفريقي ككل .[1]

ففي إطار رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة تحالفات تكتيكية و قواعد عسكرية في جميع أنحاء العالم ، أشار قائد القوات الأمريكية في المتوسط الجنرال جيمس جونر أنه بإمكان كل من المغرب الأقصى وتونس ، نظرا لعلاقات الصداقة التي تجمعهم بها ، يمكنهم أن يوفروا قواعد لتدريب القوات العسكرية الأمريكية ، حتى ولفترات مؤقتة ، كما يمكن أن تستخدم قواتها إذا لزم الأمر .

كما صرح الجنرال الأمريكي تشارلز والد بشأن الجزائر قائلا : " نحن مهتمون بإمكانية استعمال الأرضي الجزائري كقاعدة لهبوط الطائرات الأمريكية فيها " .[2]

إذن تشكل هذه التصريحات جزءا من المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى تحسين العلاقات السياسية والعسكرية مع دول المغرب العربي، ذلك في سياق إعادة تعريف للتهديدات الجديدة: إرهاب، تهريب المخدرات ، الهجرة غير الشرعية ... الخ، نظرا لأن الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي ، يرتبط بالبلدان المغاربية بصفتها ذات حدود معها .

حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية أولا على تطوير آليات للتعاون الثنائي مع دول المغرب العربي الثلاث، خاصة المغرب والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، مثلا عن طريق تبادل المعلومات حول المتشددين الإسلاميين في المنطقة بين أجهزة المخابرات لهذه البلدان كما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على منح أجهزة الأمن الجزائرية معدات أمن فعالة ، حتى تتمكن من القضاء على الجماعات

[1] - Yahia H. Zoubir, "The United States, Islamism, Terrorism, and Democracy in the Maghreb The Predominance of Security?", op. cit , p 274.

[2] - Yahia H .Zoubir , "American policy in the maghreb : the concept of a new region ", op.cit , p 07.

المسلحة المتبقية في المناطق الريفية ، وهذا ما مكن الجزائر من كسر الحصار العسكري الذي تعرضت له منذ إلغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، هذا بالإضافة إلى المساعدات العسكرية السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكل من تونس و المغرب و خاصة هته الأخيرة .

كما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من دول المغرب العربي أطرافا فاعلة في المبادرة الأمريكية للتنسيق المغاربي الساحلي (الساحل الإفريقي) في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2003 ، والتي تضم كل من الجزائر ، المغرب ، تونس ، موريتانيا ، النيجر ، التشاد ، مالي ، السينغال ، حيث تنظم قيادة القوات الأمريكية في أوروبا لقاءات تنسيقية دورية مع قيادات أركان هذه الدول ، و قد كانت أول قمة لمسئولي الدفاع في هذا الإطار قد عقدت في فيفري 2004 بشتوتغارت – ألمانيا – .

وفي هذا الإطار تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر، كشريك رئيسي في إستراتيجيتها الإفريقية ، وهذا ما يؤكده ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قائلا : " أمريكا تراهن على الجزائر بصفتها شريكا في مجال مكافحة الإرهاب."

فبالرغم من رفض الجزائر لإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الصحراء الجزائرية ، والتي أطلقت عليها اسم " افريكوم " ، والتي اضطرت لتأسيسها في ألمانيا كخطوة أولى في انتظار بحث إمكانية نقلها إلى الأراضي الجزائرية ،[1] لذلك فالجهود الأمريكية متواصلة للحصول على الموافقة بشأنها ، كما صرحت لأغراض مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي ، هذه المنطقة التي تعتبر جبهة جديدة في الحرب العالمية الأمريكية ضد الإرهاب .

ففي المدى الطويل تهدف وزارة الدفاع الأمريكية للحصول على قواعد عسكرية لها في الجزائر ومالي ، فبإنشاء قواعد لها في المغرب العربي والساحل الإفريقي ، والتي من شأنها أن تسمح لها بالتدخل في كل أنحاء القارة الإفريقية وتأمين السيطرة على " قوس عدم الاستقرار " ، الذي يمتد من أفغانستان إلى خليج غينيا ، الذي تمر من خلاله حقول النفط الرئيسية من جميع أنحاء العالم .

من خلال كل هذا نجد أن التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة المغرب العربي ليس في مكافحة الإرهاب أو أي قضية أخرى ، وإنما التنافس على ربط علاقات سياسية جيدة ، تسمح لهم بالتمركز في المنطقة ، كما تريد الولايات المتحدة الحصول على قاعدة في الجزائر .

وهذا هو الأمر المرفوض من طرف الجزائر، وحتى فرنسا في حد ذاتها لأنها تعرف خلفيات النوايا الأمريكية التي تطمح لتقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة، وتكريس ريادتها فيها.

---

[1] - خيري عبد الرزاق جاسم ، " قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، شتاء 2009 ، ص 90.

ج – المظهر الجيو–استراتيجي :

والذي يعتبر من أهم مظاهر التنافس الفرنسي الأمريكي، حيث تراهن كل منهما على الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة المغرب العربي.

فمن خلاله تريد الولايات المتحدة الأمريكية دعم مخططاتها وأهدافها في الشرق الأوسط ، وإفريقيا عموما ، بمعنى أن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة ليس بها بصفة كلية ، وإنما لاستعمالها لأغراض أمريكية في مناطق أخرى .

أي أنها تمثل نقطة في الإستراتيجية الأمريكية ، على عكس فرنسا التي تهتم بالمنطقة المغاربية في حد ذاتها ، هذا بالإضافة إلى استعمالها لأغراض أخرى ، ولكنها تشكل منطقة جد حيوية لفرنسا ، قبل أن تكون وسيلة لدعم الإستراتيجية العالمية الفرنسية .

لذلك فهدف التنافس بينهما هو بسط ريادة كل واحدة منهما على هذه المنطقة الإستراتيجية المهمة.

د – المظهر الثقافي:

على الصعيد الثقافي ، يظهر بأن الثقافة الأمريكية باتت تهدد بشكل كبير وجود الثقافة الفرنكوفونية بالمغرب العربي ، كما أن اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيد الموقف بالمغرب العربي بلا منازع .

لأجل هذا تحركت الدوائر الفرنسية ومنها المنظمة الفرنكوفونية لإعادة الاعتبار للغة الفرنسية ووقف الزحف اللغوي الانجليزي للمغرب العربي ، فيوما بعد يوم تحقق اللغة الانجليزية المزيد من التقدم في صفوف النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في بلدان المغرب العربي .

فبعدما كانت النخب السياسية والثقافية المغاربية لا تتقن من اللغات الأجنبية سوى اللغة الفرنسية ، نظرا للإستراتيجية الثقافية الفرنسية في المنطقة كما وضحنا ذلك في المبحث الرابع من الفصل الثاني، أصبح عدد كبير من الوزراء ورجال الأعمال والأكاديميون ، اعتبارا من التسعينات يتحدث الانجليزية بطلاقة لا تقل عن سيطرتهم على اللغة الفرنسية .

ويعد معهد " أميديست " أهم معهد أمريكي لتعليم اللغة الانجليزية في المغرب العربي ، فمنذ المراحل الأولى من تكوين المعهد في الجزائر العاصمة بين سنة 1995 و سنة 2000 ، فإن عدد المسجلين تضاعف ثلاث مرات في تلك الفترة ، مع تنوع الطلاب الذين أتوا من شرائح اجتماعية مختلفة ، مع العلم أن غالبية الدارسين لم يتعلموا اللغة الانجليزية بهدف الهجرة ، وإنما لاستخدامها في حياتهم المهنية . [1]

[1] - رشيد خشانة ، "هجوم اللغة الانجليزية في المغرب العربي " ، في :
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=6405163&cKey=1138986898000&ty=st&rs=yes

كذلك الحال بالنسبة للمغرب الأقصى، الذي يرجع تاريخ تأسيس معهد أميديست فيه إلى سنة 1979، ولكن نشاطه ازداد بصفة كبيرة منذ فترة التسعينات ، نتيجة الإقبال الكبير على تعلم اللغة الانجليزية في المغرب الأقصى .[1]

ونفس الشيء بالنسبة لتونس التي يرجع تاريخ تواجد المعهد فيها إلى حوالي 30 سنة ، فبعدما كان يستقبل 400 شخص في السنة ، أصبح الآن يستقبل أكثر من 1000 شخص في السنة .[2]

غير أن هذا المعهد لا يقتصر على تعليم اللغة الانجليزية فقط ، وإنما يقدم خدمات أخرى ، مثل المشورة والمعلومات حول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقديم برامج الكفاءة في اللغة الانجليزية للأجانب ، مثل برنامج " فولبرايت Fulbright " ، بالإضافة إلى التبادل الثقافي بين شباب المغرب العربي والشباب الأمريكي .

بمعنى أنه يمكن تشبيه هذا المعهد بتلك المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في دول المغرب العربي.

لكن الأهم من ذلك هو المكانة المتزايدة للغة الانجليزية في المقررات المدرسية ، هذا بالإضافة إلى وجود فروع لمكتبات باللغة الانجليزية ضمن المكتبات المركزية للجامعات الجزائرية تحت اسم " American corner " ، وذلك بدعم من السفارات الأمريكية في هذه البلدان ، لدعم وزيادة نسبة القراءة للغة الانجليزية .

في مقابل ذلك تسعى فرنسا ومعها الهيئات الفرنكوفونية، لاستقطاب أعداد هامة من الطلاب أو الباحثين أو المدرسين في المغرب العربي من خلال دورات التدريب ، التي تقام في إطار المنظمة الفرنكوفونية ، أو حتى من خلال المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في المغرب العربي ، كما سبق وبينا ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

ولكن الميل جارف نحو اللغة الانجليزية ، يبدو تيارا تعسر مقاومته ، مما يشكل تحدي كبير على مستقبل فرنسا في منطقة المغرب العربي .

[1] - about Amideast morocco , in : http://www.amideast.org/offices/morocco/default.htm
[2] - about Amideast Tunisia m in : http://www.amideast.org/offices/tunisia/default.htm

المطلب الثاني : تحدي المنافسة الصينية

بعدما كان المغرب العربي ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة ، دخل لاعب جديد من الوزن الثقيل على خط المنافسة هو الصين ، التي أصبحت أحد عمالقة العالم اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، ولا تقتصر الظاهرة على المغرب العربي وإنما تشمل كامل القارة الأفريقية ، إذ تشير إحصاءات أوروبية إلى أن حجم التبادل بين الصين وأفريقيا ارتفع من 40 بليون دولار عام 2005 ، إلى 55.5 بليون في 2006 ، وبلغت قيمة استثمارات المؤسسات الصينية مليار دولار.[1]

لذلك تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، فإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته بسهولة ، فإن معدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم ، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا .[2]

فالصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة ، وبذلك تصنف الصين بأنها قوة تصحيحية صاعدة في النظام الدولي لتكريس نظام تعددي بدلا من النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي كذلك من الدول القليلة التي تدافع بشدة عن المفهوم التقليدي للسيادة ، فهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان، الحكم الذاتي ، والتدخل الإنساني ، كما أن تحرك الصين نحو دعم حرية التجارة، ودخول منظمة التجارة العالمية ، أملته اعتبارات اقتصادية وخصوصا الوظيفية وأهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية .

ولتجسيد ذلك على الصعيد الدولي تبنت الصين سياسة " الصعود السلمي " ، والتي تعني إلى جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني ، طمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية في الجانب الآخر ، ولإزالة الشعور باللاأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها، تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية .

وترجع أسباب إتباع هذه الدبلوماسية ، إلى أن الصين تسعى إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الصيني، فبداية من عام 1979 ، أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة ، وبذلك أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا ، فخلال الخمسة وعشرين عاما الموالية لعام 1979 ، أصبح الناتج الداخلي

---

[1] - رشيد خشانة ، " الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي "، في : http://web.alquds.com/node/166608

[2] - هنري كيسنجر،" الصين وامريكا مسار العداوة الحرج"،في :
www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=306721&issueno=9701

الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب 10 % ، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية ، والإبقاء على معدلات النمو العالية ، إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة ، وإصلاح نظامها البنكي .

وتلعب التجارة دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني ، حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28 % ، والواردات نسبة 17.6 % ، والصين اليوم هي ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا .[1]

هذا النفوذ التجاري الصيني الذي هيمن على جنوب شرق آسيا ، وبعيدا عن هذه المنطقة ، أيضا في أمريكا اللاتينية ، الشرق الأوسط ، وإفريقيا ، والتي منها منطقة المغرب العربي ، موضوع دراستنا .

وهذا ما فسرته فرنسا بأنه يشكل خطرا كبيرا على مصالحها الواسعة في المنطقة ، وسوف نعمل على توضيح مظاهر المنافسة الصينية لفرنسا في المغرب العربي ، والتي يمكن حصرها في الجانب الاقتصادي خاصة في جانب المبادلات التجارية بين الصين ودول المنطقة ، نظرا لتركيز الصين على هذا الجانب بشكل كبير.

مظاهر المنافسة الفرنسية الصينية على المغرب العربي :

بات حضور الصين في المشهد الدولي يشكل فعلاً جيو– سياسياً كبيراً، حيث تقود بكين في إفريقيا بصفة عامة والمغرب العربي خاصة ، سياسة فتح أو غزو اقتصادي لا سابق لها.

فهي تستثمر في كل شيء ، في كل القطاعات ، الزراعية والصناعية والمعدنية ، مع رغبتها الواضحة التي يصعب إرواؤها في الحصول على البترول ، التدخل الصيني الذي قلب الموازين ووضع فرنسا القوة ذات النفوذ التقليدي في المنطقة في ذهول كبير أمام هذا الاكتساح.

هذه المنطقة التي كانت إلى حدود البارحة حكراً على القوى الغربية الكبرى ، فالعالم تغيّر، ومن بين هذه التغيرات أن صين القرن الواحد والعشرين لا تريد تعليم الأفارقة إنجيلها الثوري ، كما كان الشأن في سنوات الستينات ، ولكنها عطشى إلى النفط والمواد الأولية.

ويعود دخول الصين إلى الساحة المغاربية إلى حدثين مركزيين:[2]

- اندماج الصين الكامل في الحياة الدولية، وكونها تريد أن تمارس ثقلها حتى في المناطق التي كانت غريبة عنها.

[1] - عصام الزعيم، " صعود الصين وتحولها الأبعاد والآفاق " ، في : http://www.albadil.net/?Id=287&page=ShowDetails&table=articles

[2] - هند بطلموس ، " المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير "، في : http://www.annabaa.org/nbanews/57/097.htm

- ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الصيني هو في كامل توسعه، كما أن تطوره المثير يتكئ على حاجة كبرى للطاقة ، فالصين هي ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وقبل اليابان وألمانيا.

فالصين تمثل اليوم ما يقرب من 6 % من الطلب العالمي على الطاقة ، ويرى الاقتصاديون أنها ستتضاعف في سنة 2030 ، وكي تحافظ الصين على درجة نمو تقارب 8 ٪ فإنه سيتوجب عليها أن تستورد الموارد الطاقوية بطريقة ذكية.

تواصل الصين بهدوء زحفها في أنحاء المعمورة ، فهي لا ترفع اليوم تلك الشعارات الطنانة التي طغت على خطابها على مدى العقود الأربعة التي تلت استقلالها في نهاية الأربعينات ، وهي لا تولي اهتماما للايديولوجيا، أو لصراعها مع الامبريالية أو للتطاحن الطبقي بين الفقراء المسحوقين والأغنياء المستغلين ، بل هي تزحف وتحفر المزيد من الثغرات في الأسواق العالمية لسلعها وصناعاتها ، غير آبهة – رغم أنها عضو دائم في مجلس الأمن الدولي – بصراعات العالم ونزاعاته. فحين تحدث وزير الخارجية الصيني تشاو شينغ قبيل وصول الرئيس جينتاو للمغرب الأقصى في افريل 2006، قال في السياسة الكثير ولم يقل شيئا كان المغرب يود سماعه ، خاصة في قضية الصحراء الغربية ، وكل ما قاله إن بلاده تحرص على "تكريس مبدأ المساواة وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي" ، فالمسئول الصيني يقدم تصريحه بالرباط ، وعينه على الجزائر ، شقيقة المغرب اللّدود ، وخصمه في نزاع الصحراء الغربية ، وهو يريد الجميع وليس طرفا ، لأنه يريد كل العالم مفتوحا أمام بضائعه ، وليس سوقا واحدا. لذلك ركزنا على مظهر التنافس الاقتصادي بين كل من فرنسا والصين ، وذلك لطبيعة التوجهات الصينية في حد ذاتها.

فبعد أن اخترقت البضاعة الصينية والتجار والمقاولون والعمال الصينيون الأسواق المغاربية، وتجاهل السلطات في الدول المغاربية لتحذيرات وتهديدات تجار ارتبطوا تاريخيا بالسوق الأوروبية، وتحديدا السوق الفرنسية أو حديثا بالسوق الأمريكية، وجد الصينيون أن هذه البلدان تشكل نقاط ارتكاز مفيدة، بل وضرورية نحو أسواق أخرى على غرار جبل علي بدبي نحو أسواق الشرق الأوسط ودول آسيوية، ونقطة الكامرون، حيث استغلال مجالات البترول وشق الطرقات، وهي استثمارات انتزعت من بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا، لتشع هي الأخرى على الأسواق الإفريقية.

وتراهن الدول المغاربية في اجتذاب وتشجيع الاستثمارات الصينية على موقعها الجغرافي القريب من الأسواق الأوروبية ، ورخص اليد العاملة والمواد الأولية ، فالفوسفات ، بالنسبة لتونس والمغرب ، والبترول والغاز بالنسبة للجزائر.[1]

[1]- محمود معروف ، " استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية "، في ، http://www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6673775&cKey=1146552929000&ty=st&rs=yes

*** العلاقات الصينية الجزائرية :**

يصادف تاريخ 20 من شهر ديسمبر 2009 الذكرى الواحدة والخمسين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، فمنذ ذلك الوقت حتى الآن، أجرى الجانبان الصيني والجزائري تعاونا اقتصاديا وتجاريا متينا على أساس العلاقات السياسية الممتازة بين البلدين ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة ، تواكبا مع تعزيز القدرة الصينية الشاملة بعد تطبيق الصين سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج واستقرار الأوضاع الاجتماعية في الجزائر، شهدت على إثرها العلاقات الاقتصادية والتجارية زخم نمو جيد في ظل الجهود المبذولة من الجانبين. حيث جرى التعاون بين البلدين في مجالات التجارة والطاقة والبنية التحتية واستخدام طاقة الشمس بصورة سلمية .

فللجزائر مكانة خاصة في تاريخ علاقات التعاون الصيني الأفريقي منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949، حيث شهد هذا البلد العربي الأفريقي كثيرا من الأحداث الهامة للصداقة والتعاون بين الصين وإفريقيا ، وتكونت صداقة عميقة بين الشعبين الصيني والجزائري منذ فترة حرب التحرير في سبيل الاستقلال الوطني الجزائري. وبعد إقامة حكومة الجزائر المؤقتة في سبتمبر 1958، اعترفت الصين بها على الفور، فكانت أول دولة غير عربية تعترف بحكومة الجزائر المؤقتة ، ثم أقيمت العلاقات الدبلوماسية في العشرين من ديسمبر من نفس العام ، وبعد استقلال الجزائر عام 1962 ، شهدت العلاقات الثنائية الودية تطورا مطردا.

بعد انتهاء الحرب الباردة ، قدمت الجزائر دعما كثيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان وتايوان...الخ ، كما قدمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999 إلى 2000، مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لـــ"منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000 حسب الموعد المحدد.

وبعد أن وقع البلدين لأول مرة اتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1964، ينمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل، خاصة في السنوات الأخيرة، مع تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصادها، زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة أخرى، حيث بلغ 198.85 مليون دولار أمريكي عام 2000 ، وارتفع إلى 433.8 مليون دولار في 2002 ، وبلغ 659.97 مليون في عام 2003 ، منها 565.08 مليون دولار أمريكي صادرات صينية للجزائر ، بزيادة 83.1% ، وواردات صينية من الجزائر قيمتها 94.9 مليون دولار بزيادة نسبتها 26.8% عن سنة 2002. [1]

وبهذا تكون الصين سادس أكبر مصدر إلى الجزائر، لتتقدم بعدها إلى المركز الخامس في 2004، ثم إلى المركز الرابع في 2005 ، لتصل سنة 2006 للمركز الثالث ، بعد كل من فرنسا وايطاليا، تاركة

[1]- L'Office National des Statistiques algérien (ONS) ," Les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006" , in : http://www.ons.dz/IMG/pdf/10_1er_pays_fournisseur92-06.pdf -

الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الخامس بعدما كانت في المركز الثالث سنة 2005 ، وقد بقيت محافظة على هذا المركز حتى سنة 2009 ، حسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري.[1]

وقد بدأ التعاون الصيني الجزائري في مجال مشاريع المقاولة والعمالة عام 1979، هذا التعاون الذي عرف تزايدا كبيرا ، حيث وصل في نهاية سبتمبر 2002 إلى 198 اتفاقية حول مشاريع المقاولات، قيمتها نحو 1.898 مليار دولار أمريكي ، تقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية وغيرها من 14 شركة صينية بأعمال مشاريع المقاولة رئيسيا، ففي عام 2001 كانت الصين في المركز الخامس العالمي والمركز الأول الأفريقي من حيث قيمة اتفاقيات مشروعات المقاولة والعمالة في الجزائر.

ومن أهم أكبر المشاريع الجاري انجازها بالجزائر ، ميدان الهياكل القاعدية في مجال النقل البري ، ومشروع الطريق السيار شرق- غرب العملاق، والهياكل الإستشفائية والري ، وكذا انجاز مشاريع بناء السكنات فضلا عن مشروع نقل المياه الجوفية على مسافة 750 كلم بين عين صالح وتمنراست في الجنوب الجزائري ، والمباني الجديدة لوزارة الخارجية الجزائرية وغيرها.

ويعد فندق شيراتون الذي بنته إحدى الشركات الصينية ، معلما رئيسيا في العاصمة الجزائرية حاليا ، بينما سيصبح الطريق السريع الخاضع للإنشاء والذي سيربط شرق الجزائر بغربها ، شريانا استراتيجيا مهما لدول شمال إفريقيا والدول الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط .[2]

وحتى نهاية شهر يوليو عام 2008، بلغت قيمة التعاقد للمشروعات التي تنفذها الشركات الصينية في الجزائر 18.88 مليار دولار أمريكي ، ويشغل حوالي 30 ألف عامل صيني في الجزائر في شتى المشروعات.

وإجمالا هناك نحو 40 شركة صينية كبيرة توسع الآن في الجزائر أعمالها، والتي تتدرج من تشييد الطرق والمباني والاتصالات والطاقة إلى موارد المياه والنقل.

أيضا هناك توجه وتطور آخر للتعاون الصيني الجزائري في مجال البترول، بعد أن فازت الشركة الصينية للبترول " صينوكيت "، بمشروع إصلاح حقول " زارزاتين " في أكتوبر 2002 ، كما وقعت المجموعة الصينية للبترول " بترو تشينا "، اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في يوليو 2003 بحوض الشريف ومناطق أخرى ، كذلك وقعت في ديسمبر من نفس العام اتفاقيتين حول التنقيب ، مما يشير إلى أن التعاون الصيني الجزائري في مجال البترول يتطور بخطى متسارعة.[3]

---

[1] - L'Office National des Statistiques algérien (ONS) ," Les dix premiers pays fournisseurs de l'Algérie de 1998 à 2006" , in : http://www.ons.dz/IMG/pdf/10_1er_pays_fournisseur92-06.pdf

[2]- "العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو" ، في : http://arabic.people.com.cn/31660/6379205.html

[3]- "العلاقات الصينية الجزائرية "، في : http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n3/3n3n2.htm

إضافة إلى ذلك هناك الحديث عن مشروع إحداث منطقة تعاون اقتصادي وتجاري بين الصين والجزائر، حيث تقترح مجموعات صينية إقامة معمل لصناعة السيارات ، علاوة على الاقتراحات المعروضة عليها بشأن استثمارات مدمجة في القطاع المنجمي أو مجال الموانئ ، كما يعد قرار فتح خطوط جوية بين الجزائر والصين المتخذ مؤخرا عاملا إضافيا لتعزيز العلاقات الثنائية ، وذلك بتسهيله لتنقل الأشخاص في الاتجاهين ، خاصة منهم رجال الأعمال والطلبة وكذلك آلاف الكوادر والعمال الصينيين المقيمين بالجزائر ويعملون بها.[1]

*** العلاقات المغربية الصينية :**

وصلت العلاقات بين الصين والمغرب إلى مرحلة جديدة من النمو الشامل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما قبل 50سنة ، حيث قامت العلاقات المغربية الصينية التي برزت ملامحها الأولى منذ سنة 1959، عبر وضع آليات للتعاون والتشاور الثنائي الدائم حول مختلف القضايا التي تهم البلدين ، وأيضا القضايا الإقليمية والدولية ، فضلا عن الزيارات الرئاسية التي تحكم علاقات البلدين.

وقد ازدادت الزيارات الثنائية بشكل كبير منذ أن تبادل قادة البلدين الزيارات في عامي 2001 و2006 ، وهو ما أدى إلى علاقات سياسية أوثق بين الجانبين ، وذلك ما كلل بإطلاق آلية التشاور السياسي بين وزارتي خارجية البلدين والتي تعمل بشكل جيد حاليا.[2]

ويشكل التعاون التجاري جزء مهم في هذه العلاقات الثنائية ، حيث يصدر المغرب المواد الأولية إلى الصين ويستورد منها المواد المصنعة ، بالإضافة إلى المعونات الفنية التي يتلقاها المغرب ، إلى أن عرفت هذه العلاقات وتيرة أخرى أكثر نموا وكثافة مما كانت عليه.

فالتعاون بين البلدين لم يشهد تطورا إلا في السنوات الأخيرة في المجالات الاقتصادية والتجارية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري أزيد من 5.1 مليار دولار سنة 2005 ، بزياد قدرها 28 % بالمقارنة مع سنة 2004 ، ولقد احتلت الصين سنة 2005 المرتبة السادسة كمزود للمغرب والمرتبة العشرين كزبون له ، وقد وصلت التجارة الثنائية في 2007 إلى رقم قياسي بلغ 2.584 مليار دولار ، وشهدت التجارة الثنائية زيادة سنوية تتجاوز 20 % منذ 2002 مع ارتفاعها بنسبة 34 % في عام 2007 .[3]

ومن أهم المجالات الأكثر إستراتيجية في أولويات التعاون بين البلدين هو مجال الصيد البحري ، حيث توجد بين المغرب والصين على أكثر من 20 شركة مختلطة تشغل ، ضمنها 77 باخرة لصيد الرخويات ، فضلا عن التنقيب على البترول في الواجهة البحرية لشمال آكادير، حيث اعتبرت الشراكة

---

[1]-" العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق "، في : http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s110013.htm

[2] - "العلاقات الصينية المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين" ، في : http://arabic.people.com.cn/31660/6380393.html

[3] - "échange bilatéraux Maroc / chine" , dans : http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp

بين المكتب الوطني المغربي للهيدروكاربورات والمعادن ، والمجموعة البترولية "شينا ناشيونال أوف شور أويل كوربورايشن" الصينية نموذج للعلاقات الإستراتيجية.

ويدخل اهتمام الصين بالمغرب في مجال الطاقة في إطار دبلوماسية الصين الطاقوية ، حيث تشكل هذه الدبلوماسية جزءا مهما لإستراتيجية الصين الحالية ، كما أن معظم الزيارات التي قام بها الرئيس الصيني "هو جينتاو" إلى كل من السعودية ، المغرب، نيجيريا مرتبط بالأساس بالشؤون التعاونية في مجال البترول والغاز الطبيعي والفوسفات .

وقد صرح السفير الصيني أن الطرف الصيني يبذل جهودا كبيرة لزيادة الواردات من المغرب، شملت دعوة الشركات الصينية في المغرب لشراء البضائع المغربية من أجل خفض عجز ميزان التجارة المغربية.[1] وحسب إدريس جطو، رئيس الحكومة المغربية السابق (2002 / 2007) ، فإن الصادرات الصينية إلى المغرب ارتفعت بنسبة 400% منذ بداية القرن الحالي ، وبلغت أكثر من ملياري دولار سنويا ، دون احتساب أكثر من 500 مليون دولار استثمارا للقطاع الخاص الصيني في ميدان التجهيزات ، وإن كانت الصادرات المغربية متوقفة عند 277 مليون دولار.[2]

ومن بين أهم هذه الصادرات ، منتجات الصناعات الخفيفة والمنسوجات والشاي الأخضر ومنتجات الماكينات الكهربائية إلى المغرب.

*** العلاقات الصينية التونسية :**

أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع تونس منذ يناير عام 1964، وقد حافظت الصين وتونس على الدوام على علاقات سياسية جيدة بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية ، ففي ديسمبر عام 1996، أقامت وزارتا خارجية البلدين آلية المشاورات السياسية الدورية ، حيث أكد السفير التونسي لدى الصين أن العلاقات الثنائية أصبحت نموذجا للعلاقات بين مختلف الدول في ظل هذه الآلية ، إذ قال :

" منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1964 ، تكثفت التبادلات الثنائية على مختلف المستويات مع مرور الأيام ، حيث تعززت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتعمق التعاون الاقتصادي والتجاري ، وتوسعت مجالات التعاون باستمرار وحققت الدولتان تقدما جديدا في التعاون في مجالات الثقافة والتعليم والصحة والرياضة والسياحة ، ويمكن القول إن الصين وتونس شقيقتان وصديقتان وشريكتان جيدتان ."[3]

---

[1]- " العلاقات الصينية المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين" ، مرجع سبق ذكره .

[2]- "استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية" ، في :
http://www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6673775&cKey=1146552929000&ty=st&rs=yes

[3]- "علاقات الصداقة بين الصين وتونس نموذج للتعاون بين الجنوب والجنوب "، في :
http://arabic.cri.cn/189/2008/03/28/85@93522.htm

تماشيا مع تعزز الثقة السياسية المتبادلة بين البلدين ، شهدت التبادلات الثنائية في المجالات الأخرى ازديادا ملحوظا، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة أكثر من 10% في السنوات الخمس الماضية على التوالي ، وبدأ المزيد من التونسيين دراسة اللغة الصينية، وأدرجت الصين تونس ضمن المقاصد السياحية الخارجية للمواطنين الصينيين عام 2003.

وقد تطور التبادل التجاري بين البلدين بصورة سليمة منذ التسعينيات ، بقيمة مستقرة ترتفع قليلا، إذ بلغ إجمالي هذه المبادلات التجارية نحو 129 مليون دولار في عام 1998.[1]

إلى أن قفز حجم التبادل التجاري بين تونس والصين ، بارتفاعه إلى حوالي 900 مليون دولار في عام 2001 ، مقارنة بحوالي 150 مليون دولار في العام 2000.

وفي هذا الصدد قال السيد عبد الحميد التريكي كاتب الدولة التونسي المكلف بالتعاون الدولي والاستثمار الخارجي ، أثناء افتتاحه المنتدى الاقتصادي التونسي – الصيني حول الاستثمار والتجارة ، أن الصين تعد شريك تونس الاقتصادي الأول في آسيا ، على الرغم من أن مستوى الاستثمار والشراكة بين البلدين الذي لا يزال محدوداً ، وأضاف التريكي أن العلاقات بين البلدين تنظمها 23 اتفاقية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتقنية والعلمية والقانونية ، مستعرضاً ما يتوفر لتونس من التشجيعات والحوافز الاستثمارية ومن البنى التحتية ، في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتهيئة المناطق الصناعية.

وينظم المنتدى الاقتصادي التونسي ــ الصيني كل من وزارة التنمية والتعاون الدولي ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسيتان، بالتعاون مع جمعية الصداقة التونسية الصينية ، ويشارك فيه حوالي 120 من صانعي القرار الاقتصادي في كلا البلدين.

ويتناول المنتدى الاقتصادي التونسي – الصيني بالبحث ، سبل تطوير التعاون بين تونس ومنطقة شانغهاي أكبر المدن الصناعية الصينية.[2]

---

[1]- "التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين وتونس" ، في :
http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2000-09/27/content_2000748.htm

[2]- "ارتفاع حجم التعاون الاقتصادي بين تونس والصين" ، في : http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=266650&pg=37

إذن ووفقا لهذه المعطيات ، يبدو من الواضح جدا أنه في الأعوام القليلة الماضية سجل الحضور الصيني في منطقة المغرب العربي وجودا قويا ، استقطع حيزا كبيرا من السوق التجارية المغاربية ، وكذلك في مجال الاستثمارات ، فبالرغم من محافظة فرنسا على رتبة أول شريك تجاري لبلدان المغرب العربي ، إلا أن حصتها من السوق تأثرت فعلا ، مع العلم كما ذكرنا بأن الصين لم تصل إلى المرتبة الأولى ، لا في قائمة مموني أو زبائن دول المغرب العربي، ومع ذلك أصبحت الصين تشكل أكبر منافس للمصالح الفرنسية في المنطقة ، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما يشكل أكبر خطر على مستقبل التواجد الفرنسي في المنطقة .

فإذا كان يطلق على الصين اسم العملاق النائم ، فإن معدل النمو الاقتصادي الأسرع في العالم مكنها من لقب العملاق المتيقظ ، ومن المفيد أن نفهم أن هذا العملاق يريد استغلال موقعه الصحيح في العالم.

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل تدفعنا إلى الاهتمام بالمستقبل ودراسته ، ومن أبرزها نذكر :[1]

– إن الرغبة الملحة في معرفة المجهول تشد كلا من الباحث والإنسان العادي إلى معرفة المستقبل ، لاسيما وأنّ الكثير يتوقع أنْ يكون الغد أفضل من الحاضر، ويأمل ويعمل على ذلك.

– إن علم المستقبل لا يفيدنا فقط في وضع تصورات مستقبلية ، ولكنه يفيدنا أيضا في تقييم الماضي والحاضر.

– ارتباط المستقبل بالواقع السياسي ، حيث أن علم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة وجدية ، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما .

– الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية ، وتؤدي إلى الإبداع الإنساني ، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم .

فبعدما تناولنا في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل ، أهم التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية ، وبناءا عليها وعلى نقاط أخرى ، سوف نحاول كشف وتوقع مستقبل هذه السياسة نظرا لما تمثله من مرحلة ذات أهمية كبيرة لموضوع بحثنا .

لكن وقبل الحديث عن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي ، بمعنى محاولة استشراف مستقبل العلاقات بينهما ، يجدر بنا أولا تحديد أو ضبط ما المقصود بالدراسات المستقبلية وما يدور حولها من تساؤلات وغموض.

إن التعامل مع المستقبل ظاهرة قديمة ، ولكنها لم ترقى لمستوى التخصص العلمي، إلا حديثا، حيث عرف ميدان الدراسات المستقبلية تطورا هاما في أوروبا ، ثم في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا من خلال عملية التخطيط ، ولكن هذا لا ينفي وجود بعض المحاولات في دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية ، إلا أن هذه المحاولات لم ترقى بعد إلى المستوى اللائق بهذه الدراسات ، وهذا يرجع إلى أسباب مرتبطة بنقص الوسائل من جهة ، أو ضعف الإدراك لمدى أهمية هذه الدراسات .

وأول من استعمل مصطلحا يدل على المستقبل كمجال دراسي وبحث أكاديمي، هو المفكر الفرنسي توكفيل سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا " ، الذي كان محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى ، ثم بعده استخدم عالم الاجتماع " جيلفان " مصطلح " ميلونتولوجي " والذي يعني

[1]- خلدون الشمعة ، " سوسيولوجيا المستقبل : بين المستقبلية وعلم المستقبل " ، **مجلة العربي** ، الكويت : إصدارات وزارة الإعلام ، العدد 10 ، مارس – افريل 1979 ، ص 210 .

" أحداث المستقبل " سنة 1907، وأول من استخدم كلمة علم المستقبل هو الأمريكي ذو الأصل الألماني " اوسيب فليختهايم " الذي جاء بمصطلح " futurology "[1] ، ليشير به إلى علم جديد، عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة ، وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة ، وقد دشن كتابه " التاريخ وعلم المستقبل " عملية تطبيق واسعة لهذا العلم ، تستهدف التنبؤ بعيد المدى .[2]

وعلى ذلك تعرف الدراسات المستقبلية (الاستشرافية) بأنها : " اجتهاد علمي منظم يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة ، والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع أو مجموعة من المجتمعات عبر فترة زمنية مقبلة تمتد إلى ما بعد 20 سنة ".

كما يمكن تعريفها بأنها : " تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل ، من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد ."[3]

فالاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا ، كما أنه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة ، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل ، وقد خلص أغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال ، بأن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة .[4]

ومهما يكن الأمر، يمكن القول بأن الدراسات المستقبلية لها أهمية قصوى بالنسبة لنا، باعتبار أنها تمكننا من معرفة البدائل التي يمكن أن تكون عليها أوضاعنا ، خلال عقدين أو أكثر من الزمن، والأهم من ذلك معرفة حال الآخرين في المستقبل ، فتساعدنا على توقع المشكلات الممكن حدوثها في الفترة التي يتحول فيها وضع العالم ، و أوضاعنا الداخلية بهذا الشكل أو ذاك .[5]

ومن بين أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية المستقبلية ، تقنية السيناريو ويتم إعداد السيناريو وتطويره عبر ثلاث مراحل :[6]

1- دراسة حقائق الوضع القائم أي توصيف مظاهر ومعطيات الظاهرة في الزمن الحاضر.

2- اختيار إحدى التطورات المحتملة لهذه الظاهرة ، أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلا عبر الأخذ بإحدى المسارات المحتملة لها .

---

[1] - وليد عبد الحي ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** ، الجزائر : شركة شهاب ، 1991 ، ص 15 – 16 .

[2] - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات مابعد برشلونة** ، مرجع سبق ذكره، 2002 ، ص 320-321.

[3] - إبراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989 ، ص 25 .

[4] - جمال علي زهران ، " الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة " ، **السياسة الدولية** ،القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 153 ، جويلية 2003 ، ص 206 .

[5] - سليم قلالة ، " أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين " ، **مجلة دراسات إنسانية** ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الانسانية ، دار الحكمة ، العدد الأول ،2001 ، ص 259 .

[6] - وليد عبد الحي ، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

3- تصور الآثار ومداها الناجمة عن مثل هذا المسار، أي بعد أن نختار المسار المحتمل نبدأ في تحديد التبعات التي ستلي ذلك الاختيار.

ويمكن القول أن أي دراسة استشرافية تنطلق من ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة :

1- السيناريو الخطي أي بقاء الأوضاع على ما هي عليه، حيث يتم التأكيد في مثل هذه الحالة على أن المستقبل يعتبر امتداد للحاضر وأن الأمور ستبقى على ما هي عليه مستقبلا.

2- السيناريو الإصلاحي: ويفترض حدوث نوع من التحول أو الإصلاح في الظاهرة المدروسة.

3- السيناريو الثوري: أي حدوث تحول جذري أو راديكالي في الظاهرة المدروسة.

وعن أفق الزمن المناسب والمختار لدراستنا هذه ، يمكن وصفه بالمستقبل المتوسط ، ويتراوح مابين 15 إلى 20 عام ، ويمكن إرجاع أسباب اختيار المجال الزمني إلى عدة أسباب أهمها ، الديناميكية التي عرفتها وتعرفها العلاقات الدولية ، الأمر الذي يجعل من الصعب توقع مسار العلاقات الفرنسية تجاه المغرب العربي ، أين يمثل المسرح الدولي أهم محدداتها الخارجية كما أن اختيار هذا المجال الزمني للدراسة ، هو بهدف الوصول إلى دراسة تكون أقرب إلى العلمية والدقة والموضوعية .

وفي محاولة لدراسة المسارات البديلة لمستقبل العلاقات الفرنسية – المغاربية ، هذا المستقبل الذي تتبلور معالمه في إطار عدة عوامل مؤثرة أو تحديات يمكن أن تكون خاصة بمنطقة المغرب العربي في حد ذاتها ، أو بالتفاعلات داخل الاتحاد الأوروبي ، أو متعلقة بالبيئة الدولية بما لها من مواصفات ونتائج ، وما يترتب عن هذه التحديات من صراعات ، وتنافسات ، وأشكال جديدة من التعاون والتنافس .

فأي مستقبل لمستعمر الأمس والصديق الاستراتيجي الحالي في منطقة المغرب العربي ؟

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث ، التركيز على ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات الفرنسية المغاربية كالتالي :

- المطلب الأول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الخطي)
- المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الإصلاحي)
- المطلب الثالث : تباعد العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الثوري)

وسنعتمد في طرح هذه السيناريوهات على أسلوب تحليل متعدد المستويات ومتداخل المتغيرات، من خلال توضيح العلاقات الترابطية التفاعلية بينها، والتي تفضي إلى مستقبل محتمل ونمط علاقاتي معين.

المطلب الأول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الخطي)

سنحاول من خلال هذا المطلب استشفاف السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي، وذلك عبر تصور، وصف سلسلة من الأحداث التي يمكن وقوعها في المستقبل التي تشكل فيما بينها مؤشرات للمشهد الأول للاتجاهات المستقبلية للسياسة الفرنسية تجاه المغرب العربي ، ألا وهو المشهد الخطي أو الإتجاهي ، الذي يعبر على امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يذكر.

لما كان الحاضر ابنا شرعيا للماضي ، فإن المستقبل ابن شرعي للحاضر ، وفي الحالتين فإن شرعية انتماء الحاضر للماضي والمستقبل للحاضر، تأتي من تلمس الثوابت والاتجاهات العامة ، باعتبار أن الأحداث والوقائع انعكاس للثوابت التي ترسخت خلال التاريخ في تفاعلها مع الحاضر، ليعاد إنتاجها وفق الأحداث الجارية ، وأن المستقبل ليس إلا علاقة بين الثوابت التاريخية في حالتها الجارية في صراعها مع تطورات الواقع الجديد، بما يصنع مستقبلا محددا.[1]

وبالتالي فإن هذا السيناريو يقوم على ركيزة أساسية مفادها أن عالم الغد هو امتداد لعالم اليوم ، الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس ، وأن اختلاف المستقبل عن الحاضر ، وعن الماضي القريب ، هو اختلاف في الدرجة لا اختلاف في النوع ، فالتغيير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغيير كمي أساسا أكثر مما هو تغييرا كيفيا ، أي أنه تغير في الكم ، أو في الحجم ، أو في السرعة ...الخ ، فالتنبؤ بالمستقبل بناءا على السيناريو الخطي ، يتم على أساس استقراء الماضي والحاضر ، وهذا بدوره ما يعني استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي (الثوري).[2]

وبما أن مستقبل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي لن يحدث في فراغ ، وإنما تتبلور معالمه في إطار ثلاث بيئات أو ثلاث محددات رئيسية ، والتي لطالما شكلت المحددات الرئيسية لهذه السياسة .

الأولى والتي تتمثل في الأوضاع الداخلية لكل من منطقة المغرب العربي وفرنسا على حد سواء، من حيث درجة قابليتها لعلاقات كل طرف مع الآخر.

والثانية متعلقة بالاتحاد الأوروبي ككيان إقليمي قائم بحد ذاته ، فعال وقادر على تحقيق الآمال التي وكلته إياها فرنسا في منطقة المغرب العربي.

---

[1] - محمد صالح المسفر ، " مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 13، شتاء 2007 ، ص 54 .

[2] - جمال علي زهران ، "الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة" ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

والثالثة والمتمثلة في البيئة الدولية، ونقصد هنا القوى الدولية الطامعة في المنطقة المغاربية وثرواتها وموقعها الجيو–استراتيجي .

ففيما يخص البيئة الأولى، فبلا شك وبعد تتبع تطور العلاقات الفرنسية المغاربية، يمكن أن ندرك بسهولة بأنها مطبوعة بأزمة دائمة ، وأن ما يميزها هو التجاذب والتنافر معا – خاصة العلاقات الفرنسية الجزائرية – ، فهي من جهة علاقات قائمة إلى حد كبير على الشك وانعدام الثقة المتبادلة والتعارض في المواقف ، وعلى الانتقادات والاتهامات الموجهة من قبل كل طرف إلى الطرف الآخر . وهي من جهة ثانية علاقات تبعية قوية تجعل من المغرب العربي مورد كبير وأولي للطاقة الفرنسية ، كما تجعل من فرنسا الشريك التجاري الأول لمنطقة المغرب العربي، في جميع المبادلات الاقتصادية.

إن هذه المفارقة التناقضية هي التي تفسر كيف أن الصراع المستمر لم ينجح في القضاء على الشعور الدفين بالمصير المشترك ، وبالتالي فالقناعات المتبادلة بارتباط الحاجيات والمصير ، بين كل من فرنسا ودول المغرب العربي ، سوف تلعب دور قوي في الحفاظ على الوضع القائم ، بتبوء فرنسا لمرتبة الشريك التجاري الأول في المنطقة ، والمتعامل الأول معها في بقية المجالات الأخرى .

هذا مع عدم نفي وجود فترات للتوتر أو الفتور في العلاقات بينهما ، مما قد يؤدي إلى حصول تذبذب في تلك العلاقات ، ولكنها ستبقى في صالح فرنسا ، بالرغم من تناقص حدتها أو وتيرتها .

وفيما يخص تأثير الاتحاد الأوروبي، فهو الآخر سوف يعرف نفس العلاقات مع دول المغرب العربي ، مكرسا بذلك الأمر الواقع الراهن ، بتأرجح علاقاته مع دول المغرب العربي ، بين العلاقات المكثفة والمتينة تارة ، والعلاقات الباردة تارة أخرى ، غير أنه سيبقى الشريك التجاري الأول لمنطقة المغرب العربي ، بالرغم من إمكانية نقصان نسبته من السوق المغاربية.

أما فيما يتعلق بالمنافسة الدولية لفرنسا حول منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وكما حصرناها في كل من المنافسة الأمريكية والصينية .

فمن الطبيعي لسياسة فرنسا، التي كانت تتحرك في ضوء الاستقرار النسبي في هيكل العلاقات الدولية وتفاعلاته لفترة الحرب الباردة، حيث أصبح عليها بناءا على المستجدات التي عرفها النظام الدولي بعد تبوأ الولايات المتحدة للصدارة في العالم ، وبالتالي تم التخلي عن مبدأ تقسيم مناطق النفوذ الذي كان متفق عليه في فترة الحرب الباردة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبقيت الحلفاء الآخرين ، فالإستراتيجية العالمية الأمريكية أصبحت تستدعي ضرورة التواجد في مناطق جغرافية لم تكن تولي لها أهمية ، أو لم تكن لها فيها مصالح تقليدية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا في منطقة المغرب العربي، وهذا ما شهدناه كما ذكرنا منذ منتصف التسعينات والذي تكرس بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، أين

أصبحت العلاقات المغاربية الأمريكية أكثر تقاربا مما كانت عليه في الماضي ، بسبب اتفاق كل منهما على التعاون من أجل محاربة الإرهاب .

لا شك في أن المصلحة الاقتصادية متحققة بالشراكة مع الجهتين المتنافستين على المنطقة المغاربية ، بالنسبة للدول المغاربية : أي الولايات المتحدة و فرنسا ، وسيجد مؤيدو الشراكة مع الأولى المبررات الكافية في غناها ونفوذها الاقتصادي العالمي فضلا عن تقدمها المتميز، في حين سيركز أنصار الشراكة مع فرنسا على فوائد القرب الجغرافي وتنوع المصالح المتحققة من الشراكة مع الضفة الأخرى من المتوسط.

ومن هنا فإن الولايات المتحدة ستتخذ من قوتها عالميا ونفوذها ، عاملا إضافيا يشجع أنظمة تفضل من يحميها على من ينفعها، في حين سيركز الطرف الفرنسي على استعصاء تجاوز التاريخ وأحكامه والجغرافيا واستحقاقاتها، ثم إن فرنسا صاعدة وخاصة باعتمادها على الاتحاد الأوروبي ، وقدرتها على الإضرار أكبر، فهي تستضيف جاليات مغاربية واسعة ، ولها خبرة لا يستهان بها بالأوضاع الداخلية في المنطقة.

وفي انتظار أن تشهد المنطقة المغاربية تطورات دالة خصوصا على المستوى السياسي، وفي مجال حكم القانون والمؤسسات ، سيظل الحبل مشدودا بين واشنطن وباريس وحلفائها الأوروبيين في هذه المسألة على الأقل ، ولن يقدم طرف على محاولة إقصاء الطرف الآخر لسبب بسيط هو أنه لا يريد ، وإذا أراد فإنه لا يستطيع.

أما فيما يخص المنافسة الصينية ، تلك القوة الصاعدة كما سبق وأشرنا ، التي عرفت نموا متزايدا مستمرا على جميع الأصعدة وخاصة الاقتصادية منها ، والذي برز بشكل جلي منذ نهاية الحرب الباردة ، معلنة بذلك بداية توسعها وانتشار نفوذها عبر مختلف مناطق العالم ، ومنها منطقة المغرب العربي ، مما شكل نوعا من الاستياء وعدم الرضا من طرف فرنسا .

غير أنه بالرجوع إلى الأمر الواقع والأحداث الجارية ، يمكن ملاحظة الوجود الصيني في المنطقة ، ويمكن القول بأنه وجود مكثف مقارنة مع مرحلة الحرب الباردة ، أو حتى في السنوات الأولى من التسعينات بعد الحرب الباردة ، أين كان النفوذ الصيني في المنطقة شبه منعدم .

ولكن من المتوقع في المستقبل القريب أن لا تشكل خطر كبير على مستقبل فرنسا في منطقة المغرب العربي ، بالرغم من أنها اقتطعت حصة لا بأس بها من السوق المغاربية ، وهذا ما أثر على حصة فرنسا من السوق المغاربية ، ولكن هته الأخيرة ، بقيت في المركز الأول ، نظرا لحداثة التعاملات بين الصين والدول المغاربية ، بالإضافة إلى بعد المسافة بين الطرفين ، الشيء الذي من شأنه أن يعرقل ، أو ربما يحول دون تكثيف التمركز الصيني في المنطقة ، إلا بعد سنوات طويلة .

إذن وبتفاعل كل العوامل أو التحديات المذكورة ، سواء تلك المتعلقة بالأوضاع الداخلية المغاربية أو بالبيئة الإقليمية الأوروبية أو البيئة الدولية، فإن الوضع القائم للسياسة الفرنسية في المغرب العربي سوف يستمر ، حتى ولو حدث تعديل طفيف سواء ايجابي أو سلبي ، وإنما سوف تبقى لصالح فرنسا مع وجود ضغوطات ، وشذ وجذب ، سواء من الدول المغاربية أو القوى الدولية المنافسة لفرنسا في المنطقة ، أو حتى من الاتحاد الأوروبي .

المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الإصلاحي)

سنحاول من خلال هذا المطلب ، استشراف مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية ، وذلك عبر تصور السيناريو الثاني المحتمل لها ، وهو السيناريو الإصلاحي ، الذي يفترض تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية المغاربية أكثر مما هي عليه في الوقت الراهن ، هذه العلاقات التي عرفت نوعا من الاضطرابات حينا والفتور حينا آخر ، خاصة بسبب التحديات التي تواجه فرنسا ، المذكورة في المبحث الأول والثاني من هذا الفصل .

وبذلك فهذا السيناريو ينطلق من ركيزة أساسية وهي تجاوز فرنسا لهذه التحديات ، واستغلالها وتكثيف ترابطاتها مع دول المنطقة على كل المستويات وليس الاقتصادية فقط، خاصة تحسين العلاقات السياسية – بشكل أكبر مع الجزائر– عن طريق تكثيف تبادل الزيارات ، زيادة المساعدات لهذه الدول ... ، بمعنى خلق نوع جديد من العلاقات في محاولة لتجاوز أحقاد الماضي ، وبداية مرحلة جديدة للتعاون ، على شاكلة العلاقات الفرنسية الألمانية ، بعد عقود من العداء التاريخي ، وبالتالي توثيق علاقاتها مع دول المغرب العربي ، خاصة بعد مجيء نيكولا ساركوزي للحكم وتبنيه لسياسة التجديد على أمل بعث أمجاد فرنسا في المنطقة .

فيمكن اعتبار التعديل ، الذي أدخله ساركوزي على سياسة فرنسا المغاربية ، انعكاسا لتقويم شامل للمرحلة السابقة ، أظهر تراجع النفوذ الفرنسي في مقابل تنامي المد الأمريكي والآسيوي، وبخاصة في الجزائر، أهم قوة اقتصادية في شمال إفريقيا ، حيث بات الأمريكيون يحتلون المرتبة الأولى بين المستثمرين الأجانب ، ولاسيما في قطاع الطاقة ، على رغم أن فرنسا لا زالت محافظة على مركز الشريك التجاري الأول.

ولكن ما الذي دعا فرنسا إلى إعادة حساباتها اليوم تحديدا ؟

هناك مجموعة من الاعتبارات أو الأسباب تعمل مشتركة على دعم إمكانية تحقق هذا السيناريو في المستقبل ، والتي نجد من أبرزها ما يلي :

1– تعد فرنسا من أكثر الدول الكبرى ، معرفة بالمغرب العربي وكذلك صداقة مع نخبه السياسية الحاكمة ، بالإضافة إلى ولع الشعوب المغاربية بفرنسا وأي شيء يعود إلى فرنسا ، ربما هذا يرجع إلى الخلفية التاريخية والارتباط اللغوي بفرنسا ، وإلى الشعور دائما بالتبعية أو الارتباط بفرنسا ، هذا بالإضافة إلى الجالية المغاربية الكبيرة في فرنسا ، مما جعل الارتباط وثيق بين فرنسا وهذه الدول.
وفي هذا السياق المتفائل ، يمكن إدراج الاهتمام الذي تابعت به العواصم المغاربية التصريح الذي أدلى به ساركوزي بعد فوزه ، والذي وعَد فيه بإطلاق مبادرة لتطوير الشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية

للمتوسط قريبا ، والظاهر أن الحكومات المغاربية فوجئت بتخصيص ساركوزي فقرة مهمّة من كلمته للبلدان العربية المتوسطية ، والتي بوأها المرتبة الثالثة بين أولويات فرنسا الدولية خلال المرحلة المقبلة بعد أمريكا والإتحاد الأوروبي .

وهذا ما نلمسه من خلال الحرص الفرنسي على أن يقوم الرجل الأول في باريس نيكولا ساركوزي ، بعد وصوله للحكم في ماي 2007 مباشرة بزيارة الدول المغاربية ، والذي مردّه إلى إصرار فرنسا على عدم تضييع سلّة الذهب هذه التي تفطّنت إليها القوى الدولية .

فعلى عكس الرؤساء الفرنسيين السابقين، الذين كانوا يستهلون جولاتهم المغاربية من الرباط ، تأكيدا للعلاقات "الخاصة" بين المغرب وفرنسا، اختار نيكولا ساركوزي أن يبدأ جولته المغاربية من الجزائر، على رغم العلاقات الصعبة والمتوترة بين الجانبين ، وكان ذلك في 11 جويلية 2007 ، ثم تلتها زيارة أخرى لمدة 3 أيام من 3 إلى 5 ديسمبر 2007 .[1]

لم يكن الأمر مجرد خيار بروتوكولي ، وإنما كان يعكس تعديلا أساسيا في تحالفات فرنسا في المنطقة ، مثلما أكدت ذلك نتائج المحادثات بينه وبين نظيره عبد العزيز بوتفليقة .

وبعدما كانت الولايات المتحدة أقرب إلى دعم الجزائر، بينما فرنسا أقرب إلى الموقف المغربي، ستلتقي على الأرجح واشنطن وباريس على سياسة متشابهة ، وذلك لإدراك ساركوزي لثقل الجزائر في المغرب العربي ، وما يمكن أن يسفر عنه تقارب الآراء بين فرنسا والجزائر من تقارب وتوثيق ، وتعزيز للنفوذ الفرنسي في المنطقة .

كما زار ساركوزي المغرب الأقصى في 22 أكتوبر 2007 في زيارة دامت يومين ، وكذلك تونس في 28 افريل 2008 في زيارة دامت ثلاثة أيام .

وقد نجح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في الحصول على عقود اقتصادية من دول المغرب العربي لم تكن فرنسا لتحلم بها مطلقا ، فالعقود بين فرنسا و مجمل الدول المغاربية جاوز الثلاثين مليار يورو لصالح باريس ، على أن تقوم هذه الأخيرة بإقامة منشآت نووية سلمية و قطاعات صناعية أخرى .

فمجموعة توتال الفرنسية النفطية وقعّت وحدها عقدا مع شركة المحروقات الوطنية الجزائرية سونطراك ، لتشييد مجمع بترو كيميائي في منطقة أرزيو غربي الجزائر بقيمة " ثلاثة مليار دولار" ، منها 1,5 مليار تستثمرها مباشرة المجموعة الفرنسية ، كما أنّ مجموعة ألستوم الفرنسية أعلنت أنّها

---

[1] - رشيد خشانة ،" ساركوزي في مرايا المغاربيين.. ارتياح هنا واستياء هناك "، في ، -http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7804577&cKey=1178873925000&ty=st&rs=yes

حسمت تفاصيل عقد مع الجزائر لبناء محطة لتوليد الكهرباء، تعمل واحدة بالغاز والثانية بالبخار تبلغ طاقتها 1200 ميغاواط بقيمة إجمالية تتجاوز 31 مليار يورو .

وفي زيارة نيكولا ساركوزي إلى المغرب وقعت فرنسا والمغرب اتفاقيات مدنية وعسكرية ضخمة فاقت قيمتها المالية ملياري يورو ، تتعلق الصفقة الأولى ببناء قطار فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء ، وأبرمت ألستوم الفرنسية أيضا اتفاقية لتوريد 20 قاطرة طراز" بريما "، وبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية قرب وجدة ، إضافة إلى ذلك وكما ذكرنا ، فإن فرنسا تعتبر الشريك الأول للمغرب ، وتمثل استثماراتها 60 % من معدل الاستثمارات الخارجية في المغرب ، وعلى صعيد التعاون العسكري قام المغرب بشراء بارجة حربية طراز " فريم " ، وتقوم فرنسا بترقية 25 من طائرات المغرب من طراز هيليكوبتر وكذا 140 عربة مدرعة .[1]

طبعا و يدخل في الحساب اعتبار أنّ الشركات الفرنسية لصناعة السيارات والأدوية والمنتجات الزراعية ، ومشتقات الألبان والأجبان ، والسكك الحديدية وقطارات الأنفاق ، هي أول مصدّر للدول المغاربية ، وهذه القطاعات تدرّ على فرنسا شهريّا وليس سنويا ملايير الدولارات.

بالإضافة إلى الصفقات الاقتصادية التي أبرمها ساركوزي مع دول المغرب العربي ، فإنه أتى بسياسة أو دبلوماسية جديدة ، والتي عرفت " بالدبلوماسية النووية " ، في خطوة جريئة منه بإعلانه إمكانية التعاون بين الدول المغاربية وفرنسا في المجال النووي المدني بطريقة سلمية ، حيث أكد أن فرنسا مستعدة لمساعدة هذه الدول على امتلاك المفاعلات النووية ، ومواجهة التحديات الطاقوية للقرن الواحد والعشرين .

وهنا نتساءل: هل من مصلحة راجحة لفرنسا في بيع مفاعلاتها النووية إلى الدول المغاربية ؟

بالنسبة إلى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمسئولين الصناعيين في القطاع النووي الفرنسي، فهي فرصة سانحة لا يجب تضييعها ، " إن التقاسم النووي المدني ، سيكون أحد ركائز معاهدة حسن النوايا من العالم الغربي إلى العالم الإسلامي"، هذا ما قاله ساركوزي في 5 ديسمبر 2007 في مدينة قسنطينة ، بالجزائر.

وإذا كانت الجزائر البلد العربي الأول الذي سيستفيد من هذا الاتفاق، المملكة المغربية لم تشذ عن هذه القاعدة ، وانضمت إلى فريق الموقعين على الاتفاقيات النووية ، وأول نص اتفاق تم بين المملكة المغربية وفرنسا كان في شهر أكتوبر2007 خلال زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للرباط . ورغم أن تونس بقيت نوعا ما على الهامش ، غير أنها أبدت اهتمامها بقضية الساعة، " استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية "، حيث نظمت ملتقى حول الكهرباء النووية.[2]

---

[1] - يحيا أبو زكريا ، " العلاقات الفرنسية المغاربية " ، في : http://www.dctcrs.org/s3059.htm

[2] - يوسف شلي ،" النووي الفرنسي يغري العالم العربي" ، في : http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9647

وقد قال ساركوزي أثناء زيارته للمغرب الأقصى في أكتوبر 2007 في هذا الشأن ما يلي :

" إنه توجه نحو شراكة جديدة أتمنى قيامها من أعماق قلبي ، شراكة ترتكز على مشاريع هيكلية وإستراتيجية من أجل مستقبل بلدينا ، وأعني هنا النووي الموجه لأغراض سلمية ، إنها طاقة المستقبل التي لا ينبغي أن تكون حكرا على البلدان الأكثر تقدما ، طالما تم احترام الاتفاقيات الدولية ، إني أقول هذا الكلام حول المجال النووي ذي الأغراض المدنية بالمغرب ، يعني أن تنمية الجنوب تمر عبر الحصول على الطاقة ، أي الطاقة النووية ... سأكون سعيدا إن يحصل المغرب بشراكة مع فرنسا على مركب نووي مدني ، يستجيب لحاجيات نموه ، ذلك النمو الذي يتيح مكافحة الإرهاب ، فالتنمية ليست خيارا بل ضرورة لا مناص منها، وفرنسا ستكون بجانبكم ".[1]

ولشبك العلاقات المغاربية – الفرنسية أكثر ولإدامة الاستفادة الراهنة والمستقبلية ، طالب الرئيس الفرنسي دول المغرب العربي بالانضمام إلى الإتحاد المتوسطي الذي من شأنه أن يحافظ على مصالح فرنسا ويضمن استمرار عمل شركاتها العابرة للقارات ، والتي لا تستثمر إلى في جغرافيا العالم الثالث، فماذا لو كانت هذه الجغرافيا غنيّة بالنفط والغاز .

حيث روج ساركوزي لمشروعه هذا أثناء حملته الانتخابية ، والتي أكدها بعد دخوله قصر الإليزيه ، لتفعيل الشراكة الأورو متوسطية ، مُتعهِّـدا بوضع هذا الملف بين الملفات الرئيسية في ولايته ، وقال: " علينا تجاوز جميع الأحقاد كي نُفسح المجال أمام تجسيد حُـلم السلام الكبير وحُلم الحضارة العظيم" ، مُضيفا " أتوجه بنداء إلى شعوب المتوسط لأقول لها إن كل اللعبة ستكون في المنطقة المتوسطية "، مُؤكِّـدا أنه " آن الأوان لإنشاء اتحاد في المتوسط أسْـوَة بتشكيل الإتحاد الأوروبي قبل 60 عاما ". كل هذا من شأنه أن يعيد ثقة الدول المغاربية في فرنسا ، ويسمح ببناء علاقات أكثر ترابطا وتشابكا ، ويزيل ذلك اللبس ، والتردد الذي عاشته الدول المغاربية ، في السنوات القليلة الماضية ، خاصة جراء الإغراءات التي تلقتها من القوة الدولية الأخرى المنافسة لفرنسا في المنطقة .

مع ذلك، يمكن القول أن مشروع ساركوزي، ليس سوى امتداد لخطَّـة فرنسية كان أعلن عنها رئيس الحكومة السابق دومينيك دوفيلبان ، ورمت لتنشيط العلاقات مع البلدان المغاربية ، واستطرادا، مجابهة المنافسة الأمريكية وحتى الصينية المُتنامية في المنطقة.[2]

واختار دوفيلبان، أن يكشف عن الخطة خلال اجتماع في معهد العالم العربي في باريس، وفي حضور عدد كبير من الشخصيات السياسية والثقافية العربية والفرنسية ، من بينها بيير جوكس ، وزير العدل السابق ، الذي حضر بصِـفته رئيسا لجمعية الصداقة الفرنسية – الجزائرية ، وإمام جامع باريس دليل

---

[1] - "نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في أول زيارة له للمغرب "، ص 2 ، في :
http://www.ambafrance-ma.org/actus/discourssarkozy.pdf

[2] - رشيد خشانة ،" ساركوزي في مرايا المغاربيين.. ارتياح هنا واستياء هناك "، مرجع سبق ذكره.

أبو بكر المُقرب من ساركوزي ، وتضمَّـــنت الخُـــطة إقامة مشاريع مشتركة مع شمال إفريقيا في المجالات ، السياسية والاقتصادية والثقافية، في إطار السعي للمحافظة على موقع فرنسا بصفتها " الشريك التجاري الأول والمستثمر الأول في البلدان المغاربية "، مستدلا بحجم المبادلات الاقتصادية معها، والذي قدَره بعشرين مليار يورو في السنة ، وشكّـــل طرح المشروع قبل أسابيع من نهاية ولاية شيراك ، دليلا على ثقة اليمين الفرنسي بأنه سيستمر في الحكم ، وهو على كل حال مشروع منذور للإنجاز في ظل ولاية الرئيس المقبل.

وفي معلومات مصادر مطَّـــلعة ، أن ساركوزي اعتمد في بلورة المشروع الذي طرحه عن الشراكة الفرنسية مع بلدان شمال إفريقيا ، على تقرير أعدّه كل من مدير عام التعاون الدولي والتنمية في الخارجية الفرنسية فيليب إيتيان ، ومدير عام دائرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط جون فيليكس باغانون ، وهو التقرير الذي اعتمده أيضا دوفيلبان لطرح المبادرة التي أعلنها في معهد العالم العربي.

وأكدت المصادر أن مشروع ساركوزي يرمي إلى استعادة فرنسا مكانتها في منطقة نفوذها التقليدية ومواجهة التمدد الأمريكي – الآسيوي ، بالإضافة إلى تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، وإلى إنقاذ اللغة الفرنسية من التراجع في منطقة كانت تُعتبر طيلة نصف قرن من أهم مناطق انتشارها .

وفي هذا الإطار، يُرجح أن يُعلن ساركوزي عن فتح فروع لجامعات ومعاهد علمية وتكنولوجية فرنسية في البلدان المغاربية ، بغية تحقيق هدفين في آن معا ، يتمثلان بتقوية موقع الفرنسية أمام الإنجليزية ، التي ما فتئت تنتشر في الأوساط الجامعية ، وفي الآن نفسه إقفال إحدى المنافذ الرئيسية للهجرة نحو فرنسا ، حيث أشارت إحصاءات فرنسية إلى أن أكثر من 50% من الطلاب المغاربيين ، الذين يُكمِـــلون دراساتهم العليا في فرنسا ، يستقرون فيها ولا يعودوا إلى بلدانهم الأصلية.

وبناءا على هذا الحماس الفرنسي والعودة الفرنسية المكثفة في منطقة المغرب العربي ، فإنه من المرجح في المستقبل أن تزيد من استقطاب الاتحاد الأوروبي نحو هذه المنطقة ، وتليين العلاقات الفرنسية الألمانية تجاهها، بشكل أكثر كثافة وقوة لمجابهة القوى الدولية المنافسة لها .

ومن هنا نرجع ونؤكد أن المشاريع الفرنسية مع دول المغرب العربي ، سواء في الإطار الثنائي أو الإقليمي الجماعي (في إطار الاتحاد الأوروبي) ، لا ترتبط بالولايات الرئاسية وليست خططا ظرفية ، وإنما هي تنفَّـــذ على مدى سنوات ، حيث تحدِّد على ضوئها الصعوبات الواردة ، حتى تتجاوزها في المستقبل ثم تنطلق إلى العمل ، وهذا ما يحاول نيكولا ساركوزي تأكيده .

2 – أما فيما يخص التنافس الذي ساد على المنطقة المغاربية بين الأقطاب المتعددة ، للنظام الاقتصادي الدولي ، منذ منتصف التسعينيات ، نتيجة تزايد فرص استغلال المنطقة استثمارياً وتجارياً ، بالإضافة للموقع الاستراتيجي .

فرغم احتدام التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا على الساحة المغاربية، كما اتضح من خلال سياستهما وردود أفعالهما تجاه أحداث المنطقة ، فإن هناك من المحللين السياسيين من يتحفظ على هذا التنافس بعدة اعتبارات منها أن فرنسا والولايات المتحدة حلفاء ، ولن يتصارع بعضهم مع بعض بشأن طموحات كل منهما على الساحة المغاربية ، كما يشير البعض إلى إحياء النمط القديم في السياسة الأمريكية الذي يؤكد على أن تكون للولايات المتحدة سياستها الخاصة في أفريقيا ، ولكن في إطار التنسيق والتعاون مع القوى الأوروبية ذات الميراث الاستعماري والخبرة الطويلة ، ومن أهمها فرنسا فيما يخص منطقة المغرب العربي .

كما أن وضع أمريكا في مواجهة مع فرنسا في المغرب العربي بعد وصول ساركوزي إلى سدّة الرئاسة ، طرح خاطئ ويائس ، لأن فرنسا تعرف المنطقة معرِفة أفضل، لأسباب معلومة ويمكنها أن تكون (مع الأوروبيين الآخرين) ، مدافعا عنها على الساحة الدولية بهدف تسوية نزاعات قائمة ، بصفتها تقدِّم رؤية أخرى وأسلوبا مُغايِــرا في معالجة المشاكل من دون احتكاك مع الإدارة الأمريكية.

ونفس الشيء بالنسبة للصين ، بصفتها قوة دولية اقتصاديا وعسكريا ، والتي قد تصبح خلال المستقبل البعيد قوة عالمية عظمى ، ولكن في الأجل المنظور والمتوسط ، تبقى قوة إقليمية فقط ، اهتمامها الأول بالقضايا السياسية الإقليمية (تايوان ، كوريا الشمالية ، والعلاقة مع القوى الإقليمية الأخرى) ، حتى وإن انتشرت عالميا فإن ذلك يكون بشكل طفيف أو سطحي في الوقت الحاضر ، بالرغم من المخاوف الكبيرة التي تعتري القوى الدولية الأخرى من هذا التنامي الصيني .

هذا إضافة لقوة العودة الفرنسية في المنطقة ، وانتباهها لنقطة القوة بالنسبة للمنافسة الصينية في المنطقة المغاربية ، والمتمثلة في الأسعار ، بمعنى أن الشركات الفرنسية أصبحت تركز على ضرورة كسر الأسعار الصينية المنخفضة ، بمنتوجات ذات جودة وبنفس أسعار المنتوجات الصينية .

بالإضافة إلى تفضيل التجار المغاربيين التعامل مع الشركات الفرنسية أو ذات الأصل الأوروبي على تلك الصينية ، نظرا للعلاقات التاريخية ، واعتياد المواطن المغاربي على المنتجات الفرنسية والأوروبية بشكل كبير .

فضلا إلى عامل البعد الجغرافي بين الصين والمنطقة المغاربية ، الذي سيلعب دور كبير في تعطيل تكثيف التواجد الصيني في المنطقة .

المطلب الثالث : تباعد العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الثوري)

بعدما تطرقنا في المطلبين الأول والثاني ، إلى السيناريوهين الأولين المحتملين لمستقبل العلاقات الفرنسية – المغاربية ، سنحاول من خلال هذا المطلب توقع مستقبل هذه العلاقات وذلك بتصور السيناريو الثالث والأخير لها ، عبر المشهد الثوري .

حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه في دراسة المستقبل من فكرة رئيسية مفادها، تجميع الاتجاهات الموجودة في الحاضر واتخاذ مسار معاكس لها ، بمعنى حدوث تغير كيفي ، من شأنه ألا يصبح المستقبل مجرد امتداد للحاضر ، بل يجب أن يتم النظر إليه على أنه يمثل نقيضا للحاضر ، وإن لم يكن نقيضه في كافة جوانبه ، ففي بعضها على الأقل .[1]

وإذا ما تأملنا ملياً المتغيرات الحاصلة في منطقة المغرب العربي منذ تاريخ أحداث 11 سبتمبر ، فإننا نجد أنها منطقة جيوسياسية تدار فيها المصالح وعلاقات الشد والجذب ، مما يوحي بإمكانية زعزعة فرنسا من عرشها التقليدي في المغرب العربي ، وبالتالي تباعد العلاقات الفرنسية المغاربية ، وذلك يعود إلى مجموعة من الظروف التي يمكن أن تحقق مجتمعة هذا السيناريو في المستقبل ، والتي يمكن إجمالها في الظروف و التحديات التالية :

1- من الصعب على أي مراقب سياسي أن لا يلاحظ غياب التكافؤ في العلاقات الفرنسية المغاربية ، ومن وراء ذلك تكريس السيطرة الفرنسية على مجمل هذه العلاقات ، سواء من حيث التوجه العام واتخاذ القرارات ، أو من حيث طبيعة المبادلات المادية والمعنوية ، فلا تلعب دول المغرب العربي في الحقيقة إلا دورا ثانويا في صوغ نموذج هذه العلاقات ، وهم نادرا ما تكون لهم المبادرة في أي تغيير أو تجديد في تناول ملفاتها المتعددة ، بينما تأتي معظم الاقتراحات ، سواء فيما يتعلق بصيغ التعاون أو بأساليب العمل والتبادل ، من قبل فرنسا أو حتى الاتحاد الأوروبي ، وذلك بموازاة تطور إستراتيجيتها الإقليمية أو العالمية .

لذلك لاحظ المحللين للأوضاع المغاربية تنامي تخوف المغاربة من مصيرهم ومستقبلهم في ظل هذه العلاقات ، وخاصة بعد وصول نيكولا ساركوزي للحكم في فرنسا في ماي 2007 ، ويعد مصدر مخاوف الدول المغاربية ، هو من دون شك السياسة المتشدّدة التي يرمز لها الرئيس الفرنسي الجديد، والتي جسَّـدها في برنامج تعهد على نفسه تنفيذه في ولايته التي تستمر خمسة أعوام.

وأكثر ما صدم المغاربيين في مشروع ساركوزي ، تلك العناوين البارزة التي اقتبس قسما مهِـما منها من برنامج اليمين المتشدد ممثلا في " الجبهة الوطنية "، بزعامة جون ماري لوبّـين، وخاصة في مجال مكافحة الهجرة وتقليص منح التأشيرات للمغاربيين الراغبين في زيارة فرنسا ، وهناك بالتحديد ،

[1] - جمال علي زهران ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 33 .

خشية على مصير 265 ألف طالب أجنبي يدرسون حاليا في فرنسا، ويشكِّـل المغاربيون أكثر من 25% منهم.[1]

وفي الحقيقة فإن المشاكل التي يتضمنها الملف المغاربي بالنسبة لفرنسا، هي أعمق من أن تترك جانبا، ذلك أن التدارك الصحيح المنتظر أن تقوم به سياسة فرنسا الخارجية اليوم، من المهم أن يشمل إشكاليات أخرى لاسيما وأن الاتحاد المتوسطي ، كمشروع يضاف إلى آليات التعاون الموجودة والتي أثبتت محدوديتها ونقصد بذلك مشروع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار.

ومن هذه الإشكاليات أن فرنسا لم تلعب الدور المطلوب في مسألة تأهيل الاقتصاديات المغاربية ، والتدخل الفعلي والمبدئي لدفع عجلة الاتحاد المغاربي من خلال حل قضية الصحراء الغربية .
وبوصفها دولة مركزية في مشروع الشراكة الأورومتوسطية ساعدت على تغليب الشراكة الاقتصادية والمالية على حساب الشراكة السياسية ، جاعلة من استحقاقات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والتحديث السياسي ، ورقات تستخدمها في إطار تكتيك ومناورات سياسية لا أكثر ولا أقل ، الشيء الذي أضعف ثقة النخب السياسية المغاربية المعارضة فيها.

وهذا ما سيؤدي بالشعوب المغاربية إلى تزايد إدراكها لهويتها الخاصة ومصالحها الوطنية، وذلك في موازاة تعمق فهمها لآليات الحداثة وسيطرتها عليها ، وإعادة بناء ثقافتها ونظمها السياسية والاقتصادية ، الشيء الذي قد يجعل منها قوى لاعبة جديدة تحتل جزءا من الساحة الجيواستراتيجية العالمية .

2- من الواضح أن المشاكل المادية التي عاشتها فرنسا أخيرا جراء الأزمة الاقتصادية العالمية ، ستؤثر على مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية، نظرا لتركيز اهتمامها على المشاكل الداخلية ، والتي من أهمها زيادة حدة البطالة في المجتمع الفرنسي ، وهذا ما سينعكس على الموارد والجهود المنصبة لإدارة العلاقات الفرنسية المغاربية .

ولقد بدأت بوادر هذا السيناريو بالظهور ولو بقدر طفيف في السنوات الأخيرة ، ففي الحقيقة ومنذ أكثر من عقد والعلاقة الثقافية بين فرنسا وبلدان المغرب العربي متراجعة ، ويظهر ذلك في مستويات متعددة ، لعل أهمها تقلص انتشار استعمال اللغة الفرنسية في بلدان المغرب العربي ، فمثلا نلاحظ تراجع مستوى اللغة الفرنسية وضعف معدلات التلاميذ في مادة الفرنسية وحتى الأدباء الذين يكتبون الشعر والرواية باللغة الفرنسية لا يشكلون قوة ضغط ثقافية.
وذلك نظرا لتقليص الميزانية المخصصة للتصدير اللغوي الثقافي، ومن آخر إجراءات التقشف الفرنسية نذكر إلغاء مصلحة الكتاب في المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في كثير من البلدان العربية ، وهي

[1] - رشيد خشانة ،" ساركوزي في مرايا المغاربيين.. ارتياح هنا واستياء هناك"، مرجع سبق ذكره.

مصلحة كانت تتولى دعم الكتاب المكتوب باللغة الفرنسية، وتدعم دور النشر وتشجعها ماديا لنشر كتب ناطقة بلسان موليار .

3- في ظل علاقات المراهنة بين ألمانيا وفرنسا داخل الاتحاد الأوروبي حول مناطق نفوذ كليهما ، كما سبق ووضحنا في المبحث الأول من هذا الفصل ، فكل واحدة منهما تريد توجيه الاتحاد الأوروبي أكثر نحو منطقة نفوذها، فألمانيا تمهد منذ استقلال دول أوروبا الشرقية، للتقارب بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول ، وهذا ما سيؤدي في المستقبل إلى تعمق العلاقات شرق – غرب على حساب العلاقات جنوب – غرب ، وما يتبع ذلك من امتيازات خاصة تصب في اتجاه تحويل المساعدات المادية والمالية نحو دول أوروبا الشرقية ، بالإضافة إلى وجود إمكانيات هامة للاستثمار بهذه الدول ، نظرا لاحتوائها على بنية تحتية معتبرة تشكل قاعدة صناعية مقبولة تجذب المستثمرين الأجانب ، مما أهلها بأن تكون في مركز الاهتمامات المتزايدة للاتحاد الأوروبي ، فيما يخص الاستثمار بهذه المنطقة ومدها بالتمويلات المالية اللازمة ، كما أنه سيتم تعويض اليد العاملة الآتية من دول المغرب العربي ، بتلك القادمة من أوروبا الشرقية ، وذلك بتسهيل دخولها إلى الاتحاد الأوروبي، نظرا لأنها تحمل ثقافة أوروبية ، وبالتالي ليس لها مشكل الاندماج ومنضبطة في العمل ، كما أنها تتميز بخبرة كبيرة في الميدان الصناعي والتكنولوجي وفي تنظيم العمل ، كل هذا يؤهلها لتكون منافسا قويا لليد العاملة المغاربية ، وهذا ما سوف يؤثر على العلاقات الفرنسية المغاربية ، نظرا لأن فرنسا تعول كثيرا على قوة الاتحاد الأوروبي ككتلة إقليمية في دعم موقعها ونفوذها في المنطقة المغاربية .

4- من جهة أخرى فإن دخول القوى الدولية في المجال المغاربي بوتيرة سريعة الإيقاع ، منها الصين وبدرجة أكبر الولايات المتحدة الأمريكية ، شهد على إثرها المغرب العربي حرب خفيّة وباردة إلى حدّ ما بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت تنعكس على العلاقات الفرنسية– المغاربية بشكل عام ، مؤشرة إلى أن اللاعب الأمريكي استطاع بجدارة التسلل إلى الملعب المغاربي والذي ما فتئت فرنسا تؤكد أنه من صلاحياتها دون غيرها ، فالتصريحات الرسمية التي تشنها فرنسا ، والتي يفهم منها عدم رضاها على وضعية حقوق الإنسان في تونس والجزائر والمغرب ، ترفض الجهر بامتعاضها من التسهيلات التي بدأت تعطيها بعض هذه الدول المغاربية لأمريكا ، وموضوع حقوق الإنسان في المغرب العربي الذي تثيره فرنسا هو مجرّد لهو حديث ، لأن الكلاب الفرنسية أفضل حالا من المهاجرين المغاربية في فرنسا ، و مخاوف فرنسا من فقدها للمغرب العربي متشعبّة منها السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الجيوسياسية.

ففرنسا التي كانت تحتكر الأسواق المغاربية وتعيد كل فرنك تنفقه في المغرب العربي عشرة فرنكات ، قد باتت اليوم أمام كابوس لا مفر منه ، وتشير كل المؤشرات الجديدة ، إلى أن نصيب فرنسا من السوق المغاربية في المستقبل قد لا يتجاوز حصة صغيرة !

والمؤشرات التي نقصدها كثيرة:

– ارتفاع نسق الزيارات الرفيعة المستوى بين واشنطن وبكين وبلدان المغرب العربي.

– مفاوضات حول اتفاقيات شراكة بين بلدان المغرب العربي والولايات المتحدة ، وهنا نتساءل عن مصير الشراكة المغاربية الأوروبية ؟

– تنامي المبادلات التجارية الصينية المغاربية .

– تشجيع الولايات المتحدة لتفعيل الاتحاد المغاربي خدمة للرأس المال الأميركي .

– تحركات أميركية سرية لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة وحديث عن شروع في التنفيذ ، وستكون هذه القواعد العسكرية آلية تسيطر من خلالها الولايات المتحدة على بؤر التوتر القادمة في المنطقة وفي إفريقيا.

– الاهتمام التلقائي للمجتمعات المغاربية اليوم باللغة الانجليزية والحرص على اكتسابها، وهو ما جعل اللغة الفرنسية تعاني من الإهمال.

إذا كل الدلائل، إضافة إلى موازين القوى الدولية التي تميل لصالح الولايات المتحدة الأميركية، تشير إلى أن الهوى الأميركي سيكون غالبا، خصوصا أن النخب السياسية الحاكمة تستمد جزءاً من مشروعيتها السياسية من رضا البيت الأبيض .[1]

وحتى الموارد الطبيعية كالنفط والغاز ، فإن الشركات الفرنسية هي التي كانت مسيطرة عليها تنقيبا وتسويقا واحتكارا ، أما الآن فالشركات الأمريكية باتت الأكثر حضورا في مواقع النفط والغاز وعلى الأخص في الجزائر.

وعلى الصعيد الثقافي، فإن اللغة الانجليزية باتت تنافس اللغة الفرنسية التي كانت سيدة الموقف وبلا منازع وفرنسا التي حظرت اللغة العربية في المدارس الفرنسية ، تطالب دول المغرب العربي بضرورة إعطاء تسهيلات للغة الفرنسية في المغرب العربي ، وجاءها الرد هذه المرة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي قال : " أن على فرنسا أن تتصالح مع اللغة العربية في مدارسها وبعد ذلك تطالبنا بتسهيلات للغة الفرنسية."

1 –" أمال موسى ، فرنسا وكابوس اختطاف الكعكة المغاربية "، في :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=331574&issueno=9837

وعلى الصعيد الجيوسياسي، فإن فرنسا تعتبر المغرب العربي هو بوابتها على إفريقيا التي فقدت فيها فرنسا كل أو بالأحرى جل مواقعها ، وإخراجها من هذا الحزام هو بمثابة إنهاء وجودها التاريخي العريق في إفريقيا. وتخشى الدوائر الفرنسية أن يؤدي تدفق الشركات الأمريكية على المغرب العربي إلى نكسة للاقتصاد الفرنسي الذي يعوّل كثيرا على الأسواق المغاربية ، ومعروف أن هذه الأسواق تستورد كل صغيرة وكبيرة من المواد الغذائية والزراعية والأدوات الكهربائية والسيارات وغيرها من فرنسا ، وقد بات مألوفا بين المغاربيين النكتة التي تقول أن البواخر الفرنسية لو تأخرت يوما واحدا في الوصول إلى الموانئ المغاربية فإن الشعوب المغاربية لن تجد ما تخبزه وبالتالي ما تأكله، وهذا التداخل بين فرنسا واقتصاديات الدول المغاربية أفرز طبقة رسمية تقتات من السمسرة والعمولات المقدمة من الشركات الفرنسية ، إلى درجة أن بعض المسئولين في بعض الدول المغاربية يرفضون شراء بضائع معروضة عليهم من دول غير فرنسا بأثمان زهيدة ، نظرا لأنّ المعنيين بالاستيراد لا يرجون عمولة مزجاة من الدول العارضة ، وهؤلاء تربطهم بالدوائر الفرنسية أوشج العلاقات ولديهم في باريس حسابات يسهل الضخ فيها بعيدا عن أعين المواطنين المسحوقين في المغرب العربي.

ففي الوقت الذي تسعى فيه باريس لتجذير مصالحها الاقتصادية والثقافية في المغرب العربي، فإنّ لواشنطن بعدا آخر غير هذين البعدين – وإن كانت عينها جاحظة على الموارد الطبيعية الغنية في الشمال الإفريقي– ، وهو البعد الاستراتيجي حيث تشير بعض الدراسات الأمريكية ومجلة " فورين أفرز" الأمريكية المتخصصة في القضايا الدولية ، أن منطقة المغرب العربي حساسة لدوائر القرار الأمريكية التي وضعت دراسة برمتها في كيفية زحزحة فرنسا عنها ، ويرى بعض المراقبين في المغرب العربي أن الفترة المغاربية المقبلة ستكون أمريكية خصوصا وأن الرئيس التونسي الحالي زين العابدين بن علي علاقته بالأمريكان أقوى منه بالفرنسيين ، فهو أكمل تكوينه العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولدى عودته من هناك بدأ نجمه السياسي يسطع وبدأ نجم بورقيبة الفرانكفوني – الفرنسي– يخفت ، والملك محمد السادس كما أبوه علاقته بالأمريكان أمتن إلى درجة أن الكونغرس الأمريكي اعتبر المغرب بلدا نموذجيا ، في الوقت الذي تتهم فيه وسائل الإعلام الفرنسية الرباط بأنها تنحر حقوق الإنسان جهارا نهارا ، وعبد العزيز بوتفليقة يحظى بدعم أمريكي مباشر إلى درجة أن المناورات العسكرية البحرية بين القوات الأمريكية والجزائرية على السواحل الجزائرية قد تكثّفت بشكل ملحوظ في المدة الأخيرة .[1]

[1] -" أمريكا تبحث عن متنفس في المغرب العربي " ، في : http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4774

لذلك فالحلم المغاربي الفرنسي ليس كافيا لردع طموحات الولايات المتحدة في المنطقة، والتي أصبحت تنافس بقوة النفوذ الفرنسي وتهدده خصوصا أن معاهدات تعاون إستراتيجية ، قد وقعت بين دول المنطقة وأمريكا ومنها معاهدة تسمح للولايات المتحدة باستيراد 40 % من صادرات الغاز الجزائرية في غضون 2020 ، دون أن ننسى مشروع «ايزنستات» الشهير.[1]

إن كل النقاط المذكورة في الأعلى تؤكد الطرح الذي ينطلق منه السيناريو الثالث ، في دراستنا هذه ، والذي ينتهي بتباعد العلاقات الفرنسية المغاربية في المستقبل ، وذلك باجتماع كل العوامل والتحديات ، سواء تلك المتعلقة بالبيئة المغاربية ، الأوروبية ، وكذا الدولية ، وحتى البيئة الداخلية الفرنسية ، والتي تشير كلها إلى تقليص النفوذ الفرنسي في المنطقة المغاربية ، مفسحة المجال للقوى الدولية الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

[1] - آمال موسى ، "هل يوقع ساركوزي بنود عقد جديد مع المغرب العربي"، في :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=427860&issueno=10453

بعدما تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية ، في ظل مجموعة من التحديات والتي رأيناها تتجسد أكثر في المنافسة الدولية للنفوذ الفرنسي في المنطقة ، وتحدي العلاقات الفرنسية – الألمانية في إطار الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي عدم وجود سياسة خارجية وأمنية مشتركة ، بالإضافة إلى تحديات أخرى أقل حدة أهمها البيئة المغاربية الداخلية .

لذلك نرجح في المستقبل القريب والمتوسط ، استمرار تفوق النفوذ الفرنسي في المنطقة ، بتكريس استمرار التمركز المعاملاتي الاقتصادي بين فرنسا وكل من الجزائر ، تونس ، المغرب ، بحيث تبقى فرنسا المتعامل الدولي رقم واحد بالنسبة للدول الثلاث ، كذلك الأمر بالنسبة لبقية المجالات الأخرى الثقافية والأمنية والسياسية .

وذلك بحكم إمكانية تخطي حاجز الحساسيات المتبادلة بين فرنسا وألمانيا، وبالتالي ستشكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي مجالا أساسيا لمستقبل التفاعلات الفرنسية المغاربية ، بحكم خلق وتأكيد آليات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، وكذا سياسة اقتصادية وتجارية مشتركة تجاه دول المغرب العربي .

بالإضافة إلى تركيز فرنسا على مبدأ الثنائية في التعامل مع دول المنطقة لاحتواء كل أشكال المنافسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى الدول الأوروبية.

فبالرغم من أن المنافسة الأمريكية وحتى الصينية ، ستبقى قائمة وربما ستتكثف ، إلا أنه نتيجة للقرب الجغرافي والعلاقات المتميزة ، بين فرنسا وهذه الدول ، والآليات الجماعية والثنائية الفرنسية المبرمة معها ، فإنها ستبقى مرشحة للمزيد من التعاون مع دول المغرب العربي ، خاصة في مجال الهجرة ، الطاقة ، التمويل ، الإرهاب ...الخ ، أكثر من القوى الدولية المنافسة لها .

طبعا هذا في ظل غياب الوعي لدى الدول المغاربية ، التي لم تستطع الوصول إلى حد اليوم إلى وضع إستراتيجية واضحة ، لتحديد مستقبلها ، سواء بشكل انفرادي كدول ، أو بشكل جماعي ، كاتحاد مغاربي .

خاتمة

لطالما مثلت فكرة إنشاء مناطق نفوذ وتأثير وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية ، أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية ، وذلك منذ الثورة الفرنسية ، بخلق وإنشاء أسواق عالمية واسعة ، لتسويق المنتجات الفرنسية وجلب الموارد والمصادر الأولية ، بالإضافة إلى المهمة الحضارية التي خصت بها فرنسا نفسها .

لذلك شكل المغرب العربي أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي ، وفي سياستها الخارجية ، تكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو للتاريخ الاستعماري ، ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة ، مما يمكن فرنسا من الارتقاء في السلم العالمي للقوة .

ولا يمكن فهم إستراتيجية فرنسا المغاربية، إلا انطلاقا من فهم إستراتيجيتها العالمية، فالمغرب العربي يأخذ قيمته في هذه الإستراتيجية ، ولا تظهر قيمة الموارد التي ينطوي عليها إلا من منظار الإستراتيجية العالمية ، والدرجة التي تساهم فيها هذه الموارد في هذه الإستراتيجية .

وفي نظرنا أن الذي يحكم تصور فرنسا الجيواستراتيجي لنفسها، وبالتالي لدورها في العالم، وما يبدو لها كعقبة رئيسية أمام تحقيق أغراضها الإستراتيجية ، هو ضمان الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي والتقدم الاقتصادي والهيمنة الدولية أو تحقيق عالم متعدد الأقطاب ، تكون لفرنسا فيه دور بارز في اتخاذ القرارات الدولية ، فالهاجس الفرنسي منذ قيام الجمهورية الخامسة هو الموقع الجيوسياسي المضطرب الذي تحتله فرنسا في المنظومة العالمية ، والذي يجعلها تعيش هاجس الانحطاط والتقهقر وبالتالي انعدام الفعالية ، بصورة دائمة ويومية .

ونستطيع أن نقول أن الموقع الذي اضطرت فرنسا إلى القبول به بسبب خسارتها حرب تصفية الاستعمار، والحفاظ على إمبراطوريتها العالمية، يجعلها تعيش في هاجس الخوف من فقدان الاستقلال أو على الأقل استقلال القرار، كما يجعلها تعيش في هوس الانحسار والجمود، فهي مضطرة إلى الصراع على أربع جبهات معا:

- جبهة تصاعد الهيمنة الأمريكية، وبوادر صعود قوى دولية جديدة، مثل الصين.
- جبهة الحفاظ على مناطق النفوذ ، لاستغلال ثرواتها ومنافعها ، وتفادي أو احتواء مضارها – كما هو الحال بالنسبة للمغرب العربي –.
- جبهة التصدي لتنامي عوامل الضعف الداخلي ، سواء ما تعلق منها بالتراجع الديمغرافي أو تهديد التجانس القومي نتيجة الهجرة العالمية وخاصة المغاربية منها .
- جبهة بناء قطب أوروبي فاعل في السياسة العالمية، لتكريس عالم متعدد الأقطاب.

كل هذه النقاط المذكورة، تمثل الأبعاد الأساسية لتركيز توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي ، نظرا لاحتوائها على مجموعة من المصالح التي من شأنها خدمة هذه الإستراتيجية العالمية الفرنسية.

وتتمثل أهم المصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية ، ميادين خمسة أساسية وهي: الميدان الاقتصادي، الأمني، والثقافي ،السياسي ، الاستراتيجي .

ويأتي في مقدمة المصالح الاقتصادية الإستراتيجية معا النفط ، لما يمثله من مادة إستراتيجية ، ولما يقدمه التحكم بمنابعه من وسائل إضافية لتدعيم قوة التفاوض لدى الأطراف المسيطرة عليه ، فمن جهة يشكل النفط ضرورة حيوية لتشغيل آلة الصناعة العالمية ، ومن جهة أخرى ، يستطيع كل من يتحكم بهذا المورد الهام أن يستخدمه لزيادة قدرته على انتزاع مكاسب إضافية من الدول الأخرى التي تحتاج إليه ، من دون أن يكون لها أي سيطرة على مصادره.

لكن النفط لا يمثل المصلحة الاقتصادية الإستراتيجية الوحيدة التي تجذب فرنسا وتدفعها إلى بذل جهود خاصة ، للسيطرة على المنطقة المغاربية أو التعامل معها ، فإلى جانبه توجد أموال النفط السائلة التي تسعى فرنسا إلى جذبها للاستثمار في أراضيها ، كما توجد الأسواق الاقتصادية المغاربية المفتوحة الشهية للاستيراد ، فبالرغم من التراجع الذي شهدته فرنسا في موقعها في المنطقة ، لا تزال هي الشريك الاقتصادي الأول للمغرب العربي ، سواء من حيث الصادرات أو الواردات وحتى الاستثمارات الأجنبية في بلدان هذه المنطقة ، كما استطاعت توجيه الاتحاد الأوروبي أيضا نحو هذه المنطقة بصفة ملحوظة ومكثفة . فمع تهافت القوى الدولية على المغرب العربي أصبح من الممكن لهذه الدول أن تتوجه لهذه القوى الأخرى، التي يمكن أن توفر لها شروط أحسن من تلك المقدمة من طرف فرنسا ، فمن هنا كان على فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة أن تراعي المصالح الاقتصادية لهذه الدول ، وأن لا تغالي في التغاضي عن مصالح دول المغرب العربي التي تتعاون معها ، لأن التعاون فعلا جالب لفوائد مشتركة وإن كانت لا تتوزع بالضرورة بالتساوي ، وهذا التقاسم المنفعي هو الضامن الوحيد لاستمرار العلاقات بين الدول من المنظور الفرنسي .

فقد ركزت على ضرورة تكثيف تفاعلاتها التجارية مع دول المغرب العربي لكي تكون مثالا للجودة الاقتصادية الفرنسية والنوعية الإبداعية لمنتوجاتها ، كما أن ترقية هذه الأسواق الخاصة بفرنسا سيعطي حركية أوسع للاقتصاد الفرنسي ويرفع من مستواها المقارن بين الدول الصناعية الكبرى ، كما أن التواجد التجاري المميز في المغرب العربي سيكون له بالضرورة تأثيرات على القناعات الاستهلاكية المشتركة للمغاربة ، وتطور قابلية أكبر لاستخدام الرموز الثقافية الفرنسية واللغوية بالتحديد .

أما المصلحة الرئيسية الثانية التي تحدد علاقة فرنسا بالمغرب العربي، فهي ذات طبيعة إستراتيجية أمنية ، فالإستراتيجيون الفرنسيين يصنفون المغرب العربي ، ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي والاستقرار الإقليمي للدولة الفرنسية.

وأهم هذه التهديدات الإرهاب الدولي ، خاصة بعد ظهور ما يعرف " بتنظيم القاعدة في المغرب العربي " ، وما زاد ذلك خطورة هو إمكانية امتلاك تلك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل الإستراتيجية ، في منطقة متوسطية لا تبعد إلا مئات الكيلومترات عن فرنسا ، فهم يعتقدون أنه من الضروري ، تجنب الوصول إلى لحظة يكون فيها بإمكان المغاربة تهديد الأراضي الفرنسية ، وذلك بالحيلولة دون وصولهم إلى أوضاع تقنية وتقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح والتقنية العسكرية عموما ، تسمح لهم بإنتاج صواريخ باليستية أو قارية .

ومن هذا المنطلق أيضا يثير نزوع المغاربة إلى التكتل مخاوف فرنسا ، لما يقدمه ذلك من إمكانيات بشرية ومالية أفضل لتجاوز هوة التأخر التقني والعلمي ، فلا تدعم فرنسا أي مشروع تكاملي، ما لم تكن لديها الثقة بأنها قادرة على السيطرة على سياساتها وإخضاعها لإشراف مباشر ودقيق ، لا يضمنه إلا وجود نخب وسلطات تظهر الود لفرنسا وتعمل بالتعاون والتحالف معها ، والمصدر الثاني للتهديد ، هو الانفجار السكاني الذي يدفع ويمكن أن يدفع بملايين البشر الهاربين من الفقر وانعدام الأمن والحرية إلى الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة وخاصة فرنسا ، وما يمكن أن يمثله ذلك من خطر زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيها .

بالإضافة إلى تهديدات أخرى طبعا ، كالجريمة المنظمة ...الخ ، لذلك تبدو فرنسا حريصة على إيجاد نظم قادرة على ضبط الناس وتثبيتهم في مناطقهم ، ومستعدة لتأييد ودعم النظم التي تسعى إلى ذلك.

كما يشكل الدفاع عن المصالح الثقافية ميدانا آخر لتحديد بنية العلاقات الفرنسية المغاربية ، وهذا هو هدف الحفاظ على مؤسسات علمية وتعليمية وتربوية عديدة ، وتقديم المساعدات لتدعيم موقع اللغة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الفرنكوفونية ، وتطوير برامج تهدف إلى الإبقاء على علاقات رعاية وحماية النخب الثقافية المحلية ، بهدف عزلها نسبيا عن قطاعات الرأي المغاربي المعتبرة تقليديا معادية ، وجذبها أكثر ما يمكن إلى دائرة النفوذ والتأثير والولاءات الفرنسية .

أما عن المصالح السياسية، فإن فرنسا تعمل على إقناع النخب الحاكمة في المغرب العربي بتبني قيمها ومؤسساتها وقوانينها ، بالإضافة إلى استخدام أصواتها في المحافل الدولية لمساندة مكانة ومطالب فرنسا عالميا ، لأن هذا الهدف يبقى أحد العناصر الأساسية في الخارطة النفعية الفرنسية .

وأخيرا وليس آخرا المصلحة الإستراتيجية ، والتي ترجع إلى التموقع الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي بين ثلاث قارات ، مما يجعلها تتحكم في العديد من الممرات البحرية ، بالإضافة إلى العمق الاستراتيجي الإفريقي .

هذا بالإضافة إلى كون هذه السياسة أداة لمنع التغلغل للقوى الأخرى ، على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة هذه الأخيرة.

كما أن فرنسا تهدف من هذه السياسة في المغرب العربي إلى محاولة خلق سياسة خارجية أوروبية مشتركة ، تجاه هذه المنطقة بغرض إثبات نفسها ومكانتها كقوة فعالة ، هذا فضلا عن مراقبة القوة الألمانية ومحاولة كبح جماحها خاصة في شرق القارة الأوروبية ووسطها ، وهي تهدف من خلال ذلك إلى تقوية مركز الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي كقطب ، وخاصة في الجانب السياسي ، قادر على مجابهة التفرد الأمريكي بالعالم ، وبالتالي تكريس عالم متعدد الأقطاب ، لأن فرنسا تدرك إمكانياتها الفردية المحدودة والتي تمنعها من تحقيق أحلامها سواء في منطقة المغرب العربي ، أو أحلامها العالمية الطموحة ، دون الاعتماد على اتحاد أوروبي قوي وموحد ولكن تحت إدارة أو هيمنة فرنسية طبعا .

ففرنسا تنطلق من فكرة أنه لتقوية موقع فرنسا أوروبيا ثم عالميا، لابد من الهيمنة على المغرب العربي ، لذلك من المتوقع ومن المرشح زيادة التعاون بين فرنسا أو حتى الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي مستقبلا.

كل هذا يعني أن السمة الرئيسية للجيواستراتيجية الفرنسية ، هو انتقالها من إستراتيجية الهجوم التي سيطرت خلال أكثر من قرنين ، حتى بدايات القرن العشرين ، إلى إستراتيجية الدفاع القائمة على الانكفاء على نفسها وعلى القارة الأوروبية ، وعلى أكثر وأهم المناطق الجغرافية خدمة لهذه الإستراتيجية الفرنسية وعلى رأسها منطقة المغرب العربي ، باعتمادها على الطرق والآليات الناعمة السلسة ، التي تتيح لها استرجاع أمجادها كقوة عظمى في النظام الدولي .

إذن فالإستراتيجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة ، لا تختلف عن تلك في العهد الاستعماري ، لا من حيث الهدف ولا من حيث الخلفية ، إلا من حيث آليات التنفيذ ، على الرغم من ظهور بعض المستجدات سواء على الساحة الإقليمية المغاربية ، أو حتى الساحة الدولية ، التي بقدر ما كانت تشكل تحديات كبيرة على المصالح الفرنسية في المنطقة ، غير أنها شكلت محفزا قويا لإعادة إحياء وتأكيد ذلك الدور الفرنسي القديم في المنطقة ، الذي لم يختفي وإنما خف قليلا وخاصة خلال فترة الحرب الباردة ، ليعود مرة أخرى بقوة ، وبطرق وأساليب إستراتيجية جديدة ، تخرج من منطق مستعمر ومستعمراته السابقة، إلى علاقة أخرى ظاهريا قائمة على الشراكة وتكافؤ الفرص ولكنها، باطنيا ترتكز على نفس الأهداف والنيات القديمة .

بناءا على كل هذا يمكن أن نستخلص النتائج التالية والتي تؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية دراستنا هذه :

- لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية عامة أو تجاه المغرب العربي ، إلا في إطار الفلسفة السياسية الكونية الفرنسية ، التي تبلورت منذ القدم.
- لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية المغاربية بعيدا عن ربطها بتلك العلاقات التاريخية التي جمعتهم ، ومكانة المنطقة في التصور الاستراتيجي الفرنسي منذ القديم .
- لا يمكن إرجاع دوافع العلاقة بين فرنسا والمغرب العربي إلى بعد واحد فقط ، بل هي أبعاد: سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، وأخرى مرتبطة أساسا بالتطلعات العالمية الفرنسية.
- يشكل الاتحاد الأوروبي حلقة مهمة ، في إطار سعي فرنسا لبقاء نفوذها في المنطقة المغاربية ، مجابهة المنافسة الدولي ، وتدعيم موقعها الدولي .
- يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ أساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي المتوسط والبعيد المدى ، والمتمحور حول تحويل الهيكلة العالمية إلى نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قطبا سياسيا.

تمت بعون الله وبفضله

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية :

1- الموسوعات والمعاجم :

1- محمد الجابري ، **موسوعة دول العالم حقائق وأرقام**، ط 1، القاهرة : مجموعة النيل العربية ،2000 .

3- مصباح عامر، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.

2- مسعود الخوند ،**الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج1 ، لبنان : الشركة العالمية للموسوعات ، 2004 .

2 – الكـــتـــب :

1- أحميدة أمحمد السنوسي ، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية** ، طرابلس : منشورات جامعة الفاتح ، 1999.

2- الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي مند عام 1967** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987.

3- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط5، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1987.

4- بول بالطا و كلودين ريللو ، **سياسة فرنسا في البلاد العربية** ، ترجمة كامل فاعور و نخلة فريفر ، بيروت : دار القدس ، ب ت.

5- جاك شيراك ، **فرنسا جديدة فرنسا للجميع** ، ط1، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات ، بيروت : منشورات عويدات ، 1996 .

6- جرجس فواز ، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى : دراسة في العلاقات العربية – العربية و العربية الدولية** ، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

7- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** ، ط1، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2007 .

8- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.

9- جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، الإمارات العربية المتحدة ،2004 .

10- حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .

11- روي مكرديس ، **السياسة الخارجية في دول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : منشورات عويدات ، 1961.

12- سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية قراءة نقدية**، القاهرة : دار الأمين للنشر والتوزيع ، 2002 .

13- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

14- محمد محمد داود ، **اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، 2003.

15- مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، ط1،القاهرة : دار المستقبل العربي، 1996 .

16- مصباح زايد عبيد الله ، **السياسة الخارجية** ، مالطا : منشورات ايلغا ، 1994.

17- مصطفي بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** ، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006 .

18- مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ، **الشراكة الاورومتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، 2002 .

19- سعد الدين إبراهيم وآخرون ، **ديجول والعرب : العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل** ، ط1 ، عمان : منتدى الفكر العربي ، 1990.

20- عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008 .

21- عبد المجيد نعنعي وعبد العزيز سليمان نوار ، **التاريخ المعاصر : أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية** ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1973.

22- عبد الرضى حسين الطعان ، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا** ، ط1 ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس ، 2001 .

23- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر،أوروبا ، والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،2005 .

24- عبد الحميد براهيمي ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996.

25- عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ، الجزء 01 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

26- عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2003.

27- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

28- علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية 1945 – 2000**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

29- علي المحجوبي ، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس** ، ترجمة عمر بن ضو وحليمة فرفوري، تونس : دار سراس ، 1986 .

30- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي ، 1997 .

31- فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، ط1، بغداد: مطبعة شفيق، 1975.

32- ليلى مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال أطلنطي :العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة ، 2001.

33- لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد ابن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، 1989.

34- ناصيف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 .

35- نادية محمود مصطفى، **أوروبا والوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

36- هاني خلاف وأحمد نافع ، **نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1998 .

37- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، الجزائر: شركة شهاب، 1991.

38- كتاب جماعي، **العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها**، ط1، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

39 – كتاب جماعي، **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق**، ط1، الجزائر: الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ومركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

3 – المجلات والدوريات:

1- إدريس لكريني ، "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، **المستقبل العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 281، جويلية 2002 .

2- إلياس سابا،" الأزمة المالية العالمية أسبابها وانعكاساتها"، **المستقبل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 360 ، فيفري 2009 .

2- بن صغير عبد العظيم ، " الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الإنساني " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 3 ، ماي 2008 .

3- ج.ديفورك، "محاضرة بمركز الشعب للدراسات الإستراتيجية بعنوان، تنافس حاد على حوض المتوسط معطيات إفريقية مغربية "، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد1 ، مارس 2008 .

4- خالد سعد زغلول ،" ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 169، جويلية 2007.

5- خلدون الشمعة ، " سوسيولوجيا المستقبل : بين المستقبلية وعلم المستقبل " ، **مجلة العربي** ، الكويت : إصدارات وزارة الإعلام ، العدد 10 ، مارس – أفريل 1979 .

6- جمال علي زهران ، " الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة "، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 153 ، جويلية 2003 .

7- خيري عبد الرزاق جاسم ، " قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 21 ، شتاء 2009 .

8- ريمون ماهر كامل ،" الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا "، **السياسة الدولية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد 149 ، أفريل 1997 .

9- زعباط عبد الحميد ، " الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، العدد 01 ، جانفي 2004.

10- سالم برقوق ،"الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي"، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد3 ، ماي 2008 .

11- سامية بيبرس ، " الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية " ، **السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174 ، أكتوبر 2008 .

12- سليم قلالة ، " أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين " ، **مجلة دراسات إنسانية** ، جامعة الجزائر : كلية العلوم الإنسانية و دار الحكمة ، العدد 01 ، 2001 .

13- شادي خالدة ،" ألمانيا القوة الصاعدة " ، **الفكر الاستراتيجي العربي** ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، العدد 40 ، جويلية 1995 .

14- شريط عابد،" أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 38، ربيع 2007.

15- عبد المجيد وحيد، " الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 79 ،1985 .

16- غسان العزي ، " 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة " ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد 105 ، شتاء 2002 .

17- قريشي ضياء ، " العولمة : فرص جديدة وتحديات صعبة " ، **التمويل والتنمية** ، واشنطن : منشورات صندوق النقد الدولي، المجلد 33 ، العدد 1 ، مارس 1996.

18- قيس جواد العزاوي،" العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 280، جوان 2002 .

19- محمد صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد1 ، مارس 2008 .

20- محمد صالح المسفر، " مقاربة أولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007.

21- مصطفى بخوش،" التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط "، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174، أكتوبر 2008 .

22- مصطفى صالح ، " الاتحاد المتوسطي خلفيات وسيناريوهات " ، **العالم الاستراتيجي** ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 1 ، مارس 2008 .

23- مفيد شهاب ، " نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوروبية المتوسطية " ، **شؤون عربية** ، مصر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 88 ، 1996 .

24- هدى جمال عبد الناصر، " صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات "، **السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 148، أكتوبر 1998.

25- هيثم الكيلاني ، " الشراكة الأوروبية المتوسطية : تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة "، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد49 ، فيفري 1996.

26- هاني الشميطلي ، " أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من اجل المتوسط " ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 19 ، جويلية 2008 .

27- " فرنسا والتوازنات الدولية " (مقال بدون مؤلف) ، **شؤون الأوسط** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، شتاء 2003.

28- **التقرير الاستراتيجي العربي** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 1996 .

4 – مواقع الانترنيت :

1- الحسن بوقنطار ،" آليات مواجهة الهجرة السرية "، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53CD62AA-DDFD-4CE3-B4B7-.htm
2- " أمال موسى ، " فرنسا وكابوس اختطاف الكعكة المغاربية "، في :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=331574&issueno=9837
3- آمال موسى ، "هل يوقع ساركوزي بنود عقد جديد مع المغرب العربي"، في :
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=427860&issueno=10453
4- رشيد خشانة ، "هجوم اللغة الانجليزية في المغرب العربي " ، في :
http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=6405163&cKey=1138986898000&ty=st&rs=yes
5- رشيد خشانة ، " ضمان أمن أوروبا... بين التعاون و الريبة و التناقض "، في:
http://www.swissinfo.ch/ara/search/Result.html?siteSect=882&ty=st&sid=7032167
6- رشيد خشانة ، " الصين تدخل إلى حلبة المنافسة بين أوروبا وأمريكا في المغرب العربي "، في :
http://web.alquds.com/node/166608
7- رشيد خشانة ،" ساركوزي في مرايا المغاربيين.. ارتياح هنا واستياء هناك "، في :
http://www.swissinfo.ch/ara/swissinfo.html?siteSect=20073&sid=7804577&cKey=1-178873925000&ty=st&rs=yes
8- عبدوتي ولد عالي ،" مكونات الاقتصاد الصحرواي" ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/53AD134A-0239-425D-9885-F032CD526EEE.htm
9- عبد العزيز محمود ، " ساركوزي و حلم الإتحاد المتوسطي " ، في:
www.saudiinfocus.com/abdelaziz
10- فاطمة بنت عبد الوهاب ، " الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية " ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF0FBC80-905A-42D9-BF52-01EA98AD8AE2.htm
11- ميشال أبو نجم ،" الجزائر تستقبل شيراك غدا في أول زيارة دولة لرئيس فرنسي منذ عام 1962 " ، في : http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=155467&issueno=8859
12- هادي يحمد ، " الاتحاد من اجل المتوسط ماذا يريد ساركوزي "، في:
www.islamonline.net/servlet/satellite?c=article A&cid=1
13- هادي يحمد ،" ساركوزي يقترب من أمريكا عبر الأطلسي" ، في :
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1212925430847&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

14- هند بطلموس ، " المغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير "، في :
http://www.annabaa.org/nbanews/57/097.htm
15- يحيا أبو زكريا ،" الغارة الفرانكفونية على المغرب العربي" ، في:
http://www.ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=456
16- يحيا اليحياوي ، " مشروع الاتحاد المتوسطي "، في :
www.elyahyaoui.org/med-Sarkozy.htm
17- يوسف شلي ،" النووي الفرنسي يغري العالم العربي" ، في :
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9647
18- "نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في أول زيارة له للمغرب" ، في :
http://www.ambafrance-ma.org/actus/discourssarkozy.pdf
19- "أمريكا تبحث عن متنفس في المغرب العربي" ، في :
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4774
20- "البرلمان الفرنسي يعطي الضوء الأخضر للعودة إلى الحلف" : في :
http://www.france24.com/ar/20090316-france-sarkozy-marches-back-into-nato-command
21- "الاقتصاد الفرنسي ضعيف وشركات السيارات تمنى بخسائر"، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB17E0A5-149E-47D3-A460-5B72B02F755F.htm
22- قناة العربية ، " حوار مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك في حصة وجوه عالمية "، يوم الأحد 29 فيفري 2004 ، على الساعة 20:30 ، في :
http://www.alarabiya.net/ProgramsOfAlArabiya.html
23- المعهد الوطني التونسي للإحصاء ، " النشرية الإحصائية السنوية لتونس" ، العدد 50 ،2007 ، في :
http://www.ins.nat.tn/indexar.php
24- "اتفاقية الأمن بين المغرب وفرنسا" ، الجريدة الرسمية المغربية رقم 4955 الصادرة يوم الاثنين 5 نوفمبر 2001 ، في:
http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/Bilaterales/France %D9%8.htm
25- "علاقات الصداقة بين الصين وتونس نموذج للتعاون بين الجنوب والجنوب" ، في :
http://arabic.cri.cn/189/2008/03/28/85@93522.htm
26- " استكشاف صيني هادئ للمنطقة المغاربية "، في :
http://www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=6673775&cKey=1146552929000&ty=st&rs=yes
27- " ارتفاع حجم التعاون الاقتصادي بين تونس والصين" ، في:
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=266650&pg=37
27- " العلاقات الصينية الجزائرية طويلة الأمد تشهد قوة دفع قوية للنمو"، في:
http://arabic.people.com.cn/31660/6379205.html

28- "العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق" ، في :
http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s110013.htm
29- "العلاقات الصينية المغربية تشهد تطورا شاملا في ذكراها الخمسين "، في :
http://arabic.people.com.cn/31660/6380393.html
30- "المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية" ، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A24A18B1-1A67-4250-9541-DE003F179FA2.htm
31- " اتحاد المغرب العربي الأهداف والهيكل التنظيمي"، في :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DA79546-693A-4BA4-88CA-6C7B58C2AD8E.htm
32- " الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط" ، في:
www.ambafrance-dz.org/IMG/Declaration.commune-sommet-de-Paris
33- "تغير الوضع في روسيا والاتحاد الأوروبي يتطلب توقيع اتفاقية جديدة للتعاون" ، في :
http://arabic.euronews.net/2009/09/14/eu-russian-relations-zapatero-s-top-priority
34- " ما هي الفرنكوفونية " ، في : http://www.frenchischic.com/ar/francophonie
35- " الفرانكفونية استعمار أم استخراب؟ " ، في :
http://bayn.online.fr/vb/showthread.php?t=41463
36- " الفرنكوفونية في سطور " ، في : http://majles.alukah.net/showthread.php?t=9554

ثانيا باللغة الأجنبية : (الفرنسية والانجليزية)

1- books / livres :

1- Abdennour Benantar et autres**: les états unis et la Maghreb regain d'intérêt? ,** Alger : édition du CREAD, 2007.
2- Andrew .c, **la colonisation française en Afrique : aspects politiques**, paris : cheam, 1985.
3- bassma kodmani**, Maghreb : les années de transition**, paris : IFRI/Masson, 1990.
4- Benrramdan Abdelkhaleq, **le Sahara occidental: enjeu maghrébin,** paris : édition khartala , 1992.
5- Chris brown, **understanding international relations**, second edition, new York : palgrave , 2001.
6- Colette Mazzucelli , **FRANCE AND GERMANY AT MAASTRICHT: Politics and Negotiations to Create the European Union ,** new York : garland publishing , 1997.
7- Frédéric charillon, **politique étrangère nouveaux regards**, paris : presses de sciences po , 2002.

8- Georges François, **les relations franco-allemande**, paris : le monde édition, 1998.
9- Guillaume le quintrec, **la France dans le monde depuis 1945**, paris : éditions du seuil, janvier 1998.
10- hayete cherigui , **la politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership** , paris : éditions l'harmattan , 1997.
11- Irad malkin , **la France et la méditerranée : vingt-sept siècles d'interdépendance** , New York : brill, 1990.
12- James Hughes , Gwendolyn Sasse and Claire Gordon , **Europeanization and regionalization in the EU'S enlargement to central and eastern Europe , the myth of conditionality**, new York : first published by palgrave Macmillan 2005 .
13- jean François troin et autres, **le Grand Maghreb (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie) Mondialisation et construction des territoires**, paris : Armand colin, 2006.
14- jean jacques roche, **théories des relations internationales**, 5 éme éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004 .
15- J.F.V. Keiger, **France and the world since 1870**, first published, New York: oxford university press, 2001.
16- laure borgomano-loup et autres, **le Maghreb stratégique première partie**, Italie : NATO défense collège, 2005.
17- Laurent Pointier, **Sahara Occidental - La controverse devant les Nations unies**, paris : édition khartala, 2004 .
18- leblond Laurent, **le couple franco-allemand depuis 1945 : chronique d'une relation exemplaire**, France : le monde édition, 1997.
19- Marie Christine kessler, **la politique étranger française acteurs et processus**, paris: presses de sciences po, 1999.
20- Mendo , castro henriques and mohamed khachani , **security and Migrations in the Mediterranean : playing with Fire**, Amsterdam : IOS press , 2006.
21- Philip. h. Gordon and Sophie meunier , **the French challenge : adapting to globalization** , Washington :the brookings institution , 2001.
22- philippe marchesin, **les nouvelles menaces: les relations nord-sud des années 1980 à nos jours**, paris: karthala, 1999.
23- Reuben Y. Wong, **the Europeanization of French foreign policy, France and the EU in east Asia**, new York: first published by palgrave Macmillan, 2006.
24- Stephen c. calleya, **evaluating Euro-Mediterranean relations**, first published, London: Routledge, 2005.
25- Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah-Fernandez, **North Africa Politics, Region, and the Limits of Transformation,** London: Routledge**,** 2008 .
26- Yves Lacoste, **géopolitique de la méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2006.
27- **Le Livre Blanc français : Défense et Sécurité nationale**, paris : La documentation Française, 2008.

2- les dictionnaires :

1- le petit robert, **dictionnaire de culture générale 2**, paris : éditions le dictionnaires le robert, 1993.

3- Periodicals / working paper:

1- amor khelif , " la reforme du secteur des hydrocarbures en Algérie de la dépendance économique à … la dépendance économique " , **NAQD revue d'études et de critique sociale** , Alger : centre national du livre , n 12 , printemps - été 1999 .

2- desrues Thierry, " la partenariat Euro-Mediterranéen ? Une approche illustrée par les cas marocain et tunisien ", **Hérodote**, paris: édition la découverte, n 94, 3eme trimestre, 1999.

3- de dieguez manuel, " universalité de la France", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France, N951, février 1992.

4 - Frédéric Charillon, " peut-il encore y avoir une politique étrangére française ? " **politique étrangère**, paris: institut des relations internationales, volume 67, n 04 , 2002 .

5- Yahia H .Zoubir,"American policy in the Maghreb: the concept of a new region ", **working paper** , the institute Area : Mediterranean & Arab World , in 24 July 2006.

6- Hatem ben Salem," le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" , **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national , N 07 , juillet 1989.

7- jean François coustilliére, " méditerranée : quel enjeu pour le XXIe siècle ? ", **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N 04, avril 1999.

8- Kelboom Ingo : " la France et l'unité allemande ", **revue politique et parlementaire**, paris : Presses Universitaires de France , N 1014 , avril 1994.

9- Klotz Audie et Lynch Cecelia،" Le constructivism dans la théorie des relations internationals", **Critique internationale**, paris : presses de Sciences-Po, n°2 - hiver 1999.

10- marc bonnefous , " réflexions sur une politique arabe" **défense nationale** , paris : le comité d'études de défense national, N09 , septembre 1998 .

11- Paul Gallis, "France: factors shaping foreign policy, and issues in U.S French relations", **working paper** prepared by **the congressional research service** for the members and committees of congress. May 21, 2008.

12- Remy leveau , " la France,l'Europe et la méditerranée un espace à construire ", **politique étrangère** , paris : l'institut français des relations internationales (ifri), 4/2002 , hiver 2002

13- Sami makki , " la stratégie américaine en méditerranée " , **confluences méditerranée,** Alger : éditions mars art l'harmattan, N01 , hiver 2001-2002.

14- Spence john," entering future backwards: some reflections in the current international scene", **review of international studies**, Cambridge: Cambridge university press , January 1994, vol 20, N 01.
15- Ted Galen carpenter," the new world disorder» , **foreign policy** , Washington: published by the Slate Group, N 84 , autumn , 1991.
16- Victor manceron," la nouvelle politique arabe de jacques Chirac ou l'art du paradoxe" , **relations internationales et stratégiques** , paris : Dalloz , N25 , printemps 1997 .
17- Volker Rittberger," Approaches to study of foreign policy derived from international relations theories " , **working paper** , Paper prepared for delivery at the Annual Meeting of the International Studies Association, Germany : University of Tübingen, March 24 - 27, N 30 , 2002.
18- Entretien avec Nicolas Sarkozy, Président de la République Française,"la France, puissance d'avenir", **Politique International**, paris : n 115, printemps, 2007.
19- " La politique étrangère de la France", discours de jacques Chirac président de la république, lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée, jeudi 29 août 2002, **défense nationale**, paris : le comité d'études de défense national, N10, octobre 2002.

4- les colloques :

1- Sidi Mohamed RIGAR," l'impact du partenariat euro marocain sur le processus de réformes au Maroc ", **Communication au colloque** "Europe –Méditerranée : Relations économiques internationales et recomposition des espaces ", Madrid, 4 et 5 juin 2004 .
2- said toufik, " multinationalisation et efficience productive dans l'industrie marocaine ", **communication au Colloque** "économie méditerranée monde arabe ", 20-21 septembre 2002, Sousse la Tunisie.

5- Internet links :

1- Agence nationale algérienne pour développer les investissements, "évolution des déclarations d'investissements période 2002-2008", dans : http://www.andi.dz/?fc=b_declare
2- Ambassade de France en Algérie mission économique, " Commerce bilatéral France - Algérie en 2008", dans: http://www.fia-pavillonfrance.com/pdf/me1-fiche-pays-algerie.pdf
3- Ambassade de France en Tunisie mission économique, "fiche signalétique de la Tunisie", dans : http://www.upe13.com/docViewer.aspx?id=4552
4- Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign policy", in: http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.html
5- Anthony H. CORDESMAN, Arleigh A. BURKE," the military balance in north Africa 2001", in : http://csis.org/files/media/csis/pubs/nafrica022802[1].PDF

6-Comité d'aide au développement, "France : coopération pour la développement " , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Rapport_OCDE.pdf
7- Daniel colard, " l'Allemagne unie et les nouvelles relations franco-allemandes dans la nouvelle Europe 1990-2006", dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/25_Colard.pdf
8- Frédéric charillon ,"la politique étrangère de la France d'une puissance de blocage à une puissance de proposition",dans : http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ETU_024_0449
9- jean Pierre jonyet , " forum de paris consacré à l'union pour la méditerranée " , paris 30 mars 2008 , dans : www.ambafrance-dz.org/article.php3 ?id-article=1977
10- James D . fearon ," Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations ", In : http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf
11- Jean Claude Colliard ,"the influence of political parties on the constitution" , in : http://www.palgrave-journals.com/fp/journal/v7/n1/index.html
12- P. Maillard," Le rôle de la France dans le monde : La politique extérieure de la France", dans : http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF/La-politique-exterieure-de-la-France-par-P-Maillard.pdf
13- Slim Laghmani ," Le partenariat Euro-Mediterranean et la Tunisie" , dans : http://www.isgi.cnr.it/stat/pubblicazioni/sustainable/025.pdf
14- Le SÉNAT français, "crédits d'aide publique au développement affectés aux pays du Maghreb 2000-2001", dans : http://www.senat.fr/rap/r00-083/r00-0831.pdf
15- " les relations économiques franco-algérienne", dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top
16- L'Office National algérien des Statistiques (ONS)," les échanges commerciaux entre la France et l'Algérie" , dans : http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.html?debut_articles=20#pagination_articles
17- "les relations économiques franco-algérienne", dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=22#top
18- "les relations économiques franco-marocaine", dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/maroc_410/france-maroc_1185/relations-economiques_3362/relations-economiques_5293.html
19-" les échanges commerciaux franco-tunisiens", dans : http://www.ambassadefrance-tn.org/france_tunisie/spip.php?article422
20- "Les relations économiques et financières franco-marocaines", dans : http://www.financesmediterranee.com/pdf/pays/FM_DREE_Maroc_RelationEco&Fin.pdf
21-" l'industrie automobile française au Maghreb : caractéristiques des marches et stratégies des acteurs, pour une stratégie renforçant les synergies entre chaque acteur ", dans : http://www.industrie.gouv.fr/pdf/etudeauto.pdf

22- "IDE en Tunisie et présence française en 2008, p 03", dans: http://www.dgtpe.fr/se/tunisie/documents_new.asp?V=5_PDF
23-" European commission,"European union Bilateral trade relations with Tunisia", in : http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_122002.pdf
24-"Immigration clandestine : une réalité inacceptable, une réponse ferme juste et humaine " (rapport) , dans : http://www.senat.fr/rap/r05-300-1/r05-300-1.html
25- " la lutte contre les filières d'immigration clandestine ", dans : http://www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=dossiers_det_imm&numrubrique=237&numarticle=1389
26-" la lutte contre le terrorisme au livre blanc" , dans : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter_contre_le_terrorisme__1/lutter_contre_le_terrorisme
27- "Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France", dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997
28-" Initiative 5+5 sur la sécurité en Méditerranée occidental « 5+5 défense »", dans: http://www.defense.gouv.fr/europe_de_la_defense/partenariats/initiatives_5_5_defense/initiatives_5_5_defense
29- " Le pacte européen sur l'immigration et l'asile", dans : http://www.eu2008.fr/webdav/site/PFUE/sharedt_conseil_europeen/Pacte_europeen_sur_l_immigration_et_l_asile_FR.pdf
30-" la défense en Europe les initiatives multinationales", dans: http://www.defense.gouv.fr/la_defense_en_europe/les_initiatives_multinationales/les_euroforces/euromarfor/leuromarfor
31- "le manuel d'histoire franco-allemand " , dans : http://www.elysee.fr/elysee/elysee.fr/francais/actualites/deplacements_a_l_etranger/2006/mars/fiches/conseil_franco-allemand/manuel_d_histoire_franco-allemand.43946.html
32- " the national security strategy of the united states of America" , office of the president . Washington D.C : the white house , February 2000, in : http://faculty.washington.edu/nsingh/The%20National%20Security%200of%20.htm
33-" Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb", in : http://www.iie.com/publications/papers/hufbauer0508.pdf
34- about Amideast morocco , in : http://www.amideast.org/offices/morocco/default.htm
35- about Amideast Tunisia , in : http://www.amideast.org/offices/tunisia/default.htm
36- "extrait de"Ensemble",le nouveau livre de Nicolas Sarkozy",in: http://www.xoeditions.com/spip.php?article187
37- " la France et le monde, la conception française du nouvel ordre international après la chute du mur de Berlin ", dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001174.pdf

38- " Rôle et fonctionnement du sénat" , dans : http://www.senat.fr/role/index.html
39- " L'Assemblée nationale française", dans : http://www.assemblee-nationale.fr/connaissance/fiches_synthese/index.asp
40- " Le rôle du Président dans la Constitution", dans : http://www.elysee.fr/download/index.php?mode=lapresidence&filename=le-role-du-president-dans-la-constitution.pdf
41- " France statistique ", dans : http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm
42- "Etude économique de la France", dans : http://www.oecd.org/document/50/0,3343,fr_2649_33733_42610546_1_1_,00.html
43- " Les partis politiques en France ", dans : http://www.ambafrance-dz.org/IMG/partis_politiques.pdf
44- "Encours des créances de la France sur les États étrangers au 31 décembre 2008",dans:http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/international/encours_creances071231.pdf
45- "Rapport annuel de la banque européenne d'investissement 2000" , p 18 , dans : http://www.eib.org/attachments/general/reports/ar2000fr.pdf
46- "La France et la Maghreb" , dans : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/pays-zones-geo_833/ france-maghreb_.html
47- "les échange du Maroc avec les principes partenaires" , dans : http://www.oc.gov.ma/EchangesBilateraux/echanges.asp
48-"l'enracinement du terrorisme au Maghreb, une menace majeur pour l'Europe" , dans :http://www.lefigaro.fr/debats.enracinement_du_terrorisme_au_maghreb_une_menace_majeure_pour_l_europe.htm

فهرس المحتويات

1- فهرس المواضيع :

مقدمة..... 08
الفصل الأول:السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب الباردة(جذورها،ركائزها،مؤسساتها،محدداتها)..... 14
المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية لفترة مابعد الحرب الباردة 17
المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية..... 18
المطلب الثاني: ركائز السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة..... 24
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية ومحدداتها..... 39
المطلب الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية..... 39
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية..... 46
المبحث الثالث: تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية..... 71
المطلب الأول: تفسير مقترب الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية الفرنسية.....72
المطلب الثاني: تفسير المقترب الليبرالي للسياسة الخارجية الفرنسية..... 78
المطلب الثالث: تفسير المقترب البنائي للسياسة الخارجية الفرنسية..... 82
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة..... 89
المبحث الأول : المغرب العربي في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الفرنسية..... 91
المطلب الأول: أبعاد اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة..... 93
المطلب الثاني : تطور السياسة المغاربية لفرنسا..... 101
المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة..... 112
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية الثنائية الفرنسية في المغرب العربي..... 113
المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية الجماعية الفرنسية في المغرب العربي..... 125
المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة..... 138
المطلب الأول: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة..... 139
المطلب الثاني: المبادرات الأمنية الفرنسية في المغرب العربي..... 146
المبحث الرابع: الإستراتيجية السياسية والثقافية الفرنسية في المغرب العربي..... 156
المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية الفرنسية في المغرب العربي..... 157
المطلب الثاني: السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي..... 167
الفصل الثالث : مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية في ظل التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة 175
المبحث الأول : تحدي العلاقات الفرنسية الألمانية في إطار الإتحاد الأوروبي..... 176
المطلب الأول: العلاقات الفرنسية الألمانية بين التخوف والتعاون المتبادل..... 177
المطلب الثاني:قيام الاتحاد الأوروبي وغياب سياسة خارجية مشتركة في ظل علاقات فرنسية ألمانية متوترة...184
المبحث الثاني: تحدي المنافسة الدولية على منطقة المغرب العربي..... 192

المطلب الأول: تحدي المنافسة الأمريكية..... 193
المطلب الثاني: تحدي المنافسة الصينية..... 207
المبحث الثالث : مستقبل العلاقات الفرنسية المغاربية 216
المطلب الأول : استمرار الوضع القائم للعلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الخطي)..... 219
المطلب الثاني : تقارب وتوثيق العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الإصلاحي) 223
المطلب الثالث : : تباعد العلاقات الفرنسية – المغاربية (السيناريو الثوري)..... 229
خاتمة..... 236
قائمة المراجع 242
فهرس المواضيع و الجداول الأشكال والخرائط..... 256

2- فهرس الجداول الأشكال والخرائط :

- شكل يوضح رؤساء الجمهورية الخامسة حسب ترتيب تعاقبهم على الحكم..... 28
- خريطة توضح أراضي ما وراء البحار الفرنسية 30
- جدول يبين أهم التنظيمات والتجمعات الدولية التي تشارك فيها فرنسا عبر العالم..... 37
- شكل يوضح العلاقة بين السلطات الثلاثة الفرنسية..... 45
- خريطة توضح الموقع الجغرافي لفرنسا 47
- جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي 2007/1990 50
- جدول يبين تزايد مبيعات شركة Air Bus الفرنسية 2007/1997 51
- خريطة توضح تموقع المفاعلات النووية في فرنسا..... 56
- خريطة توضح تموقع القوات الفرنسية عبر أنحاء العالم 57
- جدول يوضح المدارس الثلاث المختلفة حول المفهوم الاوربة 69
- جدول يوضح الأبعاد الثلاثة لأوربة السياسات الخارجية الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي حسب مدارس الاوربة الثلاث..... 70
- جدول يوضح الخصائص الرئيسية لمقتربات تفسير السياسة الخارجية..... 86
- خريطة توضح الموقع الجغرافي للمغرب العربي 93
- خريطة توضح خطوط نقل الغاز والبترول نحو أوروبا من المغرب العربي وكافة مناطق العالم.....96
- خريطة تبين أهم الموارد الاقتصادية التي يتمتع بها المغرب العربي وكيفية توزيعها..... 97
- شكل يوضح نسبة توزيع المساعدات الفرنسية على مختلف مناطق العالم سنة 2002 114
- شكل يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر 2008/1996..... 115
- شكل يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب 2007/1998 118
- شكل يوضح المبادلات التجارية بين فرنسا وتونس 2008/1996 119
- شكل يوضح تطور عدد السيارات الجديدة في الجزائر 2004/1990..... 121

- شكل يوضح الاستثمارات الفرنسية في المغرب 2007/1998 122
- شكل يوضح تطور عدد السيارات الجديدة في المغرب 2004/1990..... 123
- جدول يوضح قيمة الاستثمارات الفرنسية في تونس حسب القطاعات الاستثمارية..... 124
- جدول يبين نسب المبادلات التجارية بين السوق الأوروبية المشتركة والدول المغاربية في 1990..... 127
- جدول يبين حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي وتونس وموقع فرنسا منها..... 131
- شكل يوضح المبادلات التجارية التونسية مع مختلف مناطق العالم عام 2007 131
- جدول يبين حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وموقع فرنسا منها..... 133
- شكل يوضح المبادلات التجارية المغربية مع مختلف مناطق العالم عام 2007 134
- شكل يوضح المبادلات التجارية المغربية مع مختلف مناطق العالم عام 2007..... 135
- شكل يوضح توزيع استثمارات الاتحاد الأوروبي في الجزائر حسب القطاعات..... 136
- جدول يبين حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وموقع فرنسا منها..... 136
- خريطة توضح أهم طرق تدفقات الهجرة غير شرعية إلى فرنسا..... 141
- خريطة توضح أهم طرق تهريب المخدرات إلى فرنسا..... 144
- شكل يوضح آليات تحقيق أهداف الشراكة الأورومتوسطية..... 152
- خريطة توضح أعضاء المنظمة الفرنكوفونية في العالم..... 169
- جدول يبين المبادلات التجارية الأمريكية الجزائرية 2006/1992 198
- جدول يوضح الخمس مستثمرين الأجانب الأوائل في الجزائر خلال الفترة 2001/1998..... 199
- جدول يبين المبادلات التجارية الأمريكية المغربية مقدرة بملايين 2004/1990..... 200
- جدول يبين الاستثمارات الأمريكية في المغرب 2002/1994 200
- جدول يبين المبادلات التجارية الأمريكية التونسية 2003/1998 201
- جدول يبين الاستثمارات الأمريكية في تونس 2002/1994 201
- جدول يلخص الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي..... 202